الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة **الماجستير** في العلوم الإقتصادية

تخصص: المنظمة، التدقيق واستراتيجية اتخاذ القرار

شَركة سُوناطراك

و دورها في

الإقتصَاد الجزائري

من إعداد الطالب :

بلخرّوبي الطيب

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

طويل أحمد

لجنة المناقشة

أ . د . بندي عبد الله عبد السلام	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ . د . طويل أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ . د . بن حبيب عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
أ . د . بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
الدكتور بدي نصر الدين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مناقشا

2009 - 2008

الفهـــــرس

المقدمة العامة ..... ص ا ← ر

الفصل الأول :التشخيص الإقتصادي والمؤسساتي للإقتصاد الجزائري .....ص 1

مقدمـة الفصل الأول ..... ص 2 .

المبحث الأول : تشخيـص جيو إقتصـادي والتطـور التـاريخي للإقتصـاد الجـزائـري

خلال الفترة [1962 – 2007] . ..... ص 3 .

المطلب الأول : تشخيص جيواقتصادي للجزائر ..... ص 3 .

المطلب الثـاني : وضع إقتصاد الجزائر خلال الفترة (1962 – 1979) ..... ص 11 .

المطلب الثالث : وضع إقتصاد الجزائر خلال الفترة (1980 – 2008) ..... ص 19 .

المبحث الثاني : مكونات و مقومات الإقتصاد الجزائري ..... ص 29 .

المطلب الأول : مكونات الإقتصاد الجزائري ..... ص 29 .

المطلب الثاني : مقومات الإقتصاد الجزائري ..... ص 44 .

المطلب الثالث : خصائص الإقتصاد الجزائري ..... ص 57 .

خاتمـــة الفصل الأول ..... ص 62 .

الفصل الثاني : تشخيص شركة سوناطراك وابراز الآفـاق المستهدفـة لها والعراقيـل التي تواجهها ....ص 63

مقدمـة الفصل الثاني ..... ص 64 .

المبحث الأول : شركة سوناطراك وتطورها التاريخي ..... ص 65.

المطلب الأول : تعريف شركة سوناطراك ..... ص 65 .

المطلب الثـاني : نشاطات شركة سوناطراك ..... ص 71 .

المطلب الثالث : الفروع الداخلية والخارجية لشركة سوناطراك ..... ص 82 .

المبحث الثاني : الرهانات والعراقيل التي تواجه شركة سوناطراك ..... ص 91 .

المطلب الأول : شركة سوناطراك والغاز الطبيعي ..... ص 91 .

المطلب الثاني : أهم العراقيل التي تواجه سوناطراك ..... ص 98 .

المطلب الثالث : سوناطراك والطاقات المتجددة ..... ص 105.

خاتمة الفصل الثاني ....ص 110.

الفصل الثالث : سوناطراك وأثرها في الإقتصاد الجزائري " تحليل تطبيقي " ص111

مقدمة الفصل الثالث .... ص 112 .

المبحث الأول : الإرتباط النظري بين أداء سوناطراك ومستوى رفاهية المواطن .....ص113 .

المطلب الأول : الإقتصاد ورفاهية المواطن ..... .ص 113 .

المطلب الثان : سوناطراك ورفاهية المواطن الجزائري ..... ص117 .

المطلب الثالث : تحسن الأداء الإقتصادي لشركة سوناطراك..... ص 122 .

المبحث الثاني : الجباية البترولية وعرض تطورات لبعض مؤشرات الرفاهية الإجتماعية

في الجزائر خلال الفترة [1986م – 2008 م]..... ص 129 .

المطلب الأول : الجباية البترولية ..... ص129 .

المطلب الثاني : تشخيص بالمؤشرات لتطورات مخصصات قطاع التربية والتكوين

وقطاع الصحة العمومية ..... ص 137 .

المطلب الثالث : تشخيص بالمؤشرات لتطورات مخصصات قطاعي الفلاحة والصناعة ..... ص 141 .

خاتمة الفصل الثالث .... ص145 .

الخاتمة العامة ..... ص 146 .

قائمة المراجع ..... ص 152 .

مقدمـــة عامـــة :

بالرغم من مرور عدة عقود على بدء عصر التأميم تستمر شركاتنا النفطية الوطنية بامتلاك منزلة سياسية فريدة في نظر الدول المنتمية إليها . فهي مازالت تعتبر رمزا للسيادة الوطنية في التحكم في المورد الطبيعي الأكثر أهمية وقيمة في دولنا " . عن أمين عام سابق لمنظمة أوبك (" عمالقة النفط " ف. مارسيل، 2007 : 10).

عُهد بتسعين بالمائة من إحتياطات النفط في العالم إلى شركات تملكها الدولة ، وهذه الشركات التي أنشئت لتكون أدوات سياسية في الأصل ، ودُعيت شركات نفطية وطنية ، تواجه متطلبات جديدة في ظل تضاؤل الإحتياطات النفطية وتزايد الضغوط الإجتماعية ، وبشكل متزايد أصبح لزاما على شركات النفط التي تملكها الدولة إحداث توازن بين المتطلبات السياسية لحكوماتها والحاجة إلى أن تكون تنافسية على الصعيد التجاري .

تمثل هذه الشركات أحد العوامل المؤثرة في حركة الإقتصاد العالمي ، فمنذ ظهورها شكلت نقطة تحول هامة في النشاط الإقتصادي الدولي ، وبعد الحرب العالمية الثانية تزايد عدد هذه الشركات ، وازداد عدد فروعها في العالم .

تتجه نشاطات شركات النفط الوطنية إلى إتخاذ طابع دولي ، وفي نشاطات الإستخراج والتكرير معا ، وينطوي الوجود المتزايد لشركات النفط الوطنية في الساحة الدولية على فائدتين :

- الحصول على أفكار وتقنيات و أساليب عمل جديدة .
- تقليل التكلفة والإنفاق .

فشركات النفط الوطنية تتبع الخطى الأولى لشركات النفط الدولية ، ولكنها قد تكون على طريق مختلف في التكامل و اكتساب الطابع الدولي ، وبذلك يكون عليها قطع مسافة طويلة قبل اللحاق بها ، لأن بعض شركات النفط الوطنية ليست على الطريق نفسه الذي تتبعه الشركات الكبرى على الرغم من أنها ترغب في محاكاة الشركات الدولية ، لأن هذه الأخيرة تقوم دائما بالبحث عن أصول جديدة في مجال الإستخراج ، وهناك عدد قليل من الشركات الوطنية يعمل على تطوير نشاطاته الدولية على صعيد التكرير

كوسيلة لتصريف منتجاته ، وفي نفس الوقت يواجه قيودا تحد من سلوكه التجاري ، ويرتبط بعضه بكونه شركات وطنية .

تواجه شركات النفط الوطنية نوعين من التحديات الصناعية ، محلية ودولية :

فهي تتحكم إلى حد ما بالأولى ولا تتحكم إلا قليلا بالثانية ، في البلد الأم تتعاطى شركة النفط الوطنية في الدرجة الأولى من الطاقة الإنتاجية والتحديات التشغيلية ، أي تحسين إجراءاتها الإدارية ، وإعتماد التكنولوجيا بشكل متزايد و إكتساب خبرة أكبر ، وضمان رأس المال . من هذه الناحية ، فإن كل شركة نفط فريدة بحد ذاتها وتواجه تحديات مختلفة . فعلى الصعيد الخارجي ، تواجه الشركات تحديات صناعية مماثلة مألوفة لدى شركات النفط الدولية ، وهي تتعلق بالمحافظة على الحصة في السوق ، ومنافسة منتجين آخرين لها ، وتأسيس أسواق جديدة ، وحماية الطلب المستقبلي على المنتجات الهيدروكربونية والإستجابة لأنضمة بيئية جديدة في الدول المستهلكة .

من جهة ثانية ، ستؤثر هذه التحديات المألوفة لدى كل شركة نفط وطنية بشكل مختلف لأنه يوجد لكل من هذه الشركات مكامن قوة وضعف مختلفة ، وقد رسخت أقدامها في مجالها التسويقي الخاص بها . هناك نقاط إختلاف عديدة بين المجتمع والحكومة وشركة النفط الوطنية من حيث وجهات النظر والمصالح . وتحمل الأحداث التي تشهدها صناعة النفط والغاز معنى سياسيا لمجتمعات الدول المنتجة . فوجهات النظر السياسية الشعبية ستصوغ المواقف الأكثر أهمية من الإستثمارات الأجنبية ، وسيتوقع مواطنوا الدول الرئيسة المصدرة للنفط عائدات من عمليات التصدير لتمويل عدد من الخدمات العامة ، وهذا الضغط الذي يشكله الرأي العام يميل إلى أن يمارسَ على الحكومة دون أن يطال شركة النفط الوطنية إلا بشكل غير مباشر .

إن الحكومة هي الفاصل بين المجتمع والشركة ، ويقع على عاتق الحكومة دور تطوير السياسات لتحقيق أهداف بعيدة المدى ، ولكنها تتناول على الدوام إهتمامات غير مؤاتية ، وتستجيب لتهديدات قصيرة الأمد يتعرض لها الإستقرار السياسيي . وقد تؤدي هذه العملية السياسية إلى أن تكون للدول أهداف غير متماسكة ؛ على سبيل المثال السعي وراء عائدات أكبر من صناعة النفط ، وفي الوقت نفسه ، الطلب على شركة النفط الوطنية تنفيذ برامج إجتماعية تعيق عملياتها وترفع التكاليف . تعتبر هذه الشركات أدوات للدولة ، وهي تساعد الحكومة على إنجاز عدد من الأهداف السياسية ، ولكن إدارتها تسعى إلى إدارة الصناعة بحُرية ، وكإدارة الثروة النفطية لبلاد مثلا ، دون حدوث تدخلات من قبل الحكومة

لشل طاقتها الإقتصادية والتقنية . وفي هذا الإطار ، هناك صراع مؤسساتي متواصل بين الحكومة وشركة النفط الوطنية .

بإعتبار الشركة " سوناطراك " شركة وطنية ، وبإعتبار المحروقات الوعاء التمويلي الأكثر أهمية ، والأكبر مساهمة على الإطلاق في ضمان ديمومة حركية ونمو الإقتصاد الجزائري ، كونه يكـاد أن يمثل المصدر الوحيد لتمويـل مختلف أركان وأعوان هذا الإقتصـاد ، الأمر الذي يفسر مدى إرتباط وتبعية هذا الأخير تبعية تكاد تكون تامة ، لمدى وطبيعة التقلبات المحتملة لمبالغ وطريقة توزيع و إستخدام هذه الإيرادات .

إن الجزائر ومنذ الإستقلال ، وحتى يومنا هذا كانت ولا زالت تتبنى إقتصادا يعتمد على مخططات مُمَولـة وبشكل شبه تام من إيرادات الجباية البترولية ، وهذا ما يمكن إعتباره كمُفسِر كافٍ للأزمات وحالات الإستقرار المتتالية ، والتي مست الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على طول هذه الحقبة الزمنية ، ويُرجع الكثير من المحللين الإقتصاديين والباحثين في مجال المحروقات والخبراء في الشؤون الإقتصادية الجزائرية ، هذه المشاكل في الأصل إلى عدة أسباب تختلف في درجة مساهمتهـا ومدى تفسيرها لهذه الأزمـات و أهمهـا :

1ـ التقلبات الدورية والفجائية لأسعار المحروقات وخاصة النفط والغاز ، نتيجة مختلف الظروف السياسية والمناخية وما يدعمه من ضعف القوة القرارية للحكومة الجزائرية فيما يتعلق بالتحكم في سقف الأسعـار نتيجة هيمنة الدول الأكثر إنتاجـا (دول الخليج ، نيجيريا) .

2 ـ عدم الإستقرار السياسي الذي عرفته البلاد (التصحيح الثوري ، العشرية السوداء) ، الذي ينعكس بشكل واضح لإنتاج المحروقات والإيرادات المحصل عليها من إستغلال هذه الثروات سواء بالسلب أو الإيجاب .

3 ـ غياب مقومات الحكم الراشد ، والتي ساهمت في تبذير الأموال العمومية وعدم تقديم الأولويات الوطنية على المصالح الشخصية ، مما أدى إلى تضييع فرص التنمية ، وخلق أسباب حقيقية للتبعية والتخلف ، و نخص بالذكر تفاقم المديونية .

4 ـ عدم تجانس محتويات المخططات التنموية ومشاريع الحكومات المتتالية مع تطلعات ورغبات المواطنيين نتيجة البيروقراطية وغياب المنهج التشاوري و الديمقراطي عند وضع وتنفيذ هذه المخططات .

5 ـ التقلبات في سعر الصرف ومعدل التضخم نتيجة الإختلالات التي مست الإقتصاد ، وخاصة الإختلاسات والفضائح المالية والتسييرية الضخمة التي أنهكت جسد الإقتصاد الوطني .

6 ـ كثرة النفقات العمومية والذي يمكن رده إلى إتساع نطاق الإقتصاد العمومي وضعف مساهمة وفعالية القطاع الخاص .

7 ـ ضعف المخططات المتعاقبة وعدم مسايرتها للتطورات الإجتماعية والتكنولوجية والسياسية وغياب الرؤية والتصور الإستراتيجي .

إن حقيقة إنتماء قطاع المحروقات للقطاع العمومي (الحكومي) ، يمكن إعتباره من بين أهم العوامل التي تساعد على شرح هذه الأزمات ، نتيجة العراقيل ، القيود والصعوبات الكبيرة التي تنجم عن هذا الإنتماء والتي بدورها تسمح بظهور مشاكل وعقبات تسييرية و إنتاجية عويصة ومكلِفة ، خاصة تلك التي تهدد أهم عنصر تسييري والمتمثل في عنصر إتخاذ القرارات وخاصة الإستراتيجية منها .

إن خضوع قطاع المحروقات للإرادة السياسية (إتخاذ القرار) سواء كان ذلك بشكل مباشر أو بشكل ضمني ، يُعتبر تهديدا واضحا لمدى فعالية و كفاءة و نجاح الجهود التسييرية و الإنتاجية لهذا القطاع ، وهذا لأنه غالبا ما تكون المتغيرات السياسية متغيرات خارجية وتلقائية لا تُحَدِدُ قيَمُها من داخل النموذج الإقتصادي ، وهذا ما يجعلها تفتقر للمنطق والمنهجية الإقتصادية ، وخاصة في الدول النامية ، مما يخلق مستجدات وظروف يمكن أن تهدد درجة القوة التغييرية للنموذج ، مما يـُضعِف فعاليتـَه وبالتالي يُخفِض وبشكل كبير من إمكانية و إحتمال تحقيق الأهداف المسَطرة ، ويجعل الإستراتيجيات والمخططات الإقتصادية تقترب من العشوائية أكثر منها إلى الدقة .

إن قوة ودقة النموذج الإقتصادي تكمن في التخفيف وإلى أبعد الحدود من تأثيرات القوى الخارجية وقوةالإستراتيجيات المتنوعة الخاصة بالمؤسسة ؛ وخاصة منها السياسية ، وهذا ما يفتقر إليه قطاع المحروقات في الجزائر نتيجة تغلغل القرارات والقوى السياسية إلى أبعد الحدود في عرقلتة ، وتوجيه القرارات المختلفة الخاصة بالقطاع .

إن كون الجزائر عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط " الأوبيك OPEC " ، يجعل من إستقلالية الحكومة الجزائرية بصورة عامة ، ومن قطاع المحروقات بصفة خاصة في مجال إتخاذ القرارات المتعلقة بالسعر وسقف الإنتاج أمرا لا معنى له على الإطلاق خاصة وإنها توفر قسطا ليس بالمهيمن من العرض الكلي للمنتوجات الطاقوية ، ممّا يضعف من قوتها التفاوضية داخل سوق الطاقة . كما أن هناك عدة ظروف خارجية وخاصة منها ثقل المديونية ، إنضمام

الجزائر للمجتمع الدولي ، إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة الخارجية ، إنظمامها لإتفاقيات إقليمية وقارية غالبا ما أثرت على القرارات السياسية الخارجية والداخلية للحكومات الجزائرية والتي كثيرا ما ظهرت تبعياتها سلبا على النشاطات الإنتاجية والتسييرية الخاصة بقطاع المحروقات .

غالبـا مـا يقترن ذكـر الإقتصـاد الجزائـري بذكـر شركـة سوناطـراك " SONATRACH " ، وهذا مايصعب شرحه ، فهذا الإقتران في الذكر مردّه أن سوناطراك كونها الشركة الوطنية المحتكرة لقطاع الطاقة والمحروقات في الجزائر ، تُعتبر عونا إقتصاديا هاما ، نظرا لأنها الطرف الأكثر تأثيرا على مصادر تمويل الإقتصاد الوطني ، فهي تمثل القناة التي تضمن تحويل الثروات الطاقوية من شكلها الأولي الخام إلى موارد تمويلية جاهزة .

إن إحتكار شركة سوناطراك لقطاع المحروقات ، الذي يُعتبر كما ذكرنا آنفا المورد التمويلي الأهم على الإطلاق بالنسبة للإقتصاد الجزائري يجعلها تحتل الريادة دون سواها من بقية المؤسسات التي تؤثر على الإقتصاد الكلي الجزائري فيما يتعلق بالآثار التي يمكن أن تلحقها بهذا الإقتصاد في إطاريه ، سواء الكلي أو الجزئي أو كليهما ، وهذا ما يجعلها بين أهم الشركات والمؤسسات الإستراتيجية والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال التخلي عن سيادتها والسماح بوصول أمر القرارات فيها إلى غير السلطات العمومية ممثلة في وزارة الطاقة والمناجم كوصي وراع رسمي و وحيد للشركة ، وعدم السماح بتاتا لمناقشة أمر خصخصتها ، فكما أن تأميم المحروقات كان بمثابة تعزيز الإستقلال والسيادة ، فإن التخلي عن هذه السيادة يمثل فقدانا لها .

إن شركة سوناطراك ورغم كونها عونا هاما يمكنه التاثير على الديناميكية الإقتصادية و الإجتماعية لا يعني أنه الطرف الوحيد الذي يمكنه ذلك ، فحقيقة أن هذه الشركة تعتبر المضخة الأساسية لمصادر التمويل لهذا الإقتصاد ، تقابلها حقيقة أخرى ، تتمثل في الدور الأهم الذي تؤديه الحكومة بوزاراتها المختلفة ، خاصة وزارتي الإقتصاد والمالية في تحويل وإستخدام هذه الموارد المالية إستخداما عقلانيا رشيدا ونزيها ، دون إهدار ولا تضييع ولا إختلاس ، وتوزيعها بالشكل الذي يتلاءم ويتناسب مع الرغبات والحاجات ويحقق الأهداف التنموية بكل أبعادها (إقتصادية ، ثقافية ، إجتماعية ، ...) . وهذا ما يَطرح جليا فكرة ضرورية توفر عناصر قيام الحكم الراشد كسبيل وحيد يعزز ويدعم فعالية وكفاءة شركـة سوناطـراك .

إنطلاقا من هذا العرض وبناء على التطورات الهامة التي عرفتها الظروف والأوضاع على الساحة الداخلية ، وكذا الخارجية وفي كثير من المجالات و الأصعدة والتي تميزت بالتحسنات الهامة ، وخاصة فيما يخص الشوط الكبير الذي تم قطعه فيما يتعلق بتوطيد الإستقرار السياسي والإجتماعي وكذا الإرتفاع الهائل للإرادات النفطية نتيجة الإرتفاع الهام جدا لأسعار البترول ، وظهور معالم توافر الإرادة السياسية لدى الحكومات الأخيرة في مجال دفع عجلة التنمية الإجتماعية و الإقتصادية ، كان يـُفترض تحسن الظروف الإجتماعية والإقتصادية للمواطنين بوتيرة تجاري هذه التطورات وتتناسب معها ، غير أن الواقع يثبت حقيقة عدم تحقق هذه الفروض وهذا ما يقودنا إلى إعداد هذه المذكرة التي تهدف أساسا إلى معرفة :

فيما يتمثل الدور الذي تؤديه شركة " سوناطراك " في الإقتصاد الجزائري ؟ وما هي آثار نشاطاتها على هذا الإقتصاد ؟

والإجابة على الإشكالية التالية :

رغم تحسن الظروف السياسية في الجزائر والإرتفاع الكبير لأسعار البترول مما ضاعف كثيرا إيرادات الدولة ، وسمح بالتخفيض الكبير لثقل المديونية ، إلا أن الظروف الإقتصادية والإجتماعية على مستوى الإقتصاد الجزئي (أي المواطنين والمؤسسات) لم تتحسن بشكل يتناسب وهذه التغيرات الإيجابية على المستوى الإقتصادي الكلي ، فمثلا سعر البترول تضاعف بحوالي أكثر من 600 % (سنة 2008 م) ، إلا أن معدل البطالة على سبيل المثال لم ينخفض حتى 50 % .

بنـاء على الفرض يمكن إقتراح الفرضيـات التاليـة :

1 ـ ضعف آداء شركة " سوناطراك " .

2 ـ غياب مقومات الحكم الراشد (تسربات في الإيرادات وضعف تنفيذ المشاريع وغدارة المال) .

3 ـ ضعف أداء السلطات المحلية .

4 ـ ضعف المخططات التنموية وغياب المنهج التشاوري .

المنهـــج المستخـــدم :

باستخدام منهاج إزدواجي (تحليل وصفي ، إستقرائي) ، عبر جمع وتحليل ما أتيح من بيانات رقمية حول المخصصات المالية المقتطعة من الغلاف الكلي للموازنات العمومية السنوية لصالح أبرز القطاعات المرتبطة بشكل كبير ومباشر بالمجال الإقتصادي .

دوافع و أسباب إختيار الموضوع :

هناك أسبـــاب كثيرة لإختيـــار الموضـــوع و من أهمهـــا :

1 ـ بالرغم من أن شركة سوناطراك هي شركة وطنية ويقوم افقتصاد الوطني على نشاطاتها ، ولها وزنها داخليا و خارجيا ، إلا أن الكثير من المواطنين يجهلون هذه الشركة ولا يعرفون عنها إلا إسمها ، و إسم البترول الذي يقترن بها ، و ما توفره لعمالها من بحبوحة مالية تتمثل في الأجور والعلاوات . وعلى هذا رأينا أن نبين تركيبة شركة " سوناطراك " وتنظيمها وما تقوم به من نشاطات في المجال الطاقوي والإجتماعي ، حتى يتسنى للمطلع على هذا البحث المتواضع تكوين صورة واضحة عن هذه الشركة العملاقة في مجال الطاقة .

2 ـ هناك بحوث تتطرق إلى شركة سوناطراك من زاوية اتصاد الجزئي ، كمؤسسة مستقلة بذاتها ، وتركز فيها الدراسة على جانب واحد من أنشطتها الأربعة ، وهناك مقالات وكتب تسرد وصفا أدبيا وتاريخيا للمراحل التي مرت بها سوناطراك ، وقلما توجد بحوث في هذا المجال تعطي صورة كاملة عن تركيبة شركة سوناطراك ، ومن هنا تبقى الصورة لدى القارئ عن هذه الشركة ناقصة وغير واضحة تماما ، مم يخلق عزوفا لدى الطلاب عن الكتابة في هذا المجال ؛ وحتى المجلات الخاصة بالشركة والدوريات التي تطبعها ، نجد فيها معلومات مبعثرة بين صفحاتها ، يصعب على المطلع عليها أن يخرج بصورة واضحة و كاملة عن هذه الشركة . فهذا سبب من الأسباب التي جعلتنا نـُقدم موجزا يـُجليّ الشركة من ناحية الإقتصاد الجزئي كمؤسسة تجارية و من ناحية الإقتصاد الكلي كموؤسسة وطنية و مواطِنة ، والدور المنوط بها في مجال الإقتصاد الوطني .

3 ـ من خلال هذا البحث أردنا أن نساهم بهذه المذكرة لتـُضاف إلى المذكرات التي كانت قد بَحثت في هذا الموضوع ، لتضيف شيئا ربما يكون جديدا ومشجعا لأن يكون دافعا لبحوث أخرى تستطيع أن تـُكمِل ما بقي و تـُتـَمِمَ ما نقص .

أهميـــة الدراســـة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها جاءت لتثري الرصيد المتوفر من الأعمال القليلة للغاية التي اهتمت لأمر شركة سوناطراك ، ولدعم كمية المعلومات الشحيحة جدا التي تتيحها مثيلتها من الأعمال ، و كذلك في كونها تطرقت إلى شركة سوناطراك ليس من الجانب الإقتصادي الجزئي فحسب كما فعلت جل ، إن لم نقل كل الأعمال السابقة المعنية بأمر هذه الشركة العمومية المحورية ، بل و أيضا من الناحية الإقتصادية الكلية عبر دراسة المكانة التي تحتلها شركة سوناطراك في الدورة الإقتصادية الجزائرية الكلية ، نتيجة للدور الإقتصادي والتجاري والمالي والإجتماعي الذي تؤده هذه الشركة .

أهداف الدراسة :

إن التطرق للمؤسسات الإقتصادية الوطنية عن طريق البحوث والدراسات العلمية له أكثر من المزايا التي لا تقل أهمية عن الأخرى ، ومن ضمنها التعرف على المسار اتصادي لهذه المؤسسات ، وخاصة إذا كانت هذه المؤسسة لها ثقلها و وزنها فب المجال الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي كشركة سوناطراك ، فهذه الشركة من خلال البحوث تعرف نفسها والخانة التي تُصنف فيها ويتعرف المواطن على مدى أهميتها معرفة ناضجة وليست معرفة سطحية ، حتى إذا ما جه إليها نقدا كان هذا النقد واعيا وبناء ، وليس مبنيا على تصورات وتخمينات .

الدراسات السابقة :

كما سبق التطرق إليه في نقطة الدوافع و السباب ، فإن الدراسات السابقة في هذا الموضوع لا تشفي غليل القارئ والمطلع ، و خصوصا الذي يود التعرف على " الشركة سوناطراك " معرفة ترقى إلى مستواه الفكري و ما يصبو إليه ـ و إن كانت المعرفة عن هذه الشركة معرفة ترقى إلى المستوى المطلوب ، صعبة إن لم نقا مستحيلة ـ فكل الدراسات التي كـُتِبت في هذا المجال لم تصل إلى المستوى المطلوب ؛ فهناك كتاب جزائريون وهناك كتاب أجانب كتبوا عن شركة سوناطراك ، ولكن هذه الكتابات إن كانت جزائرية ، فإنها تسرد تجارب خاصة (مسؤولو ن سابقون في الشركة) ، و إن كانت أجنبية ، فغنها تعطي إستنتاجات ومعلومات سطحية ضبابية (تحيز نتيجة ظروف سياسية) . ونتيجة لهذه المصادر ، فإن البحوث الجامعية لاترقى إلى المستوى المطلوب . فهي قليلة من الناحية الكمية ، وهزيلة من الناحية الكيفية .

أدوات الدراســة ومصــادر البيــانــات :

اعتمدت الدراسة منهجا تحليليا نظريا ، مبينيا على العرض المفصل لأهم مكونات و أبرز مراحل تطور النظام الإقتصادي الجزائري ، و كذا على الوصف الرقمي المستخلص من البيانـات المتعلقة بتطورات بعض أبرز المجـالات الحيويـة المشـكِلـة للإقتصـاد الكـلي ، و كذلك لفضاء معيشة المواطن الجزائري ، حيث تتمثل مصادر المعلومات المستخلصة في كل من المصادر المكتبية من مذكرات و مؤلفات ، وكذا السلسلة الكاملة " للتقرير السنوي لشركة سوناطراك " ، وكذا للمؤلـف الصادر عام 2008 م ، و المعنون بـ " المجموعة الكاملة لنصوص قوانين المالية " وكذا جريدتي الخبر اليومية والأسبوعية و جريدة الشروق ، واللتان تعدان من الجرائد المستقلة و أكثر قراءة و إنتشارا ، إضافة إلى العديد من القنوات التلفزيونية والإذاعية في برامجها ولقاءتها افقتصادية .

صعوبة الدراسة :

لقد صادف إتمام هذه الدراسة عقبات حقيقية كثيرة ، ولعل أبرزها :

1 ـ ندرة المراجع المتخصصة ذات النوعية المطلوبة سواء كانت المكتوبة منها بالعربية أو باللغات الأجنبية .

2 ـ الندرة شبه التامة للمعلومات الرقمية والإختلافات الكبيرة المميزة للقدر الضئيل من تلك المعلومات المعروضة رسميا و نظيراتها المنشورة من قِبل أطراف غير رسمية جارجية أو داخلية معارضة .

3 ـ الغموض الكبير الذي يحيط بالمعلومات الدقيقة و المفصلة عن نشاطات ، و غيرادات ، وإيرادات ، وكذا العمليات المالية و الإقتصادية و الإجتماعية التي تقوم بها شركة سوناطراك .

4 ـ التعتيم شبه التام الذي يحيط بالعمليات المالية التي تعالج بها إيرادات النفط على غرار كيفية حساب الجباية البترولية ، و كذا نسبة مساهمة سوناطراك في محصلة الجباية الجزائرية العامة ، الأمر الذي أدى إلى جهل غلبية الشعب ، بل وحتى أغلب الأساتذة للمقدار الفعلي المقتـطـع والمصروف عموميا من إيرادات شركة سوناطراك ، وكذا الكيفية التي توزع بها الإيرادات النفطية الجزائرية سنويا .

5 ـ العراقيل المالية الكثيرة التي سبقت و زامنت إنجاز هذه الدراسة .

تبـــويب البحـــث :

أما عن تبويب البحث فإنه جاء نتيجة لطبيعة الدراسة ، مؤلفا من ثلاث فصول متسلسلة تبعا للإشكالية المطروحة و وفقا للطريقة المتبعة لحلها عبر إختبار الفرضيات المقترحة في البداية ، حيث خصص الفصل الأول من هذه المذكرة المعنون بـ " التشخيص الإقتصادي والمؤسساتي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 م إلى سنة 2008 م "لعرض خصوصيات و تطورات أهم الأجزاء و الوسائل التي يتكون منها الإقتصاد الجزائري ، و خُصص الفصل الثاني منها و المعنون بـ " تشخيص شركة سوناطراك و إبراز أهم الآفاق المستهدفة لها والعراقيل التي تواجهها "لشرح التركيبة المؤسساتسة و الوظيفية لشركة سوناطراك و كذا أهم ما تواجهها من صعوبات ، بينما خُصص الفصل الثالث الحامل لعنوان " سوناطراك و أثرها في الإقتصاد الجزائري " لأجل تقييم مدى تطابق تطورات المحصلات المالية المحققة من طرف شركة سوناطراك وتطورات المخصصات المالية لبعضٍ من المجالات الحيوية الأساسية الخاصة بالمواطن الجزائري .

الفَصْـــــل الأوَل

التشخيص الإقتصادي والمؤسساتي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة [1962 م – 2008 م]

مقدمـة ..... ص 2

المبحث الأول : تشخيص جيو إقتصادي والتطور التاريخي للإقتصاد الجزائري
خلال الفترة [1962 – 2007] . ..... ص 3

المطلب الأول : تشخيص جيوإقتصادي للجزائر..... ص 3

المطلب الثـاني : وضع إقتصاد الجزائر خلال الفترة (1962 – 1979) ..... ص 11

المطلب الثالث : وضع إقتصاد الجزائر خلال الفترة (1980 – 2007) ..... ص 19

المبحث الثاني : مكونات و مقومات الإقتصاد الجزائري ..... ص 29

المطلب الأول : مـكونات الإقتصاد الجزائري..... ص 29

المطلب الثاني : مـقومات الإقتصاد الجزائري ..... ص 44

المطلب الثالث :خصائص الإقتصاد الجزائري..... ص57

خاتـمـــة..... ص 62

مقدمة الفصل الأول

أي مؤسسة سواء كانت عمومية أو خاصة ، فهي تنبت في تربة دولة ، و في وسط محيط ، وهذا المحيط هو الذي يغذيها ويعطيها الحياة والنمو ، وقد يكون أحيانا عائقا في تطورها و إستمرارها ، وإذا علمنا أن هذا المحيط هو مجموعة تتشكل من أربع عناصر أو متغيرات ، والتي تُعتبر عناصر مفتاحية بالنسبة للمؤسسة وهي[1] :

المتغيرات السياسية ، و المتغيرات الإقتصادية ، و المتغيرات الإجتماعية ، و المتغيرات التكنولوجية .

نحن نعلم بأن سوناطراك مؤسسة إقتصادية عمومية ، فهي كباقي المؤسسات الإقتصادية لاتخرج عن هذا النطاق ، ولذا كان لزاما علينا أن نعاين التربة التي تنبت فيها هذه المؤسسة والظروف المحيطة بها ، المؤثرة فيها والمتأثرة بها ، بالتطرق في هذا الفصل إلى مسيرة الإقتصاد الجزائري منذ سنة 1962 م أي منذ خروج الإحتلال وما خلفه وراءه من خراب إلى زمن إعداد هذه المذكرة ، مبرزين أهم المراحل التي تُميز هذا الإقتصاد والتغيرات التي طرأت عليه ، بالقدر المتاح لنا ، لإلقاء نظرة شمولية ومختصرة قدر الإمكان ، حتى تتضح الصورة جلية سواء سياسيا أو إجتماعيا أو إقتصاديا أو تكنولوجيا .

الجزائر بلد خرج من تحت سيطرة الإحتلال ، وشعبه يعاني من الفقر والجهل والمرض ومن كل الآفات الإجتماعية ، ولا يملك سوى حب وطنه ، وإقتصادُه كان محطما ، فهو لايملك تكنولوجية ولايملك مالا ، لكي يعيد ماخربه المحتل وما استحوذ عليه من خيرات خلال فترة الإحتلال ، وبعد خروجه من البلاد ، فقد أخذ خبراتِه والمال الذي حصل عليه من الجزائر ولم يترك لهذا الشعب المسكين إلا البؤس والشقاء ، وفي هذه الظروف المزرية والحياة الجهنمية ، لم يجد المواطن إلا أن يسلك نهج النظام الإشتراكي الذي كان يتزعمه الإتحاد السوفياتي آنذاك ، ورأى في الفلسفة الإشتراكية طريقا للخروج مما كان يعيش فيه وهذا لتشابه وضعيته ووضعية الدول التي خرجت من تحت نير الإستعمار الإمبريالي وانضمت إلى المعسكر الشرقي الذي كانت تتزعمه روسيا .

بعد تجربة الجزائر للإشتراكية التي قاربت الثلاثة عقود ، وهذا من خلال مخططات تنموية ، وبعد إفلاس النظام الإشتراكي ، تخلت الجزائر عن النظام الإقتصادي الموجه لتغير وجهتها إلى إقتصاد السوق ، تحاول مسايرة النظام الإقتصادي العالمي والتأقلم مع رياح العولمة التي تهب على الكرة الأرضية بما تحويه من دول غنية تعيش البذخ و اخرى أنهكها الفقر ودمرتها الحروب والتنافس على السلطة . فخلال هذه المسيرة بما تحويه من متناقضات ، هل أستطاعت الحكومات الجزائرية المتعاقبة أن توفر لمواطنيها ماحرمه منه المحتل ؟ وهل حققت له حياة الرفاهية التي كانت تنادي بها وترفعها شعارا للوصول إلى السلطة ؟ أم مازال هذا الشعب لم يصل إلى الحياة الكريمة التي تتناسب وخيرات بلاده ؟

(1) - عبد الرزاق بن الحبيب / إقتصاد وتسيير المؤسسة / ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، سنة 2006 م ؛ ص .37 .

المبحث الأول : تشخيـص جيـوإقتصـادي والتطور التـاريخي للإقتصـاد الجـزائري خـــلال الفـترة [1962 م – 2008 م]

المطلب الأول : تشخيص جيوإقتصادي للجزائر

تقـع الجزائر شمال غرب إفريقيا ، وتحتل مركزا محوريا ، بفضـل طـابعـها الجغرافـي و الإقتصـادي ومميزاتهـا الإجـتمـاعيـة و الثقافية ، ومواردها المتعددة ، فكانت بذلك ملتقى التيارات الحـضـاريـة المتنوعة ، يحدها المغرب الأقصى غربا و الصحراء الغربية و موريتانيا من الجنوب الغربي ، وتونس وليبيا شرقا ، ومالي والنيجر جنوبا ، والبحر الأبيض المتوسط شمالا . نالت إستقلالها من فرنسا يوم 5 جويلية سنة 1962 م ، بعد سبع سنوات من الحرب .

تُعتبَر الجزائر ثاني دولة إفريقية بعد السودان من حيث المساحة التي تقدَّر بـ 2 381 741 كم^2، تحتل الصّحراء منها 2 000 000 كلم^2 [1] ، و تأتي في المرتبة السابعة عالميا ، و تشكل نسبة 8 % من المساحة الكُليّة لإفريقيا [2] .

تقـع الجزائـر بين دائرتـي عـرض 18 و 58 شمـالا ، وبـين خـطـي طـول 9 و 12شرقا [3] ، ولها عدة موانئ على شواطئها ، فمن الشرق إلى الغرب ؛ ميناء عنابة ، ميناء سكيكدة ، ميناء بجاية ، ميناء العاصمة ، ميناء مُستغانم ، ميناء وهران ، ميناء بني صاف ، ميناء الغزوات ، وتمتدُ هذه السواحل على 1 200 كلم [4] .

الأقاليم : يُمكن تقسيم الجزائر من حيث المظاهر التضاريسية وملامح السَّطح إلى إقليمين متباينين هما : **1 ـ الإقليم الشمالي . 2 ـ الإقليم الصحراوي .**

1 ـ الإقليم الشمالي : تتكون تضاريس هذا الإقليم من سلسلتين جبليتين متوازيتين مُمتدتان من الغرب إلى الشرق على مسافة 1 000 كلم ، وهما السلسلة التلية في الشمال وتتخللها مجموعة من السهول الساحلية ، وسلسلة الأطلس الصحراوي إلى الجنوب منها ، تفصل بينهما السّهول الداخلية والهضاب العُليا.

(1) ـ دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . إصدار المؤسسة العمومية الإقتصادية . طبعة 1989 . الجزائر ؛ ص.10.
(2) ـ عثمان فضيل . الموجه في الجغرافيا . دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع 2006 . الجزائر ؛ ص.10 .
(3) ـ مقداد إسعاد . أطلس الجزائر . الزيتونة للإعلام و النشر . باتنة ــ الجزائر . طبعة 2006 م ؛ ص . 4 .
(4) ـ أحمد هني . إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية . الطبعة الثانية . 1993 . الجزائر ؛ ص.5 .

2 ـ الإقليم الصحراوي : تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2 000 000 كلم^2 ، وهي هضبة عظيمة الإتساع يتميز سطحها باستوائه وقلة إرتفاعه في معظم المناطق ، وبالتالي فإن الصحراء في تركيبها الجغرافي أبسط من المنطقة التلية ، وتختلف التكوينات التي تغطي الصحراء من مكان إلى آخر، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع متميزة :

ا) ـ الحمادة : وهي هضبة صخرية تغطيها صخور جيرية .

ب) ـ العرق (الصحراء الرملية) : وهو سطح تغطيه كثبان رملية متنقلة ، وتحتل العروق مساحة كبيرة من الصحراء الجزائرية ، وتتخللها أودية جافة ، حارة في الصيف ، وفي الشتاء شديدة البرودة ليلا ، وهي مناطق غنية بالمياه الجوفية ، والتي تكون أحيانا عميقة جدا و أحيانا قريبة من السطح مكونة الواحات .

جـ) ـ الرق : وهي مناطق واسعة ، مستوية السطح ، تغطيها الرمال والحصى .

ولكل واحد من الإقليمين السابقين خصائصه التي يتميز بها ، ويظهر ذلك بصفة خاصة في كمية تساقط الأمطار ودرجة الحرارة .

الجبال : هي قمم بركانية قديمة التكوين وهي قسمان [1] :

ـ " الهقار" وعاصمته الواحة (تمنراست) وبه أعلى قمة (تاهت) حيث يبلغ إرتفاعها 2 918 م .

ـ " التاسيلي ناجر" و واحته الشهيرة (جانت) .

التربة والنباتات : تختلف التربة في الجزائر من منطقة إلى أخرى بسبب الإختلاف في المناخ والتضاريس ويمكن تقسيمها إلى [2] :

ا ـ التربة السهلية : هي تربة غنية بالمواد العضوية والمعدنية الضرورية للحياة النباتية ، توجد قرب الشواطئ و بالقرب من الأودية ، وتحتوي على نسبة كبيرة من الرمال ، تساعد على نمو أشجار الفلين والصنوبر والصفصاف والأرز والكروم والحمضيات .

ب ـ التربة الجبلية : تتميز بعدم نضجها لتعرضها للإنجراف والنقل المائي ، ما عدا الجبال المرتفعة الواقعة ضمن المنطقة الرطبة ، فتربتها ناضجة لتوفر الأمطار و الغطاء النباتي الكثيف .

ج ـ التربة الهضابية (السهلية) : تتكون من فتاتات صخرية ، ترتفع فيها الأملاح لشدة الجفاف ، يتكون غطاؤها النباتي من حشائش الإستبس والشيح والحلفاء والعرعار والديس .

(1) ـ مقداد إسعاد . أطلس الجزائر . الزيتونة للإعلام و النشر . باتنة – الجزائر . طبعة . 2006 م ؛ ص.5.

(2) ـ مقداد إسعاد . أطلس الجزائر . الزيتونة للإعلام و النشر . باتنة ــ الجزائر . طبعة 2006 م ؛ ص .18 .

د ـ تربة الشطوط : تتكون من المناطق الجافة ، حيث يسخن سطح التربة فتتصاعد المياه لتتبخر تاركة على السطح الأملاح ، وهذه الأملاح مُضرّة للنبات .

ه ـ تربة الصحراء : فقيرة في المواد العضوية ، تتكون من الرمال المتنقلة أو من الصخور والحصى ، تنمو بها نباتات شوكية مثل الصّبار و النخيل في الواحات .

المناخ : أما من حيث المناخ فإن الجزائر لها ثلاثة أقاليم مناخية متباينة من الشمال إلى الجنـــوب وهي[1] :

ـ **مناخ البحر الأبيض المتوسط :** يسود المنطقة التلية ، أمطاره متذبذبة تتناقص من الشرق نحو الغرب يتراوح معدلها السنوي 600 ـ 200 1 مم .

ـ **المناخ الصحراوي :** يسود معظم مساحة الجنوب ، إذ به الحرارة وتشح الأمطار ، أقل من 100مم .

ـ **المناخ المداري :** يسود الهقار والتاسيلي ، به الحراره معتدلة ، والأمطار صيفية وقليلة .

المجاري المائية : المجاري المائية في الجزائر تتميز بالتذبذب ، فشتاء تمتلئي بالمياه وتتحول إلى سيول جارفة ، بينما يجف أغلبها صيفا لإنعدام تساقط الأمطار وهي تنقسم إلى ثلاثة[2] :

1) ـ أودية شمالية : ينبع معضمها من الأطلس التلي و تصب في البحر المتوسط و أهمها ؛

"وادي الشلف" و **"وادي التافنة"** و **"وادي الصومام"** .

2) ـ أودية داخلية : ينبع معظمها من السلسلتين الأطلسيتين ومن جبال الهقار وتصب في الشطوط و الأحواض وهي قصيرة وأهمها ؛

"وادي العرب" و **"وادي جدي"** و **"وادي القصوب"** .

3) – أوديـة صحراويـة : تفيض أحيانا لكنها تجف بسرعة ، وتسمى الأودية الكاذبة ومنـها؛ **"وادي أغرغار"** و **"وادي جارت"** و **"وادي الساورة"** .

السدود : أنشئت أغلبها في الثمانينات وبلغ عددها 112 سدا ، أهمها :

سد مفروش (تلمسان) ، **سد جرف التربة** (بشار) ، **سد جرارة** (عين الدفلة) ، **سد لورومي** (البليدة) ، **سد بني عمـــران** (بومرداس) ، **سد حمـــام قرور** (قسنطيـنة) ، **سد سكـي** (الشلف)[3] .

تواجه السدود الجزائرية عددا من المشاكل على رأسها[4] :

(1) - جغرافية الجزائر والمغرب العربي . وزارة التربية الوطنية . الجزائر . طبعة 2004 / 2005 م ؛ ص.63 .
(2) - مقداد إسعاد . أطلس الجزائر . الزيتونة للإعلام و النشر . باتنة – الجزائر . طبعة 2006 م ؛ ص .9 .
(3) ـ مقداد إسعاد . أطلس الجزائر . الزيتزنة للإعلام والنشر . باتنة – الجزائر . طبعة 2006 ؛ ص. 23 .
(4) ـ جريدة الخبر . العدد : 5245 ؛ 16 فيفري 2008 م ؛ ص : 10 .

ـ مشكل نسب التوحل الذي أضحى يهدد البعض منها على غرار سد " **بني عمران** " ويجعلها غير قادرة على إستعاب الكميات الكاملة للمياه التي يُفترض أن تستوعبها ، بل إن الجزائر تفقد على مستوى 57 سدا ما بين 40 مليون إلى 50 مليون متر مكعب من المياه سنويا بفعل هذه الظاهرة ، وهناك سدود بدأت تعرف تقادما كونها أقيمت منذ أكثر من ربع قرن .

ـ اعتبر التقرير الخاص بقطاع الموارد المائية في الجزائر الصادر عن البنك العالمي[1] ، أن بلادنا تواجه تحديات حقيقية ، تتمثل في تسيير الموارد الحيوية بالخصوص ، ولاحظ أن قدرات التخزين غير كافية ، فالولايات المتحدة وأستراليا تتوفر على نسبة 500 $م^3$ قدرة تخزين للفرد مقابل 200 2 $م^3$ للصين و 500 $م^3$ للمغرب و 360 $م^3$ لتونس ، بينما تقدر بالنسبة للجزائر بـ 190 $م^3$ للفرد وهي أكثر من باكستان التي تصل إلى 150 $م^3$. وقد باشرت الجزائر منذ سنة 2005 م برنامجا بقيمة 740 مليار دينار جزائري (10,3 مليار دولار) لضمان قدرة تخزين بـ 9 ملايير متر مكعب ، ويتطلب ذلك إقامة 80 سدا جديدا ، وتحويلات في 60 سدًا قائما .

السكـان : بلغ عدد سكان الجزائر 32,9 مليون نسمة (سنة 2005 م) ، وتقدر الكثافة السكانية بـ 13,8 نسمة / $كلم^2$ ، و يتميز التوزيع السكاني بعدم التوازن بين الشمـال و الجنوب حيث يتمركز 90% من السكان في الإقليم الشمالي في مساحة صغيرة لا تتجاوز 16% من المساحة الإجمالية ، أما باقي السكـان أي 10% فيتوزعون فـي الإقليـم الجنوبـي (الصحراوي) ، على مساحة شاسعة تقدر بـ 84% من المساحة الكلية للبلاد[2] . إن النمو السكاني مر بثلاث مراحل أساسية اختلفت باختلاف الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، وهي كالآتي[3] :

1 ـ **مرحلة الركود والتقهقر السكاني** : تبدأ من الإحتلال إلى سنة 1886 م ، فقد بلغ 000 400 2 نسمة سنة 1872 م ، حيث قدر بـحوالي 000 000 3م سنة 1830 م .

2 ـ **مرحلة النمو السكاني البطيئ** : وتمتد من سنة 1886 م إلى سنة 1921 م ، فكانت نسبة الزيادة الطبيعية خلال هذه المرحلة تتراوح بين 0,4 % و 1,8 % .

---

(1) ـ جريدة الخبر . العدد : 5234 ؛ 3فيفري 2008 م ؛ ص : 10 .

(2) ـ مقداد أسعد . إطلس الجزائر . الزيتونة للإعلام والنشر . باتنة – الجزائر . طبعة 2006 م ؛ ص. 10 ، 11 .

(3) ـ جغرافية الجزائر والمغرب العربي . وزارة التربية الوطنية . الجزائر . طبعة 2004 / 2005 م ؛ ص . 67 ، 68 .

1 ـ مرحلة نمو السكان السريع : وتبدأ هذه المرحلة من سنة 1921 م إلى يومنا هذا (سنة 2008 م) ، ففي إحصاء سنة 1998 م أكثر من 29 مليون نسمة ، وفي جانفي 2003 م قدر العدد بـ 31 540 000 نسمة .

والجدول الآتي يمثل تطور السكان في الجزائر (الوحدة مليون نسمة) :

السنة	1962	1966	1970	1980	1990	2000	2002	2008
عدد السكان	10,24	11,85	13,75	18,67	24,06	30,38	31,07	* 34,80

المدن : يمكن تصنيف المدن حسب الوظائف التي تؤديها أو تشتهر بها إلى[1] :

1ـ المدن التجارية : تتميز بكثافة النشاط التجاري كالمدن الساحلية والمدن التي تشتهر بالأسواق .

2ـ المدن الصناعية : تتركز فيها المنشآت الصناعية ، ويعود ذلك لقربها من الطاقة والمواد الخام .

3 ـ المدن العسكرية : تتميز بموقعها الإستراتيجي ، وتكون مركزا للثكنات العسكرية .

4ـ المدن الساحلية : تمتاز بمناظرها الطبيعية الجذابة ، وتزخر بالآثار السياحية ، وعادة ما تكثر فيها المجمعات السياحية .

والجدير بالذكر أن مدننا أغلبها يُعاني من مشاكل متعددة منها ؛ أزمة السكن ، التلوث ، النقل ، إنتشار الآفات الإجتماعية ، البطالة ، نقص المرافق الضرورية ، وهذا راجع لأسباب تاريخية (إستعمار) و طبيعية (مناخ) و إقتصادية (زيادة السكان لطلب العمـــــل) .

الصناعة : **أهم الصناعات**[2] **في الجزائر** :

ـ تكرير البترول : يُكرر البترول بأربعة مواقع هي " **الجزائر Alger** " و " **أرزيو Arzew** " و " **سكيكدة Skikda** " و " **حاسي مسعود Hassi Messoud** " .

ـ الصناعات الثقيلة : وهي صناعة الحديد والصلب والتي تستعمل في مختلف القطاعات الإقتصادية ، ويعد مركب " **الحجار** " اهم مركز على المستوى الوطني ، حيث بلغت طاقته 2 000 000 طن سنويا .

(1) ـ مقداد إسعد .اطلس الجزائر . الزيتونة للإعلم والنشر . باتنة – الجزائر . طبعة 2006 م ؛ ص. 14 .

(2)- مقداد أسعد . أطلس الجزائر . الزيتونة للإعلام والنشر . باتنة – الجزائر . طبعة 2006 م ؛ ص. 14 .

(*) - http://www.ons.dz (الديوان الوطني الجزائري للإحصاء)

- **الصناعات الخفيفة :**
  - الصناعة الغذائية (موزعة على التراب الوطني) .
  - الصناعة النسيجية (عرفت توسعا كبيرا في السبعينات و الثمانينات) .
  - صناعة الجلود .
- **الصناعات الكهرومنزلية :**

المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (تيزي وزو) .

المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية (سيدي بالعباس) .

- **الصناعات التقليدية** : يهدف الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق لـ 10 يناير 1996م [1] ، تعريف الصناعة التقليدية و الحرف و تنظيم ممارسة النشاطات التقليدية و الحرف وقواعدها و مجالها ، و كذا واجبات الحرفيين و امتيازاتهم .

والمقصود بالصناعة التقليدية و الحرف ، كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فنيّ أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي و يمارس بصفة رئيسية و دائمة في أشكال مختلفة (مستقر أو متنقل أو معرضي) في مجالات ثلاث :

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية .
- الصناعة التقليدية والحرفية التقليدية الفنية .
- الصناعة التقليدية والحرفية للخدمات .

في سنة 2006 م قُدر عدد الجزائريين العاملين في قطاع الصناعة اليدوية بالجزائر بما يقارب 200 000 وتشكل الصناعات التقليدية كالزرابي ، الفخار ، المصنوعات المعدنية والجلدية ، دخلا مهما للبلاد وقد أدركت الحكومة الجزائرية أهمية هذه الصناعة فأعطتها دعمها الكامل لإحيائها من أجل التصدير والسياحة [2] .

الطاقـــة : تزخر الجزائر بثروات طبيعية ومعدنية كبيرة منها :

البترول : أكتشف في الجزائر سنة 1956 م ، تتمركز حقوله بـ " **حاسي مسعود** " و " **عين أمناس** " . حجم إنتاج البترول الخام 555,430 الف برميل لكل عام [3] .

الغاز الطبيعي : تم إكتشافه سنة 1956 م بحاسي الرمل ، وتعد الجزائر من أكبر الدول في إنتاج الغاز المميّع ، تتركز حقوله في " **حاسي الرمل** " و " **حوض عين آمناس** " (بنسبة أقل) .

---

(1) - http://www.menafn.com
(2) - http:// www.algeria.com
(3) - http://elmaktba.com

الكهرباء : لقد توسع إستخدامها في مختلف المجالات الصناعية ، بحلول 2020 م تأمل الجزائر في تصدير 6000 ميغاوات من الطاقة المولدة من الشمس نحو أوروبا ؛ وهذا يمثل حوالي عُشر الاستهلاك الألماني الحالي من الكهرباء ، و بناء على تحذير خبراء من نضوب إحتياط النفط الجزائري في غضون 50 سنة ، تحلت الحكومة بكثافة البحث عن سبل بديلة لإستغلال الطاقة لما بعد عهد النفط . فقد كشفت عن خطة طموحة لإنتاج 10 في المائة من الكهرباء من موارد متجددة بحلول 2020 م [1] .

المعادن : تزخرأرض الجزائر بثروات معدنية كثيرة ومن أهمها :

الحديد : تتركز مناجمه المستغلة بـ" **الونزة** " التي توفر 80 % من الإنتاج الوطني .
الفحم : 000 000 40 طن (40 مليون طن) إحتياطي بـ" **حوض العبادلة** " .
ويوجد كذلك : الرصاص ، الزنك ، الزئبق ، الفوسفات ، الفضة .

السياحة: تتوفر الجزائر على قدرات سياحية هامة و متنوعة جدا من أهمها السياحة الصحراوية ، السياحة الشاطئية ، سياحة الصيد ، سياحة الاعمال ،السياحة الأثرية ...الخ ، كما تتوفر الجزائر على قدرات هامة متمثلة في الصناعة التقليدية ، التي تعطي دفعا قويا لقطاع السياحة ، كما ان الدولة عملت في السنوات الاخيرة على تهيئة الكثير من المناطق المرشحة لاستقطاب إستثمارات سياحية كما قدمت إمتيازات خاصة لأصحاب الإستثمارات في هذا القطاع [2] .

أهم المناطق السياحسة المصَنفة من قبل المنظمة العالمية " اليونيسكو" [3] :
الهقار ، الطاسيلي ، غرداية ، جميلة ، تيمقاد ، بسكرة ، القصبة ، قصر الداي ، جانت ، قلعة بني حماد .

التقسيم الإداري : قسِم التراب الوطني إلى 31 ولاية بعدما كان عدد الولايات 15 ولايـــة و عدد البلديات 976 بلدية سنة 1963 م ، زاد سنة 1971 م ليصبح 691 بلدية و 91 دائرة، وفي سنة 1974م إرتفع عدد الولايات و الدوائر إلى 160 دائرة ، وبقي عدد البلديات ثابتا 691 بلدية ، و في سنة 1977 م أعتبرت بلديات التقسيمات الإدارية الإثني عشر[12] للجزائر العاصمة وأصبح عدد البلديات 703 بلدية ، و اعتمدت البلاد تقسيما جديدا سنة

(1) - http://www.magharebia.com
(2) - http://ar.wikipedia.org
(3)- مقداد إسعاد . أطلس الجزائر . الزيتونة للإعلام والنشر . باتنة- الجزائر. طبعة 2006 م ؛ ص. 30 ، 31 .

1984م ، فرفعت عدد الولايات إلى 48 ولاية وعدد البلديات إلى 541 1 بلدية . و في سنة 2008 م حاولت الحكومة أن تقوم بتقسيم جديد (*) .

الجدول التالي[1] يبين عدد الولايات والدوائر و البلديات :

الرمز	الولايـــــة	عدد الدوائر	عدد البلديات	المساحة (كلم^2)	الرمز	الولايـــــة	عدد الدوائر	عدد البلديات	المساحة (كلم^2)
01	أدرار	11	28	439700	52	قسنطينة	06	12	2187
02	الشلف	13	35	4795	26	المدية	19	64	80866
03	الأغواط	10	24	25057	27	مستغانم	10	32	2175
04	أم البواقي	12	29	6783	28	المسيلة	15	47	18718
05	باتنة	28	61	12192	29	معسكر	16	47	5941
06	بجاية	19	52	3268	30	ورقلة	10	21	211980
07	بسكرة	12	33	20986	31	وهران	09	26	2121
08	بشار	12	21	162200	32	البيض	08	22	78870
09	البليدة	11	25	1575	33	إليزي	03	06	285000
10	البويرة	12	45	4439	34	برج بوعريريج	10	34	4115
11	تمنراست	07	10	556185	35	بومرداس	08	32	1356
12	تبسة	12	28	14227	36	الطارف	07	24	3339
13	تلمسان	20	53	9061	37	تندوف	01	02	159000
14	تيارت	14	42	20673	38	تيسمسيلت	08	22	3152
15	تيزي وزو	21	67	3568	39	الواد	12	30	54573
16	الجزائر	13	57	1190	40	خنشلة	08	21	9811
17	الجلفة	12	36	66415	41	سوق أهراس	10	26	4541
18	جيجل	11	28	2577	42	تيبازة	10	28	1605
19	سطيف	20	60	6504	43	ميلة	13	32	9373
20	سعيدة	06	16	6764	44	عين الدفلة	14	36	4891
21	سكيكدة	13	38	4026	45	النعامة	07	12	29950
22	سيدس بلعباس	15	52	9096	46	عين تموشنت	08	28	2379
23	عنابة	06	12	1439	47	غرداية	09	13	86105
24	قالمة	10	34	4101	48	غليزان	13	38	4870

(*) - وذلك بإضافة عدة ولايات أخرى إلى التقسيم الإداري الحالي ، إلا أنها تراجعت عن هذا القرار (تراجع مؤقت أم نهائي ؟) .
(1) - مقداد إسعاد . أطلس الجزائر . الزيتونة للإعلام والنشر . باتنة - الجزائر . طبعة 2006 م ؛ ص : 15 .

المطلب الثاني : وضع إقتصا د الجزائر خلال المرحلة [1962 م ـ 1979 م]

المرحلة الأولى [من 1962 م إلى 1979 م] :

1962 1962

1979 1979

اتسمت هذه المرحلة بخصوصية متميزة جدا ، تتماشى و الظرف العصيب ، الذي واكب إفتكاكا سياسيا من ربقة الإحتلال الفرنسي سنة 1962 م من جهة ، و من جهة أخرى إستعادة الإستقلال الإقتصـــادي من مخالب الإحتكارات الدولية المهيمنة ، فكانت إنطلاقة من الصفر باعتبار ثقل التركة الإستعمـــارية التي تميزت بالفقـــر المدقـــع ، و الأميـــة المميتة ، و التخلف الكبير .

بادرت السلطة السياسية مع بداية الإستقلال إلى فك الإرتباط بـ " **الفرنك الفرنسي** " ، قصد تقليص التبعية تجاه الخارج ، وبعث قطاع إقتصادي تابع للدولة ، و توجت هذه المبادرة بمجموعة من التأميمات للشركات العاملة بالجزائر والتي كانت آنذاك فرنسية في معظمها [1] .

لقد كُرست العشرية الأولى من هذه المرحلة لصياغة الأهداف العامة لإستراتيجية التنمية الوطنية ، وكان ذلك من خلال التوسع في عمليات التأميم للإحتكارات الأجنبية ، وبعث مؤسسات وطنية بديلة ، تضطلع بعمليات البناء و التشييد ، لتواكب مخططات التنمية الوطنية لا سيما في المجال الصناعي ، غداة هذه العشرية انصب التركيز على إظهار المؤسسة العمومية إلى حيز الوجود باعتبارها هدفا في حد ذاته . أما العشرية الثانية فقد توجت بتقنين أداء المؤسسة الوطنية العمومية من خلال ماسمي بالتسيير الإشتراكي للمؤسسات ، لإعطائه الدور المنوط به ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية ، وتتجسد المشاركة العمالية في تسيير المؤسسات ، باعتبار أن التسيير الإشتراكي للمؤسسات الأجنبية ينظم وظيفتين أساسيتين لمصلحة هؤلاء العمال وهما [2] :

- المساهمة في إتخاذ القرار .
- الرقابة على تسيير المؤسسة .

(1) ـ أحمد طرطار . الترشيد الإقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . طبعة 2001 م ؛ ص. 115 .
(2) ـ أحمد طرطار . الترشيد الإقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . طبعة 2001 م ؛ ص. 118 .

إلا أنه برزت صعوبات في التسيير و التحكم والتنسيق ، انعكست نتائجها سلبا على المردودية الإقتصادية والإجتماعية للجهاز الإنتاجي ، ويمكن الوقوف على النقائص بالنسبة للمؤسسة الوطنية والتي تتجسد في[1] :

ا ـ **الثنائية في التسيير** (تعددية مراكز إتخاذ القرار) .

ب ـ **تعدد المهام** (إتجه إهتمام المؤسسة صوب إهتمامات إدارية و إشرافية لإنجاز مهام ثانوية عن النشاط الرئيسي).

ج ـ **كبر الحجم** (تضخم كبير في هياكلها و وسائلها) .

د ـ **نقص التأطير** (قصور المؤسسة العمومية للإضطلاع بمهمة التأطير) .

هـ ـ **تكدس العمـــالة** (ظلت المؤسسة الوطنية العمومية موقعا خصبا لإستقطاب الأيدي العاملة) .

الفترات البارزة خلا ل هذه المرحلة هي :

الفترة الأولى [1962 م ـ 1966 م] : في سنة 1962 م إجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في " **ليبيا** " ، لتشييد "**جمهورية ديمقراطية شعبية** " ، ويَعتبر الحكم الجزائري بعد الإستقلال " **برنلمج طرابلس** " من النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الإقتصادية و الإجتماعية ، إن برنامج طرابلس بدعوته إلى تشييد هياكل ديمقراطية وشعبية في البلاد،إعتمادا على السيادة الوطنية و التخطيط ، كان يعلن مستقبلا عن حدوث التأميمات للمصالح الأجنبية وعن التخطيط المركزي للإقتصاد وعن الإتجاه الإشتراكي[2].

إن جبهة التحرير الوطني لها مكانة مركزية في تاريخ الجزائر ، فبعد إعدادها وتنظيمها ثورة الفاتح نوفمبر 1954 م ، قادت عملية البناء الإقتصادي في الجزائر ، وكان برنامجها يهدف " العدالة الإجتماعية " إعتمادا على نمط جماعي للإدارة الإقتصادية ، وعلى إستراتيجية ، لإسترجاع التحكم في إستخدام الموارد الوطنية ، وعلى تدابير تحقق حماية الإقتصاد الوطني وعلى إستراتيجية تنموية تكمن في إنشاء شركات " عمومية " تمتلكها الدولة ، فخلال هذه الفترة قامت الدولة بتأميم الأراضي التي أستغلت من طرف المحتلين وجميع الأملاك الشاغرة وتطبيق التسيير الذاتي ، و تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي لإلغاء العملة الفرنسية (الفرنك) ، فاستبدلها بـ " **الدينار الجزائري**" في جانفي 1963 م ، ثم توسيع عملية التأميم إلى جميع البنوك الأجنبية في ماي 1966 م وتأميم جميع المناجم في نفس السنة[3] .

---

(1)- أحمد طرطار . الترشيد الإقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . 2001 م ؛ ص. 119 ، 120 ، 121

(2) - أحمد هني . إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . الطبعة الثانية . 1993 م ؛ ص.23.

(3) ـ أحمد هني . إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية . الطبعة الثانية . 1993 م ؛ ص.23، 24 ، 81 ،82 .

الفترة الثانية [المخطط التميهيدي (1967 م ـ 1969 م)] :

وهو برنامج إستثمارات موجه للجهات المحرومة ويدخل في إطار الكفاح ضد التفاوت الجهوي ، كما أنه يهدف إلى [1] :

- التهيئة للإنطلاق في عملية التخطيط الإقتصادي .
- تطوير قطاعات النشاط الإقتصادي و إحداث التفاعل بينها .

لقد وُضع هذا البرنامج سنة 1966 م ليبدأ تطبيقه 1967 م ، وقدرت الأموال لهذا المخطط بـ 000 000 000 1 دينار جزائري ، موزعة كالآتي :

44 % للصناعة ، 17 % للزراعة ، 26 % للخدمات الإجتماعية ، أما القاعدة الهيكلية كتعبيد الطرقات وغيرها فقد أعطيت 10 % ، و إن هذه المرحلة تميزت بـ [2] :

- التأميم الكامل لشبه توزيع المنتجات البترولية في شهر ماي 1968 م ، وبعد أن أنشأت الدولة " **الشركة الوطنية للبحث و الإنتاج و النقل و التحويل وتسويق المحروقات السائلة والغازية** " (**سوناطراك SONATRACH**) ، بمرسوم في 31 ديسمبر 1963 م ، فأصبحت بذلك أداة نشطة لإسترجاع السيادة الإقتصادية في ميدان حيوي بالنسبة لمستقبل البلاد ، وهذا بعد إنتصارات أولية تتمثل في إنجاز الأنبوب الرابط بين حوض الحمراء و أرزيو وإنطلاق الوحدة الأولى لتمييع الغاز الطبيعي في أرزيو ، إبتداء من سنة 1967 م فإن قطاع المحروقات دخل من الباب الواسع في التخطيط التمهيدي (1967 م ــ 1969 م) .

ـ أثناء هذه الفترة الثلاثية اعتمد مبلغ 000 000 400 2 دينار جزائري (2,4 مليار دينار جزائري) ، لبناء تجهيزات مرتبطة بالتصدير . و الجدول التالي [3] يبين حصة القطاع البترولي في الإستثمارات بـ (ملايين الدنانير) :

الخطـــــــة	الإستثمار الإجمالي	الإستثمار في قطاع المحروقات
1967 م - 1969 م	5,164	2,307

يتبين في الجدول أن مايقرب من نصف الإستثمار العمومي كان يُخصص لتقديم المحروقات ، بينما كانت قطاعات ذات أهمية كبيرة تكتسي خطورة بالغة مثل قطاع

(1) ـ دليل الجزائر الإقتصادي والإجتملعي . المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار . الجزائر . طبعة 1989 م ؛ ص.125 .
(2) ـ خبابة عبد الله . الإقتصاد العام – تقنيات التسيير . المعهد التربوي الوطني . طبعة 1988 / 1989 م ؛ ص. 102 ، 103 .
(3) - أحمد هني .إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر . الطبعة الثانية 1993 م ؛ ص.54 .

إنتاج التغذية يعاني من نقص الإستثمار ، وقد بلغ عدد العمال في قطاع المحروقات 10 000 عاملا سنة 1969 م .

لقد بدأ التفكير في تطبيق التخطيط الجزائري إبتداء من ستة 1966 م ، لأن قطاع الدولة أصبحت له يد مُسيطرة نسبيا على الهيكل الإقتصادي الوطني ، وبدأ التخطيط فعلا بعد سنة من إجراء الإحصاء الشامل للسكان الذي أعطى معلومات إحصائية هامة ساعدته على وضع المخطط الأول ، وهو المخطط التمهيدي (1967 ــ 1969) ، رغم أنه كان محاولة أولية تحضيرية في طريق النظام التخطيطي و التوجيه المباشر للتنمية من طرف الدولة [1] ، وقد بلغ حجمه الإستثماري الفعلي 000 000 200 9 دينار جزائري[2] (9,2 مليار دينار) وقد تم تخصيص مبلغ 000 000 45 دينار جزائري في هذا المخطط كإستثمارات في القطاع الصناعي[3] . وطبقا لسياسة الحد من هيمنة وضغط رأس المال الأجنبي الصناعي أتخذ إجراء [4] :

ــ تأميم المناجم بتاريخ 8 ماي 1966 م و وضع تسييرها تحت إشراف الشركة الوطنية للبحوث و إستغلال المناجم .

ــ تاميم شبكة توزيع مشتقات البترول وجاء ذلك على ثلاث مراحل وفي ظرف سنة ونصف تقريبا ، إبتداء من سنة 1967 م عندما اشترت الدولة وسائل توزيع شركة "**بريتش بتروليوم** (**B.P.**) **British Petroleum** " ، التي تتكون من 350 محطة بيع مشتقات البترول ، وتبع ذلك في 24 أوت 1967 م إصدار قرار التأميم الذي انصب على الشركات الأمريكية التابعة لكل من " أيسو **Esso** " و " موبيل **Mobil** " فيما يخص شبكة التوزيع ، وقد عجلت بهذا القرار التاريخي الأخير حرب جوان 1967 م بين العرب و إسرائيل والموقف العدائي الأمريكي في مساندة العدوان الإسرائيلي ، ثم كان أخيرا قرار الحكومة الجزائرية في 14 ماي 1968 م ، تأميم كامل وسائل التوزيع والنقل في ميدان المحروقات ، والذي مس 14 شركة أجنبية .

إن المخطط الثلاثي التمهيدي (1967 م ــ 1969 م) كان كله برامج إستثمارية مركزة [5] ، وأنجز من هذا المخطط نسبة 82 % على أن يتم الباقي في المخططات الأخرى

(1) ـ محمد بالقاسم حسن بهلول . الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي . المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر . طبعة 1990 م ؛ ص.235 ن 236 .
(2) ـ محمد بلقاسم حسن بهلول . . الإستثمار وإشكالية التوازن الجهوي . المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر . طبعة 1990 م ؛ ص. 195 .
(3) ـ جمال الدين عويسات . التنمية الصناعية . ترجمة : الصديق سعدي . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . 1986.
(4) ـ محمد بلقاسم حسن بهلول . الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي . المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر . طبعة 1990 م ؛ ص.280 .
(5) ـ محمد بلقاسم حسن بهلول . الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي . المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر . طبعة 1990 م ؛ ص.305 .

القادمة ، وكان نصيب الصناعة فيه مرتفعا جدا ويشكل 44 % أي 5 600 000 000 دينار جزائري .

بينما نصيب الزراعة كان يشكل نسبة 17 % ، فهو مُنخفض جدا ممّا أدى الى التخلف الزراعي[1] .

الفترة الثالثة [المخطط الرباعي الأول (1970 م ــ 1973 م)] :

يعتبر المخطط الرباعي الأول بداية التخطيط العقلي في الجزائر لأنه حُدِد على أسس شمولية ، ومن بين الأهداف التي حدّد تنفيذها خلال هذه الفترة[2] :

ـ إحداث عملية التأميمات المختلفة إبتداء من المناجم سنة 1966 م إلى المحروقات سنة 1971 م .

ـ إحداث الثورة الزراعية بتاريخ 08 نوفمبر 1971 م .

ـ تطبيق التسيير الإشتراكي للمؤسسات بتاريخ 16 نوفمبر 1971 م .

ـ تحديد معدلات النمو سنويا بـ 9 % للإنتاج المحلي الإجمالي .

خُصِص لهذا المخطط ما يقارب 5 600 000 000 دينار جزائري (27 مليار دينار) ، أي زيادة 17 000 000 000 دينار (17مليار د. ج.) عن المخطط الثلاثي التمهيدي (1967 ــ 1969) ، وأخذت الصناعة قسطا من هذا المجال ، فبلغت 45 % من الإستثمارات إلى القطاع العام بإعتباره الموجه للحياة الإقتصادية . أما الزراعة فأخذت نسبة ضئيلة لا تتعدى 15 % .

بلغت نسبة الإنجاز لهذا المخطط 70 % وهذا راجع لجملة من العقبات هي :

ـ نقص الخبرة في ميدان التجربة التخطيطية .

ـ عملية التاميمات التي قامت بها الدولة ، نجم عنها نقائص في ميدان المحروقات بسبب نقص الإطارات و الكفاءات الأجنبية .

خُصِّص هذا المخطط 15 000 000 000[3] دينارا جزائريا (15 مليار د. ج.) لقطاع المحروقات ، قصد تمويل البرنامج الغازي للبلاد مع الإنتهاء من بناء ثلاثة خطوط لورشة تمْييع الغاز في " **سكيكدة** " و إنطلاق أعمال ورشة ثلاثة خطوط إضافية في نفس المكان والبدء في بناء أول مركب لتمييع الغاز ومصفاة بـ " **أرزيو** " ، وظهرت الوحدات البتروكيميائية الأولى (عنابة ، سكيكدة ، سطيف) في نفس الوقت الذي ظهرت فيه حقول جديدة للبترول والغاز وقنوات جديدة .

---

(1) ـ عبد الله ضبابة . الإقتصاد العام – تقنية التسيير – المعهد التربوي الوطني . طبعة 1988 / 1989 .

(2) ـ عبد الله خبابة . الإقتصاد العام – تقنيات التسيير . المعهد الوطني للتربية . طبعة 1988 / 1989 م ؛ ص. 103 ، 104 .

(3) ـ دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . الوكالة الوطنية للنشر والإشهار – الجزائر. طبعة 1989 م ؛ ص. 126 .

لم يَبرز الطابع النفطي للبلاد ويتأكد إلا في بداية السبيعينات عندما أهملت البلاد عناصرها التقليدية في الإنتلج (الزراعة) ، وخصصت مواردها للقيام بأقصى إستغلال لثروتها الجوفية في المحروقات وذلك بغية مضاعفة دخل البلاد عبر تصدير المحروقات .

الجدول الآتي[1] يبين حصة القطاع البترولي في الإستثمار بـ (ملايين الدنانير) :

الخطـــــــة	الإستثمار الإجمالي	الإستثمار في قطاع البترول
1970 م ــ 1973 م	20,100	9,052

خلال هذه الفترة الرُباعية ، طلبت البلاد مراجعة الإتفاق البترولي مع فرنسا ، وأدى فشل المفاوضات مع فرنسا إلى إعلان تأميم المحروقات يوم 24 فيفري 1971 م ، ففي أفريل من تلك السنة ألغيَت إمتيازات الشركات الأجنبية وقررت الجزائر التحكم في رأس مال جميع الشركات الأجنبية بمنح 51 % من رأس مالها إلى الشركة الوطنية " **سوناطراك** " ، وفي يوليو من سنة 1971 م تمّ إعلان إحتكار الدَولة على إستراد جميع المنتوجات النفطية ، ودخلت الجزائر كبَلد عُضْو في منظمة البلاد المصدرة للنفط (OPEC)[*] [2] .

كان هدف المخطط الرباعي الأول تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الإقتصادية بترجيح الإستثمار في الصناعة الثقيلة ، وفي تقديم المحروقات (بترول ، غاز) ، ثم انطلقت سنة 1971 م " **ثورة زراعية** " تهدف إلى إعادة التنظيم الزراعي وتحديد ملكية الأراضي ، الضَرورية للصناعات في طريق الإنجاز ، لكن إحتياجات الصَناعة الناشئة كانت غير كافية لإستيعاب السكان الذين جلبتهم المدينة وقت الثورة الزراعية ، ولم يكن النزوح الريفي عبئا ملحوظا لا سيما أثناء سنة 1973 م ، أين تضاعفت أسعار البترول بأربع مرات ، الشيء الذي أدى بسرعة ظهور أزمة السكن وعَزز النمو الديمغرافي تعَقدَ حركية السكان من الأرياف إلى المدن[3] .

مع المخطط الرباعي الأول (1970 م ــ 1973 م) بدأت سياسة تطبيق اللامركزية في البرامج الخاصة فقط ، التي كان قد فوِضَ أمرُ تسْييرها إلى الولايات التي استفادت منها[4] .

الفترة الرابعة [المخطط الرباعي الثاني (1974 م ــ 1977 م)] :

(1) - أحمد هني .إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر . الطبعة الثانية 1993 م ؛ ص.54 .
(2) ـ أحمد هني . إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . الطبعة الثانية 1993 م ؛ ص. 47 ، 50 .
(3) ـ أحمد هني . إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . الطبعة الثانية 1993 م ؛ ص. 26 ، 27 .
(4) ـ محمد بلقاسم حسن بهلول .الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي . المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر . طبعة 1990 م ؛ ص.305 .
(*) – Organization of the Petroleum Exporting Countries.

عندما طرحت قواعد المخطط الرباعي الثاني لم يَسمح التفاؤل الذي سببته الواردات النفطية المتصاعدة منذ سنة 1973 م ، قياس عَظمة المشاكل ، لذا واصل المخطط الرباعي الثاني (1974 م ـ 1977 م) تنفيذ المنهجية التي كان يَعتمدُ عليها الرباعي الأول ، أي دائما ترجيح الإستثمار للصناعة الثقيلة وتقويم المحروقات [1] .

ففي سنة 1976 م تمّت المصادقة على (**ميثاق الجزائر**) عن طريق إستفتاء الشرعية وتعزيز ذلك الإختيار ، لكن الإمتياز الذي منحته التنمية لقطاع المحروقات قصْد الزيادة في تصديرها وللصناعة ، أدى بسرعة إلى ظهور عِدّة إختلالات [2] :

ـ زراعة منكمشة وندرة في المواد الغذائية (بدأت الجزائر منذ الحين تستورد كميات كبيرة من الحبوب و الألبان والمواد الدسمة) .

ـ صناعات خفيفة جدّ قليلة وظهور ندرة في المنتوجات الصناعية ذات الإستهلاك العريض (ظهور إقتصاد تحكمه الندْرة والسّوق السوداء) .

ـ نقصان في السكن وفي الهياكل القاعدية (طرق ، مطارات ، ...) .

لكن وجود هذه النقائص يرجع إلى حَداثة مُمارسة التخطيط وحَداثة النشاط الصناعي ، ورغم هذه النقائص كان الجهدُ مُعتبرا وأدى إلى تغيّرات واضحة في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي للبلاد .

وقد ارتفعت إستثمارات هذا المخطط المحَققة في نهاية الفترة إلى 121,2 مليار من الدنانير الجزائرية ، مع أن الحجم التقديري في البداية هو 110 مليار و 257 مليون دينار جزائري ، وهي جميعها إستثمارات للدولة [3] . كانت أهداف هذا المخطط [4] :

ـ توسيع القطاع العام وتدعيم المنجزات المحققة خلال المخططين السابقين (المخطط الثلاثي التمهيدي و المخطط الرباعي الأول) .

ـ تحسين ظروف معيشة الفرد الجزائري .

ـ خلق فرص عمل جديدة للقضاء على البطالة .

ـ الإهتمام بالإستثمارات الإنتاجية .

ـ زيادة نمو الإنتاج المحلي الإجمالي خلال فترة المخطط بنسبة 46 % أي 11 000 000 000 دينارا جزائريا سنويا .

ـ الإهتمام بالقاعدة الهيكلية (الجسور ، المطارات ، ...) .

---

(1) ـ أحمد هني . إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . الطبعة الثانية 1993 م ص. 27 .

(2) ـ أحمد هني . إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . الطبعة الثانية 1993 م ؛ ص. 27 .

(3) ـ محمد بلقاسم حسن بهلول . الإستثمارات و إشكالية التوازن الجهوي . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر .طبعة 1990 م ؛ ص. 295

(4) ـ عبد الله خبابة . الإقتصاد العام ـ تقنيات التسيير . المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر .طبعة 1988 / 1989 م ؛ ص. 104 ، 105 .

والأموال المقدرة لهذا المخطط وزعت على النحو الآتي :

43,5 % للصناعة ، 10,9 % للزراعة ، 3,9 % للخدمات الإجتماعية ، 9,2 % للتربية و التكوين ، 16,3 % للقاعدة الهيكلية .

خصّص المخطط الرباعي الثاني (1974 م ــ 1977 م) إعتمادات لامثيل لها في السابق لتمويل الإنجازات التي تعدّ اليوم مفخرة الصناعة البترولية الجزائرية ، فإن 22 000 000 000 دينارا جزائريا مكنت من تثمين حقل " **حاسي الرمل** " وبناء مُركبات لتمْييع الغاز وتوسيع شبَكات أنابيب نقل البترول والغاز ، والبدء في مشاريع صناعة التحويل البتروكيمياوي (مصافي ، بلاستيك ، أسمدة ، الصّمْغ التركيبي) .

الجدول التالي[1] يبين حصة القطاع البترولي في الإستثمار بـ (ملايين الدنانير) :

الخطـــــة	الإستثمار الإجمالي	الإستثمار في قطاع المحروقات
1974 م ــ 1977 م	48,700	23,970

وتقرّر من خلال المخطط الرباعي الثاني (1974 م ــ 1977 م) توظيف 100 000 000 000دينـــارا جزائريـــا (100 مليـار د. ج.) النصف منها لتقويم المحروقـات ، و أدت الخطتان (الرباعي الأول ــ الرباعي الثاني) إلى بروز عدم توازن لفائدة قطاع الصادرات أي قطاع البترول و الغاز ، مما سبَّب تعطيلا في إنجازها وظهور ما يُسمى بالبقايا التي تتطلب إنجازا ، ومن أسباب ذلك التعطيل عدم مرونة النشاطات الأخرى [2] ، التي كانت تعاني من البروقراطية .

الفترة التكميلية (1978م ـ 1979م) :

هذه الفترة هي فترة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني ، لأن باقي الإنجاز في نهاية عام 1977 م كان يبلغ 190,07 مليار دينار جزائري ، باعتبار أنها تمثل تكاليف البرامج الإستثمارية الباقية من المجموع المسجل في إطار هذا المخطط والبالغ 311,30 مليار دينار جزائري ، ويشكل ذلك الباقي إنجازه نسبة 61 % من هذا الرقم الأخير ، كما تم أيضا تسجيل إعادة تقييم بعض البرامج سنة 1978 م ، لأن عزيمة التنمية السريعة التي تحدو المجتمع كانت مهتمة بتدعيم و تشجيع هذه الإنطلاقة ، لتفادي الوقوع في دائرة الركود الإقتصادي وما يتولد عنها من أزمات خطيرة على المجتمع و مستقبل التنمية .

---

(1) - أحمد هني .إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر . الطبعة الثانية 1993 م ؛ ص.54 .

(2) - أحمد هني . إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . الطبعة الثاية 1993 م ؛ ص. 26 .

(3) - محمد بالقاسم حسن بهلول " سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر " ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ـ الجزء الأول ، طبعة 1999 م ؛ ص : 334 .

المطلب الثالث : وضع إقتصـاد الجزائـر خـلال الفـترة [1980م - 2008 م]

المرحلة الثانية (1980 م ــ 2008 م) :

جاءت هذه المرحلة كبداية لعمل منظم إعتبارا من سنة 1980 م عبر خطط إقتصاديـة و إجتماعية خماسيـة ـ وهذا بعد الفجوة التي عرفتها مسيرة التنمية الوطنية بين سنتي 1978 م و 1980 م بمثابة التتويج لما يزيد عن عشرية ونصف من التنمية المكثفة ، وقد كـان يتبنى هذا الإصلاح المستهدف على إعادة تنظيم المؤسسات الوطنيـة العمومية ، بما يؤدي إلـى تجنب التشوهات والنقـائص و الإنحرافات التي واكبت المرحـلـة الأولى .

ويستمد الإصلاح المذكور أهدافه من ضرورة تلك المرحلة ، كما تحددها اللجنة الوطنية المكلفة بإعادة تنظيم المؤسسات الوطنية عبر ما يسمى بإعـادة الهيكلة من خلا ل التوجـهات الآتية [1] :

- بعث منهجية جديدة لمواصلة بناء إقتصاد حديث ومستقل .
- إفضاء مراقبة أنجع على الثروات و الطاقة المتاحة .
- تدعيم بناء للإقتصاد الوطني بهياكل ومؤسسات قادرة على مواكبة التحولات الإقتصادية و الإجتماعية .
- ضمان النجاعة والفعالية من خلال إعادة النظر في أسلوب المركزية المفرطة للموارد والطاقات المتاحة ، و العمل على القضاء على التعقيدات الإدارية في مجال التسيير .

أما المبادئ التي ارتكز عليها هذا الإصلاح ، فإن مُجملها ماخوذ من تجربة المرحلة الأولى (ما قبل سنة 1980 م) ، ويمكن إيجازها في:

1 ـ البعد الإنساني (الإستخدام الأفضل للطاقات البشرية نظرا لأهميتها) .

2 ـ الفعالية في التسيير (رد الإعتبار إلى المعايير و المؤشرات الإقتصادية والمالية) .

3 ـ الإستفادة من التجربة المحَققة (تفادي سلبيات المرحلة السابقة) .

وقد كُرّسَت الخمسية الأولى لتنفيذ هذا الإصلاح وحصر المشاكل و إعادة التنظيم من خـــــــلال :

(1) ـ أحمد طرطار . الترشيد الإقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر. طبعة 2001 م ؛ ص. 123 ، 124 .

ا ـ إعادة الهيكلة العضوية (تفتيت بعض المؤسسات ذات الحجم الكبير) .

ب ـ إعادة الهيكلة المالية (إعادة التكيُف مع النظام المالي و المصرفي بصفة عامة) .

واهتم المخطط الخماسي أيضا بالقطاع شبه المنتج الذي تتمثل نشاطاته في إسناد القطاع المنتج بالخدمات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي [1] .

الفترات البارزة خلال هذه المرحلة :

الفترة الأولى [المخطط الخماسي الأول (1980 م ــ 1984 م)] :

بعد فترة إنقطاع العملية التخطيطية لسنتين ، التي لم تنفذ خلال المخطط السابق أي في المخطط الرباعي الثاني (1974 ـ 1977) . إن المخطط الخماسي الأول وُضع على أساس تقييم المرحلة السابقة التي وسَعت قواعد الإقتصاد ، والإستجابة الفعلية للإحتياجات الإجتماعية (التشغيل ، التربية ، الإستهلاك) ، لكنها سَجَّلت مع هذا إختلالا في التوازن كان لابد من تقويمه ، وهذا ما أراد المخطط الخماسي الأول القيام به في غمرة أزمة دولية صعبة للغاية بالنسبة للبلدان المتطورة (35 مليون عاطل عن العمل في منظمة المجموعة الأوروبية ، ومعدل نمو نسبته من 1 إلى 2 % سنويا) ، ووَضْع مأسوي بالنسبة لبلدان العالم الثالث (مجاعة ، ديون خارجية بلغت 900 مليار دولار)[2] .

إن أهم ما يُلفِت في دراسة المخطط الخماسي الأول (1980 ــ 1984) هو التأكيد على مبدأ التوازن في التنمية ، ومن الأفكار التي تجَسِد إهتمام المخطط الخماسي[3] :

1) ـ إشباع الحاجات الإجتماعية .
2) ـ تنويع الإستثمارات لخلق سوق وطنية ولتحقيق الإستقلال الإقتصادي .
3) ـ تفادي الإختلالات التوازنية بين تطور الهياكل أوبين الإنجاز والهدف المحَدد .
4) ـ تقوية العلاقات بين القطاعات .
5) ـ تطبيق سياسة تعليم و تكوين مُنسَجمة مع حاجات التنمية في التشغيل .
6) ـ تنظيم تنمية مناطق البلاد على أساس تصحيح التفاوتات الجهوية التي خلقتها برامج التنمية الكبيرة .

---

(1) - محمد بلقاسم حسن بهلول . سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر . د. المطبوعات الجامعية ، الجزء الأول ، طبعة 1999م ، ص12.

(2)- دليل الجزائر الإقتصادي والإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار .الجزائر . طبعة 1989 م ؛ ص. 71 .

(3)- محمد بلقاسم حسن بهلوه . الإستثمارات و إشكالية التوازن الجهوي . المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر . طبعة 1990 م ؛ ص. 404 .

إن أهداف المخطط الخماسي الأول تحَدَدت خلال المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني (جوان 1980 م) وكانت كالآتي[1] :

1 ـ في مجـال الري وإصتصلاح الأراضي :

ـ تلبية الحاجيات من المياه سواء للمناطق الحضرية أو زيادة الأراضي المروية ، ويتم هذا ببناء السدود الكبيرة والصغيرة على السواء ، وإصلاح السدود التي تركها المحتلون وتنظيفها من الأوحال .

ـ تشجيـع التنقيـب عن الميـاه .

ـ تحويل مياه البحر إلى مياه صالحة للشرب (تحلية مياه البحر) ، وذلك بإقامة مصفاة لفرز المياه وتقطيرها .

ـ زيـادة الأراضـي المرويـة وتنظيمـهـا .

ـ الإهتمـام بإستصـلاح الأراضـي الرعويـة .

2 ـ في المجـــال الـزراعـــي :

ـ زيادة الإنتاج النباتي و الحيواني ومحاولة القضاء على العراقيل التي تعيق تطور القطاع الفلاحي .

ـ إعـــــادة تشجـــير الغـابـــات .

3 ـ في المجـــال الصنـــاعي :

ـ دعم المكتسبات الصناعية المحققة في المخططات السابقة و خاصة الصناعات الثقيلة .

ـ الإهتمام بصناعة مواد البناء من الأسمنت والأخشاب حتى تكون أكثر تلبية لقطاع السكن .

ـ الإهتمام بالصناعة الثقيلة وفي مقدمتها (النسيجية والغذائية) ، حتى تكون أكثر ملاءمة مع المستهلكين ، وتحسين نوعية الإنتاج .

حددت أموال لهذا المخطط تقدر بـ 400 000 000 000 دينار جزائري (400 مليار د. ج.) ، وزعت كالآتي[2] :

(1)ـ عبد الله خبابة . الإقتصاد العام – تقنيات التسيير . المعهد التربوي الوطني . الجزائر . طبعة 1988 م ؛ ص. 105 ، 106 .

(2)ـ عبد الله خبابة . الإقتصاد العام ـ تقنيات التسيير . المعهد التربوي الوطني . الجزائر . طبعة 1988 م ؛ ص. 106 .

38,5 % للصناعة ، 11,7 % للفلاحة ، 3,2 % للنقل ، 9,4 % للهياكل القاعدية ، 4,8 % للسكن ، 10,5 % للتربية و التكوين ، 4 % للهياكل الإجتماعية .

الفترة الثانية [المخطط الخماسي الثاني (1985 م ــ 1989 م)] :

يأتي المخطط الخماسي الثاني بعد أربعة مخططات إنمائية للدولة منذ دخول الجزائر عهد التخطيط سنة 1967م ، وهو مكمل لوظيفة المخطط الخماسي الأول (1980 ـ 1984) من حيث إهتمامه القوي بالتسيير ، كما أنه أعطى أولوية لتنمية الفلاحة و الرّي واعتمد هذا المخطط في تحليله للوضعية الإقتصادية العامة للبلاد ، ومتطلبات التنمية ، من جهة حالة الإقتصاد الوطني ، ومن جهة أخرى حالة الإقتصاد الدولي[1] .

في حـــالة الإقتصـــاد الـوطـني :

راعى العلاقات التوازنية بين الظواهر الكبيرة مثل :

- العـرض والطلـب في المنتجـات الإستهـلاكيـة .
- التكـامـل بين القطاعـات الإقتصـاديـة .
- التـوازن بين الأقاليـم المختلفـة فـي البـلاد .

في حـالة الإقتصـاد الـدولـي :

أخذ المخطط ظروف الأزمة الإقتصادية العالمية في الإعتبار لأن لها علاقات مباشرة ببرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد عن طريق إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، لأن العلاقة الإقتصادية بين الجزائر والعالم علاقة قويّة ، وأن الأزمة الإقتصادية الدولية وخاصة في مجال المحروقات ، وضعية لابد أن يأخذها المخطط الخماسي في الحسبان .

إنطلاقا من تلك الوضعية الإقتصادية الوطنية والدولية ومتطلبات التنمية في مرحلة السنوات الخمس المقبلة قرر المخطط الخماسي الثاني (1985 ـ 1989) تحديد برامج إستثمارية تقوم على محورين[2] :

1 ـ إستثمار وتثمين الطاقات الإقتصادية المتاحة (زراعة ، صناعة ، إنجاز) وهي عملية مرتبطة بالتسيير و الإنتاج .

---

(1) ـ محمد بلقاسم حسن بهلول . تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر. الجزء الثاني . ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر . طبعة 1999 م ؛ ص. 136 ، 137 .

(2) ـ محمد بلقاسم حسن بهلول . تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر .الجزء الثاني . ديوان الطبوعات الجامعية . الجزائر . طبعة 1999 م ؛ ص. 138 ، 139 .

2 ـ تدعيم شروط إسناد القطاع الإنتاجي عن طريق تنمية قطاع الهياكل الأساسية ، الإقتصادية والإجتماعية (شبكات الطرق بأنواعها ، السكن ، التكوين ، الصحة ، وغيرها).

حُدِدَت لهذا المخطط 000 000 000 550 دينار جزائري[1] (550 مليار د.ج.) ، وحُدِدَت الأولوية لتطويرالفلاحة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية ، وفي هذه المرحلة تمّ إنشاء المجلس الوطني للتخطيط سنة 1987 م .

وتقوم توجيهات المخطط الخماسي الثاني على ثلاثة أسس :

1 ـ المحافظة على وتيرة الإنتاج .

2 ـ تلبية حاجات السكان الذي يزداد عددهم بكثرة .

3 ـ التحكم في التوازنات الخارجية .

بالرغم من أن النتائج المحَصَل عليها خلال الفترة [1980 ــ 1984] كانت إيجابية إلا أن الظروف العالمية السَيئة منذ سنة 1985 م أثرَت سلبا على التوقعات مِمّا دعا إلى مراجعة بعض الجوانب نظرا لإنخفاض إيرادات البترول ، و رَدا على هذه الظاهرة السلبية إقترح المخطط التمسك بخمسة مستلزمات :

1 ـ تعبئة مجموع طاقة الإنتاج .

2 ـ تخفيض الكلفة وآجال الإنجاز .

3 ـ توزيع إعداد التنمية بين الدولة والمناطق الداخلية .

4 ـ الإرتقاء إلى مرحلة أعلى في تداول أدوات التنظيم .

5 ـ الحَدّ من الإلتجاء إلى القدرات الأجنبية لإنجاز المشاريع .

إن الأزمة التي أصابت الإقتصاد الوطني في سنة 1986 م ، أثرت على عدّة قطاعات منها الصناعة والفلاحة و التجارة ، وكانت أكثر وقعا في سنتي 1987 و 1988 حيث إنخفض الناتج الداخلي الخام ماعدا المحروقات بنسبة 2,5 % سنة 1987 م ، أما الإستثمار فقد إنخفض بنسبة 2,7 % سنة 1988 م ، وبذلك وصل عدد العاطلين إلى 1,2 مليون أي 22 % من السكان النشِطين .

(1) ـ دليل الجزائر الإقتصادي والإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشهر والإشهار . الجزائر . طبعة 1989 م ؛ ص. 65 .

الفترة الثالثة [1990 م ـ 1999 م] :

أظهرت أحداث أكتوبر سنة 1988م عيبَ الأسلوبِ التنموي المتبَع ، حيث أعترفت السلطات علنية ولأول مرّة بالصعوبات الإقتصادية و الإجتماعية التي تعاني منها الجزائر ، وبأخطاء الماضي الشيء الذي يحتِم إدخال تغيراتٍ وإصلاحاتِ عميقة تسمح بالقضاء على المشاكل المطروحة ، واظهر إنخفاض عائدات الجزائر من العملة الصعبة عيب أسلوب التنمية المتبَع ، فإقامة الهياكل وبناء المصانع لا يكفي وحده إذا لم تكن هناك فعالية إقتصادية تؤكد على الإستخدام الأحسن لعناصر الإنتاج والمحافضة عليها ، وللمحافضة عليها لابد من إتخاذ إجراءات و أدوات تسمح بالإنتقال إلى أسلوب التنمية المكثف الذي يعني الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وذلك يتطلب لا مركزية في الأعمال والسلطات ، من أجل تحرير المبادرات وتسريع النشاط [1] .

من أجل تكريس ذلك ميدانيا تم صدور مجموعة من القوانين ، والتي كانت تهدف إلى التوجّه التدريجي نحو إقتصاد السوق ثم تعزز ذلك بصدور قانون النقد والقرض رقم 90 / 10 المؤرخ في 14 ـ 4 ـ 1990 م ، وقانون توجيه الإستثمارات رقم 93 / 12 المؤرخ في 05 ـ 10 ـ 1993 م ، وصاحب هذه الإصلاحات تطورات أمنية خطيرة أدّت إلى المساس بالكثير من المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية العمومية ، الشيء الذي جعل الإقتصاد الوطني يعاني من إختلالات كثيرة تمثلت في :

- معدّل تضخم مرتفع (32 %) سنة 1992 م ، و 20,8 % سنة 1993 م .
- إستمرار إرتفاع الديون الخارجية ، وتدهور التبادل الخارجي وعدم توازن ميزان المدفوعات .
- تزايد حجم البطالة .
- عجز في مجال السّكن وفي المرافق الإجتماعية الأخرى .
- إستيراد أكثر من 50 % من المواد الغذائية .
- إنخفاض عوائد الصادرات .

عمقت هذه الوضعية الأزمة الإقتصادية والإجتماعية ممّا حتم على السلطات الإستمرار في الإتصال بالمؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي) وذلك بإبرام إتفاقي ، " ستاند باي " سنة 1994 و برنامج " التعديل الهيكلي " لسنة

(1) - http:// www.clubnada.jeeran.com

1995 م ، و بإمضاء إتفاق " ستاند باي " ، تم الإتفاق في مرحلة مُوالية على برنامج التعديل الهيكلي ، دخل الإقتصاد في مرحلة جديدة ، ففي مجال الخدمات ، فعزم الدولة الجزائرية على إنتهاج سبيل إقتصاد السوق تتطلب قطيعة جذرية مع أسس الإقتصاد المُرَكز والمسيّر إداريا للسعي تدريجيا إلى إعادة الإعتبار لقوانين السوق ، شمل هذا البرنامج إصلاح جميع القطاعات وامتد إلى جميع المتغيرات الإقتصادية منها [1] :

- إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص .
- السياسة النقدية وإصلاح القطاع المالي . المالية العامة ، نظام الصرف ، قطاع الزراعة ، الأسعـــــار ، . . .

وفي هذا البرنامج تمّت إعادة جَدولة الديُون التي مسّت أكثر من 17 مليار دولار ، بالإضافة إلى تقديم قروض إستثنائية بـ 5,5 مليار دولار لتصحيح ميزان المدفوعات . في شهر جويلية 1995م تمت إعادة جدولة الديون بمبلغ 7 ملاليير دولار من نادي باريس للمرة الثانية بعد تلك التي تمت في نهاية ماي 1994 م تبعا لإتفاق " ستاند باي" بمبلغ 3,2 مليار دولار من أجل إدخال التصحيحات اللازمة للحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية ، قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات تدخل ضمن برنامج التعديل تمُسّ السياسة المالية والنقدية والمعاملات مع الجزائر و إعادة تنظيم القطاع العام ، فبالنسبة للسياسة المالية استهدف البرنامج تقليص عجز ميزانية الدولة ، حيث انخفضت مبالغ إعانات الأسعار التي كانت تستوعب 4,9 % من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 0,8 % سنة 1996 م وهذا من أجل إيصال فائض ميزانية 0,6 % قبل السنة الأخيرة من الإتفاق . أما بالنسبة للسياسة النقدية فقد تمّت إعادة هيكلة النظام المالي بما يستجيب ومتطلبات السوق ، حيث استفادت البنوك التجارية من مبلغ 217 مليار دينار جزائري ما بين 1991 و 1996 كتعويض عن 80 % من خسائر الصّرف الناتجة عن تخفيض الدينار ، و إعادة تمويل عدد من البنوك ، كما سمحت أولا ، بدءا من سنة 1994 بفتح رأس البنوك التجارية إلى الشركاء الأجانب ، كما قامت السلطات العمومية بتخفيض الدينار بـ 7,3 % في مارس 1994 م و 40,19 % في أفريل من نفس السنة [2] .

(1) - http:// www.clubnada.jeeran.com
(2) - http:// www.clubnada jeeran.com

برنامج إعادة الهيكلة :

أما فيما يخص إعادة تنظيم القطاع العام كَلفَت حماية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة [1994 – 1999] غير أنها لم تحقق الأهداف المرجُوّة منها ، رغم أن الحكومة أنشأت وزارة كاملة لهذه العملية هي " وزارة إعادة الهيكلة " ، في نهاية سنة 1996 م تمّ تطهير الهيكل المالي كليا لـ 23 مؤسسة ، كما تم وضع برنامج من أجل تحسين الوضعية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى وغلق تلك التي لايمكن إنعاشها . وبفعل المرسوم الرئاسي رقم 22 / 95 والمتعلق بخوصصة بعض المؤسسات الإقتصادية العمومية ، بدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996 م حيث مسّت 200 مؤسسة عمومية محّلية صغيرة التي يعمل معضمها في قطاع الخدمات ، وفي نهاية 1996 م تسارعت عملية حل الشركات وخصخصتها ، حيث تم خصخصة أو حلّ أكثر من 800 مؤسسة محلية وهذا في شهر أفريل 1998 م ، كما اعتمد برنامج ثاني للخصخصة في نهاية 1997 يُركز على المؤسسات العامة الكبرى ، يهدف إلى بيع 250 مؤسسة منها خلال الفترة [1998 – 1999] ، ويعتبر قطاع الصناعة القطاع الأول المتضَرِر من عملية الحل ،حيث أن 54% من المؤسسات هي مؤسسات صناعية ، بلغ عدد المسَرّحين حوالي 213 ألف عامل . كما تمّ إنشاء الوكالة الوطنية للإستثمار الخاص سنة 1994 م .

بالنسبة لقطاع الزراعة ، تم إصدار قانون سنة 1995 م يقضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع [1] .

الفترة الرابعة [2000 – 20008] :

واصلت الجزائر منذ سنة 2000 م عملية التكييف المجمل لقوانينها وتشريعاتها مع معايير إقتصاد السوق حيث تم تعزيز المسار الذي بدأ في مرحلة التعديل الهيكلي ، وتواصل بالموازاة مع التفاوض حول إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي دخل حيّز التطبيق في بداية سبتمبر 2005 م ، ولم يتوقف مسار الإصلاح حيث توصلت الجزائر إلى مطابقة كاملة لقوانينها بما يسمح بالإندماج السهل لإقتصادها في الإقتصاد العالمي وهو حاليا على وشك التتويج بالإنضام إلى منظمة التجارة . إلى جانب ذلك رصدت الجزائر

(1) - http:// www.clubnada.jeen.com

إمكانيات ضخمة لإنعاش وتنمية الإقتصاد ، رصدت من 2005 م إلى غاية 2009 م حوالي 100 مليار دولار في إطار مُخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج الخاص بولايات الجنوب والبرنامج الخاص بمناطق الهضاب العليا ، وتأتي هذه البرامج لتعزز مكاسب الفترة الممتدة بين 1999 م و 2003 م حيث استثمرت الدولة قرابة 30 مليار دولار من الأموال العمومية في إنجاز الهياكل القاعدية والسكنات وخلال هذه الفترة بلغ الإستثمار الخاص الجزائري قيمة 6 ملايير دولار في حين بلغت الإستثمارات الأجنبية بما فيها قطاع المحروقات أزيد من 10 ملايير دولار[1] .

شهدت الفترة الممتدة بين 1999 و 2004 م إنجاز ما قيمته 46 دولار من الإستثمارات الواردة من مختلف المصادر ، وقد سمح هذا بتحقيق نمو مكثفٍ ، وسمح بخلق ما يزيد عن مليوني منصب شغل مما جعل نسبة البطالة التي كانت تبلغ 29 % سنة 1999 م تصل إلى 15 % سنة 2005 م[*] مع الطموح إلى التوصل إلى نسبة تقل عن 10 % في حدود 2010 م[2] .

إن برنامج الإنعاش الذي يغطي الفترة [2000 – 2004] يتمَحوَر حول عددٍ من الإجراءات الموَجهة لدعم النشاطات المنتجة وتدعيم الخدمات العمومية والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية البشرية ومن ثمّ توفير الفضاء الإقتصادي الملائم وتدعيم القدرات الوطنية للإنتاج وحشد الإدخار الوطني وبدون ذلك لايمكن الحديث عن تدعيم النمو الإقتصادي وإستدامته وقد جاء هذا البرنامج لدعم الإنعاش ومن ثمّ النمو ، بعد فشل المؤسسات الدولية في إحداث الإنعاش إنطلاقا من فكرة " الإصلاح يؤدي إلى النمو ثم الإمتداد الطبيعي وهو الإنعاش" حسب معتقدات المؤسسات الدولية ، الهدف من هذا البرنامج هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي عرف ضعفا وتراجعا ، خلال السنوات الأخيرة ، كما يهدف إلى تدعيم النشاطات المنتِجَة للثروة والقيمة المضافة ؛ كما أن برنامج دعم النمو الذي يغطي الفترة [2005 – 2009] هو برنامج طموح هدفه تحقيق ودعم النمو المحقق ، والجدول التالي يبين معدلات النمو الإقتصادي[3] :

2000	2001	2004	2006
% 2,45	% 1,9	% 5,2	% 5

(1) - http:// www.clubnada.jeen.com
(2) - http:// www.clubnada.jeen.com

(*) - هناك أرقام متضاربة فيما يخص نسبة البطالة ، ولا توجد قيمة دقيقة .

(3) - http://www.ulum.nl

إن هذه النتائج المحَقّقة تسمح لنا بالقول إن مُعدّلات النمُو الإقتصادي عرفت إنطلاقة حقيقية منذ 1995م ، وإن كانت هذه النتائج ترجع في المقام الأول إلى إرتفاع أسعار النفط ، وهو مايسمح بالقول ، إن وجود هذا القطاع الضّخم من الموارد الطبيعية ، يُعتبر عنصرا مهما في تطوّر مُعدّلات النمُو من جهة ويُعتبر من جهة أخرى مَعْلما هاما في تشكيل هيكل الإقتصاد الجزائري ، كما أضاف بدوره الحوافز لتنمية إنتاج السلع وتطورها خارج المحروقات ، ويجب الإستفادة من تطورات أسعار النفط في ترقية الضعف الهيكلي الذي يطبع الإقتصاد الجزائري منذ مدّة ، على إعتبار أنه تابع لقطاع المحروقات ؛ والضرورة تقضي تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات .

توزيع نسب الإستثمارات للمخططات [1] في الفترة [1970 م – 1989 م] :

القطـــــاع ↓	المخطـــــطـــــات				معدل المخططات
	المخططالرباعي الأول 1970 ـ 1973	المخطط الرباعي الثاني 1974 ـ 1977	المخطط الخماسي الأول 1980 ـ 1984	المخطط الخماسي الثاني 1985 ـ 1989	
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
الصناعة	44,77	43,55	38,56	31,64	39,61
الزراعة	14.92	15,20	11,75	14,36	14,06
التربية و التكوين	11,92	09	10,53	08,18	09,91

(1)ـ السعيد بومنجل " الدليل الإحصائي للطالب " . ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر . طبعة 2000 م ؛ ص : 57 .

المبحث الثـاني : مكوّنـات و مقومـات الإقتصـاد الجزائـري

المطلب الأول : مكونـات الإقتصـاد الجزائـري

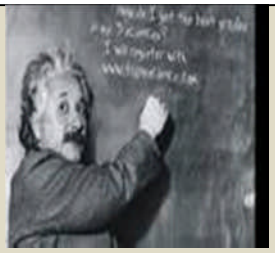

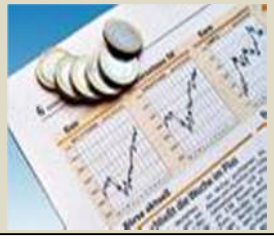

إن الإقتصاد نظام كغيره من الأنظمـة ، إذ له العديد من المكونـات المتكاملـة والمتفاعلـة فيما بينها ، ونظـرا للكثرة الـتي تميـز هـذه المكونـات من جهـة و الـتي لايتسـع النطـاق لذكرها كلها ، لذا نورد مارأيناه الأهم من بينها مرتكزين على فكرة إختيـار أكثرها تأثيرا في مستوى معيشة الأفراد من جهة ، و في غيرهـا من المكونات من جهة أخرى .

وهـي كالآتـي :

1 ـ النظام المالي والمصرفي :

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الإستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجنبي ، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للإقتصاد الجزائري الناشئ ، ومن ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل مجهودات جبارة لبعث التنمية في جميع المجالات ومنها النشاط المالي والمصرفي ، فأنشأت بعض المؤسسات الضرورية ، التي لاغنى عنها بالنسبة لإقتصاد أي دولة ، وحاولت التكيف مع البعض الآخر ، كما أممت البعض منها ، في آخر المطاف أنشأت نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم مع متطلبات التنمية ، ويمكن تقسيم هذه المسيرة إلى عدّة مراحل :

ـ المرحلة الأولى [1962ـ 1969] :

عمدت الجزائر منذ تاريخ إستقلالها 5 جويلية 1962م . على كسر أواصر التبعية للإقتصاد الجزائري ، فمن الإجراءات الأولى التي أتخذتها الحكومة الجزائرية في مجال النقد والمال هو إنشاء " الخزينة الجزائرية " ، ثم إنشاء البنك المركزي الجزائري (BCA) بمقتضى القانون رقم 144 / 62 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962م ، وهذا مَكن المؤسسات الجزائرية من تجاوز العقبات المالية التي واجهتها بعد الإستقلال مباشرة .

ثم عملت السلطة الجزائرية على إنشاء مؤسسة مؤهلة لمدّ المؤسسات الإقتصادية بما تحتاجه من تمويلات لإنشطتها المختلفة ، وكانت هذه المؤسسة " الصندوق النقدي الجزائري للتنمية " وهذا سنة 1963م [1] .

كما بادرت السلطات الجزائرية إلى إنشاء " الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط " سنة 1963م ، وهو يعمل قصد عملية الإستراد والعمل على مراقبة الصرف الأجنبي ، واستاطعت السلطات الجزائرية من إستكمال سيادتها الوطنية بإصدارها العملة الوطنية وظهر الدينار الجزائري (Dinar Algerien) إلى الوجود سنة 1964م وقد حُدِد بـ 180 ملغ من الذهب ، وهي قيمة مساوية للفرنك الفرنسي (Franc Français) آنذاك[2].

لجأت السلطات الجزائرية إلى إتخاذ إجراءات تنسَجِم وطبيعة المرحلة التي يمر بها الإقتصاد الجزائري الناشئ ، بعد تعَنتِ وتشدد البنوك الأجنبية في مجال تمويل المؤسسات الإقتصادية الوطنية ، وتمثلت هذه الإجراءات في مصادرة وتأميم الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية وبرز إلى الوجود نظام مصرفي وطني ، وكانت أولى تلك الإجراءات تأسيس " البنك الوطني الجزائري " سنة 1966م ، وهذا جراء تأميم مجموعة من البنوك الأجنبية منها [3] :

ـ القرض الجزائري ، ـ القرض الشعبي الجزائري .

تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري سنة 1967م على نفس المنوال ، وقد تميزت الفترة الممتدة [من سنة 1963م إلى سنة 1967م] بتغير شبه جذري للنظام المالي والمصرفي الموروث عن الأجنبي ، فتم إنشاء :

ـ البنك الجزائري للتنمية بتاريخ 7 ماي 1963م وعلى شكل مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية بإستقلال مالي ، وكُلف بتمويل الإستثمارات المنتجة في إطار المخططات الخاصة بالإستثمارات ، وذلك إنسجاما مع التوجهات الإقتصادية للدولة الجزائرية خلال تلك الفترة .

ـ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966م ، وذلك من خلال تأميم بعض البنوك الأجنبية المتواجدة على التراب الوطني الجزائري :

- **بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي (جويلية 1966م) .**
- **بنك باريس الوطني (جانفي 1968م) .**

(1) - http:// www.arabihouse.com
(2) - http:// www.arabihouse.com
(3)- http: // www. Arabihouse. com

وأهم النشاطات التي يقوم بها " البنك الوطني الجزائري " تمويل القطاعات الإقتصادية العمومية سواء كانت زراعية أو صناعية .

- **القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 29 ديسمبر 1966 م** ، و الذي تم إنشاؤه ليحل محل [1] المصارف الشعبية التي كانت تنشط في الجزائر منذ الإحتلال[2] وهي :
  - البنك الشعبي التجاري والصناعي الوهراني .
  - البنك التجاري والصناعي لوهران .
  - البنك الجهوي التجاري والصناعي لعنابة .
  - البنك الجهوي للقرض الشعبيى الجزائري .

ثم تم تدعيمه بضم :

- البنك المصري في جانفي 1968 م .
- الشركة المارسلية للبنوك في 30 جانفي 1968م .
- الشركة الفرنسية للتسليف في سنة 1971م .
- البنك الجزائري الخارجي بتاريخ 01 أكتوبر 1967م من جراء تأميم بعض البنوك منها:
  - القرض الليوني بتاريخ 12 نوفمبر 1967م
  - الشركة العامة .
  - بنك باركليز الفرنسي .
  - بنك البحر الأبيض المتوسط .
  - بنك تسليف الشمال .

المرحلة الثانية [1970م- 1987م] :

إبتداء من الإصلاح لسنة 1971م ، أصبحت الخزينة تؤدي دورا أساسيا ، والإعتماد عليها كلية في مجال التمويل ، كما نجد نتائج هذا الإصلاح متعددة ، حيث أدت إلى الإنتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية وزارة المالية ، و أنكمش معها دور البنك المركزي[3] بصفته بنك البنوك ووضع السياسة النقدية بما ينسجم ومتطلبات الإقتصاد، وفي عامي 1978م ، 1979م تقرر مراجعة المخططات الإنمائية للفترة السابقة ، مما انبثق عن ذلك [4] :

---

(1) - أدمجت هذه المصارف وتم إنشاء القرض الشعبي الجزائري على أنقاضها لتمويل العمليات مع الخارج عند نشأته ، إضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية .

(2) - http: // www. Arabihouse. com

(3) - انحصر دوره في عمليات السوق النقدية .

(4) - http:// www. Arabi house. com

ـ بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي أنشِئ في 13 مارس 1982م لتمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية .

وبعد ما تمخض عن سياسة إعادة هيكلة المؤسسات جملة من المصاعب المالية ، تطلب الأمر إعادة هيكلها ماليا ، واقتضى ذلك إجراء تطهير مالي للمؤسسات العمومية ، ونتج عنه ظهور :

ـ بنك التنمية المحلية بتاريخ 30 أفريل 1985م ، يهتم بشكل خاص بتمويل الأنشطة المحلية (عمليات الإستثمار ، عمليات الرهن ، عمليات الإيداع) .

جاءت إصلاحات 1986 كرد مباشر لإنخفاض أسعار البترول ونقص المداخيل ، الذي أدى إلى ضعف في مراحل التمويل بالإضافة إلى وجود صعوبات في التعامل بين الجهاز المصرفي والمؤسسة العمومية ، يرجع إلى وجود توطين إجباري لدى مصرف واحد عند التمويل وغياب سياسة تأطير القروض وعدم وجود سوق نقدية وسوق مالية ، وفق القانون 86 ـ 12 المؤرخ بتاريخ 19 / 8 / 1986 بالنسبة لقانون البنوك والقروض ، فإن الدولة أرادت إعطاء دورا أكثر أهمية للبنوك الثانوية ، وهذا بالقيام ببعض التغيرات على مستوى الهياكل الإستشارية والمتمثلة في إنشاء " مجلس وطني للقرض " و " لجنة لمراقبة البنوك " بدلا من " مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية " التي أنشئت سنة 1971 م ؛ وجاء القانون السابق ليشكل النضام المصرفي داخل هذا القانون ، أداة تطبيق السياسة التي تقررها الحكومة في مجال الموارد وترقية الإدخار وتمويل الإقتصاد ، وتم إعداد مخطط القرض الوطني وفق ثلاث مراحل أساسية [1] :

1 ـ جمع المعلومات من المؤسسات الإقتصادية لكي تقدم للبنك المركزي ، ليقدمها بدوره للوزارة المعنية .

2 ـ تحديد التوازنات الكلية بناء على ماسبق .

3 ـ تنفيذ المخطط الوطني للقرض من قبل البنك المركزي .

المرحلة الثالثة [1988 – 1999] :

ظهرت قوانين إستقلالية المؤسسات سنة 1988 م التي تضمنت نصوصها المعتمدة في هذا الإطار إشارات الإنتقال من نظام التسيير المركزي للإقتصاد إلى النظام اللامكزية في التسيير ، فصدر قانون إستقلالية المؤسسات العمومية والتي أصبحت البنوك بموجبه مؤسسات إقتصادية مستقلة ؛ فقد شرعت الجزائر منذ سنة 1988 م في تطبيق

(1) - http:// rcweb.luedld.net

برنامج إصلاحي واسع شمل مختلف القطاعات الإقتصادية ، واستلزم هذا هندسة جديدة للجهاز المصرفي والمالي ، فقد مست الإجرات المتخذة في هذا الإطار القطاع المصرفي والمالي ، ووُضِع القانون 88 – 06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 الذي نص على إستقلالية المؤسسات المصرفية والمالية .

المرحلة الرابعة [1990 – 2008] :

منذ بداية التسعينات ، كان إصلاح المؤسسات المصرفية في صلب الإصلاحات الإقتصادية التي أطلق عليها " إستقلالية المؤسسات العمومية " ، نص القانون 90 – 10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 م على إقامة قطاع مصرفي ومالي متنوع ومتطور يقوم على أساس علاقات جديدة مع مختلف القطاعات الإقتصادية التي تعيش مرحلة التحوّل نحو إقتصاد السوق الذي يعني دخول مصارف إقتصادية أجنبية منافسة ؛ تتمثل أبعاد هذا القانون في الأهداف التالية [1] :

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي ، إذ ألغى التمييز بين القطاعين العام والخاص وبين القطاع الوطني الخاص والقطاع الأجنبي .
- رد الإعتبار لدور بنك الجزائر في تسيير النقد والقرض .
- تحرير الخزينة العمومية من عبء منح القروض ، وجعل ذلك من مهام المصارف .
- إعادة الإعتبار لقيمة الدينار .
- تشجيع الإستثمارات الأجنبية .
- التطهير المالي للقطاع العمومي وإشراك سوق مالية في تمويل الأعوان الإقتصاديين .

بالرغم من وجود قانون 88 – 10 بقي القطاع المصرفي العمومي يسير على نفس منواله الأصلي .

- أصبحت الغاية من قانون النقد والقرض غامضة بسبب التباين بين معيار الإقتصاد المالي للسوق الذي يقترحه القانون والسلوك الوظيفي الحالي للمصارف .
- بإصدار هذا القانون دخلت الجزائر في مسار تحرير إقتصادها عن طريق تعديل ذاتي إرادي .
- لم يتم تطبيق قانون النقد والقرض بعد بصفة فعلية ، ما دام القطاع المصرفي العمومي يستمر في الخضوع لنفس الإجراءات المعمول بها منذ سنة 1970م ، ونتيجة وجود عدد من النقائص في التطبيق العملي لقانون النقد والقرض 90 – 10 المؤرخ في 14 أفريل

(1) - http:// rcweb.luedld.net

1990 م ، قامت السلطات بإجراء عدد من التعديلات على القانون بإصدار الأمر 01 – 01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 م ، حيث تمّ الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض [1] .

2 ـ الإستثمـارات :

الإستثمار : إذا كان الإستثمار هو " الإنفاق الذي يتم على السلع التي لا تستهلك في الفترة الجارية كالمصانع و الآلات والمباني وما إلى ذلك " [2] ، و أن الإنفاق الذي يؤدي إلى خلق التوظيف هو الإنفاق الذي يؤدي إلى خلق مصانع أو آلات أو إنشاءات رأسمالية جديدة فمن الواضح أن هذا النوع هو المعني من قبل الإقتصاديين عند تحدثهم عن الإستثمار ، وعلى هذا فالإنفاق الإستثماري هو الإنفاق الذي يتم لخلق أصول جديدة ، وكل ما يدفع الأفراد أو الشركات أو الحكومة لإنفاق النقود لخلق هذه الأصول ، يُعتبر دافعا من دوافع الإستثمـار[3] . فالإستثمار الذي يستمِد مَصدرَه من الفائض الإقتصادي ، يؤدي إلى تجديد طاقات إنتاجية قديمة للمجتمع ، ويوسع جهاز إنتاجه في مختلف فروع القطاعات كالزراعة والتجارة وغيرها ، وفي مختلف فروع تلك القطاعات ، كما أن الإستثمار يُكوّن علاقة فنية و إقتصادية و إجتماعية في آن واحد [4] .

واقع الإستثمار في الجزائر : انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية ، سياسات متعددة الجوانب ، تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية إقتصادية متكاملة ، فقد عمدت على تشجيع الإستثمار المحلي و الأجنبي منذ سياسة الإنفتاح الإقتصادي ، و أن ما يدعو إلى إستثمارات في ظل الموارد المتاحة والمعايير التي تحكمها هو تلك الفجوة الكبيرة الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وللقضاء على هذه الفجوة يجب توفر رؤوس أموال لتمويل المشروعات الطموحة والبناءة ، لكن مصدر التمويل الداخلي وحده يبقى عاجزا عن تلبية كل الإحتياجات التمويلية للتنمية ، وهذا ما يستدعي البحث عن مصادر تمويل خارجية وخلق حوافز لجذب إستثمارات خارجية [5] .

لقد عالجت الجزائر مسألة الإستثمارات منذ الإستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة ، حيث صدرت عدة تشريعات ، ومن هذه القوانين قانون الإستثمارات :

---

(1)- http:// reweb.luedld.net

(2) ـ أحمد أبو إسماعيل . أصول الإقتصاد . دار النهضة العربية ـ القاهرة . طبعة 1976 م ؛ ص.637 .

(3) ـ احمد أبو إسماعيل . أصول الإقتصاد . دار النهضة العربية ـ القاهرة . طبعة 1976 م ؛ ص. 637 .

(4) ـ محمد بلقاسم حسن بهلول . الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي . المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر . طبعة 1990 م ؛ ص. 15 .

(5) ـ منصوري زين / مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا . العدد الثاني (2) . ماي 2005 م ؛ ص . 127 ، 128 .

- رقم 63 / 277 الصادر بتاريخ 26 / 7 / 1963م .
- رقم 66 / 284 المؤرخ في 15 / 6 / 1966م .

وتبنت الجزائر موقفا حذرا من الإستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العمومي[1] .

الإستثمـارات الأجنبيـة : الإستثمارات الأجنبية ، إستثمـارات مبـاشرة و إستثمـارات ماليـة (محفظة) طويلة وقصيرة الأجل .

الإستثمارالمباشر:

يُقصَد بالإستثمار الأجنبي المباشر ، قيام طرف أجنبي بالإستثمار في الموجودات في دول أخرى من خلال تأسيس الشركات أو إندماجات مع شركة وطنية ، ويدخل ضِمن هذا النشاط عملية الخوصصة ، أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدول المضيفة .

الإستثمـار المـالي (المحفظة) : هذا الإستثمار مرتبط بوجود بورصة أي بأسواق مالية ، والتي تعد القناة التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات الإستثمار (سندات ، أسهم) .

إن المتتبع لسياسة الجزائر في معالجة الإستثمار الأجنبي المباشر ، وكيفية التعامل معه في الإطار التشريعي و المؤسساتي منذ الإستقلال إلى اليوم سوف نقف على ثلاث مراحل أساسية ، حيث تنفرد كل مرحلة عن الأخرى بمتغيرات سياسية و إقتصادية ، تعطي طابَعا خاصا في كيفية التعاطي معه .

المرحلة الأولى : تمتد من عشية الإستقلال إلى نهاية الثمانينات ، حيث شهدت هذه الفترة التوجه نحو نظام إقتصادي مُوجه يغلب عليه القطاع العام في النشاط الإقتصادي ، و بالتالي فلا مجال لدور بارز و فعال للقطاع الخاص ، سواء كان محليا أو أجنبيا . مع هذا فقد شهدت هذه الفترة أربعة قوانين[2] ، يهدف كل واحد منها إلى معالجة بعض الإختلالات أو مكامن الضعف التي صاحبت تطوّر الإقتصاد الجزائري وتأثره بمتغيرات داخلية كانت أو خارجية .

- **إن أول قانون خاص بالإستثمار وهو قانون 63 / 227 المؤرخ في 26 جويلية 1963م**؛ وكان الهدف من ورائه هو مخاطبة الرأسمال الأجنبي بعدم مغادرة أرض الوطن آنذاك و المشاركة في بناء الإقتصاد الوطني ، وهذا ما تؤكده المادة 23 منه ، إلا أنه لم يُترجم في الميدان بسبب المحيط السياسي الذي ينادي بقيام نظام إشتراكي يستند على القطاع العام ، بالإضافة إلى ما مَيّز تلك الفترة من إرتفاع تكاليف الإنتاج ونقص الهياكل القاعدية ، وخوف القطاع الخاص الأجنبي على مصالحه .

---

(1) - منصوري زين / مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا . العدد الثاني (2) . ماي 2005 م ؛ ص. 129 .

(2) - دراسات إستراتيجية .. دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الإستشارات والخدمات .. العدد الثامن (8) .جويلية 2006 م ص. 108 ، 109 .

ـ **قانون الإستثمار لسنة 1966م** ؛ كان القانون 66 / 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966م ، أكثر شرحا وتحديدا لتدخل القطاع الخاص وكذا الإمتيازات والضمانات التي يوفرها للمستثمر ، وأن تطبيقه أسند إلى ثلاث لجان جهوية للإستثمار والتي تم إنشاؤها سنة 1963م ، و أعيد تنظيمُها من قِبَل قانون 1966م ، أما نتائجه في الميدان فقد كانت إيجابية مقارنة بالقانون السابق وخاصة في الفترة الممتدة بين سنتي 1968م و 1970م ، حيث أنشئت بعضُ الشركات المختلطة من طرف المتعاملين الماليين و الأجانب ، لكن بسبب السياسة الإقتصادية المتبَعَة آنذاك والتسيير البيروقراطي ، أدى كل هذا إلى محدودية أثر هذا القانون .

ـ **قانون الإستثمار لسنة 1982** ؛ شهدت الجزائر مُنعَرَجا جديدا بداية الثمانينات تمثَلَ في وضع إستراتيجية تنموية ترتكز على " لامركزيـــة تسيير الإقتصاد الوطني " ، و إشتراك القطاع الخاص حسب ما ينص عليه القانون رقم 82 / 11 المؤرخ في 21 أوت 1982م والذي كان من جملة ما يهدف إليه :

ـ الرفع من طاقة الإنتاج الوطني و إنشاء مناصب شغل جديدة والزيادة في الدخل الوطني ، بمساهمة الإستثمارات الخاصة المنتجة .

ـ العمل على التكامل بين القطاعين العام والخاص ، و إعطاء هذا الأخير مساحة أكثر بدفع عجلة النمو الإقتصادي .

ـ تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية من خلال تكريس سياسة التوازن الجهوي ، و الوصول بالتنمية إلى المناطق المحرومة .

ـ **قانون الإستثمار لسنة 1986م** ؛ جاءت سنة 1986م وجاء معها زلزال الأسعار البترولية في السوق العالمي ، و ضرب بقوة عمق الإقتصاد الوطني الذي كان ولا يزال مبنيا على الريع البترولي ، وتقلص دور الإستثمارات الوطنية و أصيبت ميزانية الدولة بالإختناق المالي ، فكان قانون 19 أوت 1986م ، الذي جاء ليُتمِم قانون 82 / 11 ويُدخل تغيراتٍ في ميكانزم الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، خصوصا على مستوى قطاع المحروقات والذي يُعد بحق الأطار القانوني لتدخل الإستثمارات الأجنبية في هذا القطاع ، حيث أرسى قواعد التنقيب والبحث عن المحروقات و إستغلالها ونقلها ، وكذا حقوق المؤسسات التي تمارس هذا النشاط ، ومَكن بذلك الشركات الأجنبية من التدَخل في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع المؤسسة الوطنية (سوناطراك SONATRACH) فقط ، شريطة ألا يتعدى الرأسمال الأجنبي 49 % .

فقد حدّد هذا القانون جملة من الحقوق و الإمتيازات التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي أهمها[1] :

- المشاركة في هياكل التسيير .
- رفع أو خفض رأسمال الشركة المختلطة .
- تحويل أرباح المنتوج .
- ضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية .
- تحويل جزئي لأجور العمال الأجنبي
- إلى جانب هذا منح القانون عدة تسهيلات و إمتيازات وتحفيزات ضريبية .

أما الأهداف التي حققها لم تكن في المستوى المرجو ، ويبقى مثل القوانين السابقة مُقيدا ببيروقراطية الإدارة وعقلية البايلك ، والخيار الإقتصادي والسياسي للإستراتيجية التنموية آنذاك والذي أبقى على مبدأ سيادة الدولة على المجالات الإقتصادية حتمية لابد منها .

المرحلة الثانية : جاء مطلع التسعينات وهو يحمل معه خبر وفاة التوجه الإشتراكي الإقتصادي لتسيير الإقتصاد على يد دستور 1989م ، و بذلك فتحت صفحة جديدة للتعامل مع الإستثمار الأجنبي المباشر بأسلوب مغاير يغلب عليه التوجه نحو الإنفتاح على إقتصاد السوق ، شهدت هذه المرحلة من التشريع حول الإستثمار الأجنبي المباشر قوانين ومراسيم أقل ما يقال عنها أنها جريئة ، بحيث تكتشف من خلالها طي صفحة الماضي و التوجه نحو أفق يُعيد للقطاع الخاص دوره الحقيقي حتى و إن احتاج إلى فترة إنتقال ، يتجاوز من خلالها تركة ثلاثين سنة ، والقوانين التي شهدتها هذه المرحلة[2] .

- **قانون النقد والقرض لسنة 1990م** ؛ حدد هذا القانون حركة رؤوس الأموال من الخارج ، وتميز بخاصيتين :

1) - في المجال المالي : الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للمؤسسات المالية الأجنبية وكذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري ، شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية .

2) - في المجال الإستثماري : يُرخص للمقيمين ولغير المقيمين ، بتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر و الخارج لتمويل مشاريع إقتصادية ، ويمكن لرأس المال الأجنبي طبقا لأحكام قانون النقد والقرض - أن يستثمر في أي نشاط إقتصادي غير مخصص (صراحة للدولة أو المؤسسة المتفرعة عنها أو إلى شخص معنوي يشار إليه صراحة بموجب نص قانوني) . ويضمن القانون في هذا الشأن (إعادة تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد

(1) - دراسات إقتصادية . دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات . العدد الثامن (8) . جويلية 2006 م ؛ ص. 110 .
(2) - دراسات إقتصادية . دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات . العدد الثامن (8) . جويلية 2006 م ؛ ص. 111 .

وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل)[1]. وهذا من أجل تحقيق الأهداف الرئيسة للتنمية الإقتصادية والمتمثلة في[2]:

- تحمل رأس المال الأجنبي جزء من تمويل التنمية .
- إنشاء وترقية مناصب الشغل .
- ترقية المعارف المتعلقة بالإستخدامات التكنولوجية والتقنية .
- فتح منافذ على الأسولق الخارجية وتحقيق توازن سوق الصرف .

- **المرسوم التشريعي رقم 93 / 12** ؛ ولد هذا المرسوم في 5 أكتوبر 1993م ، وهذا من قبل المجلس الأعلى للدولة الذي كان يقود البلاد آنذاك ، حيث أكد برنامج الحكومة على مراجعة قانون النقد والقرض ، وبالتالي إصدار هذا القانون والذي يُعد إطارا منظما بصورة أفضل من القانون السابق لكونه يتناول ولأول مرة نظام المناطق الخاصة والحرة ونظام العقود ، ويتطرق إلى الإستثمار في الجنوب الكبير وغيره .

إن ما جاء به هذا المرسوم من جديد يتمثل في[3] :

- إلغاء القيود التي ميزت قوانين 1982 ـ 1986 فيما يتعلق بالشركات ذات الإقتصاد المختلط .
- إستبعاد كل المعوقات التي تقف أمام حركة الإستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة أو مبنية على أساس الشراكة .
- تحديد الشروط الكفيلة بالإستثمار في الجزائر ، والواجب على المستثمرين مراعتها والمتمثلة في ضرورة التصريح بالإستثمارات لدى وكالة ترقية ودعم الإستثمار (APSI) .

المرحلة الثالثة : وهي المرحلة التي شهدت نوعا من الإستقرار السياسي والأمني ، وعودة الجزائر إلى المحافل الدولية ، وإرتفاع رصيد الإيرادات من المحروقات وهطول الأمطار ؛ هذا ماجعل الفترة الممتدة من 2000 م إلى 2008 م تأتي بحزمة من القوانين والأوامر والمراسيم كلها تدخل في عمق الإصلاحات ، وقد مست كلَ القطاعات بدون إستثناء . وكانت كالتالي[4] :

- القوانين : لقد شهدت الفترة ولحد الآن في حدود ثلاثة عشر قانونا .
- الأوامر : بلغ عدد الأوامر الذي يَصبُ في نفس الإطار ثمانية أوامر .

(1) ـ محمد بالقاسم حسن بهلول / الجزائر بين الأزمة الإقتصادية و الأزمة السياسية . ص. 144 .
(2) ـ دراسات إقتصادية . دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الإستشارات والخدمات . العدد (8) جويلية 2006 م ؛ ص.112 .
(3) ـ دراسات إقتصادية . دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الإستشارات والخدمات ، العدد (8) جويلية 2006 م ؛ ص.114 .
(4) ـ دراسات إقتصادية ، دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الإستشارات والخدمات التعليمية ، ص: 116 ، العدد : (8) ، جويلية 2006 م .

- المراسيم : هي الأخرى شهدت تطورا كميا ، مما يدل على إرادة الدولة في تطبيق القوانين ميدانيا وفي أسرع وقت .

ومن اهم ماورد في هذه التشكيلة من التشريعات[1]؛ قانون المحروقات رقم 05 / 03 الموافق لشهر مارس 2005 م ، ففريق ثمّنه ودافع عنه ، وفريق رأى فيه تناقضا مع إحدى مواد الدستور (المادة 17) ، " تنازل الدولة عن طبيعتها القانونية كمالك للثروات الطبيعية بلا منازع لفائدة الغير" .

3 ـ قطاع التعليم :

المدرسة الجزائرية : تخضع المدرسة الجزائرية إلى خمسة مبادئ رئيسة [2] :

1 ـ لكل مواطن الحق في التربية و التكوين .

2 ـ التعليم إجباري لكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 16 سنة .

3 ـ تضمن الدولة المساواة في شروط الدخول المدرسي .

4 ـ التعليم مجاني في كل المستويات ومهما كانت المؤسسة التعليمية .

5 ـ التعليم باللغة الوطنية .

يحضى قطاع التربية منذ إسترجاع الإستقلال بالأولوية في الإستثمار ، إذ السلطات العامة تولي عناية خاصة وهي تعمل على :

- توسيع قدرات إستقبال الجهاز التربوي .
- تكوين وتوظيف المعلمين .
- توفير الوسائل البيداغوجية التي تستجيب للواقع الوطني .

وقد مرّ تنظيم التربية والتعليم بعد الإستقلال بفترتين أساسيتين [3] :

الفترة الأولى [1962 ـ 1976] :

تعتبَرُ هذه الفترة إنتقالية ، تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى ومن أولويات هذه الفترة :

- تعميم التعليم وتوسيع المنشآت التعليمية في المناطق الريفية .
- جزأرة إطارات التعليم .

(1)ـ دراسات إقتصادية ، دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الإستشارات والخدمات التعليمية ، ص : 122 ، العدد : (8) ، جويلية 2006 .

(2)ـ دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار – الجزائر . طبعة . 1989 م ؛ ص.254 .

(3) - http : // www.edu.men.dz

ـ التعريب التدريجي للتعليم . " بدأ تعريب التعليم مُبَكِرا ، إذ إنه تم تعريب السنة الأولى من التعليم الإبتدائي في سنة 1964 ـ 1965 م ، وكُثِفَ تعليم اللغة الوطنية في السنوات الأخرى بما فيها المتوسط ووُحِدت البرامج ، وتمّ تعريب السنة الثانية في بداية 1967م ثم تلتها السنوات الأخرى " [1] .

الفترة الثانية [إبتداء من سنة 1976 م] :

إبتدأت هذه الفترة بصدور الأمر 76 ــ 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976م ، المتضمن تنظيم التربية و التكوين في الجزائر [2] ، وقد كُرس الطابع الإلزامي للتعليم الأساسي [3] و مجانيته و تأمينه لمدة تسع (9) سنوات ، وشُرع في تعميم تطبيق هذا الأمر إبتداء من السنة الدراسية 1980م ـ 1981م ، وما زال إلى حد الآن يُشكِل الإطار المرجعي لأي مشروع يستهدف إدخال تحسينات وتحويرات على النظام التعليمي .

أما فيما يخص التعليم بالمراسلة ، فإن المركز الوطني لتعميم التعليم ، فهو مكلف بهذا ويُعِدّ لبعض الإمتحنات المهنية ، تتكفل هذه المؤسسة بإحتضان عدد كبير من التلاميذ الذين خرجوا من المنظومة المدرسية في مختلف المستويات [4] .

التكوين المهني :

إن النمُوّ السريع وتعدد الأنشطة الإقتصادية للبلاد في السبعينات ترتب عنهما طلب قوي لليد العاملة المؤهلة ، ولهذا أوصت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها الثانية في شهر ديسمبر 1979م ، و المخصصة لقطاع التربية و التكوين المهني ، بتنفيذ " مخطط وطني صارم للتكوين المهني ، إنطلاقا من الأهداف المرسومة لمواجهة مقتضيات التنمية والإحتياجات المتزايدة إلى يدِ عاملة مُؤهلة كمًا وكيفًا في جميع التخصصات [5] .

الجامعة الجزائرية (التعليم العالي) :

كان التطور العام للجامعة مشجعا جدًا خلال العشرية الأولى للإستقلال ، ولو أن الجهود قد تركزت على تطوير التعليم الإبتدائي لتعميم التمدرس و توسيع قدرات التعليم الثانوي ، وعند صدور إصلاح التعليم العالي سنة 1971م ، كان تعداد الطلبة المسجلين في

---

(1) ـ دليل الجزائر الإقتصادي والإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار ـ الجزائر . طبعة . 1989 م ؛ ص. 255 .

(2) ـ http : // www. Edu.men.dz

(3) ـ دخلت المدرسة الأساسية حيز التنفيذ سنة 1980 م .

(4) ـ دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع – الجزائر . طبعة 1989 م ؛ ص. 256 .

(5) ـ دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع ـ الجزائر . طبعة 1989 م ؛ ص. 258 .

الجامعة قد حقق قفزة هامة حيث إنتقل العدد من 725 2 طالبا سنة 1964م إلى 457 207 طالبا سنة 1989م [1] .

لقد مكن إصلاح سنة 1971م الجامعة الجزائرية للإسهام بشكل فعال وحاسم في التنمية الوطنية ، وبعد أكثر من ثلاثين سنة من إصلاح 1971 م ، فقد تزايد تعداد الأساتذة وأصبح أكثر من 000 29 أستاذا ، وتعداد الطلبة وصل إلى ما يقارب 300 902 طالب من بينهم 500 34 مسجل في الماجستير و الدكتورة ، وتخرج أكثر من مليون طالب منذ الإستقلال ، إن مثل هذا التطور لقد أدى إلى تراكم الإختلالات عبر السنين والذي جعل الجامعة الجزائرية غير مواكبة بالقدر الكافي للتحولات العميقة التي عرفتها البلاد (إجتماعية ، إقتصادية ، سياسية ، ثقافية) [2] .

لقد أبرزت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في تقريرها ، مختلف العوائق التي تعاني منها الجامعة ، مع إبراز الحلول الواجب إدخالها ، وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة وتوجيهات المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل 2002 م .

نظـام الـ (LMD) :

حددت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، إستراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة [2004 ــ 2010] ، وتتضمن هذه الإستراتيجية في أحد محاورها الأساسية ، إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي ، ووضع هيكلة جديدة للتعليم ذات ثلاث أطوار تكوينية ؛ ليسانس ، ماستر ، دكتورة ، ما يسمى بـ (بنظام L. M. D.) [3] .

ميادين التكوين في نظام الـ (L .M. D.) :

1 ـ علوم المادة .
2 ـ علوم وتقنيات .
3 ـ علوم الطبيعة والحياة .
4 ـ رياضيات و إعلام آلي .
5 ـ علوم الأرض و الكون .
6 ـ علوم إقتصادية التسيير وعلوم تجارية .
7 ـ فنون .
8 ـ لغة وأدب عربي .
9 ـ آداب ولغات أجنبية .
10 ـ حقوق وعلوم سياسية .
11 ـ علوم إنسانية وإجتماعية .
12 ـ علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية
13 ـ لغة وثقافة أمازيغية .

(1) ـ دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار ـ الجزائر . طبعة 1989 م ؛ ص.161 .

(2) - http: // www. Mesrs . dz
(3) - http: // www. Mesrs . dz

المؤسســات الجـامعيــة المؤهلــة [1] :

الجـامعـــات :

جـامعـــــــــة	عدد الميادين
قسنطينة	11
تلمسان	10
بجاية	10
مستغانم	09
البليدة	09
عنابة	09
باتنة	09
بسكرة	09
سيدي بالعباس	08
قالنة	08
المسيلة	08
الشلف	07
جيجل	07

جـامعـــــــــة	عدد الميادين
سكيكدة	07
الجزائر	06
الأغواط	06
سطيف	06
العلوم والتكنولوجيا (وهران)	05
السانية (وهران)	05
هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (الجزائر)	05
بومـــرداس	05
ورقـلـــــــة	05
تيـــــــارت	04
أدرار	04
تيزي وزو	04
الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (قسنطينة)	01

المراكـز الجـامعيــة :

المركــز الجـامعـــي	عدد الميادين
تـبســـــة	09
ســوق اهــراس	08
أم البـــواقـي	07
خنشـلـــــة	07
معسـكـــر	06
خميس مليانة	06
الجلـــــفة	06

المركــز الجـامعـــي	عدد الميادين
برج بوعريريـــج	05
المديـــــــة	04
الـــــــوادي	04
بشـــــــار	03
سعيـــــــدة	03
البـويـــــــرة	02
الطـــــــارف	01

(1) - http: // www. Mesrs . dz

مخطط توضيحي [1] يقارن نظام الـ (LMD) بالنظام الكلاسيكي :

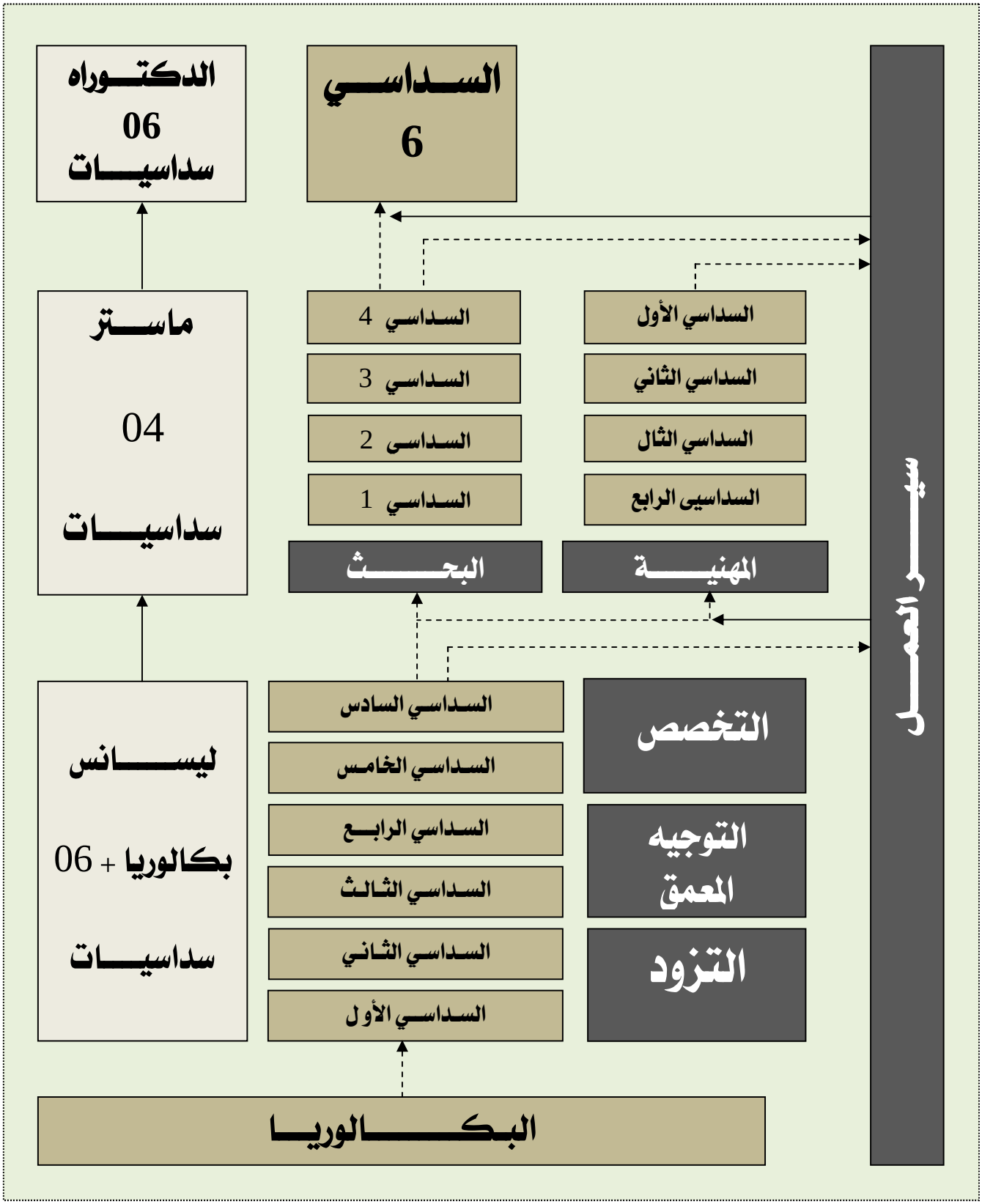

(1) - http: // www. Mesrs . dz

المطلب الثاني : مقومـــــات الإقتصـــــاد الجزائـــــري .

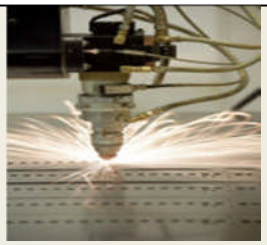

أياكانت طبيعة النظام ، فإن له مقومات تكمل وتدعم مكوناته ، وعليه ، فإن للإقتصاد الذي يعـد من بين أكثـر الأنظمـة إتساعا و ديناميكية ، الكثير من المقومات المتوافقة من حيث الطبيعة والعدد مع مكوناته ذات الخصائص المذكورة سلفا ، ولذا نذكر الأهم منها .

و المثمثلـــــة فـي :

1 ـ قطـاع الصنـاعـة :

لم يهتم المحتلون في الصناعة إلا بالمناجم وإستخراج الموارد الجوفية ، ولم يترك المحتل إلا القليل من النشاطات الصناعية في الجزائر ، وقد كان أحد أهداف التنمية بعد الإستقلال يرمي إلى مضاعفة الإستخدام ومناصب الشغل عن طريق التصنيع ، ولذا شرعت السلطات في تنفيذ أول خطة للتنمية سنة 1967م[1] .

كان محور السياسة التنموية في الجزائر خطة " **تقويم البترول** " وتبين فيما بعد أن سلبيتها أدت بالبلاد إلى بعض الإختلالات ، وعززت التبعية الغذائية ، وأكتشف في بداية الثمانينات أن الإعتماد على تصدير " المحروقات " قد استوعب موارد ثمينة دون جعل حدٍ للتبعية الإقتصادية للبلاد ، ومن هنا نهجت البلاد سياسة ما بعد البترول[2] .

شَرَع المخطط الأول للتنمية في عملية تشييد المرَكبات الكُبرى في مختلف فروع الصناعة مثل " **مركب الحديد و الصلب** " في " **الحجار** " و مركب " **السيارات الصناعية** " فـي " **الرويبة** " و" **المركب الإلكتروني** " في " **سيدي بالعباس** " ومركبات أخرى عديدة . إن الشركة الوطنية للحديد و الصلب التي أنشِئت سنة 1964م قد وضعت برنامجا عمليا لتجمع كل وسائل الإنتاج المؤمَمَة وإنشاء مُركبات صناعية جديدة ، و إقامة شبكة واسعة للتوزيع، تغطي ميادين كثيرة من الأنشطة (أنابيب، تغليف معدني، غاز

(1)ـ أحمد هني . إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . طبعة 1993م ؛ ص.51 .
(2)ـ أحمد هني . إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . طبعة 1993م ؛ ص. 52 .

صنـاعي، إسترجاع المعادن الحديدية، ...)، و أنشئت الشركة الوطنية للمعادن سنة 1967م وكانت في مُقدمة الوحدات المؤمَمة بمجموع 400 عامل، وكان تأميم هذه الشركة إنطلاقة حقيقية لتطوير صناعة البناءات المعدنية، كما أن المؤسسة الوطنية للمواصلات السلكية و اللاسلكية شرعت في إنتاج عتاد الهاتف سنة 1980م [1] .

قد تميّزت مرحلة ما بعد الإستقلال بإنشاء " شركاتٍ وطنية " وهي مشاريع عمومية ، ولكن بعد سنة 1980م ، أرغمت السلطات على إعادة هيكلتها وتقسيمها إلى شركات هي أصغر ولا تتحمل إلا إنتاج منتوج واحد ، وعندما تم وضع خطـة خماسيـة [المخطط الخماسي الأول (1980/ 1984)] ، بدأت السلطات تشجع تنمية الصناعات الخفيفة [2] .

تبَنت الجزائر سياستها الإقتصادية ،إبتداء من سنة 1967م بإستراتيجية التصنيع[3]، التي استهدفت تعزيز الإستقلال الوطني وتحسين مستوى المعيشة للأفراد ، وتم العمل على إيجاد صلة بين الصناعة والزراعة لبلوغ نسبة عالية في عملية الإكتفاء الذاتي في ميدان الغذاء ، وقد حُدِدّت السياسة الإقتصادية وفق النصوص الأساسية التالية [4] :

1) برنامج طرابلس : قامت بإعداد هذا البرنامج جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962م وجاء فيه : " إن التنمية الحقيقية للبلاد على المدى الطويل ، الوثيقة الصلة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية إحتياجات زراعية عصرية ، ولهذا الغرض توفر الجزائر إمكانيات ضخمة للنفط وصناعة الحديد و الصلب ، وفي هذا المجال ، يتعين على الدولة أن توفر الشروط اللازمة لإنشاء صناعة ثقيلة " .

2) ميثاق الجزائر : قامت بإعداد هذا الميثاق جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل سنة 1964م ، وتم فيه تحديد أهداف التصنيع على النحو التالي :

- خلق مناصب عمل جديدة طِبْقا لم تسمح به الربحية العامة للمؤسسة .
- فتح مَجالاتٍ جديدة أمام المنتجات الزراعية .
- إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة .

---

(1) ـ دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار – الجزائر . طبعة 1989م ؛ ص. 151 ، 152 .

(2) ـ أحمد هني . إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . طبعة 1993 م ؛ ص. 51 .

(3) - التصنيع : هو عملية توسيع وتكثيف النشاطات الصناعية المرافقة عموما للتنمية الإقتصادية .

(4) ـ جمال العويسات . التنمية الصناعية في الجزائر. ترجمة الصديق سعدي . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . طبعة 1986 م ؛ ص. 19 ، 20 ، 21 .

3) ميثاق الثورة الزراعية : تم الإعلان عنه في 08 نوفمبر 1971م وهو يتبنى التحويل الجذري لظروف الحياة والعمل في العالم الريفي ، وعليه ؛ " ينبغي أن تؤدي التنمية الزراعية إلى خلق سوق للمنتجات الصناعية وزيادة عدد مناصب العمل في القطاع الصناعي ".

4) ميثاق التسيير الإشتراكي : تتولى الشركات الوطنية مهمة إنجاز البرنامج القطاعي ، لأنها تملك الإحتكار في القطاعات الخاصة بها . ومن بين هذه الشركات ، ثلاث شركات تكتسي أهمية بالغة وهي :

- الشركة الوطنية " **سوناطراك** " في مجال المحروقات .
- الشركة الوطنية للحديد والصلب في ميدان صناعة الحديد و الصلب .
- الشركة الوطنية " سوناكوم " تعمل في مجال تركيب الآلات الميكانيكية .

تعتمد الإستثمارات في هذه المؤسسات الوطنية على القروض المخصصة للقطاعات والتي تحددها المخططات الوطنية .

5) الميثاق الوطني : قد نوقش هذا الميثاق وصودق عليه من خلال إستفتاء شعبي جرى يوم 27 جوان 1976م . تم وصف الإستراتيجية الجزائرية للتنمية في الميثاق الوطني كمجهود لربط الصلات بين مختلف فروع الإنتاج قصد تعزيز المبادلات الصناعية ، وخلق ديناميكية تنموية في الإقتصاد بصفة عامة وفي الصناعة بصفة خاصة .

6) الدستور : إقترحته جبهة التحرير الوطني وتمت المصادقة عليه عبر إستفتاء شعبي جرى يوم 19 نوفمبر 1976م . " تمنح السياسة الجزائرية في مجال الإقتصاد ، وكذلك المخططات الوطنية المنبثقة عنها أولوية مطلقة لتراكم رأس المال والتصنيع والزراعة ، وكتتويج لهذه الأولويات ، تنمية قطاع معدات التجهيز على حساب قطاع المواد الإستهلاكية " .

مراحل التصنيـــع :

إن السياسة الصناعية بعد الإستقلال ، تطلبت جهودا كبيرة بسبب كون أن الصناعة قبل الإستقلال لم تكن في خدمة تنمية الإقتصاد الجزائري ، وأهم المراحل التي مرت بها هي[1] :

(1) - لابري شيخ / الإقتصاد والمؤسسة / دار النشر . الصفحات الزرقاء . البويرة – الجزائر . طبعة 2003 م ؛ ص. 188 .

المرحلة الأولى (1962 م ــ 1965) :

وهي مرحلة حاسمة ، تطلبت وجود تشغيل الوحدات الإنتاجية التي تركها المحتل مع ندرة في الإطارات القادرة على ذلك ، وأحيانا عدم وجودها تماما ، قيام بعض الصناعات الخفيفة ، إنشاء شركة **سوناطراك** في 31 ديسمبر 1963م .

المرحلة الثانية (1966م ــ 1980) :

أتخذت إجراءات تمهيدية بعد سنة 1965م لتهيئة المناخ المناسب للإنطلاق نحو التصنيع الشامل وتتجلى هذه الإجراءات في :

- القيام بسلسلة من التأميمات المتكاملة بدءا بالناجم ، إلى البنوك والصناعات وذلك في الفترة [1967 ــ 1971] .
- إنتهاج أسلوب التخطيط الإقتصادي الشامل .
- إعتماد الصناعات الثقيلة كأساس لتطوير الإقتصاد الوطني .

المرحلة الثالثة بعد سنة 1980م :

في هذه المرحلة تركَزت الجهود على الإهتمام بالإستثمارات العمودية أي التقليل من الإهتمام ببناء المركبات والمصانع ، والإهتمام بطرق تسيير الصناعة وذلك بهدف زيادة الإنتاج كَمًا وكَيفا ، تحسين أساليب الإنتاج ، إلا أن عملية إعادة الهيكلة تتطلب أموالا باهضة لتغطية عجز المؤسسة من جهة وتوفير الظروف المناسبة لنشاطها من جهة ثانية مع تميّز الوضع الإجتماعي بإنخفاض مستمر للقدرة الشرائية للمواطنين ، وإنتشار البطالة ، الأمر الذي أدى إلى التفكير في القيام بإصلاحات يتطلبها هذا الوضع .

إذا كانت عملية البناء الإقتصادي و الإجتماعي قد إعتمد في في مراحله الأولى ما قبل سنة 1980م على الريع النفطي ، الذي كان الينبوع المغذي لميزانيات المؤسسة العمومية ، فإن توجه المرحلة ما بعد سنة 1980م قد استبعد الغرف من هذا الينبوع ، و أعاد تقنين الدور المنوط بالمؤسسة العمومية وفق منظور جديد بالأخذ على عاتقه ما يأتي :

1 ـ التكفل الحقيقي بالإحتياجات الإجتماعية (تحسين الظروف الإجتماعية).
2 ـ الرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية بالإستفادة من الطاقات المتاحة .
3 ـ توجيه النظام الإنتاجي نحو الإستخدام الأفضل .
4 ـ إعتماد إطار تنظيمي يرفع القيود (إنهاء الوصاية و البروقراطية) .

تقسيم القطاع الصناعي :

يمكن تقسيم القطاع الصناعي إلى ثلاثة قطاعات هي[1] :

1) قطاع الطاقة والصناعات البيتروكيماوية :

وهذا القطاع يعمل تحت مؤسستين رئيستين هما ؛ " سوناطراك " و " سونالغاز " ، وأهم المؤسسات التي يشملها هذا القطاع :

- مؤسسة التنقيب والحفر عن المحروقات .
- مؤسسة التمويل الأولي (التمييع ، التكرير).
- مؤسسة إنتاج ونقل المحروقات الخامة .
- مؤسسة توزيع المحروقات ومشتقاتها في الأسواق الخارجية .
- مؤسسة الكهرباء والغاز .
- مؤسسات إنتاج الكهرباء .

2) قطاع الصناعات الثقيلة ؛ ويتمثل في :

- مؤسسات البحث و التنقيب عن المناجم (بإستثناء المحروقات) .
- مؤسسات تعدين الحديد والمعادن الأخرى.
- مؤسسات الإنشاءات المعدنية والميكانيكية والكهربائية و الإلكترونية .
- مؤسسات الدراسات و الأعمال التقنية المرتبطة بنشاطات المؤسسات السابقة .

3) قطاع الصناعات الخفيفة ؛ ويشمل :

منتجات الألبسة الجاهزة والجلود والأحذية ، الكيمياء و الورق ، الفلين ، الخشب ، مواد البناء ، الصناعات التقليدية ، الصناعات الغذائية (تحويل الحبوب ، السكر ، المصبرات ، المشروبات ، ...) ، صناعة المعدات الميكانيكية والكهربائية .

4) صناعة العتاد العسكري :

إن هذا التخصص غير موجود في الجزائر وهو ما يجعل التبعية في هذا المجال كبيرة وتكلف الجزائر ميزانية كبيرة لتغطية هذا الفراغ ، إلا أن الجزائر تسعى لإنشاء هذا النوع من الصناعة ، فقد أصدر رئيس الجمهورية و زير الدفاع الوطني عبد العزيز بوتفليقة مرسوما يحدد فيه القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري

(1) ـ لابري شيخ / الإقتصاد والمؤسسة . دار النشر ، الصفحات الزرقاء . البويرة – الجزائر . طبعة 2003 م ؛ ص. 189 ، 190 .

التابعة للقطاع الإقتصادي للجيش الوطني ، وستضطلع هذه المصانع بموجب المرسوم الجديد ، بمهمة تلبية إحتياجات الجيش من العتاد الحربي والأسلحة والذخيرة حيث يستجيب لكل طلبات السوق الوطنية أو الدولية كلما سمحت الظروف بذلك ، شرط أن تخضع جميع تعاملاتها لدفتر شروط ، ويسمح هذا القانون للمصنع إبرام الإتفاقيات شريطة الحصول على ترخيص من وزير الدفاع الوطني .

2 ـ قطـاع الـزراعـة :

جعلت الدولة قطاع الفلاحة (الزراعة) من الأولويات المطلقة في إستراتيجية تنمية الإقتصاد الوطني ، وسَطرت هدفا يتمثل في جمع الوسائل الضرورية ، لإعطاء دفع جديد لعمليات الإنتاج الفلاحي من أجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد ، وتحقيقا لذلك ، انطلقت في بداية سنة 1988م في عملية هامة لإعادة التنظيم تدخل في إطار إصلاح الإقتصاد .

وقد تضمن أسس إعادة التنظيم ، القانون 87 ـ 19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987م ، الذي يُحَدِد كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع الوطني ، ويُبين حقوق وواجبات المنتجين .

إن تطبيق هذا القانون سَيُؤدي إلى رفع عدد المستثمرات الفلاحية من 3159 (مزرعة فلاحية إشتراكية) إلى أكثر من 26 000 [1] .

يرمي هذا التنظيم إلى تجميع المنتِجين قصد الإستعمال الجماعي للعتاد خاصة ، وتحقيق مردودية أفضل . وتتعلق المبادئ الأساسية لإعادة التنظيم في تجمع حُرّ للفلاحين ، وإطلاق عنان المبادرة ، و أدى تطبيق هذا القانون إلى [2] :

- التخفيف من الضغط البروقراطي .
- خلق مناصب عمل لفائدة الشباب وتوجيه التأطير نحو القطاع الإنتاجي .
- المحافظة على التراث من التدهور .
- إمتصاص الخسائر المترتِبة على التسيير الذاتي بواسطة المبالغ المحَصلة من التنازل عن أملاك الدولة .
- المحافظة على أراضي البذر التي لم تزرع .
- تقييم أحسن للثروات المائية ، وصيانة العتاد و التجهيزات .
- تجنيد أكبر لإدخار المنتجين ، و منح مزايا وقروض من طرف النظام المصرفي الذي يتوفر على مصادر ضمان فعلية .

(1) ـ الدليل الجزائري الإقتصادي والإجتماعي . ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر . طبعة 1989 م ؛ ص. 86 .
(2) ـ الدليل الجزائري الإقتصادي والإجتماعي . ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر . طبعة 1989 م ؛ ص. 86 .

إن الفلاحة تمَثِل في الظروف الحالية الملجأ الوحيد لتقليص التبعية الغذائية ، ثم تحقيق الإكتفاء الذاتي قبل الوصول على توفير الفائض بإعتباره مصدر العملة الصعبة .

إن الفلاحة التي كانت موجهة خلال فترة الإحتلال إلى تلبية سوق المحتل (القمح ، الحوامض ، الكروم ، اللحوم والألبان) ، هي اليوم المستهدفة من النشاط الإقتصادي وهي صاحبة الأولوية وذلك نتيجة عوامل داخلية وخارجية ليست أقلها الأزمة الإقتصادية الدولية والضرورة الحيوية للردّ على المساومة الغذائية و إعادة التوازن للوظائف القطاعية في التنمية الوطنية وتحريك العوامل الأساسية للإنتاج ، لكي يتسنى تقييم الجهود في إطار الإصلاح بوضوح وثبات ، وبعمل مكثف وأكثر تلاؤما و إدماجا .

مميزات الفلاحة الجزائرية :

إن النشاط الفلاحي في الجزائر خضع على الدوام لعاملين هامين[1] :

- الوضع الجغرافي المتميز بطبيعة خاصة والإمتداد الترابي الكبير .
- الأمطار التي تسقط بصفة غير منتظمة ومتفاوتة التوزيع .

وهذان العاملان هما اللذان حددا المساحة الصالحة للزراعة .

المساحة الصالحة للزراعة :

المساحة الصالحة للزراعة قدرت بـ 7 500 000هكتار أي 3% من المساحة الإجمالية للبلاد ، فالطبيعة جبلية في معظم أقسامها حيث أن معدل الإرتفاع 900 متر وأن المساحات التي تتلقى أكثر من 400 ميليمتر من المطر سنويا على السفوح السفلى تمَثِل 12% ، أي ما يُعادل (مليون هكتار) ، ثم أن 150 000 هكتارايحتفظ بها للراحة ، وتستغل فعليا 5 000 000 هكتار . أما المساحات المسقية تمثل 250 000 هكتار أي 3% من المجموع .

مكانة المساحة الصالحة للزراعة في المساحة الإجمالية للبلاد :

من 238 100 000 هكتار (مساحة التراب الوطني) ، تحتل الرمال الصحراوية 200 مليون هكتار ، وتحتل السهوب 15 مليون هكتار ، وتحتل الزراعة 7,5مليون هكتار، وتحتل الغابات والأحراش 5 ملايين هكتار .

(1) ـ دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار – الجزائر . طبعة 1989 م ؛ ص. 89 .

إن المساحة الصالحة للزراعة بالنسبة للساكن الواحد هي 0,36 هكتار ، في حين أنها تمَثل 0,55 في إسبانيا و 0,50 في فرنسا و 0,42 في اليونان[1] .

اليد العاملة الزراعية :

إن العاملين الزراعيين النشطين الذين كان عددهم 000 500 1 عاملا في سنة 1967م أي 60 % من مجموع السكان النشطين ، أصبحوا 000 960 عاملا فقط نتيجة النزوح الريفي الذي جرى بالخصوص أثناء الفترة الممتدة من سنة 1967م إلى سنة 1978م ، لفائدة القطاعات المنافسة مثل البناء و الأشغال العمومية[2] .

ويتجلى حاليا إتجاه واضح في الرجوع إلى خدمة الأرض ، وذلك بفضل الإجراءات المشَجعة المتـَخذة من قِبَل الدولة في إطار الإصلاح .

مكانة الفلاحة في الإنتاج الداخلي الخام :

تساهم الفلاحة أكثر فاكثر في عملية خلق الثروات الوطنية ، وقد انتقل نصيبها في الإنتاج الداخلي الخام 8,6 سنة 1984م إلى حوالي 15% في الفترة [1987 ـ 1988م] مَمّ أدى إلى إنخفاض الواردات من المواد الفلاحية ، خاصة بالنسبة للبطاطس ، والبيض ، و الشعير و العسل . رافق هذه العملية ، تصدير منتوجات فلاحية متنوعة حيث صُدر 000 100طن من البقول سنة 1988م ، 4747 طن من التمور ، و 800 طن من الزيتون[3] .

3 ـ قطـاع الطـاقـة :

يكتسي قطاع المحروقات أهمية كبرى في إقتصاد الجزائر ، فهو يلبي الحاجات الطاقوية للإقتصاد ، وتقتضيه إختيارات التنمية الملحة في برنامج التخطيط الوطني ، وتأتي هذه النتائج ثـمرة لسياسة ومسعى مرتبطين بالإهتمام الإستقلالي و التقدم الإجتماعي الذي تنشده الثورة الجزائرية والذي يستلزم إسترجاع الدولة للثروات الوطنية وبذل جهود معتبرة في مجال الإستثمار و التخطيط وتنظيم إقتصاد البلاد.

(1) ـ دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار – الجزائر . طبعة 1989 م ؛ ص.89 .
(2) ـ دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار – الجزائر . طبعة 1989 م ؛ ص. 89 .
(3) ـ دليل الجزائر الإقتصادي و افجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشهر والإشهار – الجزائر . طبعة 1989 م ؛ ص. 80 .

إن الميثاق الوطني والمؤتمر الرابع والخامس وكذلك المؤتمر الأستثنائي للحزب ولوائح الدورة الثانية للجنة المركزية التي خصصت في شهر ديسمبر 1980م للطاقة والمخططين الخماسيين المتتاليين ، قد وضعت تصورا شاملا ورسمت الإطار للأهداف البعيدة لإستراتيجية الدولة في هذا الميدان ، ويمكن ذكر ثلاثة معايير أساسية [1] :

1 ـ الصيغة الملحة لعمل مخطط يأخذ بعين الإعتبار حاجات وقدرات القطاعات الإقتصادية الأخرى .

2 ـ تنمية موارد المحروقات و المحافضة عليها مع مراعاة الإستهلاك الطاقوي الداخلي الذي ينبغي أن يتجسم تدريجيا في نموذج وطني .

3 ـ تثمين الصادرات على أساس التوازن المالي للبلاد و الحاجات الطاقوية الدولية ، ووضع الإحتياطي من المحروقات والتقدم الحاصل في التحكم في الطاقات الجديدة ، ولهذا فإن السياسة الطاقوية الجزائرية ترتكز على منظورين إثنين :

أحدهما : له صلة بالحاضر الذي يقتضي ضمان إستمرار التطور الإقتصادي وتمويله .

ثانيهما : له صلة بالمستقبل الذي يدعو إلى إرساء قواعد الإستغلال الطاقوي للبلاد .

إن التلازم بين هذين المستلزمين يتوقف على عدة متغيرات مؤثرة ، منها المحيط الدولي ، ووضع الإحتياطي وتقنيات الإستغلال للحقول وقدرات الإقتصاد نفسه .

أعطيت الأولوية للتموين الوطني والحفاظ على الإحتياطي للأجيال المقبلة وإختيار أفضل تثمين للصادرات ، هذه هي المحاور الرئيسية للسياسة التي حددت سنة 1980م ، وهي السياسة القائمة على تجربة طويلة وعدة معارك جرت على المستوى الدولي للذود عن القدرة الشرائية للبلدان النامية وحظوظها في إقلاع إقتصادي يندرج ضمن نظام عالمي جديد.

لقد تناولت النصوص الأساسية للثورة بإسهاب ، المضمون الإقتصادي و الإجتماعي للكفاح من أجل التحرير الوطني ، نذكر فقط بأن نظام الموارد الوطنية كان دائما الشغل الشاغل للأجهزة القيادية في جبهة التحرير الوطني التي أعدت قبل الإستقلال الأجوبة عن التساؤلات المطروحة حول طرق ووسائل التنمية .

ولذا سارعت الدولة الجزائرية فور الحصول على الإستقلال إلى البدء في عملية إستكمال الإستقلال الإقتصادي ووضعها في خدمة المصالح العليا للأمة وتميزت هذه العملية بستة قرارات تاريخية [2] :

(1) - دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار – الذزائر . طبعة 1998 م ؛ ص. 122 .

(2)- دليل الجزائر الإقتصادي والإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار – الجزائر . طبعة 1898 م ؛ ص. 125 .

1) ـ الرقابة ثم تأميم أسهم الشركات " الأنجلو ـ ساكسونية " لأنتاج البترول الخام في جوان سنة 1967م .

2)ـ التأميم الشامل لشبكة توزيع المنتجات البترولية في الجزائر في شهر ماي سنة 1968 م .

3) ـ التأميم الكامل لإحتياطي الغاز الطبيعي والنقل بالأنابيب والإشراف على رقابة إنتاج المحروقات السائلة يوم 24 فيفري سنة 1971م .

4) ـ إلغاء نظام التنازل بالقانون الأساسي المؤرخ في شهر أفريل سنة 1971م ، وإقرار مبدأ الرقابة بحيازة أغلبية الأسهم من طرف المؤسسة الوطنية للبحث و إستغلال المحروقات .

5) ـ إعتماد الإحتكار لتوريد جميع المنتجات المشتقة من البترول وذلك في شهر جويلية سنة 1971 م .

6) ـ قانون 1963 م ، بمرسوم في 31 ديسمبر 1963 م ، أكمل بمرسوم 21 نوفمبر 1966م ، أنشِئت " الشركة الوطنية للبحث والإنتاج و النقل والتحويل وتسويق المحروقات السائلة والغازية سوناطراك " ، أداة نشطة لإسترجاع السيادة الإقتصادية في ميدان حيوي بالنسبة لمستقبل البلاد . بعد إنتصارات أولى سنة 1964م تتمثل في إنجاز الأنبوب الرابط بين حوض الحمراء و أرزيو وإنطلاق الوحدة الأولى لتمييع الغاز الطبيعي في أرزيو كذلك ، وإبعاد الشركات الأجنبية إبتداء من سنة 1967م ، فإن قطاع المحروقات دخل من الباب الواسع في التخطيط الوطني بإدماجه في المخطط التمهيدي (1967 ـ 1969) .

أثناء هذه الفترة الثلاثية أعتمد مبلغ 3,4 مليار دينار جزائري ، مليار (1) دينار لبناء أنبوب وتجهيزات مرتبطة بالتصدير[1] .

خصص المخطط الرباعي الأول (1970 ـ 1973) ما يقرب من 15 مليار دينا جزائري لهذا القطاع قصد تمويل البرنامج الغازي للبلاد مع الإنتهاء من بناء ثلاثة خطوط لورشة تمييع الغاز في سكيكدة و إنطلاق أعمال ورشة ثلاثة خطوط إضافية في نفس المكان والبدء في بناء أول مركب للتمييع ومصفاة بأرزيو . وظهرت الوحدات البتروكيماوية الأولى (عنابة ، سكيكدة ، سطيف) في نفس الوقت الذي ظهرت فيه حقول جديدة للبترول والغاز وقنوات جديدة ، وخصص المخطط الرباعي الثاني (1974 ـ 1977) إعتمادات لا مثيل لها في السابق لتمويل الإنجازات التي تعد اليوم مفخرة الصناعة البترولية

(1)ـ دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار – الجزائر . طبعة 1989 م ؛ ص. 126 .

الجزائرية ؛ 62 مليار دينار جزائري مكنت من تثمين حقل حاسي الرمل وبناء مركبات لتمييع الغاز وتوسيع شبكات أنابيب نقل البترول والغاز ، والبدء في مشاريع صناعة التحويل البتروكيماوي[1] (مصافي ، بلاستيك ، أسمدة ، الصمغ التركيبي).

رسم المخطط الخماسي الأول (1980 ـ 1984) الخطوط الرشيدة لتطور هذا القطاع بعد أن وضع إحصاء للعشرية الماضية خلال المؤتمر الرابع ، والمؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1980م . وضُبطت السياسة الطاقوية المحددة بعد هذين المؤتمرين ، أهدافا تتمثل في المحافضة على الإحتياطي الإستراتيجي للمحروقات السائلة والغازية و إنتاج يتلاءم والحاجات المالية الضرورية للتطور الإقتصادي والإجتماعي للبلاد . كان لابد من 63 مليار من الدنانير خلال هذه الفترة لتعميم تقنيات الإسترجاع و إستخدام الغاز الرطب وإستعادة الغاز المركب (معدل 12 مليار متر مكعب سنويا) ، ومضاعفات عملية الحفر وتوزيع الوقود ، والزيوت والغاز المميّع والأسمدة والمنتجات البلاستيكية على السوق الوطنية ، وخصص المخطط الخماسي الثاني (1985 ـ 1989) مبلغ 50,9 مليار دينار لإتمام البرامج الجارية مثل تطوير حقول الغاز " غهورد النوس " وتجهيز مؤسسات الأشغال والخدمات البترولية والبرامج الجديدة مثل البتروكيمياء والكيمياء اللتين تتلقيان وحدهما 14 مليار دينار جزائري[2] .

الطاقـات البديلـة :

إن الموارد والإمكانيات الطاقوية في باطن الأرض الجزائرية ماعدا المحروقات ، متنوعة وواعدة ، ويمثل الأورانيوم والفحم والماء وحرارة الأرض الجوفية ، إلى جانب الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية ، أهم الطاقات البديلة . إذا استغلت هذه الموارد إستغلالا كليا فإنها تفتح بدون شك أفاقا معقولة لتعويض المواد البترولية .

الطـاقـة الشمسيـة :

للطاقة الشمسية في الجزائرمصدر لا ينضب (1950 ساعة في السنة) لإتساع رقعة المناطق المشمسة [3] (4 % على السواحل و 10 % في الهضاب العليا 86 % في الصحراء) ، إن الحقل الشمسي يمثل طاقة هائلة تقدر بـ 5,2 مليون تيراواط في الساعة .

(1) ـ دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار ـ الجزائر . طبعة 1898 م ؛ ص. 126 .
(2) ـ دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المسسو الوطنية للنشر والإشهار ـ الجزائر . طبعة 1989 م ؛ ص. 126 .
(3) ـ دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار – الجزائر . طبعة 1898 م ؛ ص. 134 .

قد بدأ تنفيذ برنامج إستغلال هامة لهذا المورد وقد أتت بنتائج إيجابية ، مما دفع المحافضة السامية للبحث إلى تنويع عمليات التطبيق التي تشمل تقريبا كل القطاعات ، والقطاع الزراعي ، حيث تغطي ضخ المياه وتنقية المياه المالحة والتجفيف (الفواكه والتبغ) ، والمحافضة بالتبريد (الأدوية و اللقاحات ،إنتاج الكهرباء وتدفئة البيوت البلاستيكيـــة) ، توفير الكهرباء نهارا بواسطة مولد يخزن الطاقة في بطاريات شمسية ثم تستعمل ليلا لأجهزة إضاءة الطرقات (قطاع النقل) وغيرها ، مثل تلك الرابطة بين " رقان " و " برج باجي مختار" على مسافة 650 كلم .

في قطاع الإسكان ، حيث أدخلت طرق الهندسة المعمارية الشمسية . تم إنجاز عدة مشاريع لإنتاج الكهرباء لأغراض منزلية و الإنارة العمومية في المناطق الريفية وخاصة محطة كهربائية شمسية قدرتها المبدئية 30 كيلواط وذلك في مدينة "ملوكة" بولاية "أدرار".

الطاقـــة الهوائيـــة :

إن الطاقة الهوائية المفيدة جدا لضخ المياه في المناطق الريفية ، منتشرة في مجموع أنحاء البلاد حيث لها رصيد هام من الساعات المتراكمة سنويا بفضل الرياح التي تتجاوز سرعتها ثلاثة أمتار في الثانية . وقد صَمَمت المحافضة السامية للبحث وأنجزت بمساعدة المؤسسة الوطنية للمضخات والعتاد المائي ، نموذجا للطاقة الهوائية زهيدة الثمن متكيفة مع خصوصيات النواحي . ولكن المشكلة أن الأرصدة المالية المخصصة لدعم المعاهد والكليات المتخصصة لإنجاز بحوث متعلقة بالطاقات المتجددة غير كافية ، ولا تزال تحتاج إلى المزيد [1] .

الطـــاقة النوويـــة :

نظرا لإرتفاع الطلب في مجال الطاقة وضرورة المحافضة على الإحتياطات الإستراتيجية من المحروقات تجَلت ضرورة توقع إدخال مواد جديدة للطاقة ضمن القدرات الطاقوية ، منها الطاقة النووية التي قد تساهم بكيفية أحسن في التخفيف من حدة الضغوط المستقبلية في هذا الميدان . وهذا الشكل من الطاقة له صنفان رئيسان من التطبيق [2] :

- إنتاج الكهرباء أو البخار .
- عدة إستعمالات طبية وفلاحية وصناعية .

(1) – http:// www.islamonline.net

(2) - دليل الجزائر الإقتصادي وافجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار – الجزائر . طبعة 1898 م ؛ ص. 135 .

تعكف المحافضة السامية للبحث على جمع الشروط المطلوبة لإدخالها مثل تكوين العاملين والتحكم في التكنولوجيا ومساهمة الوسائل الوطنية في إنجازها .

وقد شرعت مع وزارة الفلاحة في عدة بحوث لتطبيق التقنيات النووية من أجل تكثيف المردود و إستئصال الأمراض النباتية و الحيوانية والمحافضة على المواد الغذائية و تعمل مع وزارة الصحة على تعميم إستعمال النظائر المشعة ، و مع وزارة الصناعة الثقيلة على المراقبة غير الهدامة للمصانع والمنشآت بتقنيات مختلفة " التصوير بالأشعة السينية (X)، التسجيل على شريط مغناطيسي للصور والصوت الفوقي " .

الطاقة الحرارية الجوفية للأرض :

إن إمكانيات هذه الطاقة هامة جدا في الجزائر بالنظر إلى بنيوية أديم أرضها وإلى مظاهرها الماحارية و الزلزالية .

المحافضة السامية للبحث بصدد إعداد خريطة هذه الموارد والمصادر في الشمال كله وقد انتهت من تصميم بيت زراعي مساحته 250 م^2 .

الفحـــم :

من أهم مصادر الطاقة الأحفورية من حيث حجم إحتياطه ، فالفحم الحجري يتكون داخل باطن الأرض على مدى ملايين السنين وذلك بسبب تحلل مصادر نباتية بسب العمليات البيولوجية في أماكن ذات الضغط الشديد والحرارة ومعزولة عن الهواء ، وقد كان الفحم من أهم المصادر الطبيعية للطاقة خلال القرن الماضي ، ومازال يستعمل حتى يومنا هذا ، ويساهم حاليا بحوالي 28 % من الطاقة من الاستهلاك العالمي [1] .

الفحم في الجزائر الذي يبلغ إحتياطه 40 مليون طن وهو مركز في حوض العبادلة (بشار) فإن نصفه لإنتاج الكوك والنصف الآخر لإنتاج الكهرباء [2] .

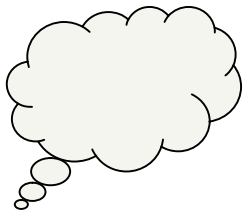

(1) - http://www. vb.ozq8.co

(2)- دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار – الجزائر . طبعة 1898 م ؛ ص. 136 .

المطلب الثالث : خصـــائص الإقتصـــاد الجزائـــري .

الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد على المداخيل البترولية ، وهو تابع و هش يؤثر فيه تغير سعر البرميل النفطي ، والتقلبات الجيوسياسية ، مبهم توجهه القررات الإرتجالية التي تتولد عنها العشوائية ، كما ينخر جسمه فساد بعض الأفراد الذين ينتمون إلى الجزائر صوريا ، تسير في عروقهم الأنانية القاتلة ، فهم عالة على المواطن الحقيقي وعبء على الإقتصاد الوطني .

- إقتصاد ريعي وغير مستقر :

الإقتصـاد الجزائـري إقتصـاد ريعـي ، يعتمـد كليـة علـى عوائـد الـنفط وبـدون هـذه العوائـد لاتسـتطيع أن تقـوم لـه قائمـة . والإقتصـاد الريعـي يعمـل علـى إعـادة توزيـع الثـروة ولـيس العمـل علـى رفـع وتـيرة الإنتـاج [1] ، فـالجزائر مـن الـدول النفطيـة ، فهـي بلـد مُنـتِج ومصـدر صـريح لكميـات مـن البـترول الخـام ، كمـادة أوليـة مهيمنـة علـى الصـادرات ، ويعتمـد الهيكـل الإقتصـادي والإجتمـاعي فيـه علـى الريـع البترولـي ، كمـا يعتمـد في إسـتغلال الـنفط (إستكشـاف ، إسـتخراج ، نقـل) بصـفة كـبيرة علـى تقنيـات الشـركات العالميـة ، بمعنـى أنـه بلـد يفتقـر إلى التطـور التكنولـوجي ؛ فعنصـر إنتـاج الـبترول وتصـديره لا يعطـي صـفة " الدولـة النفطيـة " ، لأن هنـاك دولا منتجـة ومصـدرة للـبترول و الغـاز ولا تعتـبر دولا نفطيـة ، مثـل " النـرويج " و " هولنـدا " و " روسـيا " ، لأن إقتصـادها قـائم علـى تنـوع النشـاط الإقتصـادي وتـتحكم في تكنولوجيـا الإسـتغلال ، ولهـذا فـالجزائر بهـذه الصـفات تعتـبر مـن الـدول النفطيـة ، مـع أنهـا لهـا ثـروات طبيعيـة متنوعـة تشـكل روافـد قويـة للإقتصـاد الـوطني إلى جانـب الثروة النفطية [2] .

مـع العلـم أن الصـادرات خـارج المحروقـات لا تغطـي سـوى نسـبة 4 % بالنسـبة لحجـم الـواردات ، فالجبايـة العاديـة لا تغطـي سـوى ثلـث (1/3) النفقـات العامـة ، كمـا

(1) - http : // www.djazairnews.inf أحمد بن بيتور (رئيس الحكومة السابق)

(2) - عيسى مقليد / قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية " مذكرة لنيل شهادة الماجستير " . جامعة الحاج لخضر – باتنة . السنة الجامعية : 2007 – 2008 م .

أنها لا تغطي سوى أقل من 60 % من النفقات العادية ، معنى ذلك أنه إذا لم تكن جباية بترولية ستلغي النفقات الخاصة بالتجهيز وستقلص نفقات التسيير إلى 40 % [1] .

في تقرير لمعهد " كارنيجي " ، تحت عنوان " تحديات الإصلاحات الإقتصادية في العالم العربي " وتحت إشراف خبراء ، بيّن التقرير أن إقتصاد الجزائر يعتمد نظاما ريعيا وأن الجزائر تعاني من قلة الإنتاجية و أنها تعتمد في مداخلها على المحروقات ، وحتى وإن طبقت سياسات توحي بتحرير الإقتصاد ، فإنها ظلت مثلا على هذا النموذج ؛ ولاحظ تقرير الهيئة الأمريكية ، أن الجزائر تعاني من ضعف الإنتاجية ، والضرورة تقتضي الدعم الفعلي للإنتاجية وضمان نمو حقيقي على المدى الطويل ، مع تفادي أن تكون مداخيل النفط وسيلة للحفاظ على سيطرة ونفوذ نخبة من ذوي المصالح [2] .

لقد ظلت مختلف قوانين المالية ـ منذ الإستقلال إلى يوم ـ تصاغ على قاعدة ومرجعية إحتياطي عائدات النفط ، وقد بلغ إعتماد خزينة الدولة على المحروقات نسبة 98% ، وصارت مشاريع الدولة في كل القطاعات ورواتب العمال وبرنامج الحكومة والمديونية الخارجية وسواها ، كلها تدفع من ريوع النفط ، كما أن ميزانيتي التجهيز والتسيير تعتمدان على مداخيل المحروقات . وتبعا للأزمة المالية (2008 م) ، التي تعيشها مختلف الأسواق المالية ، وتراجع أسعار النفط ، دفع إعادة " وزارة المالية " إلى إعادة النظر في تقديراتها التي أدرجتها في مشروع قانون المالية لسنة 2009 م المصادق عليه في مجلس الوزراء نهاية شهر أوت 2008 م ، والتقديرات الخاصة بمداخيل الجزائر من صادرات البترول كان متوقعا أن تصل إلى 80 مليار دولار أمريكي بناء على سعر متوسط قدر بـ 100 دولار أمريكي للبرميل ، وبا نخفاض البرميل إلى أقل من هذا السعر ، مما يدعو أيضا إلى إعادة النظر في نسبة الناتج الخام من حيث القيمة خلال السنة المقبلة (2009 م) الذي قدر في مستوى 11717,6 مليار دينار جزائري أي أكثر من 180 دولار أمريكي [3] (علما أن السعر المرجعي لبرميل البترول محدد في مستوى 37 دولار أمريكي) .

---

(1) - http : // www.djazairnews.inf أحمد بن بيتور (رئيس الحكوة السابق)

(2)- يومية الخبر . العدد : 5011 ، ص : 9 . 13 ماي 2007 م .

(3) - يومية الخبر . العدد : 5449 ، ص : 5 . 14 أكتوبر 2007 م .

إن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ضعيف وهش وغير مستقر ، لأنه يرتكز على مورد واحد وهو النفط ، وهو يتذبذب بتذبذب أسعار النفط ، وهذا ما لوحظ في كل الأزمات البترولية التي انخفظ فيها سعر النفط إلى مستويات متدنية . ففي سنة 1986 م مع إنهيار إسعار النفط تجلى ضعف الإقتصاد الجزائري كليا [1] .

كذلك الغش والتقليد يعرفان مستويات عالية ، ممّا يؤثران على الإقتصاد الوطني ، ففي آخر تقرير للولايات المتحدة في مارس سنة 2008 م ، صُنِفت الجزائر ضمن الدول الـ 36 التي تتعرض لها المنتجات والمواد الأميريكية للتقليد والقرصنة ، وتمثل " الصين" منذ بداية السنة الحالية (سنة 2008 م) ، و 60,05 % من المواد المقلدة المحجوزة ، وهي بالتالي أعلى من المستوى العادي ، مقابل أكثر من 12,5 % للمنتجات المقلدة الواردة من " فرنسا "و "هونغ كونج" و "إيطاليا "، وتخسر الجزائر سنويا أكثر من 200 أورو بسبب المواد المقلَدة [2] .

ـ إقتصاد هش و تابع :

بما أننا لا نتحكم في في تقلبات سوق النفط من حيث الأسعار ، ولا نملك كلمة الفصل في تحديد سقف الإنتاج (علما أن الجزائر عضو في منظمة الأوبيك OPEC) ، كما أننا لا نتحكم في سعر الصرف ولا في تثبيت سعر العملة، فإن مصير الدولة ظل محكوما بتغير سعر سلة النفط في السوق الدولية ، ومخططات التنمية الوطنية كانت خاضعة لمزاج سوق النفط الدولية [3] .

إن الجزائر تعد من بين أهم الدول المستوردة للقمح الصلب في العالم ، ومن بين أكبر عشرة (10) مستوردين للقمح اللين ، فقد استوردت الجزائر إلى غاية نهاية شهر أكتوبر 2006 م ، 1,8 مليون طن من القمح الصلب و أكثر من 900 ألف طن من القمح اللين ، أكثر من 70 % منها من فرنسا ، وتبقى الجزائر أول زبون لفرنسا في إستيراد القمح بنوعيه [4]، وأهم ممولي الجزائر بالقمح "سوريا" و"كندا " و " الولايات المتحدة الأمريكية" و " فرنسا " [5] . إن إستيراد القمح يعمق التبعية الإقتصادية ، و إن الإحصائيات تشير إلى أن واردات الجزائر من الحبوب خلال

(1) - http : // www.algeria.kpmg.com

(2)ـ يومية الخبر .العدد : 5449 ، أكتوبر 2008 م ؛ ص. 14 .

(3) - http: // www.hmsalgeria.net

(4)ـ يومية الخبر . العدد : 4859 ، نوفمبر 2006 م ؛ ص. 11 ، 15 .

(5)ـ يومية الخبر . العدد : 4856 ، نوفمبر 2006 م ؛ ص. 11 ، 12 .

العشرين سنة الماضية ، تضاعفت عشرات المرات [1] ؛ هذا في المجال الزراعي ، ناهيك عن المجالات الأخرى سواء كانت صحية أو صناعية ، وحتى في مجال البترول فإنها تستورد كثيرا من مشتقاته ، لأنها لاتملك التكنولوجيا المتطورة لإنتاجها ، بل هي محتكرة لبعض الدول المتطورة . وهذا الخطر مدرك من قبل الدولة ، فهاهو المسؤول الأول في الدولة ، رئيس الجمهورية " عبد العزيز بو تفليقة " يعلنها صراحة من جامعة " أبو بكر بالقايد "بتلمسان؛ **"ما جئتكم منذرا، لكن تلك الأيام نداولها بين الناس ... ربما نحن اليوم في وضعية مريحة ، لكن أي سقوط لأسعار البترول سيؤدي بنا إلى محنة "** [2] . فهذا هو حال إقتصادنا، يقف على شفا حفرة ، تحت رحمة التغيرات الجيوسياسية والطبيعية وتقلبات مزاج الدول القوية إقتصاديا وسياسيا وعسكريا ؛ فإلى متى يستمر هذا الوضع الإقتصادي المزري والسياسي المبهم ..؟ ، لقد أصبحت الجزائر بلدا مستوردا لأبسط الأشياء والتي من المفروض ، أن تُصنَع في الوطن أو تستخرَج من أرضه الغنية بثرواتها، أو تزرع في ترابه ؛ وقد وصل الأمر في سنوات مضت إلى بيع قارورات ماء مستوردة من فرنسا ، كما تم إستراد البصل من إسبانيا والثوم من الصين ، وهذان النباتان لا يحتجان إلى تكنولوجيا متطورة لزراعتهما .

ـ إقتصاد عشوائي ومبهم :

بالرغم من وقوع الأخطاء مرارا وتكرارا ، وعدم الإستفادة من دروس الماضي فلا يحق لنا إلا القول بأن الإقتصاد الجزائري إقتصاد عشوائي لاتحكمه قوانين ثابتة ، يستطيع المتتبع لمسيرته ان يتنبأ بمساره مستقبلا ولو نسبيا ، فهو يتغير من ظرف لآخر ، وليس حسب المتغيرات المحيطة به ، بل نتيجة سياسات منغمسة في الذاتية ، مغلفة بمصالح شخصية ضيقة ، تسيطر عليها البروقراطية .

العدالة مغيبة عن السياسة الإقتصادية ، فهناك إختلاسات كبيرة في القطاع العام ، تظهر في أغلب الأحيان على صفحات الصحف ، إلا أن أصحابها لا يأخذون جزاءهم العقابي وهم متمردون على قوانين الدولة والأمثلة كثيرة على ذلك .

(1) - http : // www.aldjazeera.net

(2)ـ التليفزيون الجزائري ، القناة (3) ، نشرة الأخبار . يوم الأحد الموافق 12 أكتوبر 2008 م .

ـ الرشوة والفساد :

يحكم الكثير ، من داخل الوطن ، ومن خارجه على أن الرشوة والفساد يلطخان الإقتصاد الجزائري ويقفان عائقا أمام تقدمه وتطوره . إن الجزائر تعاني من نقص فادح في المؤسسات الإستثمارية ، وحتى التي تأتي للإستثمار كثيرا ما تكون مرفقة برشاوى[1] . وذكر ممثل البنك العالمي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط " تيدور أهلير " أن الجزائر في حاجة إلى حكم راشد أكثر من أي وقت مضى، بالنظر لما تتوفر عليه من موارد مالية من المحروقات لم يسبق لها مثيل من قبل[2] . وهناك ثلاثة مستويات إنتشر فيها الفساد وبات لغة متداولة بشكل عادي ، وهي[3] :

الفساد الصغير على مستوى مصالح الموظفين والإدارات .

الفساد على مستوى الصفقات العمومية في البرامج الكبرى والقروض .

والفساد الأكبر ، وهو نتاج إحتكار مفهوم الدولة من طرف بعض الأشخاص .

(1) - يومية الخبر . العدد : 5103 ؛ 28 أوت 2007 م .
(2) - تيو دور أهلير ممث البنك العالمي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط . يومية الخبر . العدد : 4928 ؛ 4 فيفري 2007 م .
(3) - أحمد بن بيتور رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق . يومية الخبر . العدد : 4924 ؛ 30 جانفي 2007 م .

خاتمـــة الفصـــل الأول

الجزائر بلد فيه ثروات كبيرة ، سواء كانت بشرية أو مادية ، فالبلاد تزخر بمختلف الطاقات والثروات المتنوعة ، كما أن تضاريسها وطبيعتها الجغرافية والجيولوجية تؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في المجال الإقتصادي على جميع المستويات ؛ طاقويا ، فلاحيا، صناعيا وحتى سياحيا ، وهذا إذا أستطاع مسيروها والذين لهم سلطة القرار أن يسيروا بها سيرا مرتكزا على سياسة عقلانية مستمدة قوتها و إتجاهها من النظريات الإقتصادية التي استطاعت الدول المتطورة أن تبني بها إقتصادا يسعى إلى إسعاد المواطن بالحياة الكريمة التي تصون له كرامته في وطنه .

نلاحظ من فجر الإستقلال إلى يومنا هذا ، بأن الحكومات الجزائرية انتهجت عدة طرق في شكل مخططات تنموية ؛ ثلاثية و رباعية و خماسية ، ولكن كل هذه المخططات كانت ترتكز على عوائد النفط في تطبيقها ، هذه الثروة الزائلة لامحالة ، فإذا كانت كل القطاعات في البلاد تسير وتتحرك بوقود الوقود ، أي بما يديره النفط عليها من دولارات ، إلى أن يأتي اليوم الذي تقف فيه عاجزة عن الحركة ، إننا لم نستفد من دروس الماضي ومن الأزمات البترولية السابقة والمتمثلة في نزول سعر البرميل إلى الحضيض الأسفل مثل أزمة سنة 1986 م ، إن الثروات التي نعتمد فيها لتسيير إقتصادنا هي ثروة ناضبة ، فقد وقعت الحكومات اللاحقة في نفس الأخطاء التي وقعت فيها الحكومات السابقة ، فلا توجد هناك تنمية حقيقية عرفت إستقلالا عن مداخيل النفط ولو جزئيا ، وأن ما ضُخت فيه الأموال النفطية كان مفلسا ، فالزراعة مازالت لم تؤت أكلها بعد ، ومازلنا نستورد القمح من دول خارجية بعضها لايملك الثروات التي نملكها ومازال إصتصلاح الأراضي واقفا دون تغييرات ملموسة ، بل بعض الأراضي التي كانت صالحة للزراعة بالأمس ، أصبحت اليوم بورا ؛ الصناعة هي الأخرى أصبحت عاجزة على تقديم أدنى حد للمواطن من مستلزماته الضرورية ، والتعليم مازال لم يستقر له حال ، وهو الركيزة الأساسية لبناء الدول وإزدهارها فهو في حالات تجارب متكررة ، لايعرف إستقرارا في برامجه ، كما ان الصحة مازالت جدّ بعيدة عن المستوى المطلوب الذي يطمح إليه المواطن ، فما زالت الأمراض البسيطة متفشية وبعضها عاد ليظهر مرة اخرى بعد أن اختفى في فترة سابقة ، وهذا لقلة توعية المواطن واللامبالاة من طرف السلطات وعدم الرعاية الكافية من القطاع بالرغم من وجود كل الإمكانات لتحقيق ذلك .

الفصـــل الثـــاني

تشخيص شركة سوناطـراك وإبراز أهم الأفاق المستهْدِفة لها والعراقيل التي تواجهها

مقدمـة ..... ص 64

المبحث الأول : شركة سوناطراك وتطورها التاريخي ..... ص 65
المطلب الأول : تعريف شركة سوناطراك ..... ص 65
المطلب الثـاني : نشاطات شركة سوناطراك ..... ص 71
المطلب الثالث : الفروع الداخلية والخارجية لشركة سوناطراك ..... ص 82

المبحث الثاني : الرهانات والعراقيل التي تواجه شركة سوناطراك ..... ص 91
المطلب الأول : شركة سوناطراك والغاز الطبيعي ..... ص 91
المطلب الثاني : أهم العراقيل التي تواجه سوناطراك ..... ص 98
المطلب الثالث : سوناطراك والطاقات المتجددة ..... ص 105
خاتمة ..... ص 110

مقدمـة الفصـل الثانـي

" ما زلنا نبحث عن طريقنا . أين نذهب ؟ أين سنكون ؟ شركة دولية أم شركة نفط وطنية ؟ " [" عمالقة النفط " فاليري مارسيل ، جون ف . ميتشل (2007 : 83)] .

هذه العبارة قالها أحد واضعي خطط المؤسسات ، وهي عبارة تعبر عن وضعية سوناطراك ومكانتها في الوقت الراهن ، وهي تواجه التحدي الذي شكلته المنافسة للشركات العالمية في مجال الطاقة ، فشركة سوناطراك يجب أن توفر الطاقة الرخيصة للمواطنيين من جهة ، ومن جهة أخرى يجب عليها أن تثبت وجودها عالميا ، إن النشاط البترولي متعدد في مختلف المجالات وبصفة واسعة ومترابطة ، ولهذا فإن للصناعة البترولية على العموم الكثير من الخصائص التي تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الإقتصادية الصناعية الأخرى ، فهي تساهم باستمرار في تطوير الصناعة والزراعة والخدمات ، فاستهلاك النفط لا يتم بالصدفة ولا هو بالعملية البسيطة ، إنه إشكالية معقدة تجري كل لحظة ، من وقت إستخراجه إلى غاية إستهلاكه ، كما أنه يقترب من النقود أو يشبهها في سرعة تحوله إلى رأسمال ، فهو يؤدي دورا كبيرا في تكريس علاقات التبعية وفي عملية تجميع الثروة وتدوير الدولار وزيادة الفقر حتى في البلدان المصدرة .

في هذا الفصل سوف نسلط الضوء على تركيبة الشركة الوطنية سوناطراك ، فهي الشركة الوطنية الوحيدة المختصة في المجال الطاقوي من نفط وغاز ، ويقع عليها عبء المسؤولية في توفير السبل اللازمة والناجحة لأن تكون شركة فارضة وجودها داخليا وعالميا ، في خضم الصراعات العالمية على المحرك الأساسي للإقتصاد ألا وهو الذهب الأسود (النفط) . ونرى من خلال هدا الفصل آفاق هذه الشركة المتميزة وطموحاتها المستقبلية في المجال الطاقوي في معظم أنواعه ، إلا أن هناك تحديات وعوائق تقف حجر عثرة في طريقها .

والأسئلة التي تبقى مطروحة من قِبَل المختصين وحتى من قِبَل المواطن هي : سوناطراك إلى أين ؟ هل تبقى سوناطراك شركة عمومية مواطنة ؟ أم تصبح شركة خاصة ؟ والكثير يدرك ماذا يعني هذا السؤال الأخير بالنسبة لدولة نامية ! ؟

المبحث الأوّل : شركـــة سُوناطـراك وتطَـوّرهـا التـــَارِيـخِـي

المَطْلب الأوّل : تعريـف شركـة سونـاطـراك

سوناطراك " ***SONATRACH*** " الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات .

***SO**CIETE **NA**TIONALE POUR LE **TRA**NSPORT ET LA **C**OMMERCIALISATION DES **H**YDROCARBURES*

هي الشركـــة الوحيـدة فـي الجزائر المسؤولة عن إستغلال المصادر النفطية والغازية في البلاد وكذا عن بيعها .

أنشِئت يوم 31 ديسمبر 1963م .

بعـــد أن تـــرددت الحكومـــة الجزائريـــة خـــلال إنشـــائها لمكتـــب الدراســـات والأبحـــاث في الصـــناعات المنجميـــة "BERIM" [1] ، اعتمـــدت الجزائـــر بعـــدها سياســـة أكثـــر عـــزم وقـــررت في نفـــس الوقـــت الـــذي انطلـــق فيـــه مشـــروع أنبـــوب[2] الـــنفط بـــين حـــوض الحمـــراء "Haoud El Hamra" و أرزيـــو "Arzew" ، إنشـــاء مؤسســـة وطنيـــة نفطيـــة تكَلـــف بتطبيـــق سياسَـــتها في ميـــدان المحروقـــات ، وتكـــون أداة تنفيـــذ مشـــاريع تصـــنيع القطـــاع ومصـــدر تحويـــل التنميـــة الشـــاملة في الـــبلاد ، إن المرســـوم رقـــم 491 – 63 الصـــادر بتـــاريخ إنشـــائها [3] والصـــادر بالجريـــدة الرسميـــة في 10 جـــانفي 1966م ، لم يعهـــد في الواقـــع لـــ "ســـوناطراك" إلا بمهمـــة نقـــل وتســـويق المحروقـــات[4]، وتقـــرّر توســـيع الغـــرض الإجتمـــاعي للشـــركة إلى قطاعـــات أخـــرى دون أن يـــتغير إسمُهـــا بحيـــث تحَـــوّل إســـم الشـــركة مـــن مجـــرد عنـــوان ، إلى رمـــز فـــرض نفســـه شـــيئا فشـــيئا داخـــل البلاد وخارجها[5] .

---

(1) - أنشئ هذا المكتب داخل وزارة الإقتصاد في أول إدارة إقتصادية بعد الإستقلال .

(2) - عندما تقدمت الشركات الأجنبية للحكومة الجزائرية بطلب الإذن لأنشاء هذا الخط ، اشترطت الحكومة رسميا في شهر ماي 1963م على أن تكون لها نسبة مشاركة في رأسمال الخط بمقدار 20%على أن يكون لها حق الخيار في الحصول على 13% أخرى ، وقد وافقت الشركات على أن تساهم الجزائر بـ 20% من رأس مال الخط ولكنها رفضت حق الخيار 13% منه ، وهنا بادرت الجزائر إلى إتخاذ قرار جذري وجرئ ، إذ قررت أن تقوم بنفسها وعلى مسؤوليتها بإنشاء هذا الخط ، الذي تملكه ملكية تامة ، وكان هذا تحديا للشركات الإحتكارية الأجنبية ، وهو باكورة جهود الجزائر في ميدان البترول (عاطف سليمان / معركة البترول في الجزائر / دار الطليعة للطباعة و النشر- بيروت- طبعة 1974 م ؛ ص. 35) .

(3) - Abdelatif Rabah / Sonatrach Une Entreprise pas comme les autres / Casba Edition , Alger – 2006. P. 230.

(4) - http: // www.geocities.com

(5) - Hocine Malti / ON L'APPELLE LE PETROLE ROUGE. Edition Mari Noor 1973. P .79, 80.

تحتـــل شـــركة ســـوناطراك "SONATRACH" المرتبـــة الأولى [1] بـــين الشـــركات الإفريقيـــة دون منـــازع ، والمرتبـــة الثانيـــة [2] بـــين الشـــركات العالميـــة المصـدرة للغـاز النفطـي السـائل ، والمرتبـة الثالثـة [3] بـين الشـركات العالميـة المصـدرة للغـاز الطبيعـي ، والمرتبـة الثانيـة عشـرة [12] بـين الشـركات النفطيـة العالميـة[1] ، وفي تصـريح لـوزير الطاقـة والمنـاجم أثنـاء زيـارة ميدانيـة لولايـة وهـران الـتي دشـن فيهـا مقـر نشـاطات المصـب لسـوناطراك ، صـرح بـأن سـوناطراك تصـبو لإحـتلال المرتبـة العاشـرة [10] عالميـا بـين الشـركات العالميـة العملاقـة ، وذلـك عـن طريـق الإسـتثمارات الكـبيرة في مختلـف المجـالات[2] . تمثـل مبيعـات شـركة "سـوناطراك " حـوالي 95 % مـن إجمـالي صـادرات الجزائـر ، كمـا تمثـل نشـاطاتها 25 % إلى 30 % مـن إجمـالي النـاتج المحلـي في الـبلاد ، وهـي توظِـف أكثـر مـن 000 48 شـخص في الشـركة الأم وأكثـر مـن 000 120 شـخص في المجموعـة ككـل[3] ، وهـذا بعـد مـا كانـت مؤسسـة صـغيرة لا يتجـاوز عـدد العـاملين بهـا 33 شـخص سـنة 1964 فهـذا التزايـد الهائـل في عـدد المـوظفين يتناسـب طـردا مـع تطـوير ميـدان النشـاطات مـن جهـة ، ومـع الحجـم الهائـل للإسـتثمارات الصـناعية مـن جهـة أخـرى ، الا أن هـذاالتطور الواسـع النطـاق قد أحدث خللا على صعيد التنظيم العام للمؤسسة [4] .

توزيع نشاطات "سوناطراك" سواء من جهة التعقيد التكنولوجي ، أو من جهة ما يتعلق بخاصية التسيير، قد خلفا آثارا سلبية في نتائج القطاع بأكمله وأدى إلى إعادة النظر في المفاهيم الأساسية لتنظيم الشركة أو بالأحرى التطبيق الملائم لضمان مستوى نمو القطاع ونوعية التسيير ومميزات كل نشاط على حدى ، ووفقا لتوجيهات المخطط الخماسي الأول 1980م – 1984م التي تهدف الى تحسين فعالية الجهازالإقتصادي ، أخذت المؤسسة على عاتقها مسؤولية إعادة الهيكلة في إطار مخطط توجيهي عام ، تمت المصادقة عليه في مطلع عام 1981م ، ولهذا الغرض تم إنشاء 17 مؤسسة جديدة إنطلاقا من الوحدات العاملة و المديريات والمناطق الصناعية ، والمؤسسات المتفرعة من مؤسسة سوناطراك حسب طبيعة النشاطات كما يلي[5] :

(1) - ا لتقرير السنوي لسوناطراك (2006 م) ، ص . 14.
(2) - جريدة الخبر ، العدد : 5298 ؛ 17 أفريل 2008 م ، ص . 5 .
(3) - http: // www.doaahonline.net
(4) - http: // www.geocities.com
(5) - http : // www.geocities.com

أربع [4] مؤسسات صناعية ، وثلاث [3] مؤسسات إنجاز ، وعشر[10] مؤسسات خدمات ، وقعت سوناطراك أكثر من 53 إتفاقية منذ عام 1986م مع شركات نفطية أجنبية لإجراء مشاريع مشتركة ضمن نطاق النشاطات الأساسية للشركة ، ولم تؤد هذه الشركات إلى إنتقال مهم للخبرات التقنية الإدارية العالمية فحسب ، بل ساهمت أيضا في خطوة أهم ، وهي زيادة مذهل للإكتشافات النفطية والغازية [1] ، لكن وزير الطاقة والمناجم[2] ، يرى أن " سوناطراك" على الرغم من هذا النشاط العالي ، لم تتمكن من أن تحقق أقصى قدراتها بسبب إرتباطها الوثيق بالدّولة ، فهو يرى أن " سوناطراك " لا تزال أساسا شركة حكومية ، أي أنها عملت لمدّة طويلة في ظل نظام لم يُقدم أي حوافز للتطوّر. فهي كانت تنتج منتجا معينا بكلفة محدّدة ، وكان المال المتبقي يذهب إلى الحكومة ؛ دون أن يكون هناك حافز للحدّ من الكلفة ، وبناء على رؤيته التي تقتضي إعادة تنظيم البنية الإدارية للقطاع ، ينوي وزير الطاقة والمناجم الفصل بين دوري الدولة و " سوناطراك"، ويرى من هذا بأن تصبح " سوناطراك " مؤسسة تجارية بكل ما للكلمة من معنى[3]. تتألف هذه الخطة منمرحلتين :

المرحلة الأولى : تقتضي تجريد الشركة من الصلاحيات التي يجب أن تمارسها الدولة وحدها .

المرحلة الثانية : سيتم إنشاء وكالتين مستقلتين[4] ، تقوم الأولى بإجراء العقود وتنظيم القطاع ومراقبته وتحديد ضرائبه ، فيما تراقب الثانية حسن تطبيق الأنظمة البيئية والصحية والأمنية ، ويكونا مستقلتين ماليا عن الدولة ، ولهما الصلاحية لفرض رسوم على الشركات المستفيدة من خدماتهما[5] .

ففي إجراءات هي الأكثر جذرية في تاريخ الشركة ، تعمل وزارة الطاقة والمناجم و " سوناطراك " على تطبيق سلسلة من الإصلاحات الشاملة للفصل بين دوري" سوناطراك " والدولة ، وتعني الإصلاحات أنه سيكون على " سوناطراك" أن تتنافس مع غيرها من الشركات للحصول على عقود مع الدولة ؛ كما ستخضع لضرائب الدولة ، ما سيضعها على قدم المساواة مع سائر الشركات النفطية العاملة في الجزائر ويزيل التضارب المحتمل في المصالح ، وبناء على الإصلاحات سيتحتم على الشركة تبنّي المعايير الدولية المتعلقة بالإدارة ، وتخفيض التكاليف وزيادة الأرباح إلى الحّد الأقصى الممكن ، ومع أن الدولة تريد الإحتفاظ بأغلبية أسهم الشركة (سوناطراك شركة مملوكة من طرف الدولة) ،

(1) -http: // www.geocities.com

(2)- شكيب خليل .

(3) - http: // www.doaahonline.com

(4) .النفط (وكالة وطنية لتقييم موارد المحروقات) ؛ سلطة تنظيم المحروقات (مراقبة وضبط النشاطات في مجال المحروقات) .

(5) - http: // www.doaahonline.net

ستتمكن " سوناطراك " من عرض اسهمها في أسواق الأسهم الدولية ، ما سيمنحها كُل الأدوات المالية اللازمة لأي شركة حديثة ، ويحرر رأسمالها المساوي لبلايين الدولارات الأميركية بحيث تتمكن من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها محليا وخارجيا [1] .

إن الشكل القانوني للشركة سوناطراك يؤكده قانون المحروقات رقم 05 ـ 07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 م والمتمم بالأمر رقم 06 ـ 10 في 29 يوليو 2006 م ، الذي ينص على تعويض مصطلح " سوناطراك ، شركة ذات أسهم " بمصطلح " المؤسسة الوطنية سوناطراك ، شركة ذات أسهم " ، وهذا تأكيد على شكلها القانوني كمؤسسة وطنية وليست شركة ذات أسهم فقط ، كما أن القانون رسم دور لسوناطراك بحيث تكون الدولة وصية عليها ومالكة لرأسمالها ، لكن لها إستقلالية في التسيير و إتخاذ القرارات الإقتصادية ، أي أن دورها يجب أن يشبه إلى حد ما دور البنوك المركزية ، بحيث يجب أن تكون بين يدي الدولة ، لكن ليس بالقدر الكبير [2] .

شركة سوناطراك كأي مؤسسة بترولية أخرى مكانتها مرتبطة بأهمية الإحتياطات المؤكدة التي تسيطر عليها وقدرتها على إستغلالها ، فاليوم تتحكم سوناطراك في 57 % من الإنتاج ، زيادة عن حصتها في إطار الشراكة الأجنبية ، وهي تسيطر أيضا على 42 % من الميدان المنجمي بفضل رخص التنقيب التي تحوزها ، وتعد مؤسسة كبيرة قادرة على العمل سويا مع منافسيها ، بشرط أن تتوفر لها نفس الظروف ؛ وعلى مستوى الأسعار المحلية تظهر سوناطراك في حالة مالية جيدة ، لكن ألا ننسى أنه خلال أزمة سنة 1998 م ، اضطر النظام المصرفي الوطني إلى الإسراع لإنقاذها على حساب آلاف المؤسسات الأخرى التي كانت في وضعية صعبة [3] . لأن سوناطراك هي القلب النابض للإقتصاد الجزائري .

(1) - http: // www.geocities.com

(2)ـ عيسى مقليد / قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية / مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ؛ جامعة الحاج لخضر ـ باتنة . ص : 110 ؛ السنة الجامعية : 2007 / 2008 م .

(3) - ALGERIE du XXI ème siècle / Revue internationale périodique de l'ADEM , Octobre 2003 . P. 128.

الهيكل التنظـيمي العـــام والوظـــيفي لسو نـــاطـــراك [1] :

بتاريخ 10 ديسمبر 2001 م قام الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك بإمضاء مقرر يُعرّف فيه الهيكل التنظيمي ، والذي ينظم الهيئة الكلية لسوناطراك [2] .

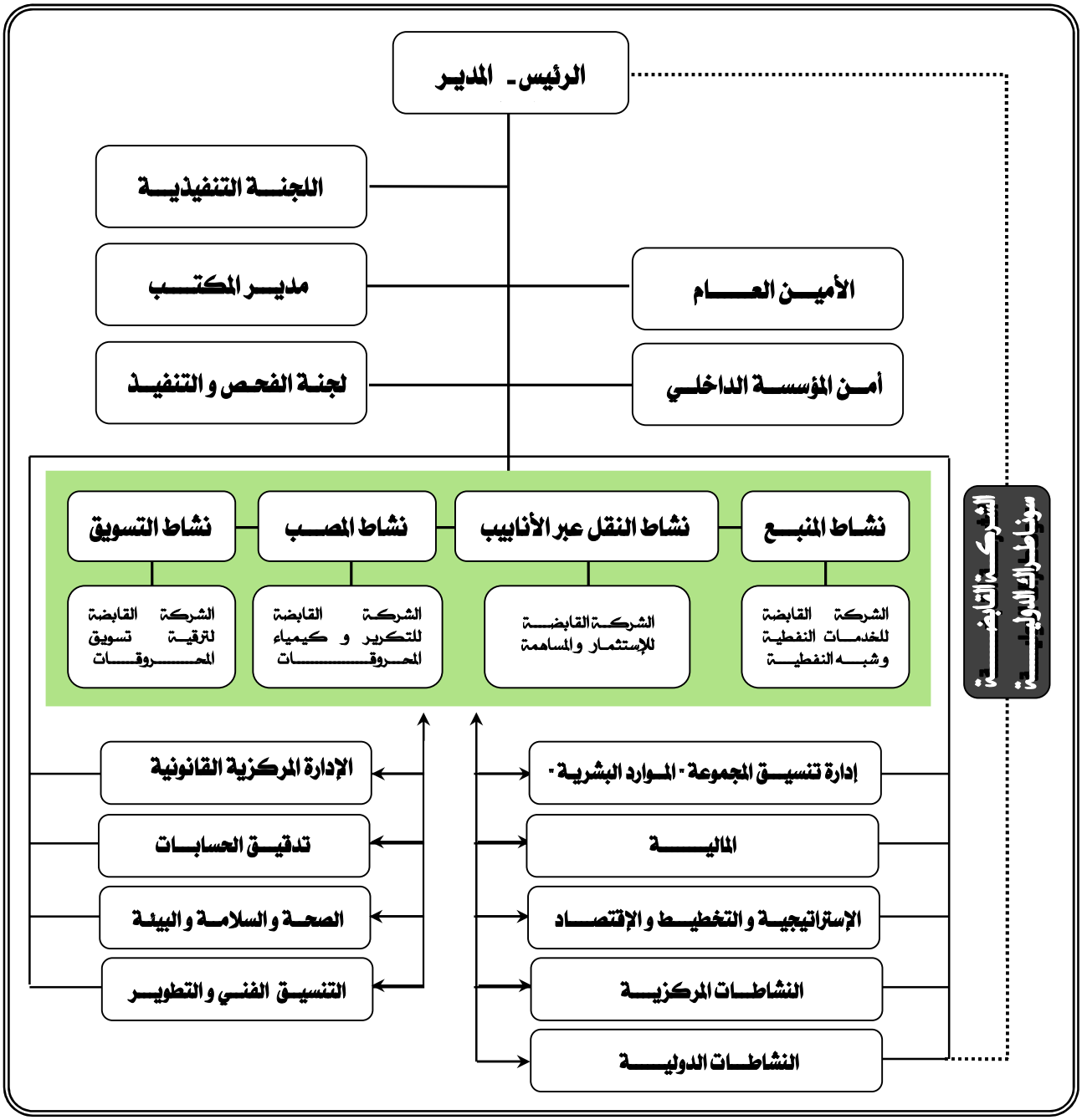

(1) - التقرير السنـــوي 2006 (سوناطـــــراك) .

(2) - http: // www.geocities.com

الرؤسـاء المديرون العـامون لشركـة سونـاطراك من سنـة 1964 م إلـى وقتنا هذا* [1] :

01 ـ بالعيد عبد السلام (أفريل 1964 م ـ أفريل 1966 م) .
02 ـ سيد أحمد غزالي (أفريل 1966 م ـ مارس 1979 م) .
03 ـ بالقاسم نبي (مارس 1979 م ـ جويلية 1981 م) .
04 ـ مراد خلاف (جويلية 1981 م ـ فيفري 1985 م) .
05 ـ يوسف يوسفي (فيفري 1985 م ـ أوت 1988 م) .
06 ـ صادق بوسنة (أوت 1988 م ـ سبتمبر 1989 م) .
07 ـ عبد الحق بوحفص (سبتمبر 1989 م ـ أكتوبر 1995 م) .
08 ـ نظيم شريف الدين زويواش (أكتوبر 1995 م ـ جويلية 1997 م) .
09 ـ عبد المجيد عطار (جويلية 1997 م ـ جانفي 1999 م) .
10 ـ عبد الحق بوحفص (جانفي 1999 م ـ فيفري 2000 م) .
11 ـ شكيب خليل (فيفري 2000 م ـ ماي 2003 م) .
12 ـ جمال الدين خان (ماي 2003 م ـ جويلية 2003 م) .
13 ـ محمد مزيان (2003 م ـ ...) .

(1) - Abdelatif REBAH / Sonatrach Une entreprise pas comme les autres / Casbah Edition , Alger , 2006. p.243.
(*) – إلى زمن إعداد هذه المذكرة .

المطلب الثـاني : نشـاطات شركـة سونـاطراك

سـوناطراك مجموعـة طاقويـة مهمتهـا الأساسـية الأساسية البترول والغاز لها أربعة أنشطة أساسية وهي :

نشاط المنبع (Activité Amont) .

نشاط النقل عبر القنوات (Activité TRC)

نشاط المصب (Activité Aval)

نشاط التسويق (Activité commercialisation)

1 ـ نشـــاط المنبـــع (Activité Amont) :

يجمـع نشـاط المنبـع عمليـات البحـث والتنقيـب والإنتـاج المرتبطـة بحقـول المحروقـات وهـو مـاتقوم بـه سـوناطراك ، وتنجـز ذلـك بمفردهـا أو بالشـراكة مـع شـركات بترولية دولية وتركـز علـى إضـفاء طـابع دولـي علـى نشـاطاتها ، ويـتم ذالك خارج الوطن وداخله .

ضمن نشاطات المنبع ، تم توقيع عدة عقود مشاركة للتنقيب والإنتاج سمحت لسوناطراك بتركيز موقعها في منطقة الساحل الأفريقي ، وخاصة في مالي وفي موريتانيا ، وفي ليبيا و في مصر ، حيث تعمل سوناطراك في المناطق البحرية بمشاركة " ستات أويل هيدرو " ، كما تعمل أيضا في أمريكا الجنوبية ، في " البيرو " مع الإهتمام عن قرب بالسوق الفنزويلي والبرازيلي .

تطور بنية الإنتاج الأولي لنشاط المنبع خلال الفترة [1995 – 2007] (**بملايين ط . م . ب .**)[1] :

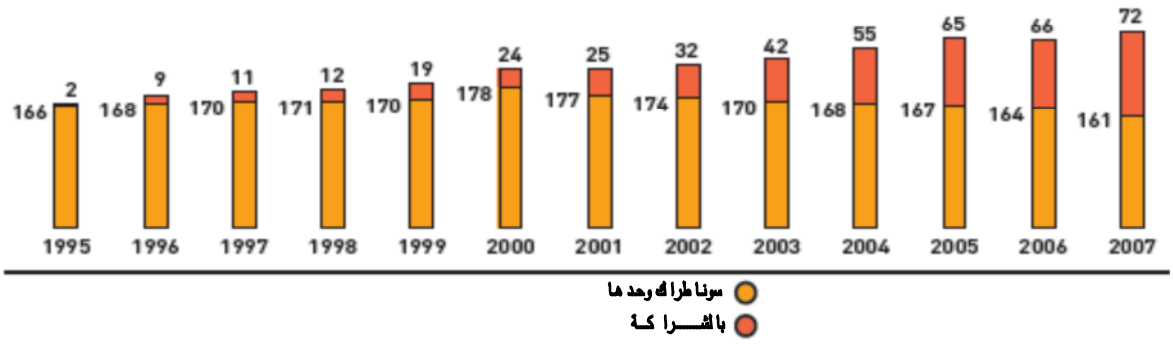

(1) - RAPPORT ANNUEL (SONATRACH) 2007 .

الهيكـل التنظيمي لنشـاط المنبـع :

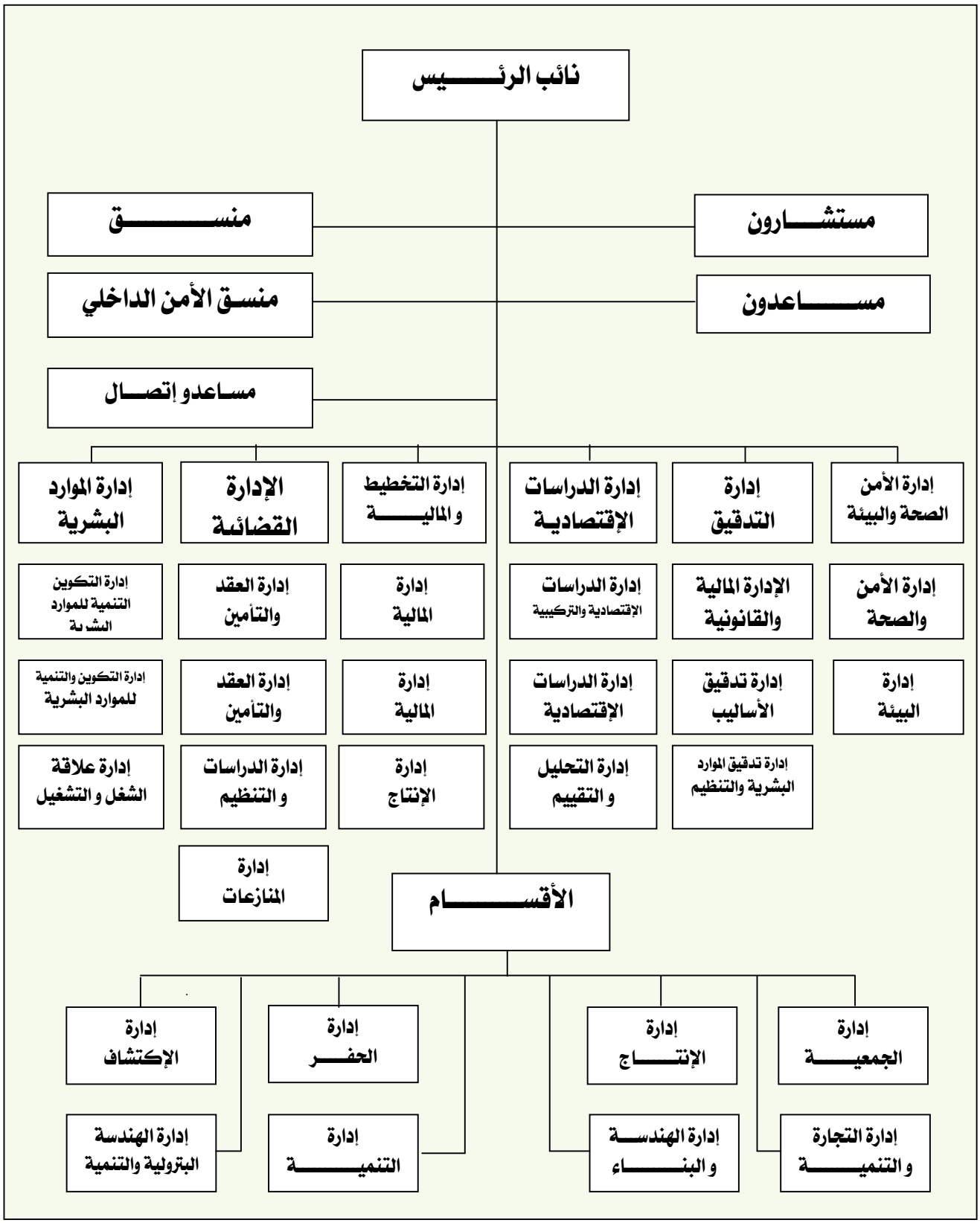

المصـــدر: الإدارة العامة (سوناطراك) .

2 ـ نشـاط النقـل عبر القنـوات (TRC) : Activité **TR**ansport par **C**analisatio

يـرتبط نشاط النقل عبر الأنابيب بإيصال المحروقات من بترول خام وغاز ومكثفات نحو الموانئ البترولية وصيانة وتطوير شبكة الأنابيب ومنشآت الضخ والتخزين للإستجابة إلى إحتياطات سوناطراك ضمن أفضل الشروط الإقتصادية والنوعية والسلامة وإحترام البيئة ، كما يُدير نشاطُ النقلِ عملياتِ النقل المرتبطة بالمشاريع الدولية للمُجَمّع بمفرده أو عبر الشراكة .

خلافا لمفهوم النقل التقليدي ، و في بعض الأحيان ، الذي تكون فيه المادة المنقولة ثابتة بينما تكون وسيلة النقل متحركة ، فإن نقل المحروقات يعكس أحيانا هذه الوظائف : فالمـــادة (المحروقات) هي التي تتحرك ، بينما وسيلة النقـــل (الأنـابيب) هي الثابتة [1] .

تدير سوناطراك أنابيب يبلغ طولها إجماليا حوالي 16 197 كلم[2] ، تتضمن خطين لأنابيب الغاز العابرة للمحيطات ، خط يتجه نحو إسبانيا عبر المغرب (ميدغاز MEDGAZ) ، والآخر نحو إيطاليا عبر صقيليا (غالسي GALSI) . كما يوجد مشروع قيد الإنجاز ليربط الجزائر بإيطاليا عبر سردينيا بالإضافة إلى دراسة لأنابيب غاز عابرة لإفريقيا نحو نيجريا (TSGP) .

(مشروع MEDGAZ)

(مشروع GALSI)

(مشروع TSGP)

(1) ـ مجلة المحروقات (سوناطراك) . بدون تاريخ .

(2) ـ التقرير السنوي 2006 (سوناطراك) . MEDGAZ ص. 38 ؛ GALSI ص. 39 ؛ TSGP ص. 40 .

الهيكـل التنظيمي لـنشـاط النقل عبر القنـوات :

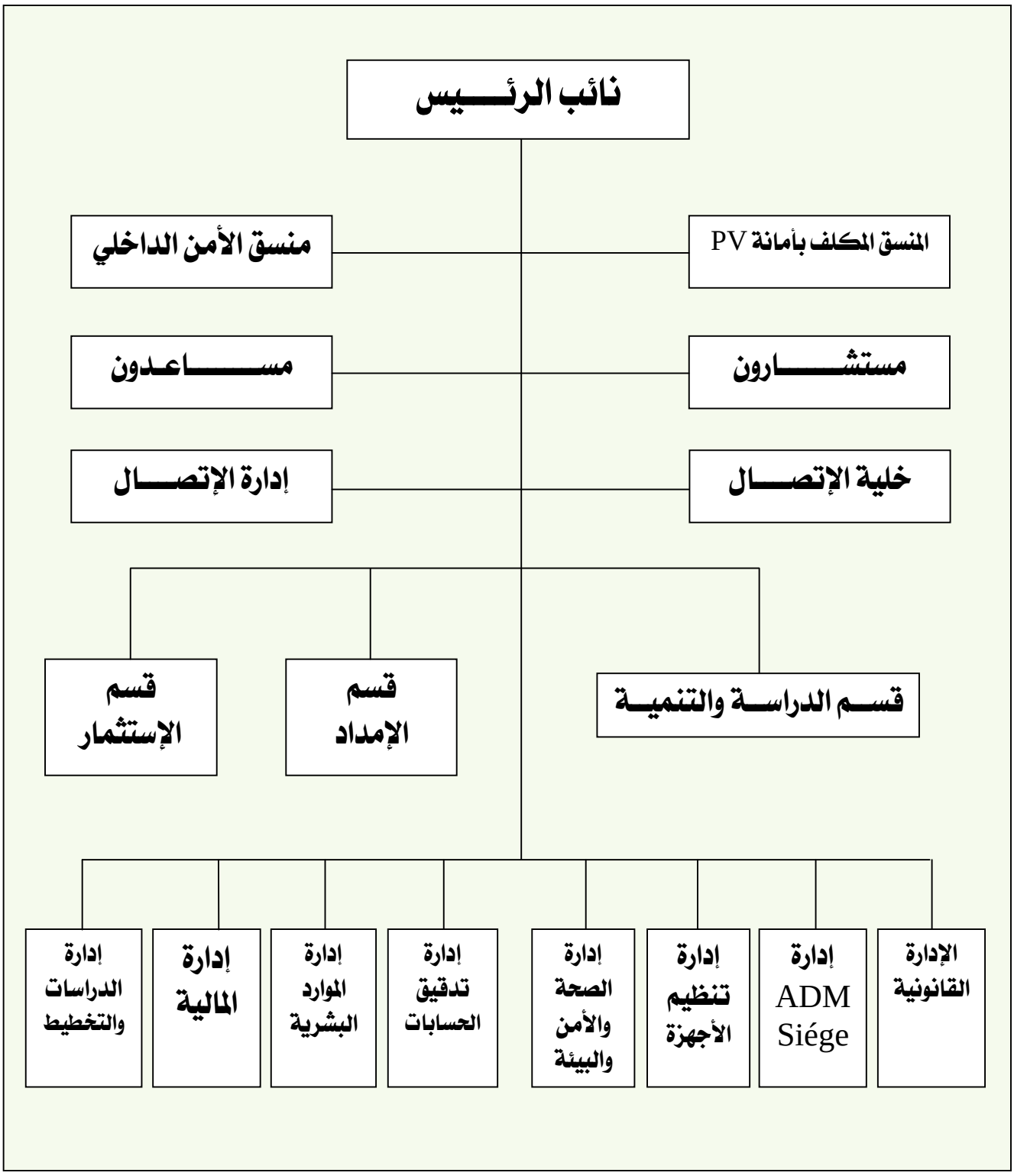

المصـــــدر: (Activité par Canalisation) نشرية خاصة بسوناطراك ، سنة 2006 ؛ ص : 6 .

شبكـــة أنابيـــب سوناطـــراك الداخليـــة [1] :

أنابيب الغـاز Gaz Piplines

الرمـــز	مـن / إلـــى	القطـــر	الطـــول	التـاريـخ
GG1	حاسي الرمل – إيسار	42"	436	1981
GR3	عين صالح – حاسي الرمل	48"	520	2003
GK1	حاسي الرمل – سكيكدة	40"	573	1971 / 78
GK2	حاسي الرمل – سكيكدة	42"	573	2001
GM1	قاسي الطويل – حاسي مسعود	40"	150	1976
GO1	حاسي الرمل – واد صفصاف	48"	550	1982
GO2	حاسي الرمل – واد صفصاف	48"	549	1986
GPDF (GME)	حاسي الرمل – أوروبا	48"	521	1996
GR1	الرار – حاسي الرمل	42"/48"	961	1987
GR2	الرار – حاسي الرمل	42"/48"	963	1996
GZ0	حاسي الرمل – أرزيو	24"/20"	509	1961
GZ1	حاسي الرمل – أرزيو	40"	507	1976 / 79
GZ2	حاسي الرمل ـ أرزيو	40"	512	1982
GZ3	حاسي الرمل – أرزيو	42"	512	1989
GO3 (Phase I)	PC1 – PC3	48"	291	2006
GO3 (Phase II)	TD – PC1 , PC3 – TA	48"	246	قيد الإنجاز
GZ4	السوقر – حجرة النوس	48"	270	قيد الإنجاز
GZ4(PHASE I)	حاسي الرمل – الناظور	48"	300	قيد الإنجاز
GZ4(Phase I I)	الناظور ـ أرزيو	48"	217	قيد الإنجاز
GZ4(PHASE III)	موقة الدوز – بني صاف	48"	122	قيد الإنجاز
GG2	حاسي الرمل – سيدي عيسى	42"	175	مخطط
GK3	حاسي الرمل – سكيكدة	-	834	مخطط
GK4	حاسي الرمل ـ عين جاسر – القالة	48"	430	مخطط
GR4	رورد النوس – حاسي الرمل	48"	532	مخطط
GZ5	حاسي الرمل – أرزيزو	48"	517	مخطط
MEDGAZ	حاسي الرمل – بني صاف	48"	540	مخطط
TSGP	قطاع الجزائر	48"	2,200	مخطط
	جامعة ـ توقرت	20"	54	مخطط

(1) - ENERGY MAP OF ALGERIA Produced by the Petroleum Economist Ltd ., London . 2007 edition .

أنابيب البترول Oil Pipelines :

الرمـــز	مـن / إلـــــى	القطـــــر	الطـــــول	التـاريـــخ
OB1	حوض الحمراء – بجاية	24" / 22"	668	1959
OD1	البُرمة – مسدار	20"	272	1977
OG1	بني منصور – الجزائر	16"	131	1971
OH1	عين أمناس – حوض الحمراء	30"	630	1983
OH2	مسدار – حوض الحمراء	26"	108	1972
OH3	حاسي بركين – حوض الحمراء	30"	295	1999
OK1	حوض الحمراء – سكيكدة	34"	644	1972
OT1	عين أمناس – سخيرة (تونس)	24"	265	1960
OZ1	حوض الحمراء – أرزيو	28"	801	1965
OZ2	حوض الحمراء أرزيو	34"	820	2003
ROG1	بني منصور – الجزائر	16"	142	2006
OH4	حاسي بركين – حوض الحمراء	30"	142	2006
OB2	حوض الحمراء - بجاية	24"	668	مخطط

أنابيب المكثفات Condensate Pipelines :

الرمـــز	مـن / إلـــــى	القطـــــر	الطـــــول	التـاريـــخ
NH1	حاسي الرمل – حوض الحمراء	8"	306	1960
NH2	أوهانت – حوض الحمراء	30"	518	1961
NZ1	حاسي الرمل - أرزيو	28"	506	1978
NK1	حوض الحمراء-سكسكدة	34"	640	قيد الإنجاز

إنابيب غاز البترول المميّع LPG Pipelienes :

الرمـــز	مـن / إلـــــى	القطـــــر	الطـــــول	التـاريـــخ
LNZ1	حوض الحمراء – أرزيو	16" / 12"	801	1973
LR1	الرار – حاسي الرمل	24" - 10"	988	1996
LZ1	حاسي الرمل – أرزيو	24"	504	1983
DLR1	أوهانت – قاسي طويل	16"	403	2004
DLR1(تمديد)	قاسي طويل – حاسي الرمل	16"	457	مخطط
LZ2	حاسي الرمل - أرزيو	24"	506	مخطط

لقد طورت سوناطراك خبرة ذات شهرة عالمية في ميدان نقل الغاز عبر الأنابيب على مسافات طويلة في المناطق البرية والبحرية . منذ ما يقارب خمسة وعشرين عاما ، تستثمر المجموعة خط النقل عبر البحر الأبيض المتوسط ، وهو خط نقل للغاز عابر للقارات تمّ بناؤه بالإشتراك مع المجموعة الإيطالية (ENI) .

قامت سوناطراك بإنشاء شبكة أساسية يفوق طولها 200 16 كلم من أنابيب نقل المحروقات التي تربط بين وحدات الإنتاج والتخزين والمرافئ البترولية على الأراضي الوطنية .

3 ـ نشـاط المصـب (Activité Aval) :

تعمل سوناطراك بشكل ذاتي في تجميع الغاز الطبيعي وفصل غازات البترول المميع ، عبر فروعها المملوكة بنسبة 100 % أو بالشراكة مع مؤسسـات أجنبية تعمل في مجـال التكريـر والبتروكيمياء وتقييـم المنتجـات المشتقـة وتوليـد الكهرباء وتولي الطـاقـات المتجددة وتحليـة مـاء البحر .

يشمل نشاط المصب نشاطات تحويل المحروقات حول خمس مهن أساسية :

1 ـ التكرير (le rafinage) .

2 ـ البتروكيمياء (la pétrochemie) .

3 ـ تمييع الغازالطبيعي (la liquéfaction du gaz naturel) .

4 ـ فصل غاز البترول المميّع (la séparattion du GPL) .

5 ـ الغازات الصناعية (هليوم وأزوت) [les gaz industriels] .

قامت سوناطراك بعد إبرام عقود الشراكة عام 2007 م ، بإطلاق مشاريع كبرى[1] من بينها محطة معالجة الميثان البخارية في أرزيو ، ومصانع الأمونياك في أرزيو وبني صاف ومحطات التكرير في سكيكدة كما التزمت سوناطراك بمسار التنويع الإستراتيجي لنشاطاتها حيث قامت بإبرام علاقـات شراكـة من أجل إنجاز منشآت صناعيـة لإنتـاج الألمنيوم .

و هناك مشاريع أخرى قيد التطوير من بينها:

- مشروع معالجة الإيتان البخارية .
- مشـــروع ميتانـــول .
- مشروع هيليوم سكيكدة .
- مصفاة التكرير الجديدة في أدرار .
- مجمع غاز طبيعي جديد .
- وحدة إستخراج الإيتلن .
- مجمع المونياك / المشتقات سطيف .
- مصفاة التكرير الجديدة في تيارت .

(1)ـ التقرير السنوي 2007 (سوناطراك) ص : 48 ، 57 .

الهيكـل التنظـــيمي لنشـــاط المصـــب :

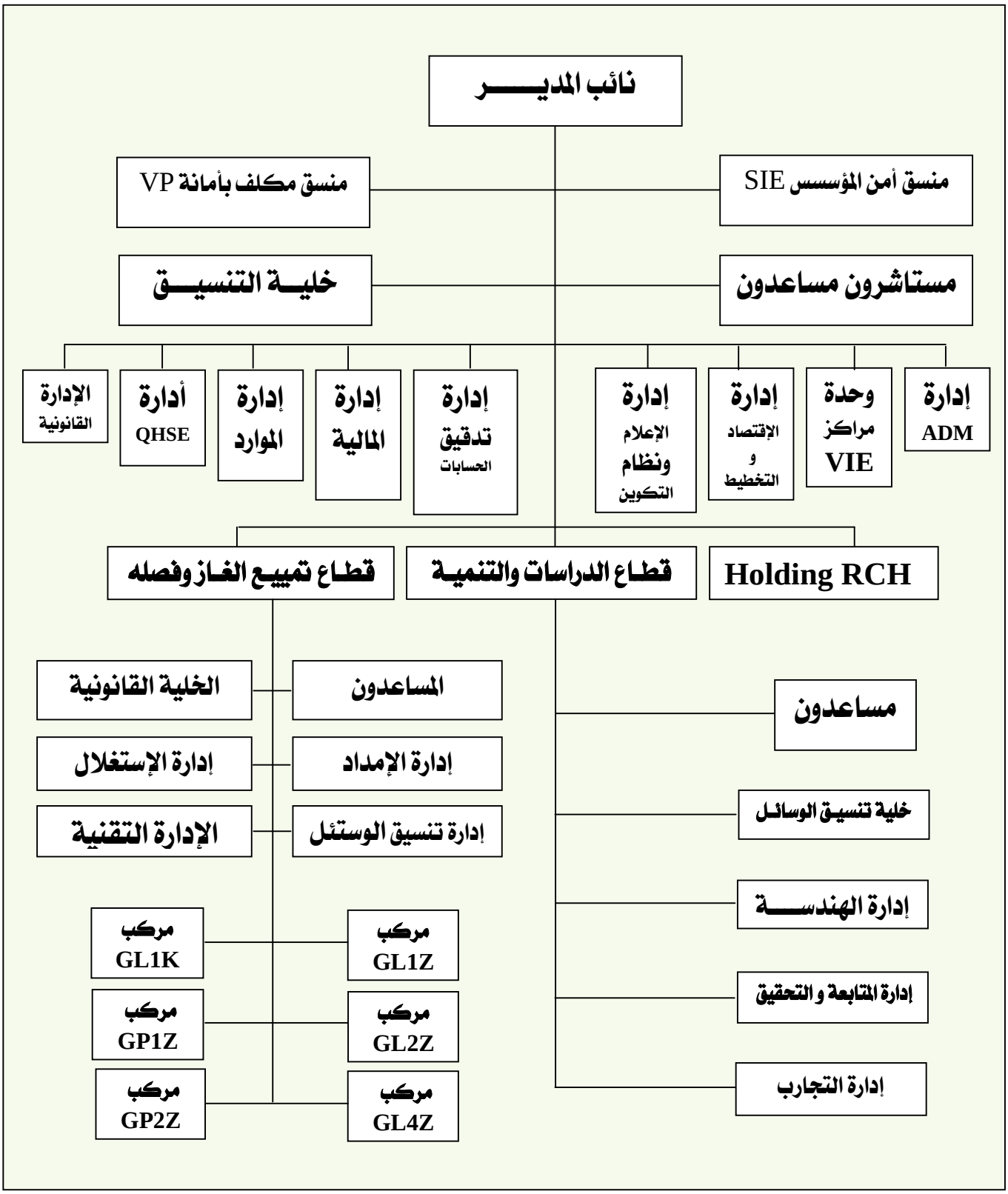

المصـــــدر: الإدارة العامة (سوناطراك) .

الإنتـــــاج :

تطور إنتاج غازالبترول المميّع حسب المجمّع [1] : (مليون طن مكافئ)

تطور إنتاج الغاز الطبيعي المميّع حسب المجمّع : (مليون متر مكعب)

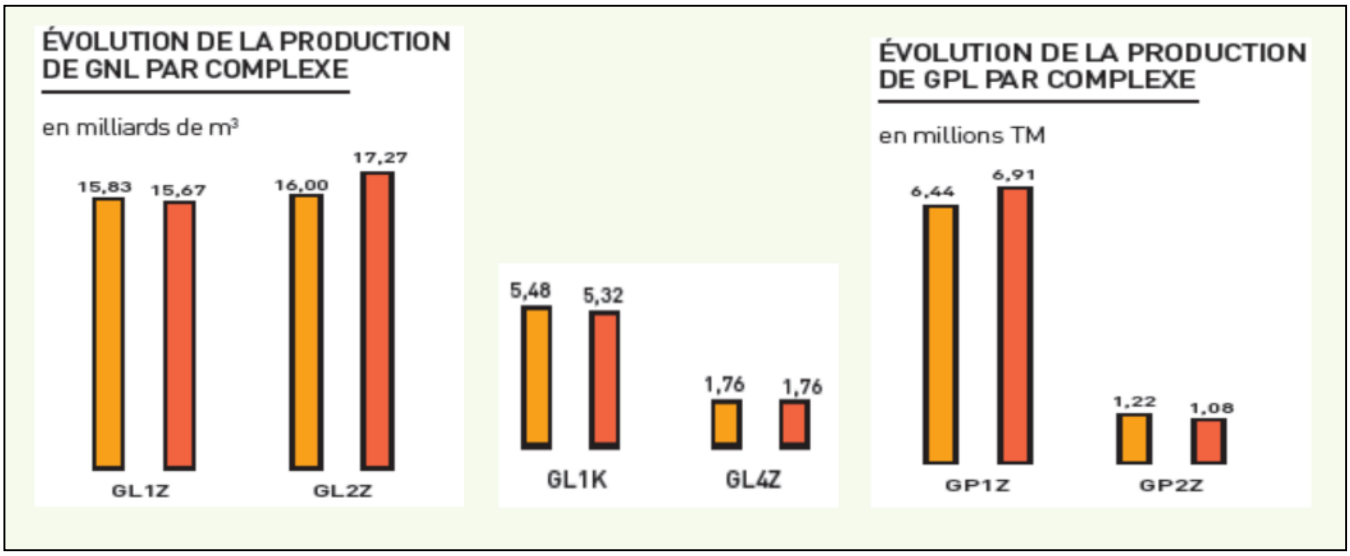

4 ـ نشـــاط التســـويق (Activité Commercialisation) :

يُعتبر فرع التسويق من أهم الفروع في الشركة حيث أنه يَتكفـل بـِ :

- التسويق الخـارجـــي .
- التسويـق داخـل الســوق الداخليتة .
- النقـــل البحـري للمحـروقـات .

فتحت سياسة مشاركة الأسواق الدولية أمام سوناطراك ، وسَمحَت لها بتسويق المحروقات في أوروبا و أمريكا وآسيا ، و إن الزيادة المنتظمة للصادرات والمشاركة المتنامية في المصب الغازي قد سَمحت لسوناطراك بالتخطي التدريجي لوضعها كَمَصْدر تموين لتصبح عاملا أساسيا في حقل الطاقة على الصعيد العالمـي .

(1) ـ التقرير السنوي 2007 (سوناطراك) ص : 51 .

الهيكل التنظيمي لنشاط التسويق :

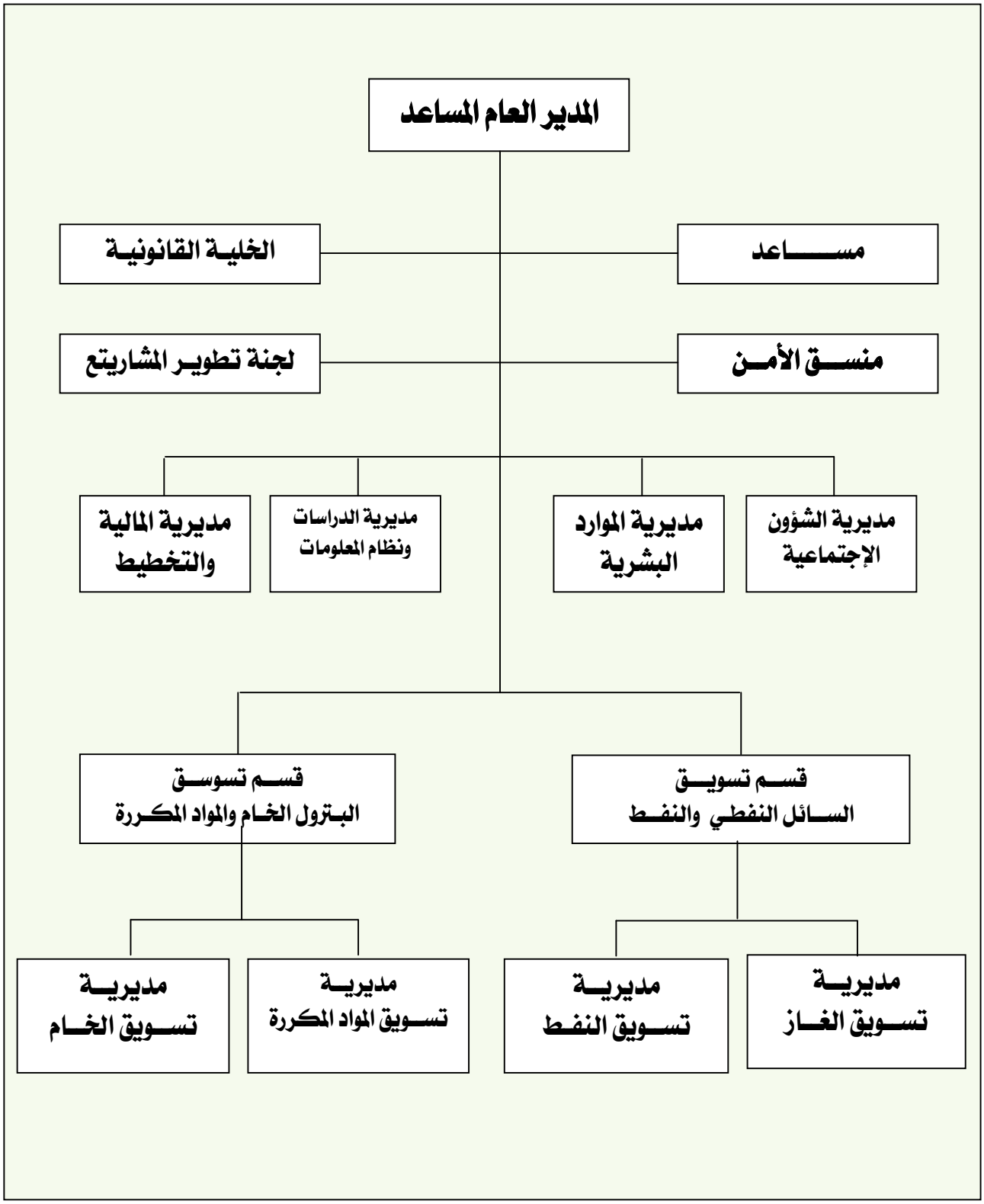

المصـــــدر : http: // www . geocities. Com

صـادرات البترول الخـام (سنة 2007) :

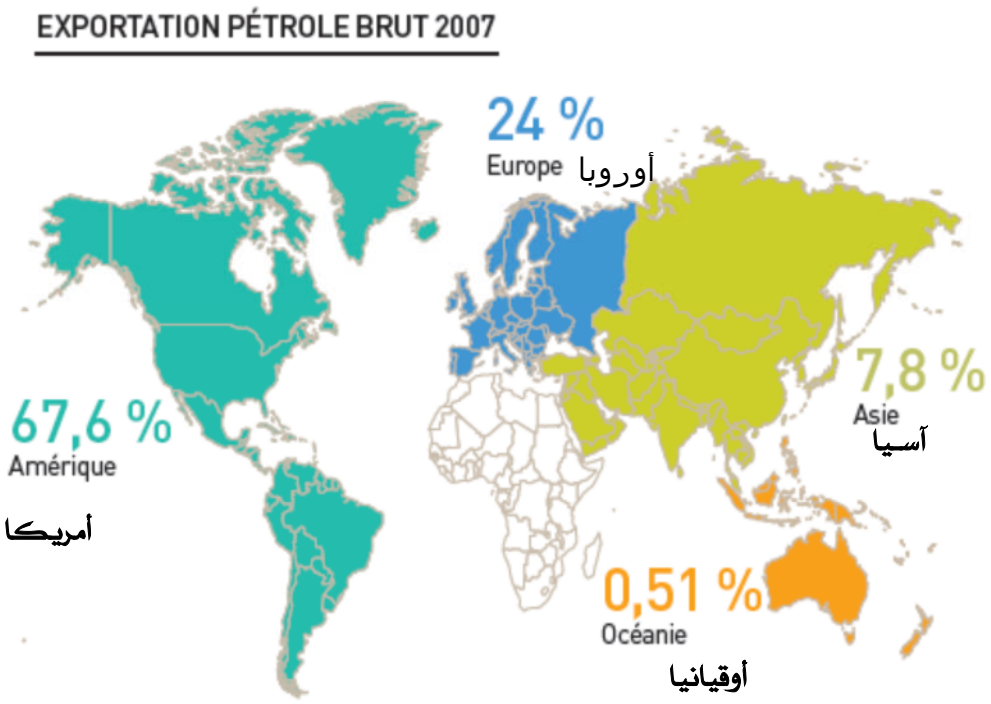

صـادرات البترول الخـام حسـب المنـاطـق الجغرافيـة :

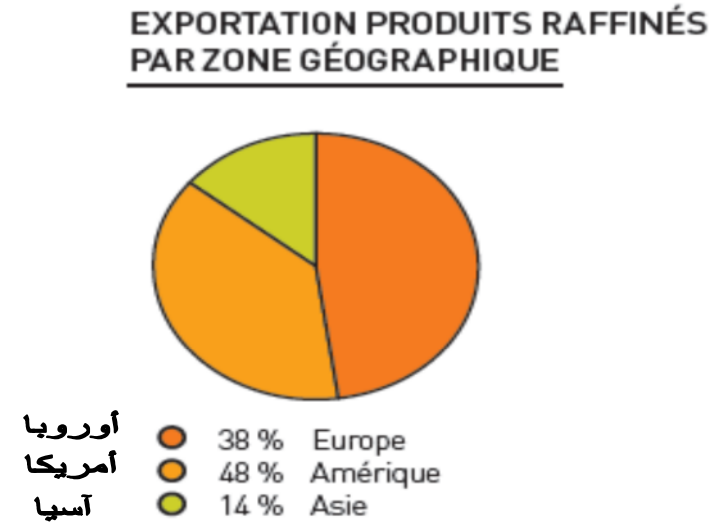

المصدر: التقريـر السنـوي 2007 (سونـاطـــراك) .

المطلب الثالث : الفروع الداخلية والخارجية لشركة سوناطراك

تستفيد سوناطراك اليوم من تجربتها الطويلة في ممارسة جميع مهن صناعة البترول والغاز ، فهي تتواجد اليوم عبر نشاطاتها والمتمثلة في فروعها المختلفة داخليا و على الصعيد الدولي ، وهذا للبحث عن تحقيق قيمة مضافة .

1 ـ المؤسسات التابعة للمنبع :

- **المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENTP) :**

Entreprise **N**ationale de **T**ravaux aux **P**uits ;

إن المؤسسة الوطنية لخدمات الأبار (ENTP) هي المتعاقد الأول للحفر في الجزائر وهي فرع من سوناطراك ، تمتلك سوناطراك ، 51 % من خلال شركتها القابضة SPP من شركة ENTP . تكمن مهمتها في إنجاز عمليات حفر وتنقيب وإستغلال المحروقات وكذلك صيانة آبار إنتاج الزيت والغاز[1] .

- **المؤسسة الوطنية للجيو فيزياء (ENAGEO) :**

Entreprise **NA**tionale de **GEO**phisique ;

تمتلك سوناطراك 100 % من شركة ENAGEO من خلال شركتها القابضة .

حققت هذه الأخيرة عام 2005م رقم مبيعات إجمالي 7,2 مليار دينار جزائر .

- **المؤسسة الوطنية لمصالح الأبار (ENSP) :**

Entreprise **N**ationale de **S**ervices aux **P**uits ;

تمتلك شركة سوناطراك ، 51 % من شركة ENSP من خلال شركتها القابضة SPP . إنها تغطي نشاطات حفر و إستغلال الآبار المنتجة للمحروقات [2] .

(1)ـ التقرير السنوي 2004 (سوناطراك) . ص : 32 .
(2)ـ التقرير السنوي 2005 (سوناطراك) . ص : 35 .

- **الشركـة الوطنيـة للهندسـة المدنيـة (GCB) :**

Societe Nationale de **G**enie-**c**ivil et **B**atiment ;

تمتلك شركة سوناطراك ، 100 % من شركة GCB ، من خلال شركتها القابضة SPP . يشمل نشاطها إنجازات تتعلق بالمجال النفطي مثل بناء منصات الحفر والأنابيب وكذلك بناء المنشآت الصناعية والمعدنية والهيدروليكية والطرقات ، والطرق السريعة [1] .

- **الشركة الوطنية للإستغلالات البترولية الكبرى (ENGTP) :**

Entreprise **N**ationale de **G**rands **T**ravaux **P**étroliéres ;

تمتلك سوناطراك ، 100 % من شركة ENGTP ، من خلال شركتها القابضة SPP . تؤمن هذه الآخيرة خدمات بناء المنشآت الصناعية المخصصة لإنتاج وتحويل وتوزيع النفط، إنها تعمل على مد الأنابيب للمسافات البعيدة وعلى شبكات جمع النفط .

تبقى سوناطراك الزبون الأول للشركة بنسبة 95% من حجم أعمالها حيث شكّل التركيب الصناعي نشاطها الأساسي [2] .

- **المؤسسة الوطنية للحفر (ENAFOR) :**

Entreprise **NA**tionale de **FOR**age ;

تمتلك سوناطراك 100% من شركة ENAFOR ، من خلال شركتها القابضة SPP. تقوم هذه الأخيرة بإنجاز أعمال الحفر و الأعمال الملحقة [3] .

2 ـ المؤسسات التابعة للنقل عبر القنوات :

- **الشركة الوطنية للأنابيب (ENAC) :**

Entreprise **NA**tionale de **C**analisations ;

تمتلك شركة سوناطراك 100% من الشركة الوطنية للأنابيب ، من خلال شركتها القابضة SPP . خلال سنة 2005 م قامت المؤسسة الوطنية للأنابيب بمدّ 167 616 متر

(1)ـ التقرير السنوي 2004 (سوناطراك) . ص : 33 .
(2)ـ التقرير السنوي 2005 (سوناطراك) . ص : 31 .
(3)ـ التقرير السنوي 2005 (سوناطراك) . ص : 30 .

طولي من الأنابيب [1] ، وخلال العام 2006 م قامت الشركة بتركيب 181 106 متر طولي من الأنابيب من مختلف القيلسات [2] .

- **شركة الأنابيب العابرة للبحر المتوسط (TMPC) :**

Trans-**M**éditerrane **P**ipline **C**ompany ;

إن شـركة سـوناطراك الدوليـة تحـوز علـى 50 % مـن هـذا الفـرع ،والـذي أنشـئ سـنة 1975م ، وهدفـه الأساسـي هـو تركيـب وإسـتغلال أنابيـب الغـاز العـابرة للبحر الأبيض المتوسط .

- **ميدغاز (MEDGAZ) :**

LE GAZODUC ALGERIE-ESPANE (MEDGAZ) ;

في 19 أوت سنة 2000 م ، أبرمت إتفاقية مابين شركة سوناطراك وشركـــة CEPSA الإسبانية ، الهدف من هذا هو إنشاء شركة مكلفة بدراسة وترقية أنابيب الغاز التي تنقل الغاز الجزائري إلى أوروبا مرورا بإسبانيا ، في 15 جانفي 2001 م أنشئت شركة المساهمة " ميدغاز MEDCAZ " المملوكة من طرف إسبانيا والمسجلة في مدريد (MADRID)، تساهم سوناطرك فيها بـ 20 % [3] .

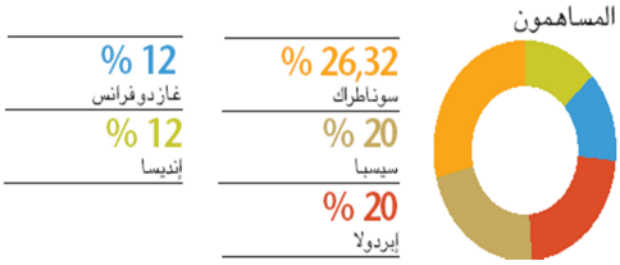

التقرير السنوي 2006 (سوناطراك) [ص : 38] .

معالم القـناة [4] (Paramétre de la canalisation) :

(1) ـ التقرير السنوي 2005 (سوناطراك) . ص : 38 .
(2) ـ التقرير السنوي 2006 (سوناطراك) . ص : 42 .
(3) - http : // www.sonatrach-dz.com
(4)- التقرير السنوي

المردودية : 8 ملايير متر مكعب في السنة (8000.000.000 م^3 / سنة) .

من " حاسي الرمل Hassi Rmel إلى بني صاف Beni-Saf :

القطر : "48 .

الطول : 547 كلم .

من " بني صاف Beni-Saf إلى ألميريا Almeria :

القطر : "24 . الطول : 200 كلم .

ـ مشروع قالسي (Projet GALSI) :

يتعلق مشروع (GALSI) بتمديد أنابيب غاز في خط مباشر بين **الجزائر** و **إيطاليا** عبر سردينيا .

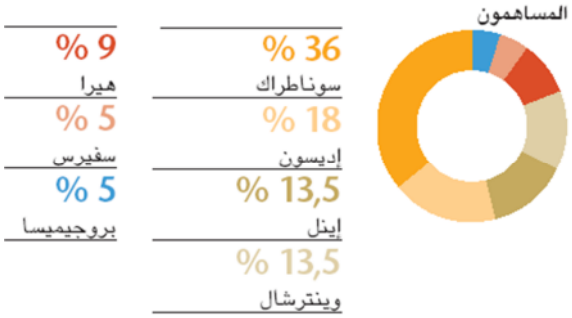

التقرير السنوي 2006 م (سوناطراك) ، ص : 39 .

معالم القناة [1] (Parametre de la canalisation) :

الموقع : الجزائر / إيطاليا .

الهدف : تصدير 8 مليارات مترمكعب / العام نحو إيطاليا عبر سردينيا .

الوصف :

الكلا ـ كاغلياري (بحري) :

الطول : 280 كلم . **القطر :** 24" . **العمق الأقصى :** 2840 م .

كاغلياري ـ أوليبا (بري) :

الطول : 300 كلم . **القطر :** 42" .

القطر : 42" .

(1) ـ التقرير السنوي 2006 (سوناطراك) ، ص : 38 .

أوليبا ـ كاربونيفري (بحري) :

الطول : 270 كلم . **القطر :** 22" . **العمق الأقصى :** 900 م .

ـ خـط أنبـوب نقـل الغـاز عـبر الصحـراء نحو أوروبـا (TSGP) :

Tras-**S**ahar-**E**urope **G**az **P**ipline ;

مشروع (TSGP) يتعلق ببناء خط أنابيب عابر للصحراء يمتد من وهران (الجزائر) إلى واري (نيجيريا) ، والهدف منه أنه يسمح بالتطور الإقتصادي على مستوى أفريقيا وبتصدير 20 إلى 30 مليار متر مكعب في العام من نيجيريا نحو أوروبا عبر الجزائر[1] .

معـالم القنـاة [2] (Paramétre de la canalisation) :

الإنطلاق : واري (نيجيريا) .

نهائي الوصول : بني صاف أو الكلا (الجزائر) .

الطول : 4188 كلم من ضمنها 2310 كلم على الأراضي الجزائرية و 840 كلم على أراضي " النيجر " و 1037 كلم على أراضي نيجيريا .

القطر : 48" .

الضغط : 100 بار .

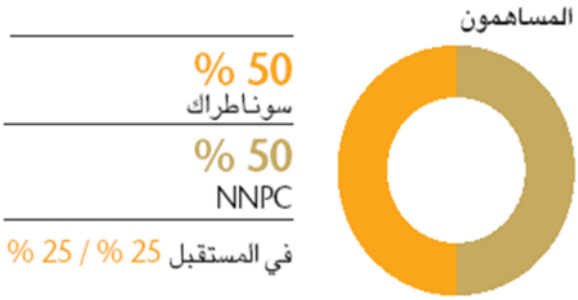

التقرير السنوي 2006 (سوناطراك) ، ص : 40

(1)ـ التقرير السنوي 2005 (سوناطراك) ، ص : 37 .
(2)ـ التقرير السنوي 2006 (سوناطراك) . ص : 40 .

3 ـ الشركـات التابعـة للمصـب :

ـ الشركة الوطنية للتكرير (NAFTEC) :

Sciété NAtionale de Raffinage ;

تمتلك شركة سوناطراك 100% من شركة NAFTEC ، من خلال شركتها القابضة SPP . إنها تقوم بنشاطات التكرير وتمارس نشاطها في أربعة مواقع إنتاج (أربع مصافي) هي :

الجزائر Alger ، سكيسكدة Skikda ، أرزيو Arzew ، حاسي مسعود Hassi Massoud ، وذلك عبر طاقة إنتاجية تبلغ 24 000 000 طن في السنة [1] .

ـ الشركة الوطنية للبتروكيمياء (ENIP) :

Société Nationale de Pétrochimie

تمتلك شركة سوناطراك 100% منشركة ENIP ، من خلال شركتها القابضة RCH . إنها تقوم بنشاطات بتروكيميائية تستخدم الغاز الطبيعي كمادة أولية .

تملك الشركة مجمعي بتروكيمياء في الجزائر ، يقع النشاط الأول لهذه الشركة في سكيكدة (CP1K) مخصص للإتلين ومشتقاته ، حيث حقق إنتاجا بنسبة 56% من توقعاته . والمجمع الثاني في أرزيو (CP1Z) وحقق 94% من توقعاته [2] .

ـ هيليوس(HELIOS) :

Entreprise Nationale de Production des Liquide d'Helium ;

هيليوس شركة مختلطة مساهمة ، تملكها سوناطلراك بنسبة 51% ، وتعود 49% منها إلى شركة (هيلاب HELAP) شركة فرنسية تملكها شركة " إيرليكد Air Liquid " بنسبة 50% وشركة " إيربروداكت Air Products " بنسبة 50% .

لقد أصبحت هيليوس المزود الأول لغاز الهليوم الأوروبية ولتسويق الغازات الصناعية ، وهي تقوم بالإستفادة من الهليوم الموجود في الغازات التي يطلقها مجمع تمييع الغاز الطبيعي GL2Z في " أرزيو Arzew " . يتكون مصنع هيليوس من خطي إنتاج

(1)- التقرير السنوي 2005 (سوناطراك) ، ص : 48 .
(2)- التقرير السنوي 2005 (سوناطراك) ، ص : 50 .

متشابهين ، بطاقة سنوية تصل إلى 600 مليون قدم مكعب و 33 000 طن من الأزوت [1].
يتم تسليم الهليوم إلى شركة " هيلاب HELAP " التي تقوم ببيعه في السوق الدولية والأوروبية بشكل خاص . كما يتم تسليم الأزوت على شكل سائل وغازي إلى سوناطراك التي تقوم ببيعه في السوق الوطنية والمغاربية .

بلغت هيليوس مستوى تحكم كبير في أداة إنتاجها وهي النتيجة التي رفعتها للمرتبة الثانية علميا في إنتاج الهليوم الموجَه للسوق الأوروبية .

- **الشركة الجزائرية لتنفيذ المشاريع الصناعية** (SARPI):

Société **A**lgerienne de **R**éalisation de **P**rojets **I**ndustriels ;

تمتلك سوناطراك 51% من شركة SARPI ، خلال شركتها القابضة SIP . تكمن المهمة الأساسية للشركة في تصليح أنابيب النقل ، تمارس SARPI نشاطات بناء المنشآت الصناعية في حقل النفط والطاقة ،مجالات عملها هي :

- تركيب محطات الضغط ووحدات معالجة الزيت والغاز .
- معالجة المياه الصناعية .
- وصل شبكات الأنابيب .
- انجاز وتجديد شبكة الأنابيب وتركيب التجهيزات الملحَقة بها .
- بناء وتجديد محطات تفريغ الصوابير .
- تجديد وحدات تخزين النفط .
- تركيب محطات كهربائية عالية التوتر .
- تحديث محطات الضغط .
- بناء المنشآت المتعلقة بالطاقة .
- خدمات عامة .

- **الشركة الجزائرية للطاقة الجديدة** (AEC)

Algeria **E**nergy **C**ompany ;

إنها شركة تابعة مشتركة بين سوناطراك وسونالغاز (50%، لكل واحد) من أجل تسهيل وتطوير نشاط المصب ، إنها تعمل كمتعهد للمشاريع وتقوم بالبحث عن مستثمرين كما تقوم بتنظيم تنفيذ الأعمال .

(3)- التقرير السنوي 2005 (سوناطراك) ، ص : 52 .

- **الشركة الجزائرية الجديدة للطاقة** (NEAL) :

New **E**nergy **A**Lgeria ;

تم إنشاء هذه الشركة سنة 2002 بالإشتراك بين سوناطراك و سونالغاز والمجموعة الخاصة " سيم " ، تكمن مهمتها في تشجيع إنتاج الطاقة المتجددة ، ولقد سمحت دراسة السوق المحتمل بالتركيز على سوق محتمل ومثمر على المدى الطويل . تندرج هذه المشاريع ضمن إطار القانون حول الكهرباء وتوزيع الغاز عبر الأنابيب ، الذي يهدف إلى تحمل المصاريف الإضافية المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة . يُطور أول مشروع تقوم به الشركة الجزائرية للطاقة الجديدة تكنولوجيا مختلطة تربط بين الشمس والحرارة والغاز مع قدرة 500 م . واط عند حلول عام 2010 م . يسمح النموذج الذي خضع للإختبار باعتماد قدرة عند التصدير تصل حتى 000 6 م . واط في أفق عام 2020 م . يتم تطوير المشروع نحو سوق خارج الشبكة وهو عبارة عن مشروع مزرعة مراوح هوائية ينبغي أن تبدأ العمل عام 2008 (هذه السنة) .

- الشركات التابعة للتسويق :

الشركة الوطنية لتسويق و توزيع المنتجات البترولية (NAFTAL) :

Société Nationale de Commercialisation et de Distribution de Produits Petroliéres ;

نفطال شركة تابعة لسوناطراك 100% ، وتكمن مهمتها في توزيع المنتجات البترولية في السوق الوطنية ، وتتمثل في :

- المحروقات الأرضية (Carburant Terre) .
- محروقات الطيران (Carburants Aviation) .
- المحروقات البحرية (Carburants Marin) .
- غاز البترول المميع (Gaz de Pétrole Liquéfiés)
- مواد تشحيم أرضية (Lubrifiant Terre) .
- مواد تشحيم للطيران (Librifiants AVM.) .
- منتجات خاصة (Produits Spéciaux) .
- مواد مطاطية (Pneumatiques) . - الزفت (Bitume) .

بموجب مرسوم تنفيذي صدر في 14 أكتوبر 2008 م في الجريدة الرسمية [1]، ينص على فتح الباب أمام علامات تجارية جديدة لتوزيع الوقود في الجزائر (إبتداء من 14 أكتوبر 2008 م) ، من خلال السماح لها بإنشاء محطات للوقود في كل مكان ، لتنافس محطات " نفطال " وفقا للشروط المعمول بها في دفتر الشروط ؛ كما ينص المرسوم على الشركات الخاصة التي ترغب في الإستثمار بهذا المجال ، يجب أن تتحصل على ترخيص من " وكالة ضبط المحروقات " التي تشرف على تنظيم السوق ، و مراقبة التوزيع ، و التأكد من إحترام كل الشركات لبنود دفتر الشروط .

ـ شركة تجهيز وتسويق الغازات الصناعية (COGIZ) :

Société de **C**onditionnement et de **C**ommercialisation des **G**az **I**ndustriels .

أنشئت هذه الشركة سنة 1998 م ، إنها أول مُزود بالهليوم في الجزائر وهي تابعة لسوناطراك 100% ، تقوم نتجهيز وتخزين وتسويق ونقل الغازات الصناعية . تغطي الشركة تقريبا كامل إحتياجات السوق الجزائري وتعمل من أجل تصدير منتجاتها نحو بلدان أخرى . إن الهدف المباشر للشركة هو تجهيز الأزوت الذي تنتجه شركة " هيليوس HELIOS ".

ـ شركة الشحن هيبروك (HYPROC) :

HYPROC Shipping Company ;

شركة " هيبروك HYPROC " تابعة لسوناطراك 100% ، تقوم هذه الشركة بـ :

ـ شحن البترول المميع .	Transport du GPL .
ـ شحن المنتجات المكررة .	Transprot des produis raffines .
ـ شحن المنتجات الكيميائية	Transport des produits chimique.
ـ شحن الخام المكثف	Transport du brut et condast
ـ شحن المنتجات غير المحروقات	Transport des produit hors hydrocarbures .

(1)- يومية الشروق ، العدد : 2430 ؛ ص : 4 ؛ الأربعاء 15 أكتوبر 2008 م .

المبحث الثـاني : الرِّهانـات والعَراقِيـل التي تواجِـه سُونـاطراك

المطلب الأول : شركـة سوناطراك والغـاز الطبيعـي

إذا كان تطوير الغاز الطبيعي ، بإعتباره طاقة نظيفة ، يشكل من المنظور العلمي وسيلة بيئية إستراتيجية باتفاق الجميع ، فإنه في الجزائر وزيادة عن هذه الأولو ية يشكل موضوع سيا سة إستثمارية ذات دوافع شتى ، هدفها الوصول إلى أسواق غازية جديدة في العالم و إستغلال الغاز الطبيعي كونه عامل تقدم إجتماعي ، وترقية كطاقة إستراتيجية في تطوير الصناعة.

لقد سمحت الإنشغالات البيئية والتقدم التكنولوجي خلال السنوات الإخيرة للغاز الطبيعي بأن يتحول إلى مصدر طاقة من الطراز الأول . وبالفعل فإن الغاز الطبيعي يعد أنظف مصادر الطاقة التقليدية وأكثرها تكيفا مع المتطلبات البيئية الجديدة ، وهذا ما جعل مساحته في الحصيلة الطاقوية ترتفع باستمرار .

وفرة الإحتياطات المعتبرة من الغاز الطبيعي عبرالعالم ، شجعت تطوير الصناعة الغازية الكيماوية التي باتت تسجل اليوم تطورا كبيرا عبر العالم (أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية وآسيا و جنوب أفريقيا و الشرق الأوسط) . تسمح هذه الصناعة بتوفير تنوع كبير من المواد الوسيطة الناتجة عن تحويل الغاز الطبيعي كالايتيلين والبوليتان والبروبيلين والميتانول والأمونياك ، هذه المواد الأساسية كلها ، تستعمل كمادة أولية في صناعة العديد من المواد الكاملة ذات القيمة المضافة القوية .

تدل معظم الموشرات أنه يكمن المستقبل الطاقوي للجزائر في الغاز الطبيعي (لأكثر من 20 سنة بداية من هذا القرن) ، ولذا سوف تكتسي عملية إستغلال الحقول الغازية من قبل الشركة الوطنية " سوناطراك " أهمية بالغة ليس للمؤسسة نفسها وعملائها فحسب ، بل لكامل البلد ، فالسوق الغازية سوف تسلك لامحالة ، مثيلتها البترولية بالرغم من الفاصل الكبير الموجود بينهما ، ومن خلال الإكتشافات المتقاربة المحققة لحقول البترول (حاسي مسعود) والغاز (حاسي الرمل) في نهاية الخمسينات استاطعت الجزائر أن تؤدي الدور القيادي في المجال الغازي نظرا للأسباب التاريخية [1] .

(1) ـ كتوشي عاشور ، بلعزوز بن علي " مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا " العدد الثاني (2) . ماي 2005 م ؛ ص. 118 .

مشروع تصدير الغاز من حقل "حاسي الرمل" إتجاه أوروبا قد تم الشروع فيه أثناء حرب التحرير الوطنية ، بالرغم من جميع الصعوبات المعروفة ، الأمر الذي سمح بعد الإستقلال لشركة "سوناطراك" باكتساب تجربة متينة وأكيدة في هذا المجال . كما أن إنشاء أول معمل للغاز الطبيعي المميع (GNL) في بداية الستينات (أي قبل الدول الأخرى بحوالي 20 سنة) ، خاصة باللجوء إلى تكنولوجيا فريدة و متقدمة ، تعكس الإرادة الحقيقية في الخوض في غمار هذه الصناعة ، رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهتها الجزائر آنذاك[1] .

تعتمد شركة سوناطراك على طريقتين لتسويق الغاز :

ا) ـ النقل عبر الأنابيب (القنوات) . ب) ـ النقل بوساطة ناقلات (غاز مميع) .

وسوف تتضاعف القدرة التصديرية عند مباشرة إستغلال مشروعي خطي الأنابيب المبرمج تنفيذها بالتوازي مع الخطين الحاليين ، وهما مشروع "ميدغاز MZDGAZ " الرابط حقول الغاز بإسبانيا ، ومشروع " قالسي GALSI " الرابط حقول الغاز عبر سردينيا ، بالإضافة إلى مشروع خط أنابيب " نيقال NIGAL " بين نيجيريا والساحل المتوسطي .

أهم مشاريـع سوناطـراك في مجـــال إنتـــاج الغـــاز الطبيـعـي :

في إيطار سياسة تطوير المحروقات وتقييم المكامن الموجودة ، بإستعمال تقنيات الإستخلاص المعزز في المكامن المستغلة وإنجاز عدة مشاريع خاصة لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي . حيث تسعى الشركة الوطنية " سوناطراك " لتحقيق صادرات تقدر بـ 85 000 000 000 م^3 (85 مليار متر مكعب) من الغز الطبيعي قبل سنة 2010 م ، وتتمثل أهم المشاريع المدرجة في هذا الميدان[2] :

1ـ مشروع عين صالح :

تم إنجاز هذا المشروع في إطار الشراكة مع شركة " Statoil BP " ، لإنتاج 9 000 000 000 م^3 (9 مليار متر مكعب) في السنة من الغاز حيث بلغت قيمة هذا الإستثمار 2 500 000 000 دولار (2,5 مليار دولار) ، وقد دخل عملية الإنتاج الفعلي في شهر جويلية سنة 2004 م .

2 ـ مشروع تدعيم إنتاج حاسي الرمل (Boustig Hassi R′ mel) :

(1) ـ كتوشي عاشور ، د/ بالعزوز بن علي " مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا " العدد الثاني (2) . ص : 159 ؛ ماي 2005 .

(2) - http: // www.oapecorg.org.

يشمل هذا المشروع ثلاث [3] محطات ضغط بقيمة 000 000 372 دولار (372 مليون دولار) من طرف شركة JGC-Itochu اليبانية ، فقد انتهت الأشغال به في سنة 2004 م وبدأ إستغلاله في سنة 2005 م .

3 ـ مشروع غاز متكامل قاسي الطوي (Projet gaz intégré Gassi Touil) :

تم إبرام عقد شراكة بين الشركة الوطنية "سوناطراك و التجمع الإسباني" ريبسول"وشركة الغاز الطبيعي لتطوير حقول الغاز الطبيعي و الإنتاج والنقل ، و إسالة وتسويق الغاز ، وتبلغ قيمة هذا الإستثمار 000 000 500 2 دولار (2,5 مليار دولار) .

4 ـ مشروع غاز عين أمناس :

يـتم إنجـاز هـذا المشـروع بالشـراكة مـع Statoil BP ، لتطـوير مكـامن الغـاز في منطقـة عـين أمنـاس لإنتـاج حـوالي 000 000 000 8 م^3 (8مليـار مـتر مكعـب) مـن الغـاز الطبيعـي ، والـذي تبلـغ قيمتـه 000 694 1دولار (1,694 مليـار دولار) .

5 ـ مشروع GTL :

يهدف هذا المشروع إلى تطوير حقول الغاز الطبيعي ، لتحويل الغاز الطبيعي إلى سائل في منطقة " تينهرت " الواقعة بحوض إليزي ، وقد تم إعلان عن مناقصة دولية مفتوحة من أجل إنجازه في أفريل 2005 م .

تـُعتبَر الشركة الوطنية " سوناطراك " رائدة في مجال تمييع الغاز الطبيعي حيث تملك أربع مركبات لتمييع الغاز الطبيعي بطاقة تحويل تقدر بـ 000 000 24 طن من الغاز السائل وفي هذا الإيطار سيتم إنجاز مصنع لتحويل الغاز الطبيعي إلى سائل بطاقة إنتاج برميل/ يوم ، من الغاز السائل في منطقة " تينهرت " (إليزي) . و في إيطار نشاطات الشركة " سوناطراك " بالخارج يتم تنفيذ مشروع " ريغانوزة " تحويل الغاز المميع إلى سائل بمدينة " بورغادوز " الإسبانية بالشراكة مع إسبانيا ، يُنتج غاز البترول المسال أساسا من حقول الغاز الطبيعي إلى جانب استخلاصه من عملية معالجة البترول ، وفي إيطار البرنامج التنموي المتعلق بإستخلاص غاز البترول المميع المستخلص من الحقول الغازية ، وتوسيع وحدات فصل غاز البترول المميع ، سيصل الإنتاج في آفاق 2010 م إلى حوالي 000 000 14 طن (14 مليون طن)[1] .

كـما أتـُبـِعَت منذ الثمانينات سياسة تشجيع إستعمال غاز البترول المسال (GPL) ـ نظرا لضخامة إحتياطاته ـ كوقود بديل للوقود التقليدي ، وهذا لخاصيته النظيفة حفاظا

(1) - http : // www.oapecorg.org

على البيئة . لأن الغاز الطبيعي عديم لإصدار ثاني أكسيد الكبريت (SO_2) ، وأقل طرح لثاني إكسيد الكربون (CO_2) [1] . ويأتي نجاح هذه السياسة نتيجة [2] :

1 ـ الأسعار الجذابة المطبقة .

2 ـ الطلب المتزايد على هذه المادة .

3 ـ توفر محطات توزيع البترول المسال .

4 ـ توفر عدد كبير من السيارات التي تعمل بغاز البترول المسال كوقود .

ونظرا للإستعمال المتزايد لهذه المادة (GPL) ، فقد تم إستهلاك 000 308 طن في سنة 2004 م بزيادة 13,6 % مقارنة بسنة 2003 م .

لقد إرتفع الإستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي من 2461 جيغا متر مكعب عام 2000 م إلى 2750 جيغا متر مكعب عام 2005 م أي بمعدل نمو قدره 2,5 % مقابل 1,7 % بالنسبة للبترول خلال نفس الفترة ، ويتوقع أن يتعزز هذا التوجه على المدى المتوسط والبعيد على ضوء الطلب العالمي الذي سيصل إلى 3160 ميغا متر مكعب سنة 2010 م و 3700 ميغا متر مكعب في سنة 2020 م ، و سيستمر قطاع توليد الكهرباء الذي يمتص لوحده من 35 إلى 40 بالمئة من الغاز الطبيعي المسوق ، في أداء دور المحرك في نمو الطلب العالمي من الغاز الطبيعي .

وهناك عدة مؤشرات تؤكد تزايد المبادلات الغازية و في مقدمتها الغاز الطبيعي المميع خلال السنوات المقبلة منها إنهاك إحتياطي المملكة المتحدة و أوروبا ، وتحرير قطاعي الغاز الطبيعي والكهرباء في بلدان الإتحاد الوروبي ، إلى جانب الإقبال المتزايد على الغاز الطبيعي لبعض الدول الزاحفة مثل الصين والهند [3] .

لقد ساهمت سوناطراك ، رائد صناعة الغاز ، وبقوة في بناء الأسواق الغازية في أوروبا وفي دخول الغاز الطبيعي في الحصيلة الطاقوية لبعض البلدان الأعضاء في الإتحاد الوروبي ، لقد صدرت سوناطراك في 2005 م ما يقارب 65 جيغا متر مكعب من الغاز الطبيعي منها 61,5 % عن طريق الأنابيب (GEM) و (GPDF) و 38,5 % في شكل غاز طبيعي مميع ، وقد سمح هذا الحجم لسوناطراك بتبوء المرتبة الرابعة في قائمة مصدري الغاز

(1) - Amor KHELIF / DYNAMIQUE DES MARCHES VALORISATION DES HYDROCARBURES/ Imprimerie SARP, ALGER , 2005. P. 148 .

(2) - http : // www.oapecorg.org

(3) ـ مجلة NOOR (نور) "مجلة لمجموعة سونالغاز" ، العدد السادس (6) ؛ مارس سنة 2007 م ؛ ص : 35 .

الطبيعي في العالم بعد روسيا وكندا و النرويج وذلك بالرغم الإتلاف الجزئي الذى تعرض له مركب التمييع الموجود في سكيكدة في 19 جانفي 2004 م[1] .

تظل أوروبا أهم أسواق الغاز الطبيعي الجزائري وذلك بأكثر من 94,5 % من الصادرات الجزائرية خلال سنة 2005 م ، تليها في ذلك الولايات المتحدة الأميريكية 4,4 % وتونس 01 % . تعتمد سوناطراك إستراتيجية تتكيف مع المناخ الجديد المتميز بالإرتفاع المستمر للطلب على الغاز ، وتهدف إلى تصدير 85 جيغا متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي في حدود سنة 2010 م ، وينتظر أن تدخل بعض المشاريع الهامة مثل أنبوب ميدغاز (MIDGAZ) بقدرة 8 جيغامتر مكعب سنويا والذي يربط مباشرة الجزائر بإسبانيا ، و أنبوب غالسي (GALSI) بقدرة 8 جيغا متر مكعب سنويا والذي يربط الجزائر بإيطاليا عبر سردينيا (2009 ـ 2010)[2] .

إن الجزائر التي يحوي باطنها على واحد من أهم الإحتياطات الغازية في العالم لا يسعها أن تكتفي بتلك الأسواق القليلة التي يتمتع فيها الغاز الطبيعي بسعر مرتفع . وحتى وإن سلمنا بإمكانية ذلك ، فإن هذه الأسعار المرتفعة إنما ترافقها نفقات باهضة على مستوى نظام التوزيع . ثم أن بيع الغاز لهذا النوع من الزبائن لابد وأن يصحبه بيع للغاز لذلك النوع من الزبائن الذين وإن كانو يدفعون أسعارا أدنى إلا أنهم يشترون كميات كبيرة [3] .

كما أن التموقع في المجال الغازي دوليا يشكل محورا من محاور إستراتيجية التنمية التي تعتمدها " سوناطراك " ، والتي ستسمح لها بالوصول المباشر إلى الأسواق النهائية ، ولبلوغ ذلك إلتزمت " سوناطراك " ببرنامج هام قائم أساسا على المحاور التالية [4] :

ـ حجزحصة لإعادة معالجة الغاز بـ " آيل أوف غرين " في بريطانيا بـ 2,35 % جيغا متر مكعب (2005) و 4,75 % جيغا متر مكعب سنويا (إبتداء من سنة 2009) و في "منتوار" 01 % جيغا متر مكعب سنويا (إبتداء من 2010) . كما تدرس سوناطراك حاليا إمكاتيات حجز حصة لإعادة معالجة الغاز في سوق أمريكا الشمالية .

ـ حجز حصة للنقل عبر أنابيب الغاز الجديدة " ميدغاز " و " غالسي " .

ـ إنشاء فروع تجارية لمرافقة إستراتيجية الإندماج في السوق الغازية ، و الأوروبية ، مثلما هو الحال في المملكة المتحدة و إسبانيا و إيطاليا . وينتظر إنشاء فرع آخر في فرنسا لتسويق كميات الغاز الطبيعي المنقولة إلى هذه الأسواق .

---

(1) ـ مجلة NOOR (نور) " مجلة لمجموعة سونالغاز " ، العدد السادس (6) ؛ مارس سنة 2007 م ؛ ص : 37 .

(2) ـ مجلة NOOR (نور) " مجلة لمجموعة سونالغاز " ، العدد السادس (6) ؛ مارس سنة 2007 م ؛ ص : 38 .

(3)- بلعيد عبد السلام / الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال / ترجمة : محمد هناد ، مصطفى ماضي . دار النشر بوشان . طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية – الجزائر . 1990 م . ص : 37 .

(4)- مجلة NOOR (نور) " مجلة لمجموعة سونالغاز " ، العدد السادس (6) ؛ مارس سنة 2007 م ؛ ص : 38 .

ـ تعزيز أسطول النقل البحري بإقتناء ناقلات جديدة .

ناقـــلات سونـاطـراك الجديـــدة للغـــاز :

تسعى " سوناطراك " لإقتناء ناقلات للغاز الطبيعي المميع (GPL) والذي سيكون بمثابة ورقة رابحة إستراتيجية لتسويق الغاز ، الذي يسمح لها بضمان النقل بوسائلها الخاصة بنسبة 35 % في آفاق سنة 2010 م ، و بنسبة 50 % في آفاق سنة 2015 م [1] .

فقد تسلمت رسميا شركة " سوناطراك بتروليوم كوربوريشن " الفرع الدولي للشركة الأم " سوناطراك" ناقلة غاز من نوع " ميدماكس Medmax 1 " ، في العاصمة اليبانية " تسو Tsu " ، وأطلق على هذه السفينة إسم " الشيخ المقراني " ، وتم إقتناء هذه السفينة بالشراكة بين الشركة اليبانية " إيتوشو" وفرعه "ميتسوي أو أس كالاينز" ، و الطرف الجزائري المكون من مجمع " سوناطراك " وفرعه " هايبروك شيبنغ كومباني " [2] .

تتمتع هذه السفينة بقدرة نقل 74,365 م^3 ويبلغ طولها 200 م ، وتم بناؤها في ورشة بناء السفن " Universal Ship Building Corporation " [3] .

كما استلمت " سوناطراك " في 19 أكتوبر 2007 م الناقلة " مسدار " بميناء المدينة الصينية " نانطونق" ، سعة 2 مليون برميل وبطول 300م ، وتعد هذه الناقلة أول سفينة من هذا الحجم تستلمها سوناطراك ، وقد تم إبرام العقد مع الشريك اليباني " Kawasaki Ship Buildang " في فيفري 2006 م ، وقد استلمت هذه الناقلة بشهرين قبل الموعد المحدد [4] .

أوبيـك للغـــاز (كارتـل الغـــاز) :

تمثل فكرة إنشاء منظمة تجمع الدول المصدرة للغاز الطبيعي واحدة من النقاط التي تثير مخاوف الدول المستوردة لهذه المادة ، و اول من طرح فكرة إنشاء هذه المنظمة هو المرشد العلى لجمهورية إيران الإسلامية " آية اللّه علي خامنئي " في القائمة مع سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي " إيجور إيفانوف " في العاصمة الإيرانية " طهران " في 29 جانفي 2007 م ، وأدت هذه الفكرة إلى إثارة مخاوف كبيرة لدى الدول المستوردة للغاز الطبيعي ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و دول الإتحاد الوروبي ، التي عبرت عن رفضها للفكرة ، لأنها ستسمح بسيطرة عدد قليل من الدول على أسواق الغاز الطبيعي في العالم ،

(1)- سوناطراك المجلة (Sonatrch La Revue) . العدد : 54 ؛ أكتوبر 2007 م ؛ ص : 45 .
(2)- يومية الخبر ، العدد : 5033 ؛ 7 جوان 2007 م ؛ ص : 45 .
(3)- سوناطراك المجلة (Sonatrach La Revue) . العدد : 53 . ؛ جويلية 2007 م ؛ العدد : 53 .
(4)- سوناطراك المجلة (Sonatrach La Revue) . العدد : 53 . جويلية 2007 م ؛ العدد : 53 .

إضافة إلى ذلك ، فإن الدول المعنية لهذه الفكرة وهي "روسيا" و "الجزائر" و "قطر" و "إيران" تنقسم بين مؤيد للفكرة ومعارض لها ، فالمؤيدون يعتبرون أن تشكيل منظمة خاصة بالدول المصدرة للغاز الطبيعي سَيُمَكِن هذه الدول من ضمان نتائج إيجابية ويوطد مكانتها في الأسواق العالمية ، كما أنه سيمنحها ثقلا في الساحة السياسية العالمية ، أما معارضو هذه الفكرة ، فينطلقون من كون عقود بيع الغاز تختلف كليا من عقود بيع البترول ، لأن عقود بيع الغاز طويلة الأجل وتصل مدتها إلى 25 سنة و أن أسعار البيع يتم افتفاق عليها مسبقا بين النصدر و المستورد ، في حين أن أسعار بيع البترول تتغير أحيانا في اليوم الواحد [1] .

إحصائيات سنة 2006 م تبين أن دول أوروبا الغربية وحدها تستورد سنويا 450 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي مع توقعات بإرتفاعه إلى 920 مليار متر مكعب بحلول سنة 2025 م ، هذه الدول تستورد 41 % من إجمالي واردتها من الغاز الطبيعي من روسيا و 28 % من الجزائر إضافة إلى ذلك ، فإن التوقعات تشير إلى إنتاج أوروبا من الغاز الطبيعي سيتراجع بسبة 30 % مع حلول عام 2030 م ، في حين يزداد طلبها على الغاز بنسبة 24 % في العام نفسه [2] .

يرى رئيس الحكومة الجزائرية الأسبق " أحمد بن بيتور " أن إنشاء (هذا الكارتل) لافائدة منه ، لأن الصفقات المتعلقة بقطاع الغاز ، صفقات كبرى و طويلة المدى ، فضلا عن كونها تتطلب إستثمارات كبرى لاعلاقة لها بتكوين الكارتل [3] . ويرى الخبير الدولي في مجال النفط " فرانسيس بيران " بأن تشكيل أوبك للغاز لن يكون على المدى القصير [4] .

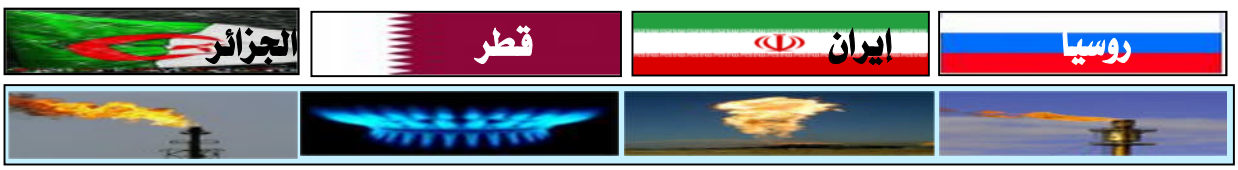

(1)- أسبوعية المحقق (من 21 إلى 27 جويلية 2007) ، العدد : 71، ص . 3 .
(2)- أسبوعية المحقق (من 21 إلى 27 جويلية 2007) ، العدد : 71، ص . 3 .
(3)- يومية الخبر العدد : 4939 . 14 فيفري 2007 م . ص . 14 .
(4)- يومية الخبر العدد : 5250 . 21 فيفري 2008 م . ص . 10 .

المطلب الثـاني : أهم العراقيل التي تواجه شركة سوناطراك

ثمّة عراقيل كثيرة وتحديات كبيرة تواجه شركة سوناطراك ، على المستويين الداخلي و الخارجي ، وتحاول سوناطراك تجاوز هذه العقبات ، فعلى المستوى الداخلي تراجع قرارتها على ضوء ما يوجه لها من معا رضين ، أماعلى المستوى الخارجي فتُخضع ذلك للتحكيم الدولي إذا ماحدث هناك نزاع مع المتعاملين معها .

ومن أهم هذه العراقيل :

1 ـ إختلاف وجهة النظر السياسية حول سوناطراك (بين التعميم والتخصيص) :

ـ الرأي المؤيد :

دستوريا لا مانع من أن تتصرف الدولة المالكة لباطن الأرض والمناجم و الموارد الطبيعية للطاقة طبقا للمادة 17 من الدستور خدمة للماصالح العامة ، وأن فتح المجال للإستغلال في ميدان المحروقات شكل من أشكال التصرف ، كما أن مفهوم السيادة قد تطور ، وما ظهور الشركات المتعددة الجنسيات ودورها المتزايد في قطاعات الإنتاج والتصدير و الإستثمار في المناطق البحرية إلا كسر الطوق المفروض عليها من قبل الدول المنتجة ، هذه الدول التي يعاني معظمها من تخلف وفقر وبطالة وهشاشة إقتصادية ، وتناقص في الإستثمارات ، وفقدانها لتكنولوجيات العصر[1] .

ـ الرأي المخالف :

يعتبر أصحاب هذا الرأي أن هناك قفزا على الدستور (المادة17) تنازل الدولة عن طبيعتها القانونية كمالك للثروات الطبيعية بلا منازع لفائدة الغير ، كما أن هناك تدخل سافر في تنظيم شؤوننا الداخلية . بحيث أن الإصلاحات تولدت عن ضغوط خارجية تمت بشروط تخدم مصالح الأجانب أكثر من المصلحة الوطنية . وأن إحتكار ثروات باطن الأرض و المنشآت القاعدية سوف ينقل من يد الدولة إلى الشركات الأجنبية ، و المجموعات

(1) - دراسات إقتصادية . دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الإستشارات والخدمات التعليمية . العدد الثامن (8) ، سنة 2006 م ؛ ص : 125 .

الصناعية الكبرى وتفلت بذلك على المدى المتوسط و البعيد سياسة الطاقة من الدولة ومساهمتها في منظمة " الأوبيك OPEC " ، وتهديدات إستنزاف مخزون المحروقات ورهن حقوق أجيال المستقبل من هذه الثروة [2] ، يعتبران هذان الرأيان عائق أمام " سوناطراك " لإتخاذ القرار المناسب .

2 ـ هـروب بعـض العمـال (الإيطـارات) ذوي الكفـاءة العاليـة :

إن هروب الإيطارات ذوي الكفاءة العالية والخبرة الطويلة من شركة " سوناطراك " يؤثر عليها تأثيرا سلبيا ويعتبر عائقا أمام تطورها ، لأن الإيطار الذي التحق بشركة بترولية أجنبية ، قد كلف شركة سوناطراك مصاريف كبيرة على تكوينه ، كما أن تجربته في المهنة تنقل إلى شركة أخرى منافسة ، وهذا ليس في صالح شركة " سوناطراك " ، وقد طلب وزير الطاقة والمناجم الشركات النفطية الأجنبية بالكف عن توظيف عمال "سوناطراك " ، فأمام ممثلي الشركات الأجنبية دعا هذه الشركات إلى التوقف عن توظيف إطارات وعمال سوناطراك " والتوجه نحو المتخرجين من الجامعات وتكوينهم في المجال ، بدل اللجوء إلى إطارات " سوناطراك "التي عملت هذه الأخيرة على تكوينهم منذ الإستقلال[1] .

ففي الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2006 م ارتفعت تكلفة التكوين من مليار ونصف دينار جزائري (000 000 500 1 دج) سنة 2000 م إلى ثلاثة ملايير دينار جزائري (000 000 000 3 دج) سنة 2006 م ، وتمثل مصاريف التكوين 6 % من مداخيل الشركة وتحدثت مصادر من سوناطراك لوسائل الإعلام الوطنية عن هجرة 200 إطار من وحدة أرزيو بوهران نحو دول الخليج ، وحسب مصادر نقابية على مستوى وحدة حاسي مسعود غادر 84 إطار (رؤساء مشاريع الإكتشاف في الآبار البترولية) في 2006 م نحو الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر ودبي ، ويعتبر عمال سوناطراك الرواتب التي يتقاضونها ضئيلة ولا تعكس مجهوداتهم خاصة بالنسبة لعمال الجنوب ، رغم أنها تعتبر من أعلى أجور عمال قطاع الوظيف العمومي ، ويبررون إحتياجهم على الرواتب في كونهم يقفون وراء المداخيل النفطية الهامة للجزائر ، التي تمثل العمود الفقري للإقتصاد الوطني ، فإذا كان معدل رواتب موظفي الشركات النفطية سواء العاملة في الجزائر أو في الخليج العربي يتراوح بين 000 4 دولار و 000 5 دولار أي ما يعادل 280 ألف دينار جزائري و 350 ألف دينار جزائري في الشهر ، فإن متوسط أجور عمال سوناطراك هو 70 ألف دينار جزائري ،

---

(1) ـ دراسات لإقتصادية . دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الإستشارات والخدمات التعليمية . العدد الثامن (8) ، سنة 2006 م ؛ ص : 126 .

(2) ـ جريدة الخبر . العدد : 4866 ؛ 23 نوفمبر 2006 م ؛ ص : 3 .

وهو ضئيل جدا مقارنة بما تمنحه الشركات الأجنبية في ظل الظروف الطبيعية القاهرة التي يعملون بها في المناطق الصحراوية المعزولة ، حيث يتعرض عدد كبير منهم إلى أمراض نفسية ، ومنهم من يتعرض لحوادث عمل كالحرائق جراء تطاير الزيوت النفطية [1] .

تحدي البيئة : أصبحت البيئة منذ مؤتمر ستكهولم عنصرا مهما من عناصر السياسة الاقتصادية ، خاصة بعد ظهور مشكل طبقة الأوزون ومشاكل الانبعاث الحراري. وقد تم عقد الكثير من الارتباطات بين المظاهر البيئية وبعض المتغيرات الاقتصادية كاستنزاف الموارد الطبيعية وظاهرة التلوث، واستنزاف الأرض والإنتاج الغذائي. وبهذا أصبحت البيئة اهتماما عالميا من خلال المنظمات الدولية كالبنك العالمي. وسعت الدول إلى اعتماد الكثير من الآليات لحماية البيئة ومن بينها الضريبة التي اعتمدتها الكثير من الدول[2].

يعتبر" بروتوكول كيوتو[*] " أساس اتفاقية قمة الأرض التي انعقدت في مدينة " ريو دي جانيرو " البرازيلية عام 1992 م . وكان المجتمع الدولي قد أجمع في تلك الإتفاقية على الحد من انبعاث الغازات الضارة بالبيئة لكي تتيح بذلك للنظام البيئي التكيف وبشكل طبيعي مع التغيرات التي تطرأ على المناخ وتضمن عدم تعرض انتاج الأغذية للخطر[3] .

3 ـ عدم الإستقرار السياسي :

إن عدم الإستقرار السياسي وتغير الحكومات في ظرف قصير له تأثيره السلبي على الإقتصاد وعلى الشركة بما تحمل كل حكومة جديدة من برامج خاصة بها ، وتلغي البرامج السابقة ، وهذا بدوره يحدث آثارا على شركة سوناطراك ، لأن كل الإقتصاد مرتبط بالبترول ، زد على ذلك المرحلة التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء وتأثيرها على الإنتاج وعلى الإستثمارات الأجنبية في مجال النفط ، لأن الشركات الأجنبية لا تكون مطمئنة في جو يفتقر إلى الإستقرار السياسي خوفا على رأسمالها المادي والبشري ، وخوفا من الخسارة التي تتبع العقود الملغاة ، وهذا يسبب خسارة للطرفين ، سواء للشركات الأجنبية أو لشركة سوناطراك .

---

(1) - http: // www. Djazainews. Info

(2) ـ عبد المجيد قدي / النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة ـ محاضرة / الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة جامعة سعد دحلب البليدة . ماي 2003 م .

(3) - www.dw-world.de

(*) في عام 1997 التزمت الدول الصناعية في مدينة كيوتو اليابانية بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة في الفترة مابين عاميي 2008 و 2012 بمعدل لا يقل عن 5 بالمئة مقارنة بمستويات عام 1990.

4 ـ قطـــع الغيـــار :

بالرغم من أن سوناطراك تحتل مرتبة لا يُستهان بها في مجال التنقيب والحفر وصناعات البترول وتسويقه ، إلا أنها ما زالت محرومة من بعض التكنولوجيا المتطورة ، وهذا إحتكارا من الشركات الأجنبية المنافسة في نفس المجال ، وهذا ما يجعلها غير مستقلة كليا عن بعض المصانع الغربية لتزويدها بقطع الغيار.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوز إلى إسترداد قطع غيار مغشوشة وكلف الشركة ملايير الدولارات [1] ، زد على ذلك إنعدام الروح الوطنية عند بعض المسؤولين في الشركة ، فقد تورطت إطارات سامية في الفروع التابعة لمجمع الشركة خاصة " نافتاك " في إبرام صفقات مشبوهة ومنح إمتيازات للشركة الفرنسية المختصة في التغليفات الميكانيكية " جون كراين" [2] ، التي احتكرت عقود تمويل الفروع بالتجهيزات وذلك دون التقيد بشروط المناقصات العمومية [3] ، علما أن سوناطراك وشركاءها يستوردون سنويا قطع غيار بقيمة 3,5 مليار دولار ، في حين لاتستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية القادرة على إنتاج ولو جزء صغير من تلك القطع ، أغلب العقود التي أبرمت تمت وفق صيغة " أو بي سي " أو مايعرف بصيغة " المفتاح في اليد " وهي الصفة التي تتعارض مع قانون الصفقات العمومية الجزائري ، وهذا النوع من العقود غير مطابق للنصوص السارية المفعول بموجب المرسوم الرئاسي رقم 25002 المؤرخ في 24 جويلية 2002 م المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية [4] .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الشركات الأجنبية بامتلاكها للتكنولوجيا المتطورة ، تقوم بتنمية حقول البترول المكتشفة سابقا ، لأن تكلفة إسترجاع البترول بها أقل من تكلفة الإنتاج بالحقول الجديدة ، ومتوسط تكلفة الإنتاج بها أقل مرتين ، بخلاف الإكتشافات الجديدة التي ترتفع تكلفتها بسبب أشغال البحث والتنقيب .

5 ـ إكتشـافـات طاقـات بديلـة :

إن التطوّر في البحث العلمي ، والوصول إلى منابع ووسائل أخرى للإمداد بالطاقة ، له تأثير سلبي على شركة سوناطراك ، فمثلا الطاقة النووية أو إستخراج الميتانول من المحاصيل الزراعية ، فهذه البدائل لها تأثيرها السلبي على إنتاج الشركة وتسويقها .

---

(1)ـ جريدة الشروق . العدد : 2225 ؛ 16 فيفري 2008 م .
(2)ـ " جون كراين " تنتج قطع الغيار الصناعية المستعملة في مصانع الغاز .
(3)ـ جريدة الشروف . العدد : 2225 ؛ 16 فيفري 2008 م .
(4)ـ جريدة الشروق . العدد : 2224 ؛ 14 فيفري 2008 م .

6 ـ الأخطـار الصنـاعيـة :

يوجد هناك بعض القرى التي تمر بها أنابيب النفط وهناك بعض المدن تقع بجانب مصافي التكرير مثل أرزو وسكيكدة ، وهذه كلها تسبب مخاطر للسكان ، والتعويض يعود إلى شركة سوناطراك إذا ماحدث هناك ضرر سواء كان ذلك ناتج عن التسيب أو خارج عن نطاق إرادة العمال ، فعلى سبيل المثال ، الإنفجار العنيف الذي حدث صبيحة يوم 19 أكتوبر 2006م ، هذا الإنفجار الذي طال أنبوب الغاز الرابط بين حاسي الرمل و المنطقة الصناعية بأرزيو ، والمتاخم لسكان " دوار البخايتية " الواقع في المحمدية بولاية " معسكر " . علما بأن هذا التجمع السكني يمر بمحاذاته سبعة (7) أنابيب ضخمة تنقل مادة الغاز باتجاه المنطقة الصناعية ، والمؤسسة هنا ملزمة بالتعويضات الخاصة بالمتضررين ، فقد تضرر أربعة عشر (14) مسكنا ، هجرها أصحابها ، فضلا عن إصابة 78 شخصا ما بين رجال ونساء و اطفال ، بأصابات وحروق وصلت إلى الدرجة الرابعة ، نتيجة إرتفاع درجة الحرارة إلى 800 درجة [1] .

في إطار الندوة الوطنية للتحسيس حول إعادة تهيئة منشآت نقل المحروقات المنظمة يوم 5جانفي 2008 م ، أوضح الرئيس المدير العام السيد محمد مزيان بخصوص ظاهرة إرتفاع عدد البنايات التي أقيمت فوق أنابيب النفط والغاز والتي بلغ عددها في 19 ولاية 536 بناية ، وتكشف تقديرات سوناطراك أن 172 تجاوز سُجلت على مستوى خطوط أنابيب مناطق الغرب الجزائري مقابل 200 تجاوز على مستوى أنابيب مناطق الوسط و 127 تجاوز في مناطق الشرق ، إضافة إلى 27 تجاوزا طال مسار أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر و إيطاليا " أنريكو ماتيي " و 3 على أنبوب النفط حوض الحمراء وتجاوز واحد على أنبوب الغاز الرابط بين إسبانيا و الجزائر ، على الرغم من التدابير القانونية المعتمَدة خاصة المرسوم 84105 الذي يَحْمي مثل هذه المنشآت ويحدد آلياتها بالمنشور الوزاري المؤرخ في 16 جانفي 1986 م ، كما ذكر المدير العام للشركة بالبرنامج المسطر من طرف الشركة للفترة الممتدة بين 2008 – 2012 م والذي يهدف إلى إعادة تهيئة وتأمين المنشآت الصناعية للشركة ، حيث خصص له غلافا ماليا قدر بـ 1,8 مليار دولار [2] .

(1)ـ جريدة الخبر ، العدد : 5093 ؛ 16 أوت 2007 م ؛ ص : 2
(2)ـ جريدة الخبر . العدد : 5210 ؛ 6 جانفي 2008 م .

توزيع للبنايات و المنشآت المقامة على أنابيب النفط والغاز :

البناية / الولاية	مدارس	إدارات	إقامات العمال	ثكنات	وحدات صناعية	أسواق	محطات للقطارات	مساجد	ملاعب رياضية	بنايات فردية	بنايات جماعية	مجمعات سكنية	قرى	بنايات	بيوت قصديرية	المجموع
ورقلة	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	2
بسكرة	1	2	1	2	-	-	-	-	-	18	-	-	-	1	-	25
باتنة	2	1	-	2	-	1	-	-	-	64	-	-	-	-	-	70
المسيلة	4	3	-	1	-	1	-	-	-	83	7	-	1	-	-	100
سكيكدة	1	2	-	1	-	-	-	-	1	17	-	-	-	-	1	23
تيارت	-	1	-	-	-	-	-	-	-	7	-	1	-	21	1	31
غليزان	2	-	1	-	1	-	-	-	-	9	12	2	1	1	-	29
معسكر	-	-	-	-	1	-	-	-	-	90	-	-	-	-	-	91
بجاية	2	-	1	1	10	-	1	-	-	50	18	-	4	-	-	37
البويرة	3	-	-	-	-	-	-	2	-	-	1	2	-	-	-	8
الأغواط	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	1
غرداية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1
البيض	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	1
تبسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5	-	-	-	-	-	5
ميلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11	-	-	-	-	-	11
قسنطينة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6	-	1	-	-	-	7
مستغانم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9	-	-	-	-	9
وهران	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2	2	-	2	-	6
بجاية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	50	18	-	4	-	-	72
بويرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	2	-	-	-	3
تيزي وزو	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	-	1

(المصدر : يومية الخبر ؛ العدد : 5210 ؛ 6 جانفي 2008 م) .

7 ـ الشركـات الأجنبيـة :

شركة سوناطراك ليست هي الوحيدة في السوق البترولية ، بل هناك كبريات الشركات العالمية ، ولذا فالتنافس بين هذه الشركات والسيطرة على الثروات النفطية المحدودة ومصادر الطاقة يبلغ أوجه أحيانا ليصل إلى خلق أزمات وعراقيل أمام المنافس ، ولذلك كثيرا ما تجد سوناطراك عراقيل أمامها لتحقيق أهدافها ، مثلا رئيس المفوضية الأوروبية "مانويل باروزو" دعا الإتحاد الأوروبي إلى فرض " شروط قاسية " على الشركات غير الأوروبية التي تريد الإستثمار في مجال الطاقة في أوروبا على رأسها سوناطراك ، وكانت المفوضية الأوروبية قد دعت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى التصدي لنشاط شركة سوناطراك أو تقليصه في السوق الأوروبية بعد أن ظهرت – كما تقول – شركة سوناطراك إلى جانب شركة " غاز بروم " الروسية طموحاتها لإحتكار توزيع الغاز الطبيعي في دول الإتحاد[1] .

وحتى بعد أن أعيد الإحتكار من جديد للشركة سوناطراك و أصبحت تتحكم في نسبة 51 % من أي نشاط تقوم به أيّ مؤسسة أجنبية ، فإن الشركات العالمية تواصل إستراتيجية إبقاء السيطرة بواسطة العقود ، ولو في ظل عقود تقاسم الإنتاج (Product Sharing Agreement) في مقابل الأشغال التي تقوم بها بما تملكه من تكنولوجيا وخبرة ، حيث تصبح شريكة لمؤسسة النفط الوطنية للبلد المضيف ، وتحصل على نسبة من كميات البترول كأرباح لقاء مشاركتها مع مؤسسة هذا البلد ، يُضاف إليها كميات البترول في مقابل نفقات الإستكشاف والإستغلال .

(1) - http: // www. Elwaha-dz.com

$E = mc^2$

المَطْلب الثالِث : سوناطراك والطاقـات المستقبلِية

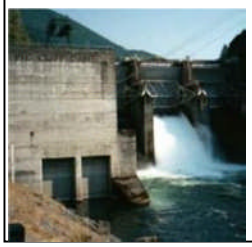

الأسئلة الحيوية المطروحة هي : لأي درجة تستطيع شركة " سوناطراك " المرتبطة بالبترول والغاز ، أن تستمر كشركة قوية بعد نفاذ هذين المصدرين للطاقة . و هل الرمز ***SONATRACH*** يبقى مرتبطا بالنفط وبزواله يزول ؟ أم أن شركة سوناطراك يكون لها بعد إستراتيجي كالشركة العالمية " بريتش بيتروليوم British Petroleum " ؟ و الذي يظهر جليًا في قولها [1] ؛ إن **BP** لا ترمز إلى : ***B**ritish **P**etroleum* بقدر ما ترمز إلى ماوراء النفـــط : ***B**eyond **P**etroleum* .

مفهوم الطاقة :

تُعتبر الطاقة من العوامل الهامة في تقدم البشرية ورقيها على مر العصور ، وقد سعى الإنسان منذ فجر التاريخ إلى تملك الطاقة بصورها وأشكالها المختلفة والبحث الدؤوب عن مصادر جديدة لها .

يرتبط مفهوم الطاقة بشكل عام بالمادة ، فحيثما وجدت المادة رافقها وجود الطاقة فالمادة والطاقة وجهان لعملة واحدة تفسر حالة الوجود في هذا الكون العظيم . إلا أنه من الناحية الكمية فيمكن تعريف الطاقة بأنها المقدرة التي تُستهلك و تؤدي إلى إحداث تغيير في جملة مادية ما من حالة أولى تختلف بمعيار أو عدة معايير عن الحالة النهائية لهذه الجملة يقابله نقص في الطاقة يساوي مقدار التغيير الحاصل في هذه الجملة . مثال ذلك إن أي عمل مادي كرفع ثقل إلى إرتفاع معين أو تحريك جسم من مكان إلى آخر (مثل تسيير سيارة أو قطار) أو تشغيل جهاز كهربائي أو ميكانيكي . وللطاقة أنواع مختلفة منها الطاقة الكهربائية والطاقة الميكانيكية والطاقة الحرارية وغيرها ، ومن الممكن تحويل أي نوع من هـــذه الأنواع من الـطاقة إلى نوع آخر بوسائل مختلفة ، مثل تحويل الطاقة الحرارية إلى طاقة كهربائية عن طريق العنفات (التوربينات) أو تحويل الطاقة الحرارية الناتجة عن حرق الوقود إلى طاقة حركية كما يحدث في الســيارات أو في القطارات أو الطائرات ، وهنا لابد من الإشارة إلى بعض مصادر الطاقة الطبيعية الأخرى إلى جانب الطاقة النووية ، كالطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الناشئة عن حركة المد والجزر والأمواج وطاقة الرياح والطاقة البيولوجية .

(1) ـ ريتشارد هاينبرغ / سراب النفط / ترجمة أنطوان عبد الله ؛ الدار العربية للعلوم ، الطبعة الأولى ، سنة 2005 م ؛ ص : 17 .

والـطاقة ليست شيئا ماديا بذاتها يمكن أن نتحسسها ولكن نتعرف عليها من خلال أثرها في الأجســـام المطبقة عليها مثل إضاءة مصباح أو غليان السوائل أو انصهار الأجسام الصلبة أو حركة عربة ، ... إلخ . و تبقى الطاقة كامنة طالما لم يتوفر لها أسباب (تحررهـا) وهذه الأســباب يمكن تحديدها بتوفر الأجسام أو المواد الحاوية على الطاقة ونواقل هذه الطاقة (الوسط) ومكان التأثير, ونطلق على الـــطاقة التي تكون كامنة في أي جملة مادية اســـم القدرة وهي قابلية أي شيء لإنتاج الطاقة مثال ذلك المدخرة (البطارية) وخزانات الوقود وما إلى ذلك .

ومع سعي الإنســان للسيطرة على الطاقة ومنابعها من أجل تنفيذ أغراضه وتحقيق متطلباته ، ابتداءا من القوة العضلية إلى استخدامه للحيوانات ككائنات تتمتع بطاقة أكبرمن اجل نقله وحمله وأمتعته الثقيلة وصولا إلى اكتشـــافه النار ، واعتماده على الخشب كوقود لتسخين وطهي طعامه ، إلى أن تعرف على الفحم الحجري في القرن السـابع عشر والذي كان يعثر عليه في الطبقات الصخرية المكشوفة على سطح الأرض حيث اعتمدت الثورة الصناعية في ذلك القرن على الفحم الحجري كوقود طبيعي ومصدر هائل للطاقة ، الأمر الذي مكنه من اســتخدام الآلة البخارية على نطاق واسع وبعد أن تمكن الإنسان من استخراج البترول في أواخر القرن التاســـع عشر ، وضع يده على مصدر آخر للوقود أيسر من الفحم الحجري سواء في استخراجه أو نقله أو تخزينه أو استخدامه .

وتقدمت الدنيا بسرعة فائقة في القرن العشرين اعتمادا على هذا الوقود لتوليد الطاقة التي هي المحرك الرئيســـي للتقدم والنمو حتى أصبحت كمية الطاقة المستخدمة في أي دولة هي المؤشر على نموها وتقدمها [1] .

الطاقة الشمسية :

الشمس هي المصدر الذي تستمد منه كل الطاقة تقريبا في كوكب الأرض . فهي القوة الدافعة خلف التركيب (البناء) الضوئي ، الذي يحول الطاقة الإشعاعية للشمس إلى طاقة كيميائية ، فتجعل حياة النباتات ، ومن ثم كل الحياة الحيوانية ، أمرا ممكنا . والتركيب الضوئي مسؤول أيضا عن تكوين الوقود الأحفوري (الفحم والنفط والغاز) . وتقدم الشمس ، على نحو مباشر بدرجة أكبر ، الطاقة التي يمكن تصيدها في صورة الطاقة الشمسية والطاقة المائية [*] وطاقة الرياح [2] .

---

(1) - http:// www.qasweb.org

(2)- مجلة العلوم الأميريكية (SCIENTIFIC AMERICAIN) ، الترجمة العربية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، المجلد : 10 العدد : 12 . ديسمبر 1994 م ؛ ص : 2 .

(*) إن طاقة المياه هي أكثر مصادر الطاقة الشمسية إستخداما ، ويكون دور الشمس في هذه الحالة غير مباشر . فضوء الشمس يبخر الماء ، الذي يسقط فيما بعد عل شكل مطر ، ثم يتدفق ماء المطر في الأنهار ويقوم بتدوير عنفات المولد إثناء رجوعه إلى البحر .

سوناطراك والطاقة الشمسية :

تعتزم الجزائر دخول مجال الطاقة الشمسية واضافته إلى قائمة صادرتها عبر البحر المتوسط في ظل احتياج أوروبا الشديد لمصادر الطاقة المتجددة النظيف ، وترمي الجزائر إلى الحصول على هذا المصدر من الطاقة من منطقة الصحراء التي تستخرج منها أيضا النفط والغاز وحيث الشمس والمساحات شاسعة ، وستبدأ شركة " نيال" بالاشـتراك مع شركـة " أبينير انيرخيا " الإسبانية للطاقة في إنشاء محطة لتوليد الطاقة من الغاز والشمس بكلفة 250 مليون يورو في حاسي الرمل بولاية ميزاب بقدرة 150 ميجاوات ، ومن المقرر تشغيل المحطة في أواخر عام 2009 م . وستكون المحطة هي الأولى في سلسلة محطات تعمل بالطاقة المزدَوجة التي ترمي الشركة لأن تصل قدرة إنتاجها إلى 500 ميجـاواط أي ما يعادل 5 % من القدرة الإنتاجية بحلول 2010 م ، ومع تطور التقنية الشمسية تعتزم شركة " نيال " إقامة مصانع لتوليد الطاقة من الشمس فقط دون الحاجة إلى الغاز وزيادة القدرة الإنتاجية من الطاقة الشمسية بشكل تدريجي وستكون الأولوية في البداية هي تلبية الطلب المحلي ، لكن على المدى الأبعد فان التصدير إلى أوروبا سيكون هو الهدف ، وتملك شركة سوناطراك الحكومية العملاقة 45% من أسهم شركة " نيال" فيما تملك شركة سونلجاز 45 %وشركة " سيموليريز اندستريل دو لا ميتيجا " الصناعية 10 % [1] .

كما أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية عقب دراسة حديثة أجريت من قبل خبراء الوكالة، أن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم ، حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس على المستوى العالمي حسب الدراسة ، وهو ما دفع بالوكالة الفضائية إلى تقديم إقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع إستثمار في الجنوب الجزائري لإنتاج كميات هائلة من الكهرباء في الصحراء الجزائرية ونقلها إلى ألمانيا وأوروبا عبر كابل تحت البحر عبر إسبانيا ، وحسب المختصين في الطاقات البديلة بوزارة الطاقة والمناجم أن الكميات الهائلة من الكهرباء التي يمكن إنتاجها في الصحراء الجزائرية يمكن أن تغطي 50 مرة إحتياجات القارة الأوروبية كليا من الطاقة التي تستهلكها سنويا، وأن ما يهدر سنويا من الطاقة في الجزائر يمكن أن يغطي تماما الاستهلاك الوطني[2] و أنه سيتم الاعتماد كليا بعد مرور 20 عاما على الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء بما يسمح توفير الغاز الطبيعي الذي يُصدر إلى الخارج [3] .

(1) - http: // www.4algeria.com
(2) - http: // phys4arab.net
(3) - http: // www.menafn.com

تدرس الجزائر حاليا (الأحد 18 نوفمبر 2007 إرسال التقرير) مشروعا للربط الكهربائي بين الجزائر وألمانيا بواسطة خط طوله 3 000 كم يربط مدينة "أدرار" الجزائرية بـ " آخن " الألمانية بتكلفة ملياري يورو (2.92 مليار دولار) ، المشروع هو الأول من نوعه لربط أفريقيا بأوروبا بواسطة شبكة تمر عبر سردينيا " الإيطالية " و " سويسرا " ليصل إلى " ألمانيا " . ويهدف المشروع إلى توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في الجزائر ونقلها إلى ألمانيا باستثمار ما بين 12 و 18 مليار يورو لإقامة محطات الطاقة الشمسية بطاقة إنتاجية قدرها ستة آلاف ميغاوات من الكهرباء ، وإن مشروع أدرار آخر ، ينتظر موافقة السلطات في الجزائر وألمانيا إلى جانب موافقة المستثمرين الذين سيشترون الطاقة الشمسية منهم وهي شركة النفط والغازسوناطراك[1] . و كشف تقريررسمي يوم 15 أفريل 2008 م أن الشركة الجزائرية للمحروقات "سوناطراك" وقعت على اتفاق ينص على انشاء "محطة طاقوية هجينة" تشتغل بالطاقة الشمسية والغازالطبيعي بجمهورية الدومينكان ، وأوضح المصدرأن الاتفاق يدخل في اطار السياسة التي تنتهجها سوناطراك لتنويع نشاطاتها واستثماراتها بالخارج ولاسيما لدى الدول الصديقة [2] .

الطاقة النووية :

اليورانيوم هو العنصر الأساسي المستخدم كوقود في الإنشطار النووي ، يوجد اليورانيوم في الطبيعة ، ولكنه يحتاج في معظم الحالات إلى التخصيب (هي عملية يتم فيها زيادة تركيز المادة الإنشطارية الموجودة أصلا بنسبة قليلة) .

لقيت الطاقة النووية nuclear power ترحيبا باعتبارها الحل لمشكلات الطاقة في العالم ، لكنها أتهمت بأنها الطريقة الأكثر خطورة والأقل ملاءمة لإنتاج الطاقة ، وقد تعزز هذا بعد حادثة المفاعل النووي " تشيرنوبل " بالإتحاد السوفياتي سابقا ، ويعود اصل الخلاف الحاد أحيانا حول الطاقة النووية ، غلى صفتين فيزيائيتين متعارضتين ؛ فمن جهة أولى ، يمكن للطاقة النووية أن تعطي طاقة أكبر بتريليون (مليون مليون) مرة من طاقة قوى الكتلة كالرياح والمياه ، وأكبر بمليون مرة من التفاعلات الكيميائية التي استخدمت في الثورة الصناعية (بشكل أساسي احتراقية و كهروكيميائية) ، والتي أدت إلى تحول المجتمع . ومن جهة أخرى فإن الطاقتين الكيميائية والنووية تنتجان نفايات ، فإن قوى الكتلة لا تغير الجزيئات التي تطبق عليها تغيرا أساسيا ، وبالتالي فإن تسخير المياه

(1) - http:// www.elmouchahid.net

(2) - https :// menafn.com

والرياح هو في الأصل غير مضر بالبيئة ، في حين أن التفاعلات الكيميائية والنووية تغير الجزيئات والنوى ، على الترتيب مؤدية إلى إنتاج النفايات [1] .

سوناطراك و الطاقة النووية :

تعهدت الأرجنتين بتطوير قدرات إنتاج الطاقة النووية بالمفاعل النووي الجزائري (نور) الذي يقع بأعالي العاصمة ، وترى الحكومة الجزائرية بأن " الحصول على النووي المدني يجب أن يترك لجميع الدول الراغبة في تطوير الطاقة النووية " ، وأن الجزائر لا تملك في الوقت الحالي برنامجا نوويا [2] . الطاقة النووية تحتاج لميزانية كبيرة من طرف الدولة ، ووقت طويل لنضج المشاريع ولوجود مكان التطوير ، والمشكل الكبير في الطاقة النووية هو إستراد اليورانيوم المخصب ، وهل يتم ذلك مع فرنسا ، أم مع روسيا ، والمشكل الأكبر هو الموارد البشرية (التكوين) وهذا تجنبا لإستعمال اليد الأجنبية [3] .

وقد حصلت شركة «سوناطراك» الجزائرية على ترخيص من الحكومة البرتغالية لبيع الغاز الجزائري في الأسواق المحلية البرتغالية ، والهدف الذي تسعى اليه سوناطراك من خلال هذا الاعتماد يتمثل في كسر الحواجز التي تعيق دخولها الى السوق الأوروبية للطاقة، فضلا عن تطوير خبراتها في مجال الطاقة النووية [4] .

ورد في الكتاب الصادر عن الفرنسي " برونو تارتي " بعنوان **" السوق السوداء للقنبلة"** والذي صَنف فيه الجزائر من بين الدول التي يمكن أن تشكل خطرا في مجال إنتشار الأسلحة النووية بسبب إكتسابها لقدرات لا يستهان بها في مجال إنتاج اليورانيوم ، وفي رد لوزير الطاقة والمناجم الجزائري على هذا قال : إن الدول العظمى تطالب الدول غير المالكة للترسانة النووية من بينها الجزائر ، بتكييف تشريعاتها و قوانينها لاحترام إتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية ، بينما لا ترضخ الدول المالكة للأسلحة النووية لهذه التدابير والإجراءات ، و إن إحتياطات الجزائر من اليورانيوم بلغت 29 000 طن ، والذي يكفي لتشغيل وحدتين فقط لليورانيوم بطاقة إنتاج متوسطة ؛ و ستعمل الجزائر مستقبلا على تجسيد برنامج آخر يخص إكتشاف إحتياطي آخر سيتم إستعماله في إطار إحترام الإتفاقية الدولية لمنع إنتشار الأسلحة النووية [5] .

---

(1) - من مقالة لـ " وولف هيفيله *Wolf Häfele* " الترجمة العربية لمجلة العلوم الأمريكية (SCIENTIFIC AMERICAN) مؤسسة الكويت للتقدم العلمي . المجلد : 10 ، العدد : 12 . ديسمبر 1994 م . ص . 71 .

(2) - http:// www.arabic.xinhuanet

(3) - شكيب خليل وزير- الطاقة والمناجم - برنامج " المنتدى " التلفزيون الجزائري – القناة الثالثة . 06 / 6 / 2009 م .

(4) - http: // www.alrroya.com

(5) - يومية الخبر ، العدد : 5768 / 25 سبتمبر 2009 م . ص : 3 .

خاتمة الفصل الثاني

في الجزائر جرى إنشاء شركة النفط الوطنية " سوناطراك " في مواجهة جهود فرنسية للمحافضة على موقعها المؤاتي لها في صناعة النفط الجزائري التي تأسست بعد الإستقلال ، وتم تحدي المصالح الفرنسية من خلال رغبة متزايدة في التأميم ، تمثلت بالمطالبة بحصة أكبر من المداخيل ، و بالتعبير عن خيبة أمل من أداء شركات النفط الفرنسية ، وبعد عقد إتفاقيات بين فرنسا والجزائر عام 1965 م ، أدت هذه الإتفاقات إلى مشروع تجاري مشترك بين "سوناطراك" والشركة الفرنسية العامة " سوبيفال" للتنقيب والإنتاج في الصحراء وتوزعت نسب الشراكة مناصفة بين الفريقين ، مما عزز موقع سوناطراك كبطل وطني في سياق الإتجاه السريع نحو التأميم الكامل عام 1970 م [1] .

شركة سوناطراك شركة ناجحة سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي ، فتقاريرها السنوية تبين أنها في تطور مستمر ، وهي تسير إلى الأفضل من سنة إلى سنة تليها ، على كل الأصعدة و في جميع مستويات أنشطتها ، فإيراداتها في تزايد مستمر ، وهناك تغير إيجابي على مستوى التنقيب و الإكتشاف والتطوير أو على المستوى التجاري والتسويقي ، داخليا وخارجيا ، بالرغم من وجود عراقيل في طريقها لتحقيق الأكثر ، ولا ننسى أن شركة سوناطراك تسعى لأن تكون في مصاف الشركات البترولية العالمية ، فهي غير منأى عن هذه التحديات التي تقف أمامها ، كما أنها تسعى حثيثا لأن تكون الشركة الرائدة في المجال الغازي مستقبلا . الغاز ؛ هذه الثروة المرشحة لأن تكون الطاقة البديلة بعد نفاذ الثروات البترولية ، فإحتياطاتها كبيرة ، كما أنها الأنضف والأقل خطورة على البيئة .

شركة سوناطراك تتطلع إلى إستعمال الطاقة البديلة (شمسية ، نووية ، ...) ، وهي في بداية طريقها في ذلك ، حتى تسطيع أن تحافظ على الثروات الناضبة بإطالة زمن نضوبها ونفاذها من جهة ، وتحضيرا لإستعمال هذه الطاقات مستقبلا بالتحكم في تكنولوجيات تطبيقاتها من جهة ثانية .

(1)- فاليري مارسيل ، جون ف. ميتشل / عمالقة النفط / ترجمة حسان البستاني ؛ الدار العربية للعلوم – بيروت ، الطبعة الأولى : 2007 م . ص : 50.

الفصـــل الثـالث

سوناطراك و أثرها في الإقتصاد الجزائري
" تحليـــل تطبيقـي "

مقدمـة : ..... ص 112
المبحث الأول : الإرتباط النظري بين أداء سوناطراك ومستوى رفاهية المواطن ..... ص 113
المطلب الأول : الإقتصاد ورفاهية المواطن..... ..... ص 113
المطلب الثـان : سوناطراك ورفاهية المواطن الجزائري .... ص 117
المطلب الثالث : تحسن الأداء الإقتصادي لشركة سوناطراك..... ص 122

المبحث الثاني : الجبـاية البترولية وعرض تطورات لبعض مؤشرات الرفاهيـة الإجتماعيـة في الجزائر خلال الفترة [1962 م – 2008 م]..... ص 129
المطلب الأول : الجباية البترولية ..... ص 129
المطلب الثاني : تشخيص بالمؤشرات لتطورات مخصصـات قطـاع التربيـة والتكـوين وقطـاع الصحـة العموميـة ص137
المطلب الثالث : تشخيص بالمؤشرات لتطورات مخصصات قطاعي الفلاحة والصناعة .ص141
خاتمة ص145

مقدمة الفصل الثالث

إن توفر المعطيات الرقمية الصحيحة يعني إكتساب مرايا عاكسة للحقيقة التي يود الباحث أن يصل من خلالها إلى النتيجة العلمية الصحيحة التي يريد من ورائها معالجة مشكل أو توضيح أمر أو تجلية حقيقة ، وفي هذا الفصل نريد أن نعطي شيئا ملموسا قدر الإمكان بما أستطعنا أن نصل إليه من جمع معلومات كمية رسمية. فصحيح أن شركة سوناطراك لها تأثير كبير على حياة المواطن الجزائري نتيجة ما توفره لها الإكتشافات الجديدة في مجال النفط أو الإستثمارات التي تقوم بها خارج الوطن وداخله ، لأنها شركة عمومية تابعة ملكيتها للدولة الساعية بكل ما تحت أيديها من موارد ووسائل إلى بلوغ الهدف الذي من المفترض أن تقوم به أي دولة ديمقراطية شعبية ، ألا وهو إشباع حاجات كل مواطن يحمل جنسيتها وبالتالي تعظيم رفاهيته قدر المستطاع ، وإخراجه من متاعب الحياة القاسية ، المتمثلة في الثالوث الخطير ، الجهل ، والفقر ، والمرض ، وإعانته على أن يحيا حياة حرة كريمة على تراب وطنه الذي يزخر بالخيرات والثروات المتنوعة والذي لابديل له سواه كما يدعي صناع القرار الرسمي الجزائري في خطاباتهم الدوريـــة .

وإذا كانت آثار هذه الرفاهية تظهر في المجالات الحيوية المتمثلة في قطاعات إقتصادية متنوعة وبارزة ، والتي من خلالها نستطيع أن نشخص و نجس نبض معيشة المواطن العادي كونها المؤشر الحقيقي الدال و المعبر على رفاهيته عبر ما يظهره من تطابق شروط حياته المفترضة مع الواقع ، أو إنحرافهما عن بعضهما البعض بمقادير متفاوتة حسب طبيعة الأداء التسييري للأمور العمومية أو تعاكسهما تماما إن كان الفساد التسييري في قمته ، ومن يتصور غير ذلك فهو واهم إذلايمكن بأي حال من الأحوال أن نفصل حياة المواطن عن تلك القطاعات ، ومن هذا المنطلق الفكري وجَب التطرق في هذا الفصل بالدراسة النظرية المدعَمة بالبيانات إلى بعض القطاعات الحيوية والهامة ، من حيث إسهامها في محصلة رفاهية المواطن الجزائري على غرار قطاع الزراعة ، وقطاع التربية والتكوين ، وقطاع الصناعة وقطاع الصحة ، حيث من خلال هذه القطاعات الحساسة يمكننا إجراء مقارنات بينية بين المخصصات المالية لمختلف هذه القطاعات المقتطعة من الميزانية الكلية للدولة ومدى تناظر حجم هذه التخصيصات في النفقات العمومية ، وحالة حياة المواطن التي يعيشها كحقيقة ملموسة .

المبحث الأول : الإرتبـاط النظري بين أداء سوناطراك ومستوى رفاهيـة المواطـن

المطلب الأول : الإقتصـاد ورفـاهيـة المـواطـن

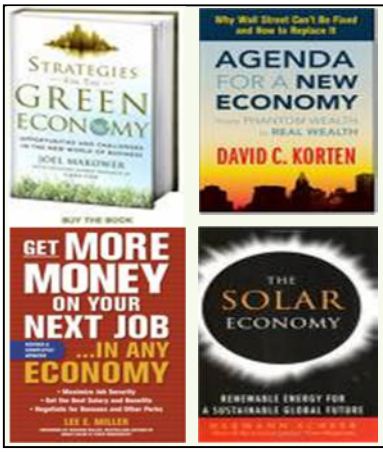

علم الإقتصاد هو العلم الذي يحـاول إيجـاد توفيـق بين الموارد المحدودة والحاجات المتعددة والمتزادة ، أي إيجاد الحلول الملائمـة للمشـاكـل الإقتصـادية قصد الوصـول بالمجتمـع نحو الرفاهية [1] . فهو يهتم بمعرفة الكيفية التي تستخـدم بهـا الدول مواردهـا النادرة لإنتـاج السـلع و الخدمـات ذات القيمة في إشباع الحاجات ثم توزيعها بين أفراد المجتمع [2] .

الإقتصاد هو فرع من فروع العلوم الإجتماعية ، ويهتم بدراسة عملية إنتاج ، توزيع ، واستهلاك السلع والخدمات . ومصطلح (إقتصاد) لغويا يعني التوسط بين الإسراف والتقتير . تعددت التعاريف لمصطلح (إقتصاد) إلا أن التعريف الأعم والأشمل لخصائص الاقتصاد الحديث المعاصر هو تعريف (ليونيل روبنز) في مقالة نشرها عام 1932م حيث يقول : " الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات " . الوسائل النادرة أو (الندرة) ، و تعني عدم كفاية الموارد المتاحة لإشبـاع جميـع الإحتيـاجـات والرغبـات الإنسـانيـة . وغالبـا ما يشـار إلى النـدرة بأنـها (المشكلة الإقتصـاديـة) . و بمعنـى آخر نجـد أن المشكلـة الاقتصاديـة هنا تـدور حـول " الاختيار " وما قد يؤثر بانتقاء هذا الخيار من محفزات وموارد [3] .

تطور مدارس الفكر الاقتصادي :

الأفكار الإقتصادية البدائية :

ولدت الأفكار الاقتصادية مع ولادة الحضارات القديمة كالإغريقية ، والرومانية والهندية مرورا بالصينية والفارسية والحضارة العربية . وقد اشتهر عدة كتاب ينتمون إلى هذه الحضارات من أبرزهم أرسطو الفيلسوف الإغريقـي

(1) - شيخ لابري / الإقتصاد والمؤسسة / Sarl Edition Les Pages bleues de RIMS – بويرة – الجزائر . طبعة 2003 م . ص : 12 .
(2) - بريبش السعيد / الإقتصاد الكلي / دار العلوم للنشر والتوزيع . باتنة – الجزائر . طبعة 2007 م .
(3) - http:// www.arwikipedia.org

المشهور ، و (شاناكيا CHANAKYA 340 ق.م.) رئيس وزراء الأمبراطور الأول لإمبراطورية (موريا) في شرق آسيا ، والفيلسوف العربي المعروف ابن خلدون . صاحب (المقدمة) الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي . ويعتقد الكاتب التشيكي (جوزيف شومبيتير) أن الباحثين المتأخرين ما بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر هم المؤسسون الحقيقيون لـ "علم الاقتصاد" . ووصف جوزيف شومبيتير (ابن خلدون) بالرائد السبّاق في مجال الاقتصاد المعاصر .

الإقتصاد الكلاسيكي : كما هو معلوم فإن نشر كتاب ثروة الأمم (THE WEALTH OF NATIONS عام 1776م للكاتب آدم سميث ،اعتبر بمثابة نقطة البداية لولادة علم الاقتصاد كفرع علمي منفصل ومتخصص ، وقد حدد كتاب ثروة الأمم عوامل الإنتاج بكل من الأرض ، قوة العمل ، ورأس المال ، واعتبر أن هذه العوامل الثلاث هي التي تشكل جوهر الثروة التي تمتلكها الأمة .

ومن وجهة نظر آدم سميث ، فإن الاقتصاد المثالي ، هو نظام سوق ذاتي التنظيم (SELF- REGULATING MARKET SYSTEM) حيث يقوم هذا النظام بإشباع حاجات الأفراد الاقتصادية تلقائياً " أوتوماتيكياً " . وقد وصف " سميث " آلية عمل السوق بـ " اليد الخفية " التي تحث الأفراد على العمل على إشباع حاجاتهم الشخصية وبالتالي تحقيق أكبر منفعة ممكنة للمجتمع ككل .

المذهب الماركسي : أسسه المفكر الاقتصادي " كارل ماركس " الذي نادى بضرورة القضاء على مظاهر الملكية الفردية من خلال ثورة الطبقة العاملة والمستغلة على الإقطاعيين والطبقة الأرستقراطية ، وتحقيق المساواة في توزيع الموارد والناتج القومي على الناس كافة ، وهذهِ أحد ركائز قيام الفكر الشيوعي في روسيا . ولقد ثبت فشل هذهِ النظرة الشيوعية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي .

فـــروع علـــم الاقتصـــــاد :

- **الاقتصاد الجزئي** : ويختص بدراسة الظواهر الاقتصادية الجزئية، مثل دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفرديـة ، كسلوك المستهلك وسلوك المنتج ، ونظرية الثمن وسعر السلعة ، ...
- **الاقتصاد الكلي** : يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة الاقتصاد ككل ، ليوضح تأثير العوامل الاقتصادية على اقتصـاد البلدان، كتأثير الدخـل القومي ومعدلات

التشغيل (معدلات التوظيف) ، وتضخم الأسعار، ومعدل الاستهلاك الكلي ومعدل الإنفاق الإستثماري و مكوناته .

كما يدرس التحليل الاقتصادي الكلي تأثيرات كل من السياسة النقدية والسياسة المالية المتبعة في البلد[1].

المشكـــلة الإقتصـــادية :

تنشأ المشكلة الإقتصادية بسبب عدم توفر الموارد بالقدر المطلوب لتلبية كل الحاجات الإقتصادية ، وهي المشكلة التي تواجه جميع المجتمعات في جميع العصور بغض النظر عن أنظمتها الإقتصادية .

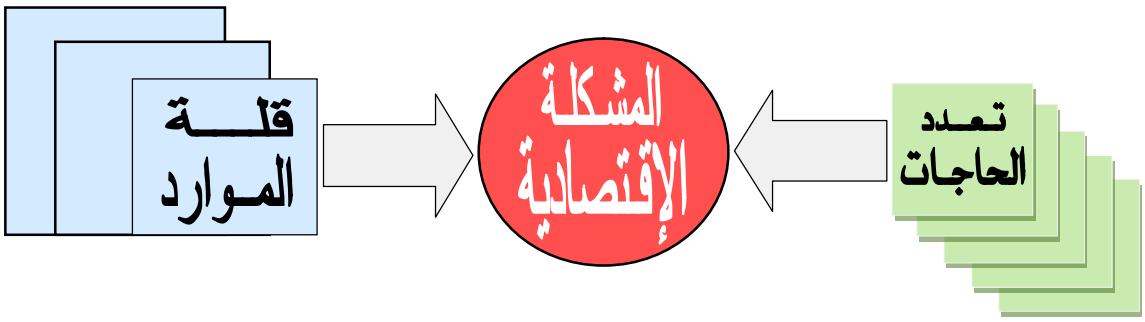

المصدر: الإقتصاد والمؤسسة / الصفحات الزرقاء / 2003 م البويرة ـ الجزائر . ص : 11 .

عنـاصر المشكلـة الإقتصـاديـة :

1) ـ تعدد الحاجات الإنسانية ، حيث تتصف الحاجات الإنسانيـة بالتنوع والكثرة والتطور والنمو المستمر مع التقدم الحضاري في حياة الإنسان .

2) ـ الندرة النسبيـة للمـوارد الاقتصادية . فالموارد الاقتصادية نادرة نسبيا والعرض المتاح منها محدودا بالمقارنة بالطلب على السلع والخدمات.

وهذا يتطلب المفاضلة بين الحاجات من ناحية أهميتها للمجتمع و ترتيب أولوياتها وتحديد السلع والخدمات التي يتم انتاجها أولا.

أهداف المجتمع الاقتصادي :

تتمثل الأهداف الرئيسية التي تسعى كافة المجتمعات إلى تحقيقها فيما يلي :

(1) - http:// www.ar.wikipedia.org

1 ـ الكفـاءة :

وتعني الاستغلال الأمثـل للموارد الاقتصـادية ، وعـادة يميز الاقتصاديون بين نوعين من الكفاء :

ـ **الكفاءة الفنية** :وتعني إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة .

ـ **الكفاءة الاقتصادية** (التوزيعية) : وتعـني إنتـاج السلع والخدمـات بالكميات التي يريدها المجتمع .

2) ـ النمو الاقتصادي :

ويعرف بأنه زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها في المجتمع مع مرور الزمـن .

3) ـ الاستقرار الاقتصادي :

ويعـني ذلك ثبـات الأسعـار وعـدم وجـود تقلبـات غير طبيعيـة المستـوى العـام للأسعـار .

4) ـ العدالـة :

وتعني توزيع الدخل أو الناتج القومي بين أفراد المجتمع بطريقة عادلـة[1] .

حاجـات الإنســـان :

إن طبيعة البشر واحدة في كل بقاع العالم وفي شتى الأقطار ، فهي تبغي التنوع سواء في الغذاءأو في الملبس أو المسكن ، فقد تطلع الإنسان منذ القدم إلى أنواع مختلفة من الثياب ، و إلى مساكن مزودة بكثير من وسائل المتعة . فالإنسان البدائي الذي عاش في الكهوف والأكواخ ، لم يرض بهذه المعيشة وأبي إلا أن يغير من نظام ملبسه ومسكنه ، حتى لنجد إنسان الحاضر لا يلبس نوعا واحدا من الألبسة بل أنواعا متعددة ونماذج مختلفة ومتباينة باختلاف البلاد . كما نجد الإنسان قد غير نظام مسكنه و أصبحت هناك أنواعا مختلفة من المساكن ، ولا يحتاج الإنسان إلى هذا وحسب ، بل هناك الحاجة إلى الترفيه والعلاج و الحاجة إلى تثقيف النفس و تهذيبها ، فكل فرد له حاجات يريد أن يشبعها ، و تتولد هذه الحاجات من طبيعة المنطقة التي يعيش فيها ، والمهنة التي يمارسها ، والأعراف و التقاليد التي جرى عليها أفراد المجتمع .

(1) - http://www.arabsys.net

المطلب الثاني : سوناطـراك ورفاهيـة المواطن الجزائري

تعتبر الرفاهيـة عنصرا مركبـا وذو أوجه متعددة ، ميزتها اللاتكـامل واللاتجـانس وفي كثير من الأحيـان اللاتبـادل ، مما يجعـل تدهور أو عدم كفايـة أحدهـا أو نقصهـا ، ينعكس بالضرورة سلبـا على المستـوى العـام للرفـاهيـة الفرديـة .

ـ تصوّر الإطار الفرضي الرابط بين تحسن رفاه المواطن وتحسن أداء سوناطراك :

إنطلاقا من إدراك الدور الذي يؤديه أي نظام إقتصادي في ترقية مستوى وكذا نوعية معيشة المواطنين المنتمين لذلك البلد الذي ينشط فيه ذاك النظام ، وإرتكازا على حقيقة أن شركة سوناطراك هي المؤسسة العمومية ذات أكبر إسهام في الطاقة التمويلية الكلية للجزائر ، كونها المنبع الأهم والأصح للإيرادات العمومية الوطنية ، نصل إلى إقرار فرضية أن تحسن إيرادات هذه الشركة التي تعتبر أكبر شركة عمومية جزائرية على الإطلاق ، و تكاد الغالبية أن تُجمع على عدم تمييز إقتصادها عن الإقتصاد الوطني ، يجب أن يتوازى مع تحسن معتبر في كل أوجه معيشة كافة المواطنين الحاملين للجنسية التي تحملها هذه الشركة المحتكرة بشكل مطلق لكل ما يتعلق بالنفط والغاز وما يشتق منهما ، والأمركذلك ما دامت شركة سوناطراك شركة عمومية وتابعة لجمهورية ديمقراطية شعبية ، هذا من جهة ، وما دامت نشاطاتها هي بالدرجة الأولى إستخراجية أو تحويلية بقيمة مضافة قليلة في بعض الأحيان لثروات طبيعية موهوبة من الخالق لهذه الثروات والباعث لرسوله الكريم القائل : " الناس سواسية كأسنان المشط " .

تعتبر الرفاهية عنصرا مركبا وذو أوجه متعددة ، ميزتها اللاتكامل واللاتجانس وفي كثير من الأحيان اللاتبادل ، مما يجعل تدهور أو عدم كفاية أحدها أو نقصها ينعكس بالضرورة سلبا على المستوى العام للرفاهية الفردية ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجوانب المعيشية تختلف لا من حيث طبيعتها ولا من حيث درجة أهميتها في تشكيـل الإطار العـام والبنيـة الكلية للحياة الإنسانية ، ولا من حيث درجة تداخلها و ترابطها فيما بينها ودرجـة

يراها في غيرها من أوجه المعيشة الأخرى ، حيث تعتبر كل من الذمة المالية ، الظروف التعليمية ، الظروف الصحية ، ظروف السكن ، ظروف العمل ، الظروف الأمنية ، الحقوق السياسية والإجتماعية وغيرها ، النقل والمواصلات ، الإعلام الآلي و الإتصالات ، مصادرالمياه، مصادر الطاقة ؛ من أهم العناصر المشكلة للائحة ظروف الحياة البشرية الكريمة ؛ ولذا فإن إنتعاش الموارد التمويلية العمومية لدى أي حكومة في العالم بما فيها الحكومة الجزائرية ، لابد أن يترجم بتحسن معتبر ولائق ومتناغم مع وتيرة ومستوى ذاك الإنتعاش الإقتصادي الكلي في مستوى رفاهية الإقتصاديات الجزئية البشرية الممثلة في الأفراد والعائلات والحكومة لفضاء ذلك الإقتصاد الكلي، وهذا ما يقودنا إلى تصور الفكرة التي يمكن تمثيلها في المخطط التالـــي :

مخطط يوضح فرضية إرتباط مستوى رفاهية المواطن الجزائري بمستوى إيرادات وأداء ات شركة سوناطراك SONATRACH .

من إعداد الطالب

إن تحليل التركيبة العنصرية لمفهوم الرفاهية الفردية يثير نتائج عديدة أهمها واقعة وجود أبعاد معيشة محورية وتعتبر بمثابة الأسس الفعلية و الأركان القارة لأي مشروع حياة فردية كريمة و لائقة ، ومن أبرزها على الإطلاق :

1 – الظروف الصحية : تكمن أهمية الظروف الصحية في إرتباط أغلب الأبعاد المعيشية الأخرى بها إذ لا يمكن تصوّر بلوغ منصب عمل لائق ، ولا تحصيل مستوى علمي مناسب ولاتحقيق مشروع سياحي ولا ترفيهي ولا القيام بالوظائف الحيوية الفزيولوجية و الفكرية بشكل لائق ولا المساهمة في الحياة الإجتماعية والعائلية بصورة مثلى .

2 – ظروف التعليم : يعتبر المستوى العلمي من اهم أعمدة الحياة السعيدة والكريمة ، حيث لا يكمن دوره في منح افضل فرص الحصول على منصب عمل وكذا ترقية القدرات الشرائية ورفع رصيد الذمم المالية فحسب ، يعتبر ركنا أساسيا من أركان الحياة النفسية و الإجتماعية المستقرة و الآمنة ، وعنصرا جوهريا من عناصر كسب إحترام الغير و إحترام الذات .

3 – السكـــن : إن ظروف الإقامة ، تعتبر محددا رئيسيا لنجاح الفرد او فشله في تحقيق مشروع الحياة الكريمة الذي يتطلع لإنجازه ، إذ لايمكن مطلقا تصوّر إستقرار أي شخص كان ، فيزيولوجيا ، نفسيا إجتماعيا ، فكريا وغيرها ، إن كان لايملك سكنا لائقا أو لا يملك مطلقا مأوى يقيه وأفراد عائلته حر الصيف وقر الشتاء ومخاطر البيئة الإجتماعية التي يعيش ضمنها مثلما هو في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو ، مشكل السكن، هو من جهة مظهر ومن جهة سبب لسلسلة وقائع إجتماعية محتواة في مفهوم الرفاهية ، توزيع الدخول ، هي في مجال واسع ، محور كل المشاكل المرتبطة بمستوى المعيشة ، والتي منها مشكل السكن الذي هو واحد من أكثرها أهمية [1] .

4 – الإتصالات والمواصلات : إن وسائل الإتصال ووسائل إنتقال المعلومة ، تعتبر أكثر من ضرورية ، خصوصا في عصرنا الحالي المتميز بالحركية السريعة والدائمة ، و إحترام المنافسة في مجال إنتهاز الفرص الإقتصادية والسياسية المتاحة بشكل لا يتناسب مطلقا و حجم الطلب المتنامي عليها .

5 – ظروف العمل : نظرا أن العمل هو أهم مصادر المداخيل التي تعتبر بمثابة الطاقة الأبرز القادرة على جذب العناصر الملبية لحجات الفرد المختلفة (سلع ، خدمات ، وغيرها من العناصر النفيسة الأخرى) و لأنـــه يُعتبر ـ خصوصـــا في الوقت الحالي ـ ركنـــا هامـــا من

(1) - G. Arand , G. Boom , V. Urguidi et P. Strassman , (1973) , " - Etude sur l'emploi dans l'industrie mexicaine de logement " CD OSDE , p.30 .-

الأركان المحددة لمعالم ولمستوى مكانة الأفراد الإجتماعية ، وبالتالي القيمة الذاتية لشخصهم ، أصبح يمثل البعدالمعيشي الأهم والجانب الحيوي الأبرز والأكثر حساسية بالنسبة للمواطن والأكثر إستهدافا بالنسبة للحكومات .

ـ إنتعاش إنتاج و إيرادات شركة سوناطراك :

تطورات إيرادات سوناطراك (النتيجة الصافية) [1] خلال الفترة [2000 – 2007 م] :

السنـــــوات	إيـــرادات سوناطـــراك (النتيجة الصافية)
2000	223 659
2001	177 079
2002	341 492
2003	291 766
2004	174 904
2005	575 303
2006	539 582
2007	642 819

(الوحدة : 10^6 د. ج.) .

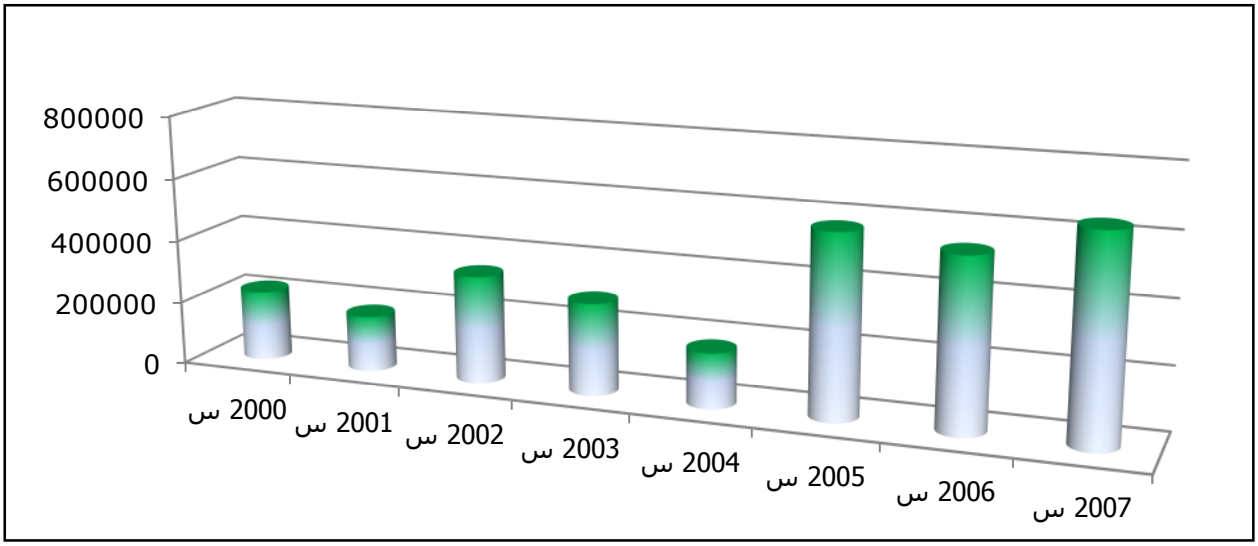

تطورات إيرادات شركة سوناطراك- النتيجة الصافية- خلال الفترة 2000 ـ 2007م (الوحدة : 10^6 د. ج .) .
المصـدر: معالجـة بيانية لمعطيـات الجـدول الوارد أعلاه .

نلاحظ أن حالة إيرادات سوناطراك هي في تحسن مستمر في حالة الظروف العادية ، ماعدا في بعض الحالات الخاصة مثل هبوط أسعار النفط .

(1)- التقارير السنوية (سوناطراك) من سنة 2000 م إلى سنة 2007 م .

إن شركة سوناطراك تعتبر القلب النابض بالنسبة للإقتصاد الجزائري والمخطط التالي يوضح ذلك :

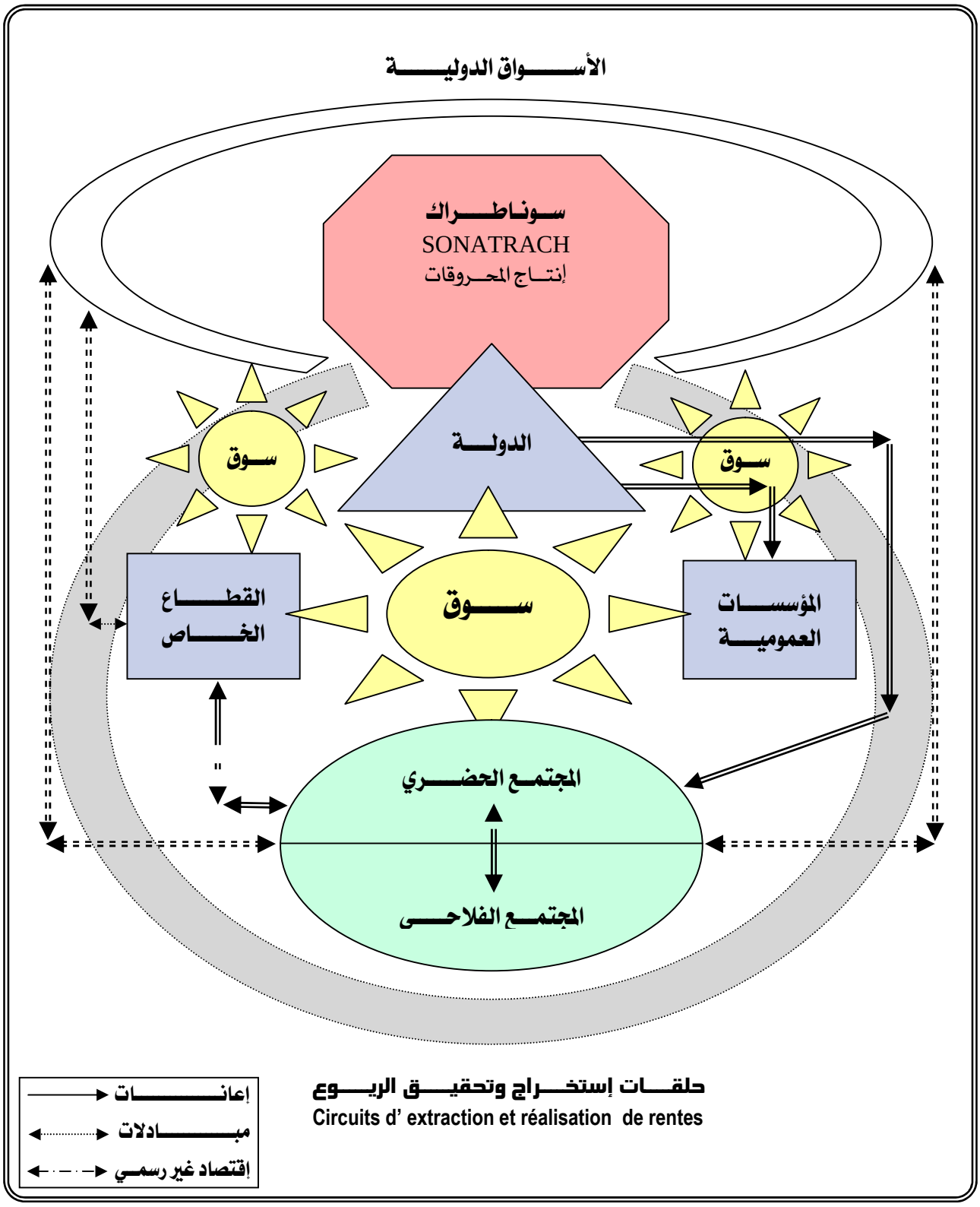

مخطـــط للنظـــام الإقتصـــادي الجزائـــري

SCHEMA DU SYSTÈME ECONOMIQUE ALGÉRIEN

LA SOURCE : IVAN MARTÍN, (2003), P. : 36.

المطلب الثـالث : تحســن الأداء الإقتصادي لشركة سوناطراك

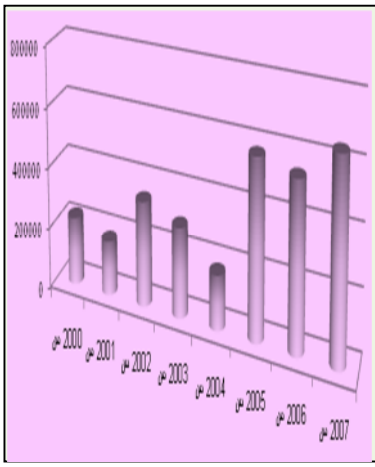

شركــة سوناطـراك شركـة ناجحـة سواء على المستــوى الداخلي أو المستوى الخارجي ، فتقاريرها السنوية تبين أنها في تطور مستمر ، وهي تسير إلى الأفضل من سنة إلى سنة أخرى تليها ، على كل الأصعدة و في جميع مستويات أنشطتها ، فإيراداتها في تزايد مستمر ، وهناك تغير إيجابي على مستوى التنقيب و الإكتشـاف والتطوير أو على المستوى التجاري والتسويقي ، داخليـا وخارجيـا ، بالرغم من وجود عراقيل في طريقها لتحقيق الأكثر و الأحسن .

ـ الأداء الإستثماري في البنية التحتية :

الكهربـــاء :

تقوم حاليا مجموعة سوناطراك ببناء محطة لإنتاج الكهرباء 150 ميغاواط بمنطقة حاسي مسعود باستخدام الغاز والطاقة الشمسية بشكل متزامن ، وهو من بين التطبيقات الحديثة للطاقات البديلة والمصادر غير الملوثة الأكثر تطورا [1] .

تحليـة الميـاه :

إن إقتحام سوناطراك نشاطات جديدة ومنها تحلية مياه البحر و الذي يتمثل في إنشاء أكبر محطة لتحلية مياه البحر في العالم ، حيث ينجز بالغرب الجزائري بقيمة 468 مليون دولار ، ويستجيب فور دخوله حيّز التشغيل خلال سنة 2011 م لحاجيات قرابة خمسة ملايين ساكن من حيث المياه بمعدل 100 لتر لكل نسمة يوميا ، وإن برنامج تحلية مياه البحر يتضمن إنجاز 13 محطة يوجد (8) منها طور الإنجاز [2] .

تكمن أهمية المحروقات في كونها الركيزة الأساسية للإستراتيجية الإقتصادية للبلاد ، حيث تمكنها من فك حصار المديونية و إنتاج سياسة التعديل الإقتصادي التي باشرت به منذ سنوات .

إن التوجيه الجديد لسياسة تطوير المحروقات قد مكن من إدخال تغيرات جوهرية وذلك بتفضيل اللجوء إلى الإستثمـــارات المباشرة للشركـــاء الأجـانب ، خاصـــة في ميـدان

(1) - http:// www. Elkawader. Maktoobblog.com
(2) - http:// www.echoroukonline.com

الإستكشاف و الإنتاج ، حيث تعمل حاليا بالجزائر أكثر من 50 شركة عالمية للنفط والغاز [1] .

وترمي الأهداف الأساسية المسطرة في مجال المحروقات على المستوى القريب والمتوسط والبعيد إلى [2] :

1 ـ رفع إحتياطات المحروقات وتحسين شروط وظروف إستغلالها وهذا بانتعاش وتكثيف جهود البحث والإستكشاف .

2 ـ تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة وتحسين معدلات الإستخلاص في المكامن المستغلة .

إن شركة سوناطراك تسعى إلى تعميق وتنويع الشراكة مع الشركات النفطية العالمية الجديدة في الصناعة النفطية ما قبل الإنتاج و إلى دفع هذه الشراكة في المجال التكنولوجي ، وترقية شراكات جديدة قائمة على الإستثمارات المالية ، و إن الشركة تتوقع إستثمارات بقيمة 63 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 2008 و 2012 م مع العلم أن رقم أعمال الشركة " سوناطراك " في نشاط الطاقة قد بلغ 76 مليار دولار سنة 2008 م ، إن رقم الأعمال سيبلغ 9,114 مليار دولار سنة 2009 م إذا بلغ سعر البترول 150 دولار للبرميل. في حين إذا هبط إلى سعر 25 دولار للبرميل فلن يتعدى رقم أعمال الشركة الجزائرية للمحروقات " سوناطراك " 91 مليار دولار أمريكي [3] .

ومن جهة أخرى وقعت " سوناطراك " أربعة عقود قيمتها الإجمالية 272 مليون دولار أمريكي ، من أجل إستكشاف و إستغلال المحروقات بأربعة حقول نفطية تقع في الصحراء الجزائرية وأبرمت العقود مع [4] :

1 ـ شركة " إيني " الإيطالية لإستكشاف و إستغلال حقل " كرزاز " على مساحة تمتد على 16042 كيلومتر مربع .

2 ـ شركة " بريتج غاز " البريطانية والخاص بحقل " قرن قسة " .

3 ـ المجموعة الروسية " غاز بروم " لإستكشاف و إستغلال حقل " العسل " النفطي .

4 ـ شركة " أي أو أن رور غاز " الألمانية والخاص باستكشاف و إستغلال حقل " غرد بويعقوب " .

(1) - http:// www.oapecorg.org
(2) - http:// www.oapecorg.org
(3) - http:// www. Elkhabar-hebdo.com
(4) - http:// www.elkhabar-hebdo.com

أما فيما يخص إستثمارات " سوناطراك " في البتروكيمياويات سجلت حوالي 28 مليار دولار ، ومن ضمن المشاريع الهامة إنشاء وحدة الغاز المسيل الذي سيدخل مرحلة الإنتاج في مطلع عام 2011 م[1] .

وقد نفى الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك ، أي تأثير للأزمة المالية العالمية (2008 م) على إستثمارات سوناطراك على المدى المتوسط مشيرا أن الأموال المخصصة لإستثمار المجمع في الفترة ما بين 2008 و 2012 م والمقدرة ب 45 مليار دولار ، قد تم رصدها قبل حلول الأزمة [2] .

إن شركة " سوناطراك " متواجدة في كل القارات حيث أنها فرضت وجودها في بلدان عديدة خاصة أمريكا الاتينية (البيرو) ، وأوروبا (إسبانيا والمملكة المتحدة) كما تطمح المجموعة إلى إحتياز مشاريع أخرى في " ليبيا " و " تونس " و " مصر " ، وهناك مشروع أنبوب عبر الصحراء (4400 كلم) بقدرة 25 مليون متر مكعب سنويا ، يربط جنوب نجيريا بالسواحل الأوروبية عبر شبكة متوسطة جزائرية ، سَيسْقي بالطاقة النفطية المناطق الأفريقية التي يقطعها و يسمح بإسترجاع مقدار 000 220 برميل يوميا ، يُحرر هذا المشروع كمياتٍ جديدة من الغاز الذي يصدر للسوق العالمية [3] .

وأهم المشـــاريـع فـي :

أفريقيـــا :

بموريتانيا : أمضت شركة سوناطراك البترولية الدولية " سيباكس " والشركة الموريتانية للمحروقات بنواقشط للتنقيب في أربع كتل بترولية في موريتانيا ، و إن الفرع " سيباكس " التزم بإنجاز أشغال جيولوجية جيوفيزيائية في هذه الكتل بكلفة 2 مليارد دولار خلال مرحلة تنقيب أولية تدوم ثلاثة (3) سنوات ، وإن هذا المكسب الجديد يدخل ضمن تطوير نشاطاتها على المستوى الدولي [4] . **بمصر** : وقعت سوناطراك بالقاهرة " بمصر " على عقود بحث و إنتاج في كتلتي " عمق بحر" بمصر بالشراكة مع الشركة النرويجية "ستات أويل Stat Oil " ، وتم كسب هذين الكتلتين 9 و 10 التي توجد على عرض الساحل المتوسطي المصري غرب المقاطعة الغازية لدلتا النيل ، بناء على عروض تقنية وتجارية قدمت في إطار نداء للعرض أعلنته الشركة المصرية " إيغاز" في

(1) - http:// www.moheet.com
(2) - http:// www.akhbarelyoum-dz.com
(3) - Sonatrach La revue N° 49 Mais 2006 p.41
(4)- المجلة الدورية " الطاقة والمناجم " العدد 8 ، جانفي 2008 م . ص : 6 .

سنة 2006 / ، والتزم الإتحاد المشكّل من " ستات أويل " بـ 80% و " سوناطراك " بـ 20% بإنجاز الحفر وببرنامج زلزالي هام لمدة أربع سنوات ، وبفضل هذا الإكتساب الذي يدخل ضمن إستراتيجية " سوناطراك " الهادفة إلى تمتين دورها كفاعل جهوي في شمال إفريقيا ، فإنها تنطلق بأول تجربة لها بالحفر والتنقيب في قاع البحر بالشراكة مع " ستات أويل" التي لها مهارة معروفة في هذا المجال [1] .

بلبيـــا : ضمن إطار إستدراج العروض الرابع من قبل شركة النفط لليبية (NOC) وبعد فتح العروض بتاريخ 9 ديسمبر 2007 م في طرابلس ، فازت سوناطراك مع الشركات الهندية OIL INDIA LT و (COP IOC) INDIA OIL بعد التنقيب عن النفط و إنتاجه ، المتعلق بالكتل 069 ، 095 الموجودة في حوض " غدامس " **بليبيا** [2] .

بمالي : في باماكو ، وقعت شركة سوناطراك الدولية للتنقيب عن النفط و إنتاجه "سيبكس" فرع سوناطراك مكلفة بمشاريع البحث و التنقيب على المستوى الدولي إتفاقا يتعلق بالكتلة 20 من حوض " تاوين " للتنقيب عن النفط و إستثماره ، تلتزم سيبكس خلال فترة أولية مدتها 4 سنوات بإجراء أشغال جيولوجية وجيوفيزيائية ، بالإضافة إلى حفريات بمبلغ أدنى قدره 11,6 مليون دولار أمريكي [3] .

في اوروبـــا :

بإيطاليا : تشترك "سوناطراك" بأحد فروع الشركة الإيطالية "إيني" في إنجاز أنبوب الغاز "غالسي" الذي من المقرر أن يربط "الجزائر" بـ"إيطاليا" عبر جزيرة "سردينيا" الإيطالية ، تملك " سوناطراك" أغلبية الحصص في شركة "غالسي" المكلفة بإنجاز أنبوب الغاز هذا الذي يبلغ طوله 940كلم وبطاقة 8لايير متر مكعب في السنة وذلك في أجل لا يتحدى 2010 – 2012 م [4].

بإسبانيـــا : وقعت "سوناطراك" و "المجموعة الطاقوية البرتغالية Energia de Portugal AS PDE" في 31 أكتوبر 2007 م على إتفاقية لإرساء الشراكة الإستراتيجية التي تشمل

(1) ـ المجلة الدورية " الطاقة والمناجم " العدد : 8 ، جانفي 2008 م . ص : 7.
(2) ـ التقرير السنوي 2007 (سوناطراك) . ص : 15 .
(3) ـ التقرير السنوي 2007 (سوناطراك) . ص : 15 .
(4) ـ المجلة الدورية " الطاقة والناجم العدد : 8 ، جانفي 2008 م . ص: 7.

مجالات الغاز الطبيعي والكهرباء في شبه الجزيرة "الأيبيرية"، وتنص الإتفاقية على قيـــام "سوناطراك" بتموين شركة "EDP" بالغاز الطبيعي على قاعدة المدى الطويل، بكمية سنوية متفق عليها قدرها 1,6 مليار متر مكعب سنويا، جزء كبير منها سيوجه لثلاث مشاريع بناء محطات توليد الكهرباء ذات الدورة المركبة غاز/ تربين (بخار) في إسبانيا والبرتغال، ستكون لسوناطراك فيها مساهمة بصفتها حاملة أسهم بنسبة 25%، والمشاريع المقررة في إطار هذه الشراكة تشمل محطات توليد في طور البناء وهي[1].

- **سوتو4** : الواقعة في منطقة "أستوريا" بإسبانيا، ذات طاقة 425 ميغاواط، بداية تشغيلها تقرر في أوت 2008 م.
- **لاريس 1** : الواقعة في منطقة "فيغيرادا فوز Figueria da Foz" بالبرتغال، ذات طاقة 440 ميغاواط، بداية تشغيلها مُقرر في جويلية 2009 م.
- **لاريس 2** : الواقعة في منطقة "فيغيرادا فوز" بالبرتغال ذات طاقة 440 ميغاواط، بداية تشغيلها مقرر في أوت 2009 م.

بالبرتغال : وقعت شركة سوناطراك في أفريل 2007 م إتفاقات مع المجموعة البرتغالية "انرجيا البرتغال" (EDP ش . م .) إتفاقات لإعداد مشاركة إستراتيجية تغطي ميادين الغاز الطبيعي و الكهرباء في شبه الجزيرة "الإيبيرية"، و إقتناء 2,035 % من حصة المجمّع الطاقوي البرتغالي "نيرجيا دي برتغال" على مستوى سوق البورصة في إمضاء عقد للأسهم مع المجمّع التساهمي البرتغالي "برايلابكا بارتسيبشن" والصندوق البرتغالي للإيداع، وفي هذا الإطـار تشغل سوناطراك منصب لدى مجلس الرقـابة العـام لهذا المجمّع، لتصبح بذلك، ولأول مرّة، مساهما في شركة طاقوية في أوروبا، يتعلق الإتفاق الأول بقيام سوناطراك بتسلسم الغاز الطبيعي إلى EDP عبر شركتها التابعة (سوناطراك غاز كوموسيا ليزادورا SGC) الموجودة في إسبانيا، بكمية تعاقدية سنوية تبلغ 1,6 مليار متر مكعب في العالم حيث يخصص أكثر من نصفها لتزويد ثلاثة مشاريع محطات كهربائيـة مختلفة لتوليد غاز / تربينات (CCGT) في إسبانيا والبرتغال، وحيث تشارك فيها سوناطراك كمساهم بنسبة 25 %، أما الإتفاق الثاني فيحدد شـروط مشاركة سوناطراك في محطات CCGT و EDP قيد الإنشاء[2].

(1) ـ المجلة الدورية "الطاقة والناجم" العدد :8، ص : 83، جانفي 2008.
(2) ـ التقرير السنوي 2007 (سوناطراك). ص : 21.

أمريكـا اللاتينيـة :

بالبيرو : إن مجموعة سوناطراك تعمل على أساس أنها مجموعة إقتصادية وهي تعمل على إقتحام مجالات ونشاطات جديدة دوليا ، فهي تعمل على التطور على الصعيد الدولي من خلال إنشاء فروع دولية بدون الإخلال بالنشاطات والدور الرئيس الذي تقوم به محليا ، إن سوناطراك تنشط في جمهورية " البيرو" بأمريكا اللاتينية في إطار مشروع حقل غازي بيروفي " كاميسيا " في مرحلتين ما قبل وما بعد (النقل) الإنتاج وذلك على وجه الخصوص من خلال إنتاج المحروقات السائلة والغازية ونقلها ، وتقدر مساهمة الشركة الوطنية للمحروقات في هذا المشروع بنسبة 10 % في الشطر المتعلق بالتطوير و الإنتاج وبسبة 20% في مجال النقل عبر الأنابيب [1] .

وتتكون الشبكة مما يلي[2] :

- خط أنابيب لنقل الغاز يصل طوله إلى 715 كلم (كاميسيا – ليما) بطاقة نقل تبلغ6,5 مليون متر مكعب في اليوم ، لتصل إلى 13 مليون متر مكعب في اليوم .
- خط أنابيب لنقل النفط يصل طوله إلى 550 كلم (كامسيا ـ ببسكو) لنقل المحروقات المميّعة (غاز البترول المميّع و المكثفات) تبلغ طاقته 000 50 برميل في اليوم ويمكن أن تصل إلى 000 70 برميل في اليوم .

بالبرازيل : وقعت سوناطراك مع الشركة البرازيلية " بتروبراس " مذكرة تفاهم في ميدان التنقيب عن المحروقات السائلة والغازية و إنتاجها ، على الأرض وفي المناطق البحرية ، وفي ميدان التكرير والبتروكيمياء ، وكذلك ضمن إطار التكوين ، وضمن هذا السياق وقعت الشركتان إتفاقا لتنظيم وشراء الغاز الطبيعي المميّع (GNL) [3] .

الأداء الإستثمـــاري في البنيـــة الإجتماعيـــة : " سوناطـراك شركة مواطنـــة " تحت هذا الشعار انتهجت مؤسسة سوناطراك إستراتيجية تجديدية للسياسة الإجتماعية ، من اجل تحقيق الحوار والتشاور والتضامن ، وكذا دعم علاقتها المتميّزة مع المجتمع المدني .

فقد قامت في هذا الإطار بإنشاء مشروع تسيير الإستثمار الإجتماعي سنة 2001 باعتبارها أن الإستثمار الإجتماعي هو المحرك الأساسي للتنمية المستديمة ، وضع مشروع تسيير الإستثمار الإجتماعي برنامجـا حقيقيا في ظل التنميـة يمس مختلف المجـالات ، التكوين

(1) - http:// www.radioalgerie.net

(2) ـ التقرير السنوي 20007 (سوناطراك) . ص : 21 .

(3) ـ التقرير السنوي 2007 (سوناطراك) . ص : 13 .

المهني ، التعليم ، فك العزلة ، الري ، دعم إستصلاح الأراضي الفلاحية ، البيئة ، الصحة ، الصناعات التقليدية ، الثقافة ، الشباب والرياضة .

ـ مهـام مشروع الإستثمار الإجتمـاعي :

- إستهداف المناطق المحرومة بعد تحديد الإحتياجـات حسب الأوليـات للشرائح الإجتماعية وهذا بإستعمال تقنيات بحث وجمع المعلومات ميدانيا .
- تحسيس وحث الشرائح والجمعيات المحلية على المشاركة الكلية .
- إشتراك الجماعات في كل مراحل تطوير مشروع التنمية .
- تثمين الموارد البشرية والطبيعية .
- إبتكار وتنفيذ وتقويم البرامج حسب الأولويات والإحتياجات .
- المساهمة في التوعية الإجتماعية .
- المبادرة بتنفيذ عمليات تضامنية .

أهداف مشروع الإستثمار الإجتماعي :

- تعزيز الثقافة التضامنية في سوناطراك .
- تحسين الظروف المعيشية للفئات افجتماعية المحرومة ومحاربة ظاهرة الفقر والتهميش التي تشهدها بعض مناطق البلاد عن طريق إزالة الفوارق التنموية و إشاعة التآزر والتعاون على الصعيد المحلي .
- المساهمة الفعالة في برامج التنمية المستديمة وتوفير الثروات وخلق مناصب الشغـل .

إضافة إلى هذا يسعى مشروع الإستثمار الإجتماعي في ثلاث إتجاهات هي :

1 ـ داخل سوناطراك من أجل الحصول على إلتحام جميع العمال ومشاركتهم الفعالة .

2 ـ مع الهيئات والمؤسسات الإجتماعية والوزارات والجماعات المحلية المجتمع المدني .

3 ـ مع التنظيمات الدولية والشركاء الأجانب الذين يعملون في الإتجاه نفسه لسوناطراك فيما يخص الإستثمار الإجتماعي [1] .

(1) - La Revue Sosiale (SONATRACH) ; Juillet 2004 ,N° 01 ; p : 66 .

المبحث الثـاني : الجبـايـة البترولية و عـرض تطـورات بعـض مؤشـــرات الرفاهيـة الإجتماعيـة في الجزائر خلال الفترة [1986 م – 2008 م]

المطلب الأول : الجبـــاية البترولية

الجزائر من الدول النفطية المعتمدة إعتمادا كليا على هذه الثروة ، وهذا الإعتماد يتمثل في الجباية البترولية ، التي تعتبر المورد الرئيس للدخل الوطني ، بإعتبار قطاع النفط هو القطاع المهيمن على الإقتصاد الجزائري من الإستقلال إلى الوقت الراهن ، حيث العائدات النفطية تمثل في نسبة دخل الدولة أكثر من 95% .

الجباية البترولية :

فيما نجد الدول المتقدمة تعتمد على الجباية العادية لتسيير ميزانتها ، نجد الدول النامية التي تزخر بالثروة البترولية تعتمد إعتمادا كليا على الجباية البترولية في تمويل ميزانيتها ، ولذلك تعمد هذه الدول للحصول على مداخيل ضخمة من جبايتها البترولية ، وذلك بفرض ضرائب متنوعة ، ورغم الإختلاف الموجود بين الدول المسخرجة للبترول والدول المستهلكة له ، إلاأن هناك شيئا مشتركا بينهما بالنسبة لنظرتهما للذهب الأسود كما هو الحال بالنسبة للذهب الأصفر . نجد هناك نوعين من الضرائب البترولية بحسب مراحل العملية الإنتاجية [1] : الضرائب المفروضة على البحث ، والضرائب المفروضة في مرحلة الإستغلال .

1 ـ الضرائب المفروضة في مرحلة البحث : في هذه المرحلة لاوجود لأثر الإنتاج أو الربح ، والعديد من الدول تفرض ضرائبا على الشركات ، من أجل السماح لها من الإستفادة من رقعة للتنقيب فيها ، وهذه المرحلة تتميز بضريبتين ؛ ضريبة حق الدخول ، وضريبة حق الإيجار .

ـ ضريبة حق الدخول : في هذه المرحلة يُمنح التسريح بالبحث بعد مناقصة للمستفيد الذي يعطي أكبر ، وتقدر قيمة هذه الضريبة بملايين الدولارات ، وأول من فرضها هي الولايات المتحدة الأمريكية .

(1) - سمير بن عمور/ إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة / مذكرة ماجستير . جامعة سعد دحلب– البليدة سنة 2006 م ، ص : 61 .

- **ضريبة حق الإيجار** : تـدفع هذه الضريبة من طرف صاحب التسريح ، بحسب المساحة التي استفاد منها ، ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية ، عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة ؛ وهناك ثلاث طرق للدفع :

- الدفع الوحيد (دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة ، عند إستلام المستفيد تسريح البحث) .
- الدفع حسب المساحة المستغلة .
- الدفع حسب المساحة ولكن لفترات مختلفة .

2 - **الضرائب المفروضة في مرحلة الإستغلال :**

- **ضريبة حق الدخول في الإنتاج** : ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة على اساس الكميات المنتجة في رقعة البحث ، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة والعكس ، وتـحدد الضريبة بوضع سقف للإنتاج اليومي .
- **حق الإيجار في مرحلة الإستغلال** : يـدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يـدفع بها في مرحلة البحث ، إلا أن قيمته تكون أكبر ، والإيجار يكون سنويا ، كما ان قيمة الإيجار السنوي تـطرح من حساب الإتاوة .
- **الإتاوة** : هي ضريبة تمس الإنتاج ، وقيمتها تتناسب طرديا معه ، كونها ضريبة على رقم الأعمال ، ومستقلة عن كل مفهوم للربح ، فهي نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الإستغلال ، وتـدفع بصفة نقدية أو عينية ، بحسب رغبة كل حكومة ، وإذا لم تـحدد هذه الأخيرة طريقة الدفع فغالبا ما تكون نقدا . وهناك إختلاف في تحديد الموقع الذي تحسب عنده الإتاوة :

- على رأس البئر : وعنده تـحسب قيمة الحروقات بسعر البيع ، مطروحا منه تكاليف الإنتاج والنقل .
- **إنطلاق الحقل** : تـطرح من سعر البيع تكاليف النقل فقط .
- **نقطة البيع** : غالبا ما تكون نقطة البيع هي ميناء التصدير .

- **الضريبة على الدخل** : استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات ، أما الدول التي يعتمد دخلها على المداخيل البترولية ، فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات ، فعملت بمعدل 50% كنسبة للضريبةعلى الدخل .

الإيطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر :

لقد تميز الإيطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر بثلاث فترات أساسية هي [1] :

الفترة الأولى : تمتد هذه الفترة من القانون المنجمي الفرنسي إلى غاية قانون المالية لسنة 1983 م .

الفترة الثانية : تمتد هذه الفترة من سنة 1983 م إلى غاية سنة 1991 م ، وتميزت هذه الفترة بقانونين أساسين هما ؛ قانون 14/86 وقانون 91 / 21 المعدل له .

الفترة الثالثة : تبدأ من سنة 1992 إلى غايى الآن ، وتميزت هذه المرحلة بصدور قانون المحروقات 07/05 المؤرخ في 28 إفريل 2005 م .

مكونات الجباية البترولية الجزائرية :

يتمثل النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث عن الحر وقات و إستغلالها ونقلها عبر الأنابيب و تكريرها وتحويل وتسويق وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية في الرسم المساحي والإتاوة والرسم على الدخل البترولي ، والضريبة التكميلية على الناتج [2] :

- رسم سطحي (Taxe superficiaire) غير قابل للحسم ، يدفع سنويا للخزينة العمومية .
- إتاوة (Revance) تسدد شهريا للوكالة الوطنية لتقييم مواد المحروقات (النفط ELnaft) ، مثلما هو محدد في المادتين 25 ، 26 .
- رسم على الدخل النفطي (ر.د.ن. T. R. P.) يدفع شهريا للخزينة العمومية .
- ضريبة تكميلية على الناتج (ض . ت . ن . I . C . R) تسدد سنويا للخزينة العمومية .
- ضريبة عقارية (Impot foncier) على الأملاك الأخرى ما عدا أملاك الإستغلال مثلما يحددها التنظيم الجبائي العام .

يُسدد الرسم السطحي سنويا بالدينار الجزائري DA أو بدولار الولايات المتحدة الأمريكية (USA) بنسبة الصرف عند شراء دولار الولايات المتحدة الأمريكية ، محددا من طرف البنك الجزائري ليوم التسديد ، مثلما هو محدد في المادة 29 ، بمجرد دخـول العقد حيز التنفيذ . ويتم حساب هذا الرسم على أســـاس المســـاحة التعاقديـــة

(1)- سمير بن عمور/ إشكالية إحلال الجباية البترولية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة / مذكرة ماجستير .جامعة سعد دحلب– البليدة سنة 2006 م ، ص : 63.

(2) - Energie et Mines (Revue périoique) / LOI RELATIVE AUX HYDROCARBURES / N °: 04 Juillet 2004 .
ملاحظة : للإطلاع على المواد التي أشير إليها بأرقامها ، الرجوع إلى المجلة المذكورة آنفا ، أو الجريدة الرسمية .

لتاريخ إستحقاق كل دفع .يتم تحديد قيمة الرسم بالدينار الجزائري لكل كيلومتر مربع (klm^2) كما يلي :

المنطقة Zone	فترة البحث Période de recherché 1 إلى 3	4 و 5 مدمج (inclus)	6 و 7	فترةالإستبقاء محددة في المادة 42 + فترة إستثنائية محددة في المادة 37 . Période de rétention définie article 42 + période exeptionelle définie article37.	فترة الإستغلال Période d'exploitation
المنطقة (ا) Zone (A)	4 000	6 000	8 000	4 000	16 000
المنطقة (ب) Zone (B)	4 800	8 000	12 000	560 000	24 000
المنطقة (جـ) Zone (C)	6 000	10 000	14 000	720 000	28 000
المنطقة (د) Zone (D)	8 000	12 000	16 000	800 000	32 000

ويتم تحديد هذه المبالغ حسب الصيغة التالية :

سعر الصرف عند بيع دولار الولايات المتحدة الأميريكية بالدينار ، للشهر الميلادي السابق لكل تسديد ، الذي ينشره بنك الجزائر ، يقسم على ثمانين (80) ويُضرب في مبلغ الرسم المحدد أعلاه .

يُشرع في تطبيق الفهرسة في الفاتح جانفي من كل سنة بقيمة الرسم المستحق .

تتأكد " النفط " من أن الرسم قد تم تسديده للخزينة العمومية .

تخضع للإتاوة كميات المحروقات المستخرجة من كل مساحة إستغلال و المحددة طبقا للمادة 26 ، وسَيُساوي مبلغ الإتاوة ، للشهر الواحد ، مجموع قيم كل جزء إنتاج من هذا الشهر ، مضروب في نسبة الإتاوة المطبقة على هذه المرحلة .

تحسب قيمة الإنتاج كما هو منصوص عليه في المادتين 90 ، 91 و ستكون نسب الإتاوة المطبقة هي تلك المذكورة في كل عقد .

وفي حالة ما إذا كانت كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الإستغلال والمعبر عنها بالبرميل المعدل للنفط (ب. م. ن.) ، barile équivalent pétrole (b. e. p.) ، أقل أو مساوية لـ 100 000 ب . م . ن . / يوميا والمحددة على أساس شهري ، فإن نسب الإتاوة حسب

أجزاء الإنتاج المحددة في كل عقد ، لا يمكن أن تكون أقل من المستويات المذكورة في الجدول المبين أدناه :

(ﻫ)	(↑ ﺃ)	(q)	(ǫ)	[illegible]
% 12,5	% 11	% 8	% 5,5	00 إلى 000 20 ب . م . ن . / يوميا
% 20	% 16	% 13	% 10,5	20 001 إلى 000 50 ب. م . ن. / يوميا
% 23	% 20	% 18	% 15,5	50 001 إلى 000 100 ب. م . ن . / يوميا

وفيما يخص كميات المحروقات التي تفوق 000 100 ب . م. ن . / يوميا محددة على إساس معدل شهري ، فإن نسبة الإتاوة المحددة في كل عقد والمطبقة على أساس الإنتاج ، لا يمكن أن تكون أقل من المستويات المذكورة في الجدول المبين أدناه :

المنطقة	(ǫ)	(q)	(↑ ﺃ)	(ﻫ)
النسبة	% 12	% 14.5	% 17	% 20

وفي حالة ما إذا تضمن المتعاقد أكثر من شخص واحد ، يسدد المتعامل ، كما هو محدد في المادة 29 للوكالة الوطنية لتقييم المحروقات (النفط • ALNAFT) ، مبلغ الإتاوة على مجموع الإنتاج . ويتم حسم الإتاوة لإحتياجات حساب الرسم على الدخل النفطي (I. R. P.) و الضريبة التكميلية على الناتج (I. R. C.) .

يسدد المتعامل شهريا رسما على الدخل النفطي (T. R. P.) ، يساوي هذا الدخل النفطي قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات محسوبة طبقا للمادة 91 ، ناقص المبالغ المحسومة المرخص بها سنويا ، القيمة المتراكمة للإنتاج إبتداء من مصدر إستغلال المحروقات (P. V) تساوي ناتج كميات المحروقات المستخلصة من مساحة الإستغلال الخاضعة للإتاوة طبقا للمادة 26 حسب السعر المستعمل لحساب الإتاوة .

وتتشكل القيم المحسوبة المرخص بها من العناصر الآتية :

- الإتـــــاوة .
- الحصص السنوية لإستثمارات الإستكشاف بتطبيق قواعد التقويم (Uplift) المحددة في المادة 87 . وعند إقتضاء الضرورة .
- الإحتياطات لمواجهة تكاليف التخلي و / أو التجديد طبقا للمادة 82 .
- مصاريف تكوين الموارد البشرية .
- تكلفة إقتناء الغاز للإسترجاع المعزز .

ويجب ألا تتضمن هذه الإستثمارات ، في حال من الأحوال ، الفوائد والتكاليف العامة . و تتأكد الوكالة الوطنية لتقييم موارد المحروقات (النفط ALNAFT) من أن المتعامل كما هو مُحدّد في المادة 29 ، قد سَدّد قيمة الرسم على الدخل النفطي .

لحساب الرسم على الدخل النفطي (T. R. P.) يتم إستعمال النسب المحددة في الجدول الآتي :

القيمة المتراكمة للإنتاج (p. v.) المعبر عنها بـ 10^9 دينار جزائرى كما هي محددة في المادة 86 .	الحد الأول S_1	70
	الحد الثاني S_2	385
نسبة الرسم على الدخل النفطي (T. R. P.) .	المستوى الأول	% 30
	المستوى الثاني	% 70

يتم حساب الرسم على الدخل النفطي (T. R. P.) بتطبيق النسب المذكورة على الدخل النفطي المحدد في المادة 86 .

وسيتم تحديد الحدود S_1 ، S_2 المذكورة في الجدول أعلاه وفي الصيغة أدناه حسب الصيغة التالية :

نسبة صرف عند بيع دولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار الجزائري للشهر الميلادي الذي يسبق كل تسديد ، الذي ينشره البنك الجزائري ، مقسم على سبعين (70) ، ويضرب في مبلغ الحد المبَيَن في الجدول أعلاه . فعندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج (P. V.) أقل من أو تساوي الحد S_1 ($p.v. \leq S_1$) ، يتم حساب الرسم على الدخل النفطي باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الأول .

وعندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج (P. V.) أكبر من الحد S_2 ($P.V. > S_2$) : يتم حساب الرسم على الدخل باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الثاني .

أما عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج تفوق المستوى S_2 و أقل من أو تساوي الحد S_2 ($S_1 < P.V. \leq S_2$) :

يتم إستعمال الصيغة التالية لحساب نسبة الرسم على الدخل النفطي :

$$\text{النسبة المئوية (\%) (T. R. P.)} = 30 + (P.V. - S_1)\frac{40}{S_2 - S_1}$$

وتستفيد الحصص السنوية للإستثمارات في مجال الإستكشاف و التنمية ، بإستثناء تلك الخاصة بالإسترجاع المعزز ، من تقويم يحدد كالاتي :

المنطقة φ) نسبة تقويم (Uplift) خمسة عشر بالمائة (15 %) .

المنطقة (q) حصة سنوية للإستثمار : عشرون بالمائة (20 %) توافق مدة خمس سنوات .

الجباية البترولية خلال الفترة [1986 – 2008] **(**الوحدة **10^3** د.ج.**)** :

السنة	قانون المالية	قانون المالية التكميلي
1986	48 000	29 000
1987	22 000	-
1988	24 002 000	-
1989	26 700 000	-
1990	48 500 000	56 400 000
1991	99 200 000	145 300 000
1992	200 000 000	207 200 000
1993	193 600 000	-
1994	186 800 000	252 300 000
1995	301 000 000	-
1996	410 100 000	-
1997	451 000 000	507 000 000

السنة	قانون المالية	قانون المالية التكميلي
1998	528 000 000	460 000 000
1999	480 000 000	-
2000	524 000 000	720 000 000
2001	732 000 0000	840 000 000
2002	916 400 000	916 400 000
2003	836 060 000	836 060 000
2004	200 000	-
2005	899 000 000	899 000 000
2006	916 000 000	916 000 000
2007	973 000 000	973 000 000
2008	970 000 000	...

(الوحدة 10^3 د.ج.)

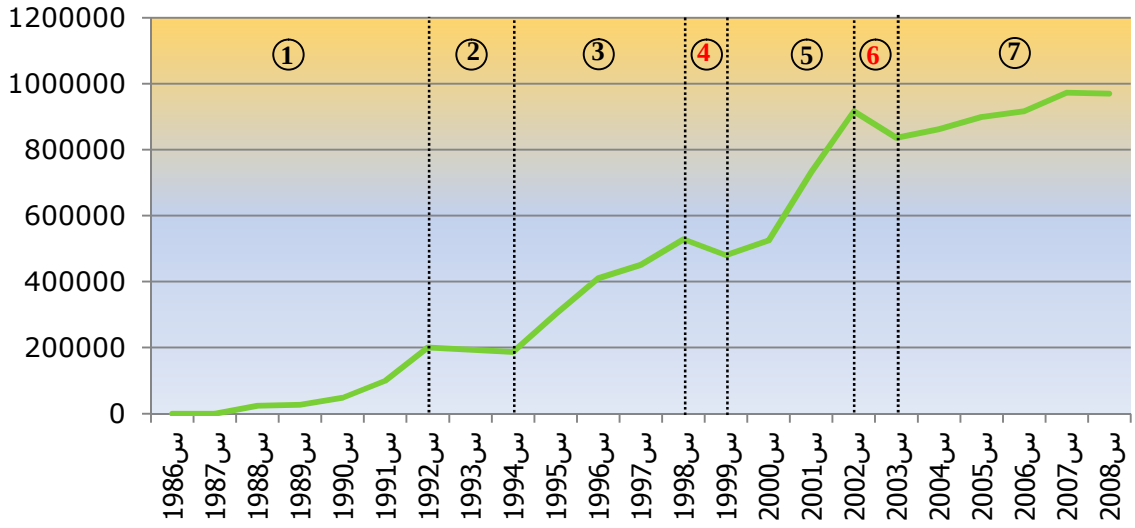

تطورات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1986- 2008م (الوحدة **10^3** د.ج.**) .**

المصـــدر: معالجـــة بيانيـــة لمعطيـــات الجـــــدول أعلاه

تحليل منحنى تطور الجباية البترولية الجزائرية خلال الفترة 1986 ـ 2008 م :

بالتمعن في منحنى الجباية البترولية خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 م إلى غاية سنة 2008 م ، نستطيع القول أنه يمكن تمييز سبع مراحل ، تتشابه أحيانا ، وتختلف مرة أخرى ، بإتجاه عام متزايد وهذه المراحل كالآتي :

المرحلة الأولى] 1986 – 1992] :

في هذه المرحلة نرى أن هناك تزايدا متوسط التسارع في الجباية البترولية وهذا حسب ما يبديه ميل المنحنى المعبر عن تطورات الجباية البترولية السابق عرضه .

المرحلة الثانية] 1992 – 1994] :

خلال هذه المرحلة نلاحظ بأن الجباية تكاد أن تكون ثابتة ، حيث نسجل تناقصا ضئيلا نوعا ما في السنة الأخيرة من هذه المرحلة الزمنية .

المرحلة الثالثة] 1994 – 1998] :

نسجل أثناء هذه المرحلة الزمنية بداية تزايد محصلة الجباية البترولية .

المرحلة الرابعة] 1998 – 1999] :

نرى في هذه المرحلة القصيرة أن هناك هبوطا في الجباية البترولية معبر عنه بالميل السالب للمنحنى المعبر عن تطورات محصلة الجباية البترولية الجزائرية .

المرحلة الخامسة]1999 – 2002] :

بدأت الجباية البترولية في هذه المرحلة تتزايد ، ولكن بوتيرة أعلى مما كانت عليه في المرحلة الثالثة .

المرحلة السادسة] 2002 – 2003] :

نلاحظ تماثلا بين هذه الفترة و المرحلة الرابعة ، ليس في تطور الجباية البترولية فحسب بل من الناحية الزمنية .

المرحلة السابعة] 2003 – 2008] :

في هذه المرحلة تبقى الجباية البترولية متزايدة تزايدا بطيئا نوعا ما .

المطلب الثاني : تشخيص بالمؤشرات لتطورات مخصصات قطاع التربية والتكوين وقطاع الصحة العمومية

عرض تطورات المخصصات المالية لقطاع التربيـــة والتكويـــن [1986 ـ 2008 م]:

السنة	قانون المالية	معدل التخصيص المالي من قانون المالية
1986	7 740	16,12
1987	854	03,88
1988	7 100 000	29,33
1989	7 130 000	26,70
1990	8 050 000	16,59
1991	9 000 000	09,07
1992	11 000 000	05,50
1993	14 500 000	07,48
1994	17 400 000	09,31
1995	18 500 000	06,14
1996	9000 000	02,19
1997	25 650 000	09,68
1998	31 600 000	05,98
1999	37 795 000	07,87
2000	41 800 000	07,97
2001	56 068 000	07,65
2002	65 790 000	08,54
2003	71 418 000	09,02
2004	77 807 000	08,43
2005	75 840 000	12,96
2006	118 772 000	18,34
2007	159 071 000	18,71
2008	162 165 000	

(الوحدة 10^3 د.ج.)

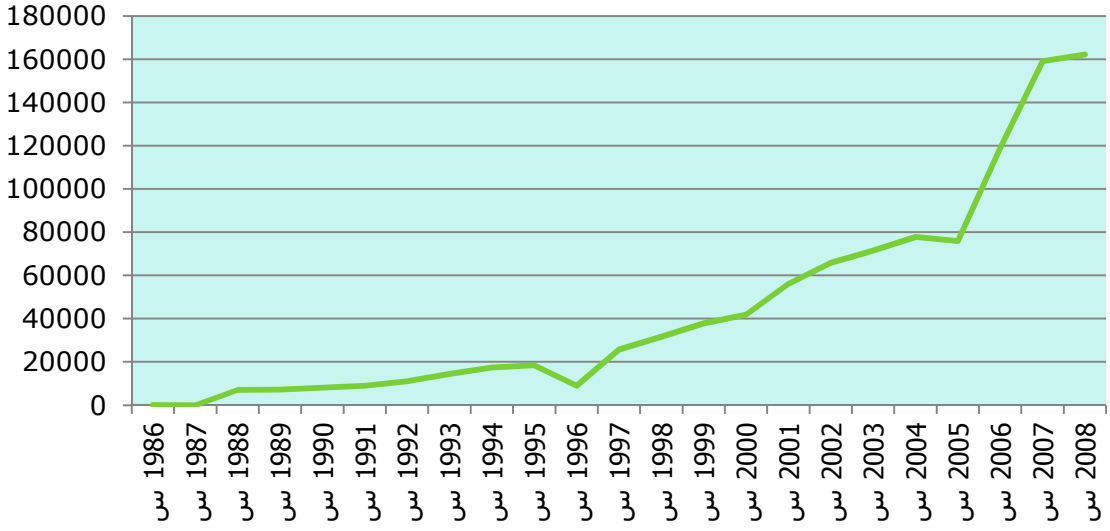

تطـورات المخصصات المالية لقطاعي التربيـة والتكوين في قانـون المالية خلال الفترة 1986-2008م.

المصـــدر: معالجـة بيانيـة لمعطيـات الجـــدول الوارد في الصفحة السابقة

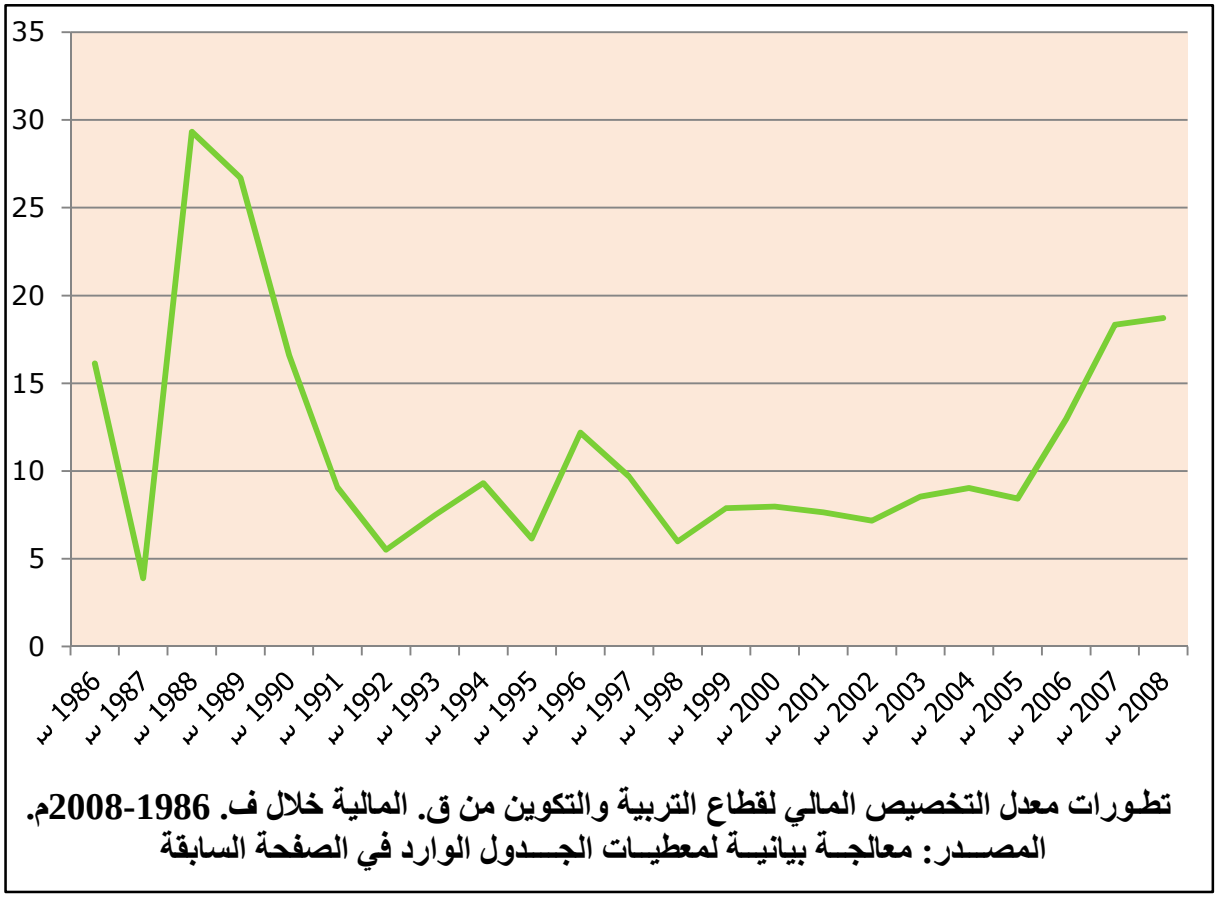

تطورات معدل التخصيص المالي لقطاع التربية والتكوين من ق. المالية خلال ف. 1986-2008م.
المصـــدر: معالجـــة بيانيـــة لمعطيـــات الجـــدول الوارد في الصفحة السابقة

التعليق على منحنى تطورات معدل التخصيص المالي لقطاع التربية و التكوين من قانون المالية خلال الفترة 1986ـ 2008م:

إذا ماأسقطنا منحنى مخصصات الميزانية لقطاع التربية على الجباية البترولية والذي يكاد أن يمثل الميزانية كلها ، فنجد أ نه لايوجد تطابق بين الفترتيين الأوليين فهناك مفارقة كبيرة وبون واسع ، فنلاحظ خلال الفترة الأولى بالنسبة للجباية البترولية هناك تزايد بينما خلال هذه المرحلة في مخصصات التربية هبوط حاد فصعود حاد فهبوط حاد مرة ثانية .

أما خلال المرحلة الثانية ، فهناك تضارب ، بينما تثبت الجباية في مستوى ميل معدوم نجد مخصصات التربية تزيد ثم تنقص .

في الفترة الثالثة هناك تذبذبات في مخصصات التربية صعودا وهبوطا بينما تبقى الجباية البترولية متزايدة .

في الفترة الرابعة والخامسة والسادسة ،تناقض حاد فعندما تنزل الجباية البترولية ، تصعد مخصصات التربية ، وعندما تصعد الجباية البترولية تنقص مخصصات التربية .

خلال الفترة السابعة هناك تطابق و تناسب ما في التغير المتزايد بإختلاف ، فميل المنحنيين قليل في الجباية كبير في مخصصات التربية .

عرض تطـورات المخصصات المالية لقطاع الصحة العموميـة [1986 ـ 2008م] :

السنة	قانون المالية	معـدل التخصيص المالي من قانون المالية
1986	3300	06,87
1987	3961	18,00
1988	3872000	16,00
1989	3921000	14,68
1990	384000	00,79
1991	2382560	02,40
1992	12317689	06,15
1993	16713963	08,63
1994	17819286	08,63
1995	21171423	07,03
1996	28994126	09,53
1997	28536391	06,32
1998	2980236	05,64
1999	31621985	06,58
2000	33900742	06,46
2001	38324796	05,23
2002	49117107	05,35
2003	55430565	06,62
2004	63770452	07,39
2005	62460953	06,94
2006	70315276	07,67
2007	93552966	09,61
2008	129201251	13,31

(الوحدة 10^3 د.ج.)

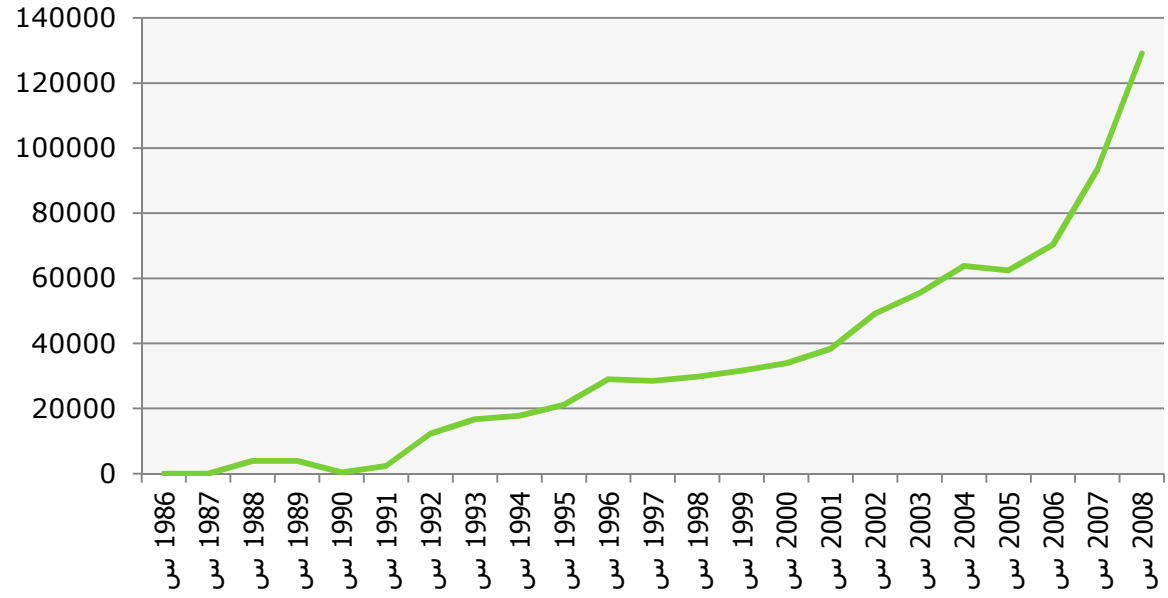

تطـورات المخصصات المالية لقطاع الصحـة في قانـون المالية خـلال الفترة 1986- 2008 م .

المصـــدر: معالجـة بيانيـة لمعطيـات الجدول الوارد أعلاه

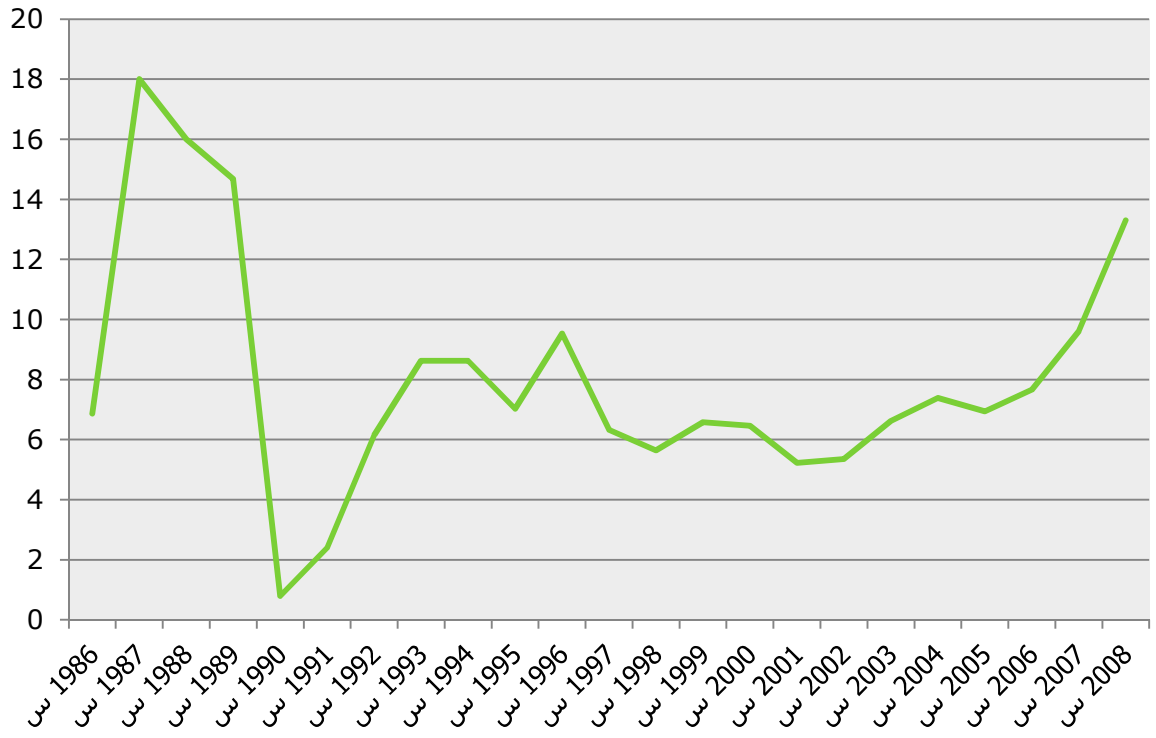

تطـــورات معدل التخصيص المالي لقطـــاع الصحـــة في قانـون المالية خـلال الفترة 1986-2008م.
المصـــدر: معالجـــة بيانيـــة لمعطيـــات الجـــــدول الوارد في الصفحة السابقة

يقود تحليلنا لهذا المنحنى البياني الملخص و الممثل لتطورات التخصيص المالي لقطاع الصحة في قانون المالية خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 – 2008م و الذي يبدي تزايدا مطردا لهذه المخصصات في المرحلة الإبتداءة المتراوحة بين سنة 1986 و 1987 و التي تحوي أيضا أعلى مستويات تلك المخصصات و التي تحققت ما بين السنتين 1986م و 2008 ، ومن ثم تراجع حاد خلال الفترة الثانية ليصل أدنى مستوياته خلال النصف الثاني من العام 1989م ، ثم يبدأ في التزايد مجددا ليصل المستوى الذي بدأ عنده في التذبذب صعودا و هبوطا حتى العام 2006م الذي بدأ يشهد تحسنا معتبرا في هذه التخصيصات المالية .

المطلب الثالـــث : تشخـيص بالمؤشـرات لتطـورات مخصصـات لقطـاعي الفلاحـة و الصناعـــة .

جـــدول يوضح تطورات مخصصات الفلاحة خلال الفترة (1986 ـ 2008):

السنـــة	قانون الماليـــة	معـدل التخصيص المالي من قانون المالية
1986	1 300	02,70
1987	2 634 + 7 226	44,81
1988	7 715 000	41,73
1989	456 000	28,70
1990	9 050 000	18,65
1991	9 800 000	09,87
1992	12 500 000	06,26
1993	18 240 000	09,42
1994	22 160 000	11,86
1995	23 200 000	07,70
1996	26 000 000	06,33
1997	28 510 000	06,32
1998	36 015 000	06,82
1999	42 338 000	08,82
2000	43 535 000	08,30
2001	56 770 000	07,75
2002	75 450 000	08,23
2003	94 210 000	11,26
2004	131 697 000	15,27
2005	96 046 000	10,68
2006	112 918 000	12,32
2007	201 037 000	20,66
2008	308 559 000	31,80

(الوحدة 10^3 د.ج.)

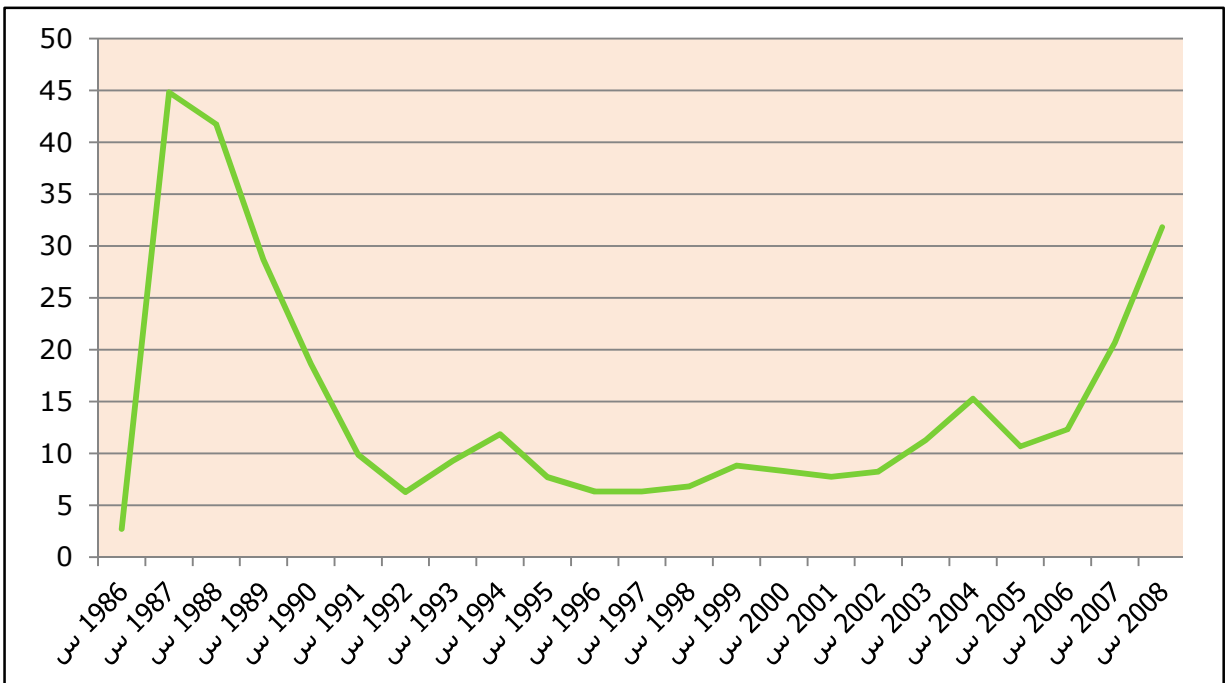

تطـورات معدل التخصيص المالي لقطاع الفلاحة و الري من قانون المالية خـلال الفترة 1986- 2008م

المصـــدر: معالجـة بيانيـة لمعطيـات الجـــدول أعلاه

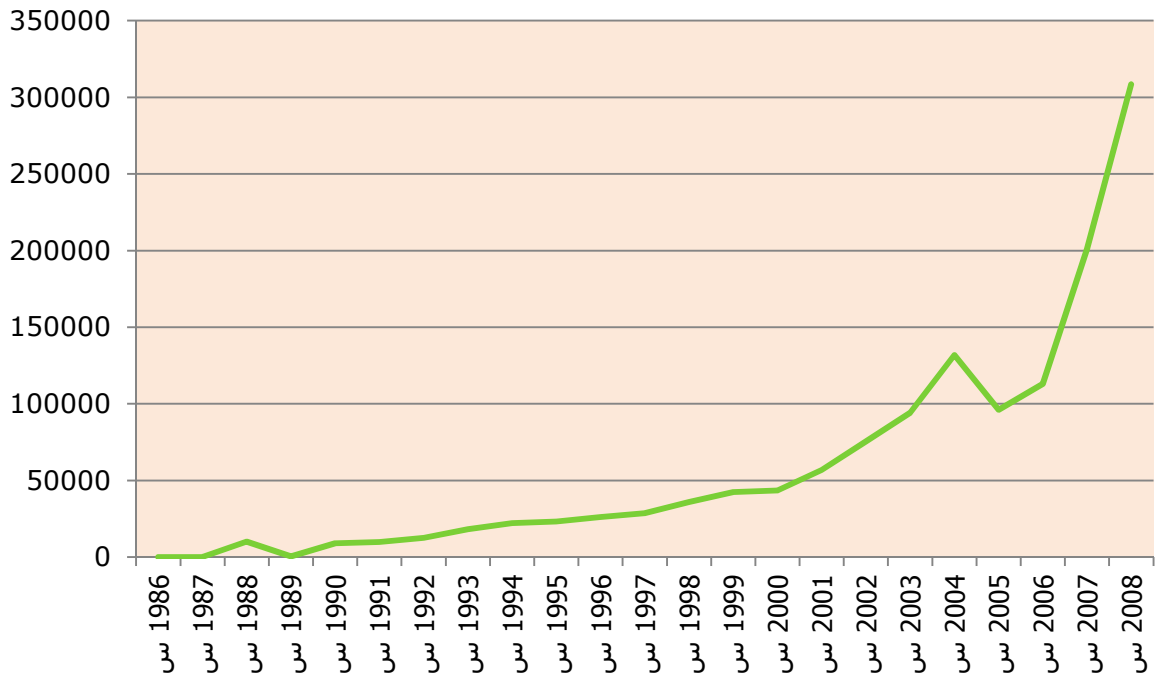

تطورات المخصصات المالية لقطاعي الفلاحة والري في قانـــون المالية خـــلال الفترة 1986-2008م.
المصـــدر: معالجـــة بيانيـــة لمعطيـــات الجـــدول الوارد في الصفحة السابقة

من خلال ما يبديه الشكل البياني العارض بمنحنى بياني لتطورات المخصصات المالية لقطاعي الفلاحة و الري في قانون المالية خلال الفترة الممتدة من سنة 1986م و حتى العام 2008م ، أنه لا يوجد تطابق في حركية هذا المنحنى و منحنى تطورات الجباية البترولية في كل من المرحلتين الأولى والثانية ، كما هو الحال بالنسبة لقطاع التربية والتكوين الذي يبدي منحنى تطورات المخصصات المالية الموجهة له من قانون المالية توافقا شبه تام مع منحنى تطور الجباية البترولية .

في المرحلة الثالثة تكاد تكون مخصصات الفحة والري ثابتة بعد هبوطها فينهاية المرحلة الثانية ، بينما تبقى الجباية البترولية في تزايد .

في المرحلة السادسة تتزايد مخصصات الفلاحة والري ، بينما الجباية البترولية تتناقص . وخلال المرحلة الأخيرة نرى في بداية هذه المرحلة تناقص ثم تزايـــد .

جـدول يوضح تطورات مخـصصات الصناعة خلال الفترة (1986 ـ 2008) :

السنة	قانون المالية	معـدل التخصيص المالي من قانون المالية
1986	2 700	5,62
1987	768	03,49
1988	700 000	02,89
1989	1 250 000	04,68
1990	1 250 000	02,57
1991	1 200 000	01,20
1992	1 700 000	00,85
1993	1 840 000	00,95
1994	1 950 000	01,04
1995	1 020 000	00,33
1996	1 000 000	00,24
1997	300 000	00,06
1998	100 000	00,01
1999	350 000	00,07
2000	400 000	00,07
2001	500 000	00,06
2002	150 000	00,01
2003	100 000	00,01
2004	365 837	00,04
2005	500 000	00,05
2006	394 262	00,04
2007	1 180 000	00,12
2008	667 000	00,06

(الوحدة 10^3 د.ج.)

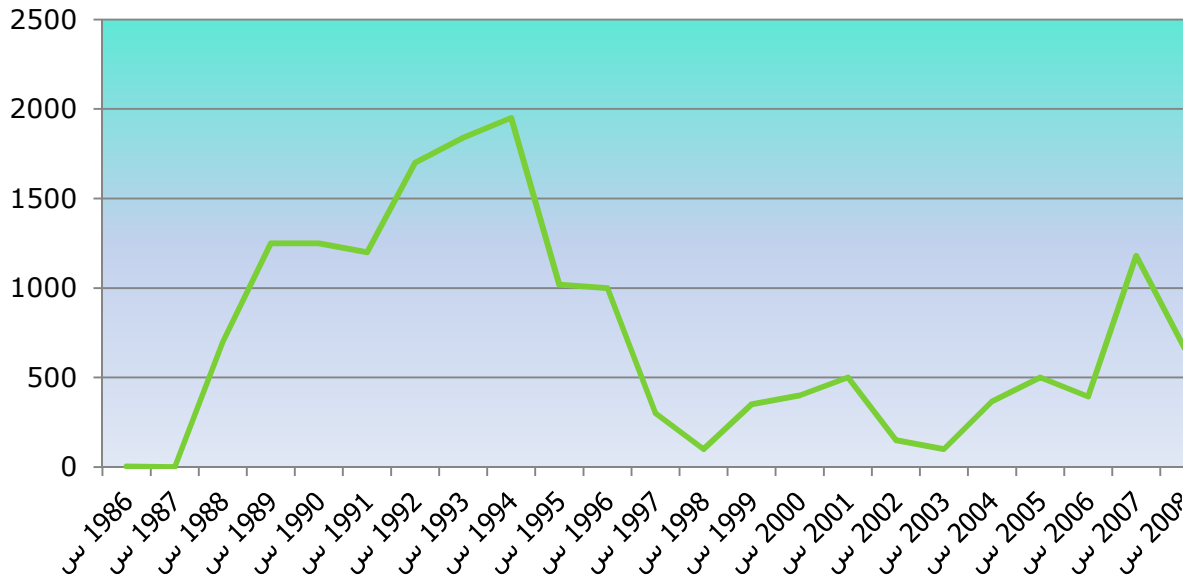

تطورات المخصصات المالية لقطاع الصناعة في قانون المالية خلال الفترة 1986- 2008م.

المصـــدر: معالجـة بيانيـة لمعطيـات الجـــدول الوارد في الصفحة السابقة

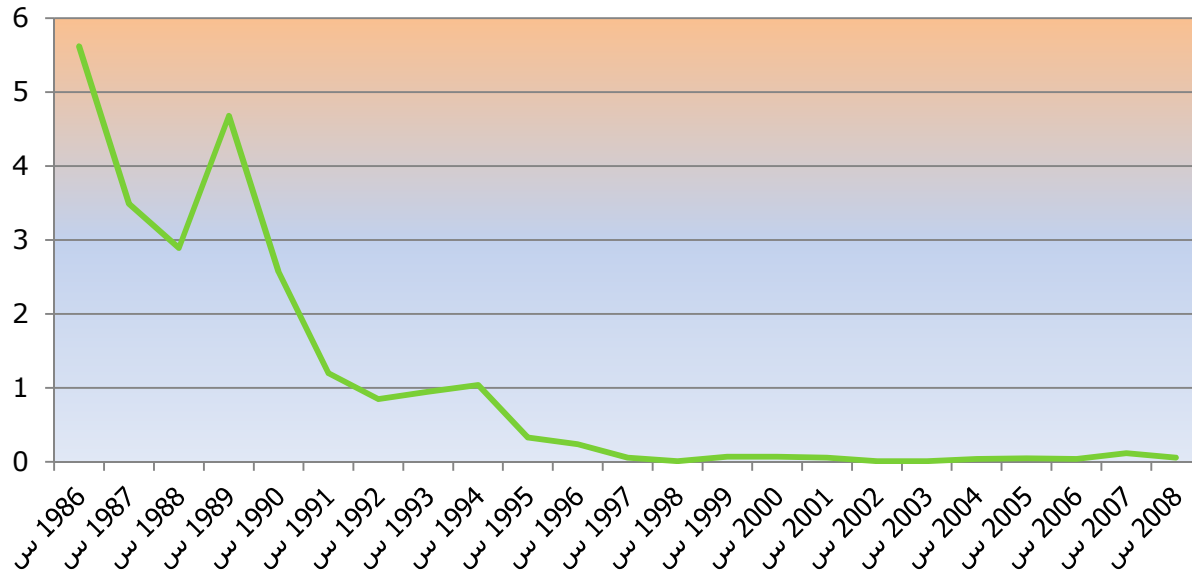

تطورات معدل التخصيص المالي لقطاع الصناعة في قانون المالية خلال الفترة 1986- 2008م.

المصـــدر: معالجـة بيانيـة لمعطيـات الجـــدول الوارد في الصفحة السابقة

نرى من خلال منحنى مخصصات قطاع الصناعة أن هناك تناقصا حادا خلال الفترة الأولى الممتدة من سنة 1986 م وحتى سنة 1988 ومن ثم تصاعد خلال الفترة 1988م – 1989 م ويليها هبوط حاد خلال طول الفترة المتراوحة بين 1989 و 1997 م ومن ثم ثبوت عند الأدنى المستويات ، مما يشير أن الدولة تخلت تقريبا عن تدعيم الصناعة .

خاتمـــة الفصـــل الثالـــث

لإن الظواهر الإقتصادية متعددة ومتنوعة ومتشابكة ، فإن الإقتصاديين يسعون للوصول إلى صيغ نموذجيـة وقوالب شكلية قابلة لأن تنتظم فيها أهم الوقائع ، ثـمة وجهات من النظر تتفاوت في فهم موضوع الإقتصاد ، وقد أدت إلى نشوء مدارس إقتصادية لها وجهات نظر مختلفة ، متباعدة مرة ، ومتقاربة مرة أخرى ، ولكن جل علماء الإقتصاد ، إن لم نقل كلهم يسعون لفهم الظواهر الإقتصادية فهما دقيقا ، وصياغة حيثياتها صياغة علمية ، فهم يتحرقون شوقا لتحويل قضياه إلى مفاهيم كمية (موضوع الرياضيات) والتعبير عنها بصيغ ومعادلات ومنحنيات بيانية لجعلها نموذجا للمعقولية ، والهدف من وراء هذا هو وصول علماء الإقتصادإلى التنبؤ بالظواهر الإقتصادية ومعرفة مسارها ، لتفادي سلبياتها والإستفادة قدر الإمكان بإيجابياتها ، وهذا لرفاهية الفرد و إسعاد الإنسان في عالم يتميز بالندرة .

إن الفرد في المجتمع يتطلع لأن توفر له حكومته ما يلزمه في حياته و فرص الإستفادة من خيرات بلاده ، قدر الإمكان ويرى نفسه إن لم ينل مراده دائما مسلوب الحقوق ومنقوص الرفاهية ، والحكومة من جهة أخرى ترى بأنها مؤدية واجبها على أحسن وجه وأنها تسعى إلى توفير ما يحتاجه المواطن في ظل الإمكانية المتاحة لها و تحت نير قيود إقتصادية خارجة عن نطاق إرادتها ، وترى بان المواطن يتطلع دائما إلى تحقيق أشياء خارجة عن حدود قدراتها وخصوصا التمويلية منها ، ويطلب ما يستحيل تحقيقه .

ولكي يتسنى لنا معرفة من هو الذي يملك الحجة وله الدليل القاطع على مايدعي ، فلغة الأرقام هي وحدها التي تملك كلمة الفصل لإزالة الإبهام ونشر الشفافية ، ومن ثم توضيح الحقيقة ، ومنه فإن فالحصول على المعلومة الرقمية الأكثر معقولية وأمثلية والتي لا تدع مجالا للشك للوصول إلى الحقيقة ، وفي هذا الفصل الذي جُمعت فيه معلومات من مصادر رسمية ، تبين بأن هناك تناقضا صارخا بين الحياة الواقعية التي يعيشها الفرد فعلا (تعليم ، صحة ، ...) وبين ماتملكه دولته التي يعيش في كنف حمايتها ورعايتها ، فكل الإمكانات المادية متاحة لأن يعيش المواطن حياة الكرامة و العزة ، إلا أنه مازال محروما من الكثير إذا ماقورنت ظروف معيشته بشروط حياة غيره من أولئك الأفراد الحاملين لجنسيـة دول لا تملك ماتملكه الجزائر من ثروات وما تستحوذ عليه من خيرات .

خاتمـــــة عامـــة

تعتبـر الشركة العمومية سوناطـراك بمثابة القلب النابض بالنسبة للنظام الإقتصادي الجزائري ، كما تعتبر إيراداتها المالية ، بمثابة الدم المساهم بقدر هام ، إن لم نقل شبه تام ، في تأمين تغذيـة ، تقوية ، تحريك ، تنمية أغلب إن لم نقل كل خلايا وأعضاء هذا النظام ، في ذات الوقت الذي تعتبر فيه منتجاتها الطاقويـة ، بمثابة الروح التي تحرك أغلب الأنظمة الجزئية المشكلة في مجملها للكيانين الكلييين للمجتمع وللإقتصاد الجزائري سوية ، إضافة إلى أن هذه المنتجات تعتبر بمثابة السبب الرئيسي لوجود عنصر الصادرات الجزائرية ، وبالتالي تجسد الميزان التجـاري الجزائـري ، والأمر كذلك ما دامت محصلة المنتجات الطاقوية تكاد تؤول إلى محصلة الصادرات الحقيقية الجزائرية الكلية ، ومادامت محصلة الصادرات غير الطاقوية تكاد تتلاشى مقارنة بصادرات النفط والغاز . وعليه ، فإن شركة سوناطراك ، تعتبر من دون أدنى شك العون الإقتصادي المحوري والمسيطر بالنسبة للدورة الإقتصادية والنموذج الإقتصادي الكلي الجزائري ، وهي فعلا كذلك مادامت تعتبر المضخة الرئيسية للتدفقات السلعية التي تعتبر أهم عنصر إستهلاكـي عمومي وإستراتيجـي ، على جميـع الأصعـدة والمستويات ، فردية كانت ، جماعية أو وطنية ، محلية كانت ، قارية أو عالمية ، إقتصادية كانت ، تعليمية ، صحية ، إدارية ، سياسية ، قانونية ، أو غيرها. وفي ذات الوقت المنبع الأهم على الإطلاق للتدفقات المالية الـتي تعتـبر وبكل تأكيـد أهم أسباب إنتعـاش أو ركود الحركية الإقتصادية وغيرها من بقية الديناميكيات الأخرى المتفاعلة فيما بينها من جهة ، وبينها وبين الآلية الإقتصادية من جهة ثانيـة .

ومن هذا المنطلـق الواقعي ، كانت ولازالت إشكالية " تداخل الإقتصاد الكلي الجزائري مع إقتصاد شـركة سوناطراك ، وضبابية الحدود الفاصلة ما بين هذين الإقتصادين" قائمة ، ومن دون إجابة موضوعية مقنعة . وهو الأمر الذي يعتبر أهم وأبرز أسباب عدم إكتمال الكثير من الدراسات الأكاديمية والبحثية ، بما فيها هذه المذكرة ، على النحو المسطر و المخطط مسبقا ، خصوصا في ظل غياب المعلومات الرقمية المعبرة ، بسبب هذه الإشكالية من جهة ، وبسبب سياسات التعتيم والإحتكار والتضليل المعلوماتي المكثف المطبقة على كافة المستويات ، وبأرقى الفنيات والتقنيات من جهة ثانيـة ، وسياسات

التسييس والتمييز الورمية التي أصبحت تتغلغل أكثر فأكثر داخل أهم أعضاء الجسد الجزائري ، وتهدد أكثر فأكثر إستقرار – بل وحتى كرامة و حياة– الملايين من الجزائريين الذين من المفروض أن يكونوا قد تخلصوا منذ سنوات من ثوب الفقر بشكل نهائي ، مادامت الخيرات الطاقوية خيرات عمومية وطبيعية موهوبة من اللّه الآمر بأن يكون الناس سواسية ، حتى وإن كان فيهم العرب والأعاجم و السود و البيض و العبيد والأحرار ، فما بالك ، بشعب كله جزائري عربي مسلم ، ومادامت الجزائر" جمهورية ديمقراطية شعبية " ، ومادامت المؤسسات والإدارات العمومية "من الشعب و إلى الشعب"، وما دامت الأراضي و الثروات الجزائرية قد حررت و أممت بفضل تضحيات قد دفـــع و لا يزال يدفع أكبر أقساط ثتمنها المواطنون بسطاء الأمس، فقراء و بؤساء اليوم ، ومادامت إيرادات الجزائر قد تضاعفت بعدة مرات مقارنة بمستوياتها التي كانت عليها في سنوات مضت ، وبفضل إلهي خالص ، لا دخل فيه لا لإبتكارات سياسية حكومية ، ولا لإبداعات تسييرية ، ولا لإكتشافات تقنية وعلمية .

إن البنية الإقتصادية سواءا الخاصة بالكيانات الإقتصادية الجزئي من أفراد ، أسر و عائلات ، مؤسسات ، أو بالكيانات الإقتصادية الكلية أو الجهوية أو العالمية هي من دون أدنى شك من أعقد البنى الديناميكية ، ومن أكثرها حركية وتفاعلية ، كونها تتشكل من بيئة متمازجة العناصر ذات الطبيعة المختلفة (سياسية ، مالية، نقدية، ثقافية ، تجارية ، إنتاجية ، إدارية ، إجتماعية ، إنسانية ، نفسية ومعنوية ، أخلاقية ، دينية وغيرها)، حيث أن التغير الذي يطرأ على أي عنصر من تلك العناصر ، سوف ينعكس لا محالة سلبا أو إيجابا على أغلب أو كافة مركبات و كذا خصوصيات هذه البنية الإقتصادية المركبة . إلا أن درجة إستجابة الكيان الإقتصادي لتغير أحد تلك العناصر تختلف ، والسبب في ذلك يعود أساسا إلى درجة الأهمية النسبية لكل عنصر من تلك العناصر ، ومدى تأثيره في غيره من العناصر المشكلة بإتحادها وتقاطعها فيما بينها الهيكل الإقتصادي . فمن الواضح على سبيل المثال أن التعليم الذي يعتبر أهم عناصر رأس المالي البشري ، يعد أحد أهم ركائز إستقرار وتطور الإقتصاديات بجميع مستوياتها وأمكنتها وعصورها. فبالتعليم مثلا ، تكتسب الثقافات والمهارات والفنيات والخبرات حيث قد قيل في ذلك : « مفهوم رأس المال البشري يشير إلى واقعة أن يكون البشر مستثمرين في أنفسهم ، بوسائل التربية ، التدريب

أو نشاطات أخـرى ، و التي ترفع الدخل المستقبلي عبر رفع مكاسب أعمار حياتهم »[1] وبه تكتسب فرص العمل وفي ذلك قيل : « رأس المال البشري يشير إلى الموارد، المؤهـلات ، المهارات والمعـــارف التي تكون نـافعـة لـلأفراد ومكتسبة من قبلهم لتعظيـم قابليـة توظيفـهم »[2] وغيرها من منابع الإيرادات المختلفة، وبه تكتشف وتطور التقنيات ، وبه يقضى على العديد من مخاطر وتهديدات الحياة البشرية، وبالعلم تصحح الأخطاء ، وبالعلم ترتفع القدرات الشرائية، وبالعلـم تتحسن جودة المنتجات ، وتنمى فرص إشباع الحاجات بمختلف أشكالها : المادية (المأوى ، اللبس ، التغذية ، الأدوية ، التنقل ، المواصلات والإتصالات ، المعدات والأدوات ، الأثاث المنزلي وغيرها) ، المعنوية : (الفكرية ، النفسية ، الإجتماعية ، الأخلاقية ، الدينية ، وغيرها) . كما أن كلا من الصحة ، العمل ، السكن ، الذمة المالية وغيرها ، كلها عناصر مفتاحية بالنسبة لتوازن كافة الإقتصاديات الجزئية منها والكليـــة .

صحيح أن المنشآت الإنتاجية والمؤسسات المالية ، والمؤسسات والإدارات الحكومية تعتبر أعوانا إقتصادية ذات دور كبير في تحريك عجلة الإقتصاد، وفي تسريع حركيتها نحو الأفضل ، غير أن العنصر البشري هو العون الإقتصادي الأهم على الإطلاق بالنسبة للنظام الإقتصادي ، وهو كذلك ما دام هو الحارس لبوابة مقراتها، ورشاتها ، مخازنها ولمتلكاتها ، ومادام هو الموظف فيها ، وهو المسير لها ، والمراقب لها ، والمخطط لبرامجها وسياساتها ، والراسم لإستراتيجياتها ، والمحدد بشكل كبير لمدى فعاليتها ولدرجة تنافسيتها وإستقرارها ، والمحدد للإطار القانوني والتشريعي المحدد لصلاحياتها والموجه لنشاطاتها ، والمستثمر فيهـا، والمستهلك لمنتجاتها ، والمورد لها في الكثير من الأحيان. ومن هنا كان العنصر البشري بالفعل هو العنصر المحوري والجوهـري في أي من البنى الإقتصاديات الكلية ، وكانت حقا تنميته عبر رفع درجة رفاهـه ، وتحسين ظروف معيشته ، وتخليصه من كل ، أو على الأقل أهم النقائص ومظاهر الحرمان التي تقيده و تحول دونه ودون بلوغ حياة الكرامة والرفاهيـة ، من أهم الركائــز الأساسية التي يستحيل بأي شكل من الأشكال ، بلوغ ما ترمي إليه كل الدول السائرة في طريق النمو ، ألا و هـو بلوغ شاطئ التنميـة ، والتخلص من لقب الدول المتخلفة الذي أصبح يحمل في طياته عبئا معنويا مفقدا للأمل ومضعفـا لإحساس الحريـــة

(1) - WOODHALL M. ,(1997), "Human Capital Concept", in HALSEY A. H. & LAUDER H. & BROWN P. & WELLS A. S., "Education: Culture, Economy and Society", Oxford/New York, Oxford University Press, PP. : (219-223). P. 220.

(2) - CASPI A. & WRIGHT B. R. & MOFFIT T. E. & SILVA P. A. ,(1998), "Early Failure in the Labour Market : Childhood and Adolescent Predictors of Unemployment in the Transition to Adulthood", American Sociological Review, Vol. 63, PP.:(424 – 451), P.: 427.

والكرامة ، مضافا إليه آلاما إنسانية وإجتماعية شتـــى . ومن هنا كان الخيار الذي فضلنا به تحليل أثـــر شركة سوناطراك على الإقتصاد الجزائري ، خيارا مدروسا ومنصبا في هذا المسار الفكـــري .

إن القراءة الأولية والسطحية لظاهرة الإنتعاش المفاجئ المعتبر الذي شهدته خلال السنوات الأخيرة حصيلة الجباية البترولية التي تعتبر أهم مكونات الإيرادات العمومية الجزائرية ، وترافقـــها مع تحسن المخصصات المالية لأهم القطاعات المؤثرة مباشرة على الوضعية الإقتصادية الجزئية ومن ثم الكلية ، وتلاشي الديون الخارجية ، وتنامي إحتياطيات الصرف ، وكذا الإنجازات الهائلة التي تحققت في إطار أحدث برنامجين جزائريين تنمويين و المتمثلين في برنامج الإنعاش الإقتصادي المتبوع و المعزز ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ، وغيرها من المنجزات التي كان أبرز الأسباب الفعلية لتنفيذها، إنتعاش الإيردات الجزائرية المرتكزة بشكل شبه كلي على محصلات الإيرادات النفطية التي تعتبر شركة سوناطراك المؤسسة العمومية المحتكرة لجمعها ، وغيرها من المؤشرات المتعلقة بإنجازات وإستثمارات تلك الشركة العمومية الجزائرية المنفردة دون غيرها من الشركات و المؤسسات الوطنية في مجالات إستخراج ونقل وتسويق وتصدير المنتجات النفطيـة والغازية ، توحـــي أن لسوناطراك الدور الأهم في تلك الحركية الإيجابية التي أزالت بالفعل الشيء الكثير من مخلفات الدمار الهائل التي أورثتها العشرية الدموية ، ولا زالت تصحح ما بقي من نقاط الخلل الموروثة عن تلك الحقبة الملتهبة التي لايزال دخانها يتصاعد في الأفق. وتوحي بأن الخلل يكمن في الطريقة الحكومية المتبعة في توجيه وتخصيص تلك الموارد المالية العموميـة، نظرا لأن سوناطراك لا دخل لها في تحديد الموازنة العامة وفي رسم معالم السياسات الإقتصادية، ولا دخل لها في رسم البرامج التنموية ، وفي تحديد الأولويـات ، وفي تخصيص الأغلفـة المالية ، غير أن ذلك الأمر ربما كانت صحته مؤكدة لو لم تشهد أسعار المحروقات تلك القفزة الهائلة ، ولو لم تكن تلك السحابة الضبابية التي تحجب مواقع الإحصائيات التفصيلية الحقيقية لكل ما يتعلق بشتى الحسابات المتعلقة بالمحروقـــات .

إن ما توصلنا إليه و بلغناه وبشكل غاية في الصعوبة خلال دراستنا هذه المجسدة في هذه المذكرة من معطيات وما أتيح لنا جمعه في ظل العراقيل التي لا يمكن بأي حال من الأحوال وصفها من معلومات ، هو أن شركة سوناطراك هي مؤسسة ناجحة على المستويين الداخلي أو الخارجي ، وأنها تعتبر المولد (dynamo) الذي يشحن البطارية (battrie) المتمثلة في الخزينة (trésor) بالطاقة الكبيرة التي تغذي جميع عناصر الدارة ، التي هي مؤسسات

الدولة ، ولذا فإنه إذا ما كان في هذه الدارة بعض المركبات الزائدة أو الفاسدة ، فإن طاقة كبيرة تضيع أدراج الرياح، وتذهب في غير جدوى ، مما سوف يؤثر على ما خطط من برامج ، وتصبح هذه البرامج والمخططات مجرد وهم ، فبالرغم من التمويل الدائم للمشاريع الإقتصادية الكبرى من موارد النفط ، إلا أن هذه المشاريع ، لم تقوم بالدور المنوط بها و المنتظر منها القيام به ، وهو الأمر الذي يطرح بشكل واضح للغاية إشكالية الحكم الراشد الذي أصبح يعـــد من أهم أسس وأركان نجاح أي نظام أو أي مشروع عمومي سواء أكان ذلك على المستوى الكلي أو على المستويات المحلية ، إن الحكم الراشد الذي جرى تعريفه على أنه « ممارسة السلطة الإقتصادية ، السياسية والإدارية في تسيير شؤون البلد على جميع المستويات ، وذلك يتضمن الآليات ، السيرورات والمؤسسات التي من خلالها يحدد المواطنين و الجماعات مصالحهم ، ممـارسة حقـوقهم المشروعـــة ، و يـواجهـــون بها واجبـاتهم ، ويُوَسِّطـونَ بواسطتها إختلافـاتهم »[1] أصبح بطبيعته من أهم العناصر الواجب إصلاحها قبل التفكير في أي مشـروع تنموي محلي كـــان أو وطني .

إن الضعف الهيكلي الذي عرفه الإقتصاد الوطني من خلال تسيير إداري مركزي طويل المدى ، أثر سلبا على الطاقات الإنتاجية ، فالمظهر التوسعي للسياسات الميزانية والنقدية و اختلال التسيير على مستوى المؤسسات العمومية ونسب الفوائد والتقييم المبالغ فيه لأسعار الصرف ، كل هذا أدى إلى تردي معدلات التبادل للوضع الإقتصادي و الإجتماعي ، إن المنظومة التجارية والمالية رغم محاولة إصلاحها بقيت تسير بنفس عقلية الريع الموروثة عن تفشي ظاهرة الشيء غير الرسمي " L'informel "مصدر الريوع ؛ إن الجزائر توجد في مفترق الطرق و هي تتأرجح بين الإقتصاد الريعي والإقتصاد الصاعد الذي يكون حجر الزاوية لبناء إقتصاد السوق حسب المعايير المتعلرف عليها دوليا ، أي بناء السوق خارج ريوع الحر وقات ، إن الإقتصاد الجزائري يعكس دوما صورة ضبابية لم يتمكن المحللون من فك رموزها الهيكلية . فعلى الإقتصاد الجزائري الإنتقال من إقتصاد الريوع الكابحة لخلق الثروات والقيمة المضافة نحو إقتصاد بارز وصاعد يتجاوز المحيط الإقتصادي الراهن .

وعليه فإنه من المنطقي أن نشير إلى أنه من الواجب على السلطات الجزائرية المسيرة من قِبَل صناع القرار العمومي أن تفكر في كيفية إصلاح طبيعة الحكم قبل

(1) - UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME UNDP, (1997), "The HDR-1997: Human Development Report-1997", Oxford University Press, Oxford, New York, P.: 02-03.

التفكير في إصلاح نمط تسيير المؤسسات العمومية الخدماتية منها و الإنتاجية ، و قبل التفكير في كيفية ترشيد الإنفاقات العمومية ذات المنفعة العامة الواسعة و بالمقابل ذات التكلفة الإجتماعية الباهظة إن هي ذهبت إلى غير السبل الواجب توجيهها إليها ، فعلى صناع القرار الجزائريين التحلي أكثر بروح المسؤولية وأن يكتسبوا إرادة بناء دولة القانون المرتكز تسييرها على مبادئ الديمقراطية و الشفافية و العدالة و المشروعية هذا من جهة .

أما من جهة ثانية فيجب عدم المرور دونما الإشارة إلى نقطة هامة من الناحية الخلقية و التسييرية على حد سواء ، إن شركة سوناطراك نظام حي ينموا في وسط متعدد المتغيرات ، وعليه فإن نجاحه يكمن في إنسجامه وهذا الوسط لا إختلافه و شذوذه عنه، ومن هذا المنطلق يجب علينا كمواطنين جزائريين يعيشون على خيرات وموارد بلدهم الطبيعية الإشارة إلى ضرورة الكف عن سياسات التمييز التي تطبق بشكل فاضح واضح فيما بين عمال و موظفي شركة سوناطراك و غيرهم من العمال الجزائريين الآخرين والتي وصلت للحد الذي صار عمال شركة سوناطراك بمثابة طبقة الجزائريين من الدرجة الأولى الذين منحوا مزايا كبيرة للغاية دون غيرهم من الجزائريين لدرجة منح أبنائهم دون أبناء غيرهم كل فرص الراحـــــة و الإستجمام وكذا إنشاء بنك متميز خاص بهم دون غيرهم و الذي أشير إلى أنه سيبادر مهامه هذا العام (2009) برأسمال قدره 02 مليار دولار أمريكي [1] * ، وغيرها من التمييزات البشرية المتنوعة التي تصب لصالح توسيع الهوة بين سوناطراك وغالبية الشعب الجزائري و الأمر الأخطر على مسيرة الشركة التطورية والتنموية إضافة لضرورة تجنب تسييس تسيير الشركة .

(*) - وقد ورد أن مهام بنك سوناطراك تنصب في منح قروض للموظفين للإستفادة من المساكن و شراء العقارات و السيارات في الوقت الذي يستفيد منه مسؤولو البنك ببرنامج لإعادة التكوين و الرسكلة في مجال التسيير المالي ، بإعتبار أن البنك يعد سابقة في تاريخ سوناطراك و الجزائر ، قصد ضمان إستقرار الجو المهني للعامل . عن المقالة الواردة في موقع النهار : http://www.ennaharonline.com/ar/national/31622.html .

(1) - http://www.ennaharonline.com/ar/national/31622.html .

http://www
KEVIN KELLY
New Rules for the New Economy
10
The Economist
New Economy
HOW CAN TECHNOLOGY SAVE THE ECONOMY?
ECONOMIC CRISIS:
JOBS

قائمـــــة المراجـــع

المراجع باللغـة العربيـة :

ا- الكتـب و المذكـرات :

أ بو إ سماعيل احمد. أصول الإقتصاد . دار النهضة العربية ـ القاهرة . طبعة 1976 م .

بن حبيب عبد الرزاق / إقتصاد وتسيير المؤسسة / ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، سنة 2006

بهلو ل محمد بلقاسم حسن .الإستثمار و إشكالية التوازن الجهوي . المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر . طبعة 1990 م.

بلعيد عبد السلام / الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال / ترجمة : محمد هناد ، مصطفى ماضي . دار النشر بوشان . طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية – الجزائر. 1990 م

بريبش السعيد / الإقتصاد الكلي / دار النشر والتوزيع ، الحجار ، باتنة – الجزائر. طبعة 2007 م ص : 9 .

بومنجل السعيد " الدليل الإحصائي للطالب " . ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر. طبعة 2000 م .

خبابة عبد الله . الإقتصاد العام – تقنيات التسيير . المعهد التربوي الوطني . طبعة 1988 / 1989 م .

طرطار أحمد . الترشيد الإقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . طبعة 2001 م .

عثمان فضيل . الموجه في الجغرافيا . دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع 2006 . الجزائر .

عويسات جمال الدين . التنمية الصناعية . ترجمة : الصديق سعدي . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر .

قدي عبد المجيد / النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة ـ محاضرة / الملتقى الوطني الأول حول 1986.

مقداد إسعاد . أطلس الجزائر . الزيتونة للإعلام و النشر . باتنة ـ الجزائر . طبعة 2006 م .

كتوش عاشور ، بلعزوز بن علي " مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا " العدد الثاني (2) . ماي 2005 م .

لابري شيخ / الإقتصاد والمؤسسة / دار النشر . الصفحات الزرقاء . البويرة – الجزائر . طبعة 2003 م .

مزغراني بومديـن، المجموعة الكاملة لنصوص قوانين المالية من سنة 1963 إلى 2008 ، الجزء الثالث 1996-2008، طباعه ونشر وتوزيع دار الغرب للنشر و التوزيع ، ديسمبر 2007 ، وهران ، الجزائر [1]

مقليد عيسى / قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية / مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ؛ جامعة الحاج لخضر ـ باتنة . ص : 110 ؛ السنة الجامعية : 2007 / 2008 م .

هني أحمد . إقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية . الطبعة الثانية . 1993 . الجزائر .

جغرافية الجزائر والمغرب العربي . وزارة التربية الوطنية . الجزائر . طبعة 2004 / 2005 م .

هاينبرغ ريتشارد / سراب النفط / ترجمة أنطوان عبد الله ؛ الدار العربية للعلوم ، الطبعة الأولى ، سنة 2005 م .

(1) - و الذي يعتبر المرجع المعتمد في عرض المعطيات الرقمية الواردة في الفصل الثالث .

ب- الدوريـات و المـجلات و التقـاريـر :

هيفيلِه وولف ، الترجمة العربية لمجلة العلوم الأمريكية (SCIENTIFIC AMERICAN) مؤسسة الكويت للتقدم العلمي . المجلد : 10 ، العدد : 12 . ديسمبر 1994 م .
مجلة العلوم الأميريكية (SCIENTIFIC AMERICAIN) ، الترجمة العربية ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، المجلد : 10 العدد : 12 ، ديسمبر 1994 م .
منصوري زين / مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا . العدد الثاني (2) . ماي 2005 م .
دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . إصدار المؤسسة العمومية الإقتصادية . طبعة 1989 . الجزائر .
مجلة NOOR (نور) "مجلة لمجموعة سونالغاز" ، العدد السادس (6) ؛ مارس سنة 2007 م .
سوناطراك المجلة (Sonatrch La Revue) . العدد : 54 ؛ أكتوبر 2007 م .
التقرير السنوي لسوناطراك (2006 م) .
التقرير السنوي 2007 (سوناطراك) .
التقرير السنوي 2004 (سوناطراك) .
التقرير السنوي 2005 (سوناطراك) .
التقرير السنوي 2006 (سوناطراك) .
سوناطراك المجلة (Sonatrach La Revue) . العدد : 53 . ؛ جويلية 2007 م ؛ العدد : 53 .
دراسات لإقتصادية . دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الإسشارات والخدمات التعليمية . العدد الثامن (8) ، سنة 2006 م ؛
دليل الجزائر الإقتصادي و الإجتماعي . المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار – الجزائر . طبعة . 1989 م .
الدليل الجزائري الإقتصادي والإجتماعي . ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر . طبعة 1989 م .
دراسات إقتصادية . دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات . العدد الثامن (8) . جويلية 2006 م .
مجلة NOOR (نور) "مجلة لمجموعة سونالغاز" ، العدد السادس (6) ؛ مارس سنة 2007 م .

ج – الجرائد ووسائل الإعلام الأخرى :

أهلـــير ممث تيـو دور البنك العالمي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط . يومية الخبر . العدد : 4928 ؛ 4 فيفري 2007 م .
يومية المحقق (من 21 إلى 27 جويلية 2007) ، العدد : 71.
يومية الخبر . العدد : 4866 ؛ 23 نوفمبر 2006 م .
يومية الخبر ، العدد : 5033 ؛ 7 جوان 2007 م .
يومية الخبر ، العدد : 5298 ؛ 17 أفريل 2008 م .
يومية الخبر العدد : 4939 . 14 فيفري 2007 م .
يومية الخبر العدد : 5250 . 21 فيفري 2008 م .
يومية الخبر ، العدد : 5093 ؛ 16 أوت 2007 م .

يومية الخبر . العدد : 5210 ؛ 6 جانفي 2008 م .
يومية الخبر . العدد : 5011 ، 13 ماي 2007 م .
يومية الخبر .العدد : 5449 ، أكتوبر 2008 م .
يومية الخبر . العدد : 4859 ، نوفمبر 2006 م .
يومية الخبر . العدد : 4856 ، نوفمبر 2006 م .
يومية الخبر . العدد : 5103 ؛ 28 أوت 2007 م .
يومية الخبر , العدد : 5245 ؛ 16 فيفري 2008 م .
يومية الخبر . العدد : 5234 ؛ 3فيفري 2008 م .
يومية الخبر . العدد : 5768 ؛ 25 ديسمبر 2009 م .
يومية الشروق . العدد : 2225 ؛ 16 فيفري 2008 م .
يومية الشروق ، العدد : 2430 ؛ الأربعاء 15 أكتوبر 2008 م .
يومية الشروق . العدد : 2224 ؛ 14 فيفري 2008 م .

قائمـة المراجـع باللغـة الأجنبيـة :

BROWN P. & WELLS A. S., "Education: Culture, Economy and Society", Oxford/New York, Oxford University Press, PP. : (219-223).

CASPI A. & WRIGHT B. R. & MOFFIT T. E. & SILVA P. A. ,(1998), "Early Failure in the Labour Market : Childhood and Adolescent Predictors of Unemployment in the Transition to Adulthood", American Sociological Review, Vol. 63, PP.:(424 – 451).

KHELIF Amor / DYNAMIQUE DES MARCHES VALORISATION DES HYDROCARBURES/ Imprimerie SARP, ALGER , 2005.

Malti Hocine , ON L'APPELLE LE PETROLE ROUGE. Edition Mari Noor 1973.

Rabah Abdelatif / Sonatrach Une Entreprise pas comme les autres / Casba Edition , Alger – 2006.

RAPPORT ANNUEL (SONATRACH) 2007 .

La Revue Sosiale (SONATRACH) ; Juillet 2004 ,N° 01 ; p : 66 .
UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME UNDP, (1997), "The HDR-1997: Human Development Report-1997", Oxford University Press, Oxford, New York .

WOODHALL M. ,(1997), "Human Capital Concept", in HALSEY A. H. & LAUDER H. &

ENERGY MAP OF ALGERIA Produced by the Petroleum Economist Ltd ., London . 2007 edition .

Energie et Mines (Revue périoique) / LOI RELATIVE AUX HYDROCARBURES / N °: 04 Juillet 2004 .

ALGERIE du XXI ème siècle / Revue internationale périodique de l'ADEM , Octobre 2003 . P. 128.

قائمـة المواقع الإلكترونية :

http:// www.ons.dz
http:// www.algeria.com
http:// elmaktba.com
http:// www.magharebia.com
http:// ar.wikipedia.org
http:// www. Djazainews. Info
http:// www.clubnada.jeeran.com
http:// www.ulum.nl
http:// www.edu.men.dz
http:// www. Mesrs . dz
http:// www.djazairnews.inf
http:// www.algeria.kpmg.com
http:// www.hmsalgeria.net
http: // www.geocities.com
http: // www.doaahonline.com
http:// www.islamonline.net
http:// www. vb.ozq8.co
http:// www.arabihouse.com
http:// www.sonatrach-dz.com
http:// www.oapecorg.org
www.dw-world.de
http:// www. Elwaha-dz.com
http:// www.qasweb.org
http:// www.4algeria.com
http:// phys4arab.net
http:// www.menafn.com
http:// www.elmouchahid.net
http:// www.arabic.xinhuanet
http:// www.alrroya.com
http: // www.geocities.com
http:// www.ennaharonline.com/ar/national/31622.html .

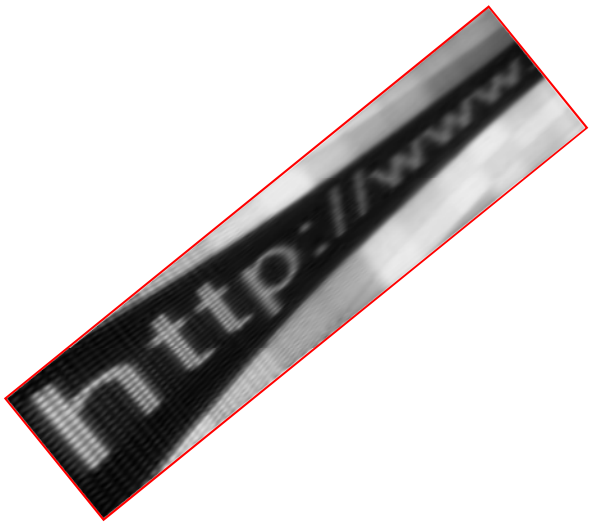

الخريطة الطاقوية للجزائر

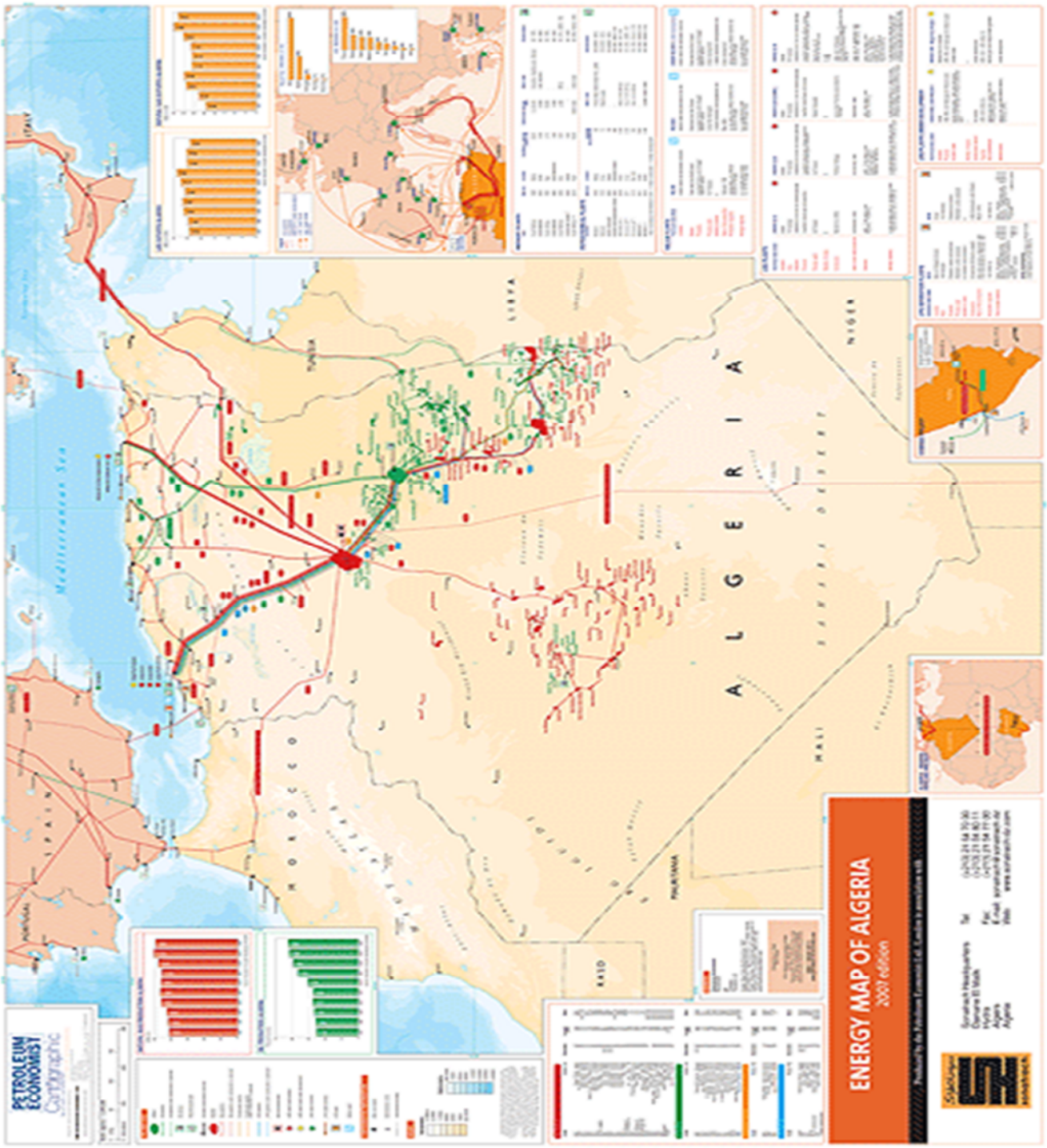

www.sonatrach-dz.com

شبكة الأنابيـب الرئيســة

طرق (خطوط) تصدير الغاز الطبيعي المميع (GNL)

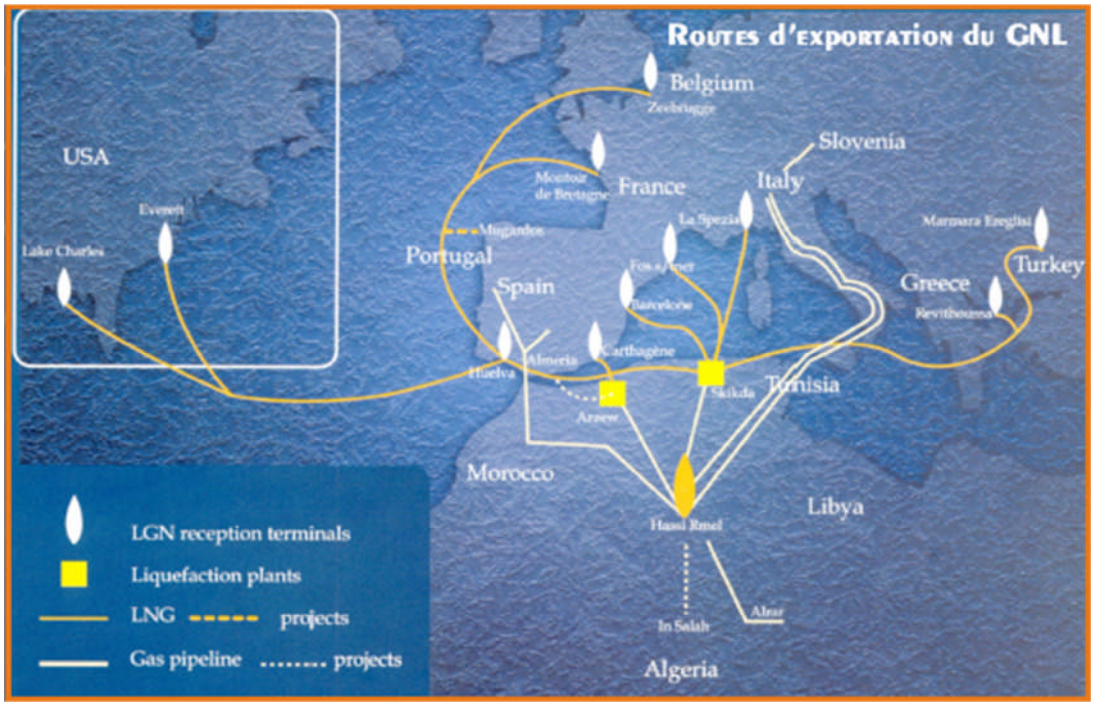

www.sonatrach-dz.com

حالــة الإكتشــافـا ت (بترول وغاز) لسنة 2007 م :

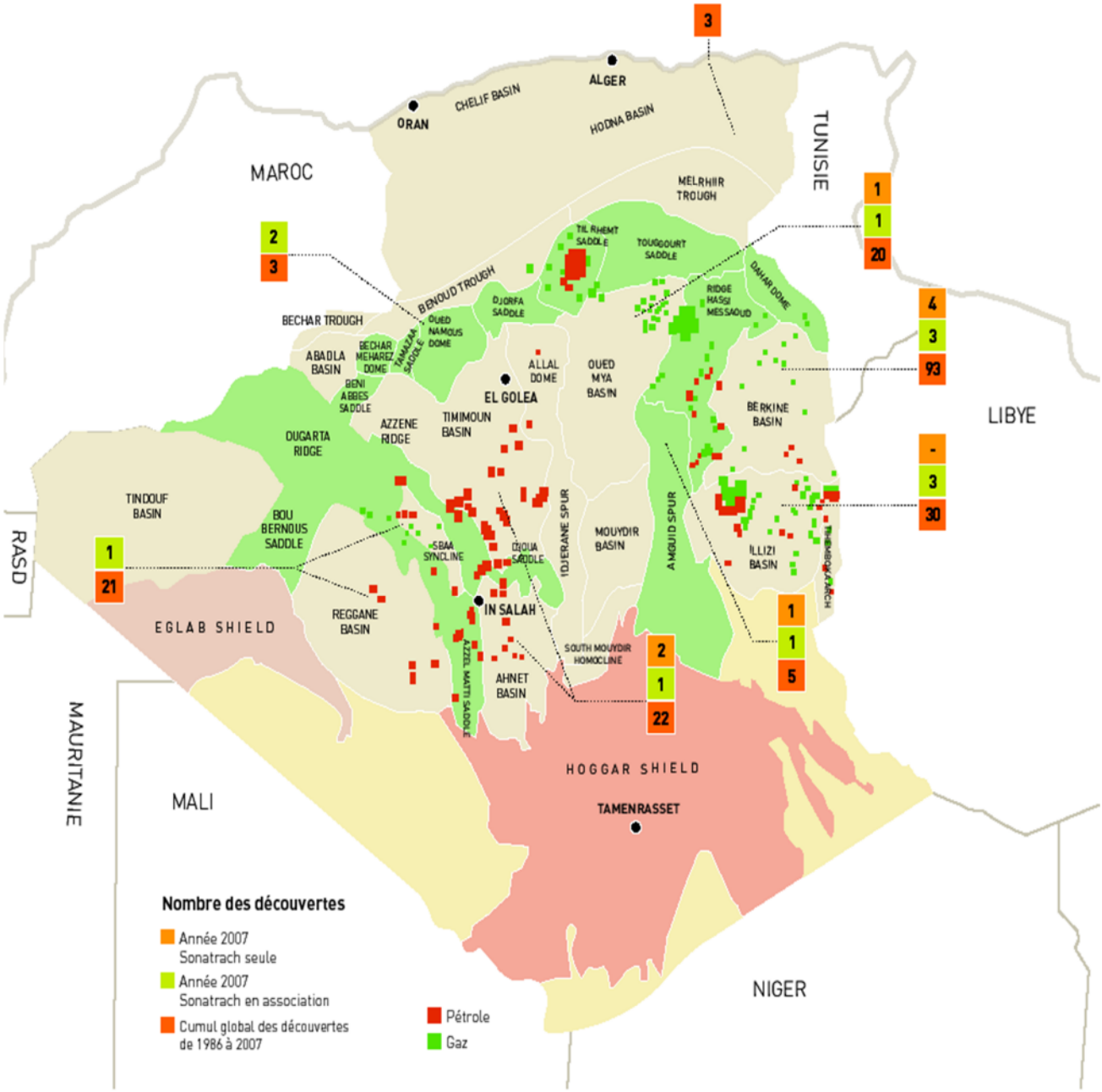

www.sonatrach-dz.com

رزنامة الأحداث لسنة 2005

> 31 جانفي 2005
تتواجد سوناطراك في ليبيا

دعمت سوناطراك موقعها الدولي حيث استطاعت أن تحصل على عقد للتنقيب في ليبيا للمجمع 65 والذي تبلغ مساحته 374 4 كلم2 والواقع في حوض غادامس الذي يبعد 300 كلم عن حوض بيركين في الجزائر.
قامت سوناطراك بتقديم عرض للمجمعين 47 و65 الواقعين على حوض غادامس. واستطاعت أخيراً أن تحصل على المجمع 65 في الوقت الذي كانت فيه بمنافسة مع ثلاث اتحادات أخرى (IXO / AWIL-/XADDA / FDG saG nosidE / ANI (NOIRUTNEC).

> 6 مارس 2005
سوناطراك – STPP
عقد بيع/شراء غاز البترول المميّع

وقّعت سوناطراك مع شركة STPP (الشركة الخاصة الجزائرية للمنتجات البترولية) عقد بيع وشراء غاز البترول المميّع.
ويحمل هذا العقد على تسليم كمية إجمالية من غاز البترول المميّع تبلغ 15 ألف طن في السنة.
تجدر الإشارة إلى أن طاقة المعالجة في مركز التعبئة لدى STPP يمكنها أن تبلغ 5 آلاف وحدة / اليوم للفريق.

> 7 مارس 2005
مشروع قالسي
توقيع 12 رسالة إعلان عن نوايا

نظمت سوناطراك في ميلانو بإيطاليا مؤتمراً لترويج مشروع قالسي وهو مشروع تمديد أنابيب نفط يصل الجزائر بأوروبا عبر سردينيا وإيطاليا حيث يكون منطلقه حاسي رمل ليصب في غاستيغليون ديلاّ بسكايا في شمال روما بإيطاليا.
ضمن هذا الإطار، تمّ توقيع 12 رسالة إعلان عن نوايا بيع وشراء الغاز الطبيعي عبر قالسي مع منطقة سردينيا، شركاء سوناطراك في المشروع مثل شركة إديسون Edison SPA و ENEL وشركات دولية أخرى.

> 31 مارس 2005
نهائي Isle of Grain
توقيع اتفاق مع Grain LNG

وقعت سوناطراك اتفاقاً مع Grain LNG للاحتفاظ بطاقة إضافية في نهائي Isle of Grain.
سوف يسمح هذا الاتفاق لسوناطراك بتزويد السوق البريطاني وتغذيته بأكثر من 5 مليارات متر مكعب من الغاز سنويا في آفاق العام 2008.
وهذا ما سيسمح لها وبطريقة فعالة بتأمين سلامة تزويد هذا السوق بالطاقة.

> 1 أوت 2005
توقيع عقد مع Stroytransgaz

وقعت سوناطراك والشركة الروسية ستروي ترانسغاز Stroytransgaz عقداً لانجاز مدّ أنابيب سوقور/ حجرة النص.
ويبلغ قطر هذه الأنابيب 42 بوصة وطولها 273 كلم وتصل حجرة النص بمنطقة سوڤر على مستوى أنابيب الغاز GZ3 وميدغاز.
سيتم إنجاز هذا العمل خلال 20 شهراً وسيموّن بالغاز الطبيعي المحطة الكهربائية لحجرة النص الواقعة في ولاية تيبازا.

> 26 سبتمبر 2005
تأسيس شركة متكافئة
Transmed SPA

قامت سوناطراك والشركة الإيطالية ENI بتأسيس شركة متكافئة ترانسميد Transmed SPA لتسويق طاقة النقل الإضافية من الغاز الطبيعي عبر أنابيب الغاز لشركة أنابيب النقل عبر المتوسط.
يهدف هذا الاتفاق إلى زيادة طاقة النقل السنوي بمعدّل 3,2 مليار متر مكعب اعتباراً من 2008 و3,3 مليار متر مكعب إضافي سنوياً إعتباراً من 2012.

التقرير السنوي 2005 (السوناطراك) .

رزنامة الأحداث لسنة 2006

18 جانفي 2006

■ **توقيع قرار تنظيمي خاص بسلامة التجهيزات والعمّال**

يعتبر هذا القرار التنظيمي بمثابة مرجع لتنظيم السلامة الصناعية، وقد تم توقيع القرار التنظيمي الخاص بسلامة التجهيزات والعمّال بتاريخ 18 جانفي 2006. ويندرج هذا القرار ضمن مسار عام للمجموعة لوضع نظام سلامة عصري.

6 فيفري 2006

■ **سوناطراك و"شل" توقعان مذكرة تفاهم**

تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى تحديد مجالات التعاون الممكن بين الشركتين داخل الجزائر وخارجها مثل تقاسم التجربة والخبرة في نشاط المنبع، ودراسة إمكانية إنجاز تطور تقني وتجاري وبناء مجمّع لتمييع الغاز الطبيعي وإنشاء برامج تطوير القدرات وتدعيم طاقات غاز البترول المميّع والغاز الطبيعي المميّع من سوناطراك.

25 مارس 2006

■ **توقيع القرار التنظيمي الخاص بسياسة الموارد البشرية لدى سوناطراك**

يعطي هذا القرار الأولوية لسبعة مجالات هي: إدارة الفعالية، الإدارة التوقعية، التوظيف، البدلات، تطوير المؤهلات والتكوين، المسارات المهنية والمهنة والاتصال الإداري.

يندرج تجديد سياسة الموارد البشرية من خلال هذا القرار التنظيمي ضمن إطار تحديث مسارات تطوير وإدارة الموارد البشرية التي انتهجتها سوناطراك منذ عدة سنوات.

9 أبريل 2006

■ **توقيع معاهدة تعاون بين سوناطراك ووكالة الفضاء الجزائرية ASAL**

تسمح هذه المعاهدة باستخدام التكنولوجيات الفضائية وتطبيقها في مشاريع تطوير المجموعة.

22 مايو 2006

■ **سوناطراك وإينديسا توقعان عقد بيع / شراء الغاز الطبيعي**

قامت سوناطراك والشركة الأسبانية إينديسا بتوقيع عقد بيع/شراء الغاز الطبيعي. يصل حجم التزويد بالغاز وفق هذا العقد إلى 0.96 مليار متر مكعب سنوياً وذلك عبر الخط الجديد لأنابيب نقل الغاز الذي يصل الجزائر مباشرة بأسبانيا. يجدر التذكير أن هذا العقد طويل الأمد ويهدف إلى نقل ما حجمه 8 مليارات متر مكعب إعتباراً من نهاية عام 2008 مع طموح إلى مضاعفة طاقة أنابيب النقل عند طور محدّد.

4 سبتمبر 2006

■ **سوناطراك والشركة الوطنية الليبية للنفط توقعان عقد ألرار ووفا**

يعتمد عقد ألرار ووفا الموقّع بين سوناطراك والشركة الوطنية الليبية للنفط على الدراسة التقنية للحقول الحدودية في ألرار بالجزائر ووفا في ليبيا.

هذه الدراسة التي تمّ إيكالها إلى مكتب الإستشارات الهندسية الخاصة بالخزانات، دي غلوير وماك

نوتغتون، والتي يتوقع أن يتم إنجازها على مرحلتين، تهدف إلى تحديد الواقع الحالي للحقلين الحدوديين.

7 أكتوبر 2006

■ **تدشين محطة الضخ SP2**

تهدف محطة الضخ SP2 التي تتواجد على بعد 25 كلم إلى شمال–غربي مدينة لغوات، إلى زيادة طاقة نقل غاز البترول المميّع عبر خط أنابيب حاسي رمل – أرزيو من 6 إلى 9 ملايين طن سنوياً.

15 نوفمبر 2006

■ **سوناطراك توقع 5 اتفاقيات بيع/شراء للغاز الطبيعي من خلال مشروع قالسي مع كلٍ من شركة إيدسون، إينيل، هيرا، أسكوبياف وورلد إنيرجي**

تصل هذه الاتفاقيات الخمس بيع/شراء للغاز الطبيعي من خلال مشروع قالسي، إلى حجم $2GM^3$/ السنة مع شركة إيدسون، $2GM^3$/السنة مع شركة إينيل، $1GM^3$/السنة مع شركة هيرا ، $0,5GM^3$/ السنة مع شركة إسكوبياف و0.5 ج م/ السنة مع شركة ورلد إنيرجي.

تساهم اتفاقيات البيع والشراء هذه بإنجاز هدف التصدير $85GM^3$/ السنة خلال العام 2010 وتندرج ضمن استراتيجية دعم موقع سوناطراك في سوق الغاز الطبيعي بأوروبا.

16 ديسمبر 2006

■ **حقل غاز عين صالح في وضعية إنتاج**

تم وضع حقل غاز عين صالح في الانتاج عبر إتحاد بريتش بتروليوم وسوناطراك وستاتويل.

يتضمن هذا المشروع الذي سينتج 9 مليارات متر مكعب في العام (25 مليون متر مكعب / 870 مليون قدم مكعب /اليوم) وحوالي 50 إلى 60 ألف برميل سائل يومياً، وإلى تطوير أربعة حقول غاز بالإضافة إلى نظام جمع وتحقيق معالجة الغاز.

11 ديسمبر 2006

■ **عملية ناجحة في نهائي محطة استقبال الغاز الطبيعي المميّع في ألياجا بمنطقة إزمير بتركيا**

إن عملية تفريغ كمية 300 124 متر مكعب من الغاز الطبيعي المميّع والتي تمّ نقلها انطلاقاً من بيتويا (أرزيو) عبر ناقلة الميتان الجزائرية لعربي بن مهدي، بدأت في 4 ديسمبر 2006 واكتملت في 10 ديسمبر 2006. سمحت هذه العملية بمباشرة مختلف الاختبارات الخاصة باستعمال التجهيزات في هذا النهائي ووضعها قيد التشغيل التجاري.

التقرير السنوي 2006 (سوناطراك) .

رزنامة الأحداث لسنة (2007)

ÉPHÉMÉRIDE

9 février 2007

SIPEX SIGNE UNE CONVENTION DE CONCESSION AU MALI

A Bamako, Sonatrach International Petroleum Exploration & Production (SIPEX), filiale de Sonatrach pour les projets exploration et développement à l'international, signe une convention de concession portant sur le bloc 20 du Bassin Taoudenni pour la recherche et l'exploitation des hydrocarbures. Sipex s'engage à y réaliser, sur une période initiale de 4 ans, des travaux géologiques et géophysiques ainsi qu'un forage pour un montant minimum de 11,6 millions de dollars US.

18 février 2007

SONATRACH SIGNE 2 NOUVEAUX ACCORDS DE VENTE DE GAZ NATUREL À L'ITALIE

Sonatrach signe 2 accords de vente de gaz naturel à long terme pour un volume de total de 3 Gm^3/an, destiné au marché italien et livré à travers le gazoduc Enrico Mattei, à partir de 2008.

Le premier accord est conclu avec la compagnie italienne Enel et porte sur un volume de 1 Gm^3/an qui s'ajoutera aux 6 Gm^3/an de gaz algérien déjà livrés à Enel. Le deuxième porte sur un contrat de vente/achat de gaz naturel entre Sonatrach et sa filiale pour un volume de 2 Gm^3/an qui sera commercialisé directement sur le marché italien.

3 mars 2007

SIGNATURE D'UN PROTOCOLE D'ACCORD POUR LE DÉVELOPPEMENT D'UN COMPLEXE DE PRODUCTION D'ALUMINIUM

Le consortium algérien composé des compagnies Sonatrach-Sonelgaz et le consortium émirati Mubadala Development Company et Dubaï Aluminium Company signent, à Alger, un protocole d'accord de partenariat pour le développement d'un complexe industriel de production d'aluminium, dans la nouvelle zone industrielle de Béni-Saf.

D'une valeur de 5 milliards de dollars US, avec une participation de 30 % pour le consortium algérien (75 % pour Sonatrach et 25 % pour Sonelgaz), ce projet représente le plus grand et important investissement étranger direct (IDE) prévu sur une assiette de 400 hectares, pour une production de près de 700 000 tonnes d'aluminium primaire par an destinée principalement à l'exportation. L'Aluminerie de Béni-Saf comprendra en outre, les deux séries d'électrolyse utilisant la technologie DX, hautement performante et respectueuse de l'environnement, une centrale thermoélectrique d'une capacité de 2000 MW, ainsi qu'un port en eaux profondes spécialement conçu pour l'importation des matières premières et l'exportation du produit fini.

11 avril 2007

SONATRACH ET LE GROUPE PORTUGAIS EDP S.A. SIGNENT UN MEMORANDUM OF UNDERSTANDING

Ce Memorandum of Understanding (MOU) signé avec Energias de Portugal (EDP S.A.) porte sur la mise en place d'un partenariat stratégique couvrant les domaines du gaz naturel et de l'électricité dans la péninsule ibérique. Celui-ci s'appuiera sur :

- L'acquisition par Sonatrach sur le marché boursier portugais, de 2,035 %, du groupe Energétique portugais Energias de Portugal (EDP S.A) et la signature d'un pacte d'actionnaires avec le Holding de participation portugais « PARPÚBLICA PARTICIPAÇÕES PÚBLICAS, SGPS, SA » et la caisse de dépôt portugaise « CAIXA GERAL DE DEPÓSITOS, S.A. ». Dans ce cadre, Sonatrach siégera au sein du conseil général de surveillance de ce groupe, devenant ainsi pour la première fois un actionnaire dans une société énergétique en Europe.
- L'approvisionnement en gaz naturel d'EDP, par Sonatrach, à long terme, d'une quantité contractuelle annuelle maximale de 2 milliards de mètres cubes ;
- La création d'une JV Commercialisation (50 - 50 %) pour la commercialisation de gaz naturel ;
- La participation de Sonatrach, à concurrence d'un minimum de 25 %, dans les investissements relatifs aux centrales CCGT de EDP, en construction, en Espagne et au Portugal, qui seront alimentées par du gaz algérien.

26 mai 2007

SONATRACH ET LA SOCIÉTÉ PÉTROLIÈRE BRÉSILIENNE PETROBRAS SIGNENT UN MEMORANDUM OF UNDERSTANDING

Sonatrach et la société pétrolière brésilienne Petrobras signent un Memorandum of Underderstanding (MOU) dans le domaine de la recherche et de l'exploitation des hydrocarbures liquides et gazeux, en onshore et offshore, du raffinage et de la pétrochimie, et dans le cadre de la formation. Par la même occasion, ils signent un accord cadre d'achat/vente de Gaz Naturel Liquéfié (GNL).

6 juin 2007

RÉCEPTION DU MÉTHANIER BAPTISÉ « CHEIKH EL MOKRANI »

D'une capacité de transport de 74 365 m^3 et d'une longueur de 220 mètres, ce méthanier, acquis en partenariat joint-venture « Mediterannean LNG Transport co » (MLTC) entre la partie nippone Itochu (25 %) Mitsui O.S.K lines (25 %) et la partie algérienne Sonatrach (25 %) et sa filiale Hyproc Shipping Company (25 %), a été construit dans les chantiers navals de Universal Shipbuilding Corporation TSU Shipyard, Japon.

17 juillet 2007

SIPEX ET STATOIL HYDRO SIGNENT DES CONTRATS DE RECHERCHE ET DE PRODUCTION DANS L'OFFSHORE PROFOND MÉDITERRANÉEN D'EGYPTE

Sonatrach International Petroleum Exploration & Production (SIPEX), filiale de Sonatrach pour les projets exploration et développement à l'international, signe au Caire des contrats de Recherche et de Production sur les blocs 9 et 10 acquis en partenariat avec Statoil Hydro dans l'Offshore profond Méditerranéen d'Egypte.

Ces blocs, acquis sur la base d'offres techniques et commerciales conjointes dans le cadre de l'Appel d'Offres lancé par Egas en 2006, sont situés à l'ouest de la province gazière du Delta du Nil. Au terme de cette acquisition, le consortium constitué de Statoil Hydro « opérateur » avec une participation de 80 % et Sonatrach avec une participation de 20 %, s'engage à réaliser un forage et un programme sismique conséquent, sur une période de 4 ans.

19 octobre 2007

RÉCEPTION DU NAVIRE SUPERTANKER DE TYPE VLCC « MESDAR »

Ce navire de transport de pétrole brut de type VLCC (Very Large Crude Carrier) est acquis dans le cadre d'un partenariat entre la Compagnie Japonaise Kawasaki ShipBuiliding et Sonatrach Petroleum Corparation Bvi, filiale à 100 % de Sonatrach.

Réceptionné dans le chantier naval sino-japonais NACKS, situé dans la ville chinoise de Nantong, le « MESDAR » est un navire de gros tonnage (plus de 2 millions de barils), dédié au transport du pétrole brut. Il vient renforcer les capacités de transport de Sonatrach et conforter sa stratégie de commercialisation du pétrole brut. Il constitue le premier jalon d'une flotte de navires pétroliers, permettant au Groupe Sonatrach d'assurer le transport de 30 % de ses exportations en pétrole brut pour atteindre 50 % de ses exportations, à l'horizon 2015.

الميزانية بتاريخ 31 / 12 / 2006

الأصول

(بملايين الدينارات)

التعيين	مبالغ إجمالية	استهلاكات أو مؤونات	مبالغ صافية		
			2006	2005	2004
الاستثمارات(مذكرات 1-2-3)	3 403 528	1 812 895	1 590 930	1 445 627	1 377 072
مصاريف أولية	7 500	3 481	4 019	5 886	6 699
قيم معنوية	4 735	2 800	1 935	2 271	1 636
أراضي	6 925	1 927	4 998	4 239	3 550
تجهيزات الإنتاج	2 493 564	1 558 246	935 317	904 052	867 848
تجهيزات اجتماعية	79 204	40 603	38 601	37 600	37 197
دراسات وأعمال البحث عن المحروقات	218 651	205 839	12 812	16 051	19 282
استثمارات قيد الإنجاز	593 248	0	593 248	475 527	440 859
مخزونات	**127 210**	**10 396**	**116 814**	**103 130**	**96 042**
سلع	0	0	0	0	0
مواد ولوازم	100 076	10 396	89 680	79 042	69 231
منتجات وأشغال جارية	0	0	0	0	0
منتجات تامة	22 984	0	22 984	18 260	23 572
مخزونات خارج المؤسسة	4 150	0	4 150	5 828	3 239
مستحقات	**2 098 302**	**10 396**	**2 085 682**	**1 609 827**	**1 199 449**
مستحقات الاستثمار	167 370	132	167 238	126 306	79 448
مستحقات المخزونات	16 101	0	16 101	9 746	5 674
مستحقات على الشركاء والشركات المشابهة	584 493	52	584 441	530 195	433 685
سلفات على الحساب	13 636	131	13 505	10 429	8 041
سلفات الاستغلال	87 472	58	87 415	52 396	24 430
مستحقات على الزبائن	366 109	11 756	354 353	341 821	210 725
الأموال المتوفرة	824 196	491	823 704	501 808	377 306
حسابات المدين من الخصوم	38 925	0	38 925	37 124	60 140
مجموع الأصول	**5 629 337**	**1 835 912**	**3 793 425**	**3 158 584**	**2 672 562**

الخصوم

(بملايين الدينارات)

التعيين	المبالغ الصافية		
	2006	2005	2004
الأموال الخاصة	**1 866 787**	**1 305 815**	**1 072 338**
رأس مال الشركة القانوني	350 000	350 000	277 000
الاحتياطي القانوني	35 000	27 700	27 700
الاحتياطات الاختيارية	1 371 443	888 440	704 947
إعانات محصلة	184	53	184
إعانات مسجلة ذات منتجات استثنائية	162-	0	101-
أملاك متنازل عليها من قبل الدولة	0	0	0
نتائج قيد التخصيص	0	0	0
مؤونات للخسائر والأعباء	110 322	39 623	62 608
نتيجة السنة المالية (قبل التخصيص)	**539 582**	**575 303**	**341 492**
الديون	**1 387 056**	**1 277 466**	**1 258 731**
ديون الاستثمارات	89 448	89 015	199 569
ديون المخزونات	11 907	7 718	5 575
حيازات في صالح الغير	21 091	17 924	13 244
ديون تجاه الشركاء والشركات المشابهة	1 029 008	922 001	872 811
ديون الاستغلال	206 022	215 810	128 926
سلفات تجارية	2 010	2 131	3 119
ديون مالية	256	256	256
حسابات دائنة من الأصول	27 313	22 610	35 231
- الأموال المتوفرة	184	186	186
- حسابات أخرى	27 129	22 424	35 045
مجموع الخصوم	**3 793 425**	**3 158 584**	**2 672 562**

بنية الميزانية الإجتماعية (بملايين الدينارات) بتاريخ 31 ديسمبر 2006 م :

	الخصوم	%
أموال خاصة	1 866 787	49
ديون الاستثمار	89 448	3
ديون أخرى	1 297 608	34
نتيجة	539 582	14
مجموع الخصوم	3 793 425	100

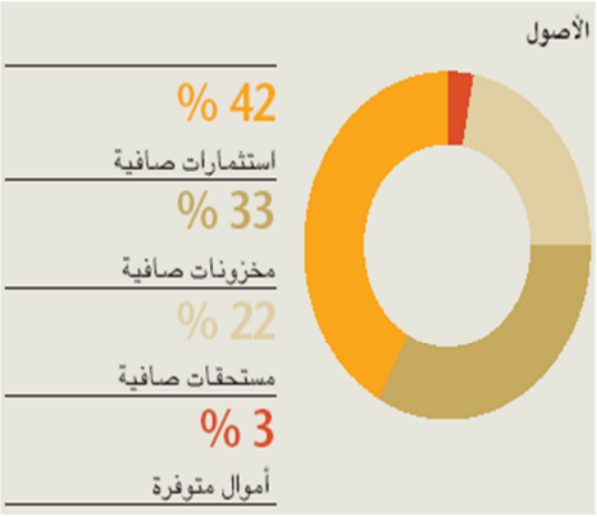

	الأصول	%
استثمارات صافية	1 590 930	42
مخزونات صافية	116 814	3
مستحقات صافية	1 261 977	33
أموال متوفرة	823 704	22
مجموع الأصول	3 793 425	100

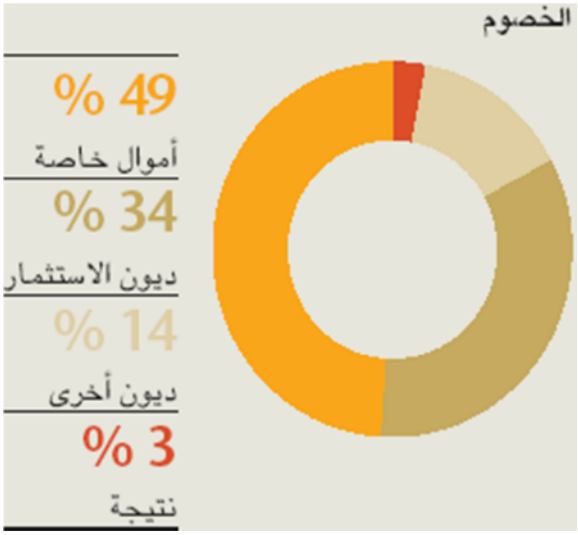

التقرير المالي 2006 (سوناطراك) .

منظمة الدول المصدرة للنط

Organkzation of the Petroleum Exporting Countries

(مقر منظمة الدول للمصدرة للبترول في فيينا) http://ar.wikipedia.org

منظّمة الأقطار المصدرة للبترول (OPEC) ، هي منظّمة عالمية تضم ثلاث عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها. و يختصر اسمها إلى منظمة الأوبك و يعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النّفط في السّوق العالمية . تملك الدّول الأعضاء في هذه المنظّمة ما يتراوح بين ثلثي و ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي المستخلص من النّفط .

تأسّست في بغداد عام 1960. من طرف السعودية ، إيران ، العراق .

الدّول الأعضـــاء :

يوجد للمنظمة الآن ثلاث عشرة دولة عضوا. حسب القائمة أدناه بتواريخ انتسابهم. تجدر الملاحظة أنّه بالرغم من أنّ اللّغة الرّسمية لأغلبية الدّول 7 من دول الأوبك الأعضاء هي العربية ، إلا أنّ اللّغة الرسمية . للأوبك هي الإنجليزية . يوجد فقط بلد عضو واحد (نيجيريا) له اللّغة الإنجليزية كلغة رسمية . بدأت الأوبك بخمس بلدان مؤسّسة وهي الكويت والسعودية و العراق و إيران و فنزويلا ، لكن منذ ذلك الحين قد ثمّ إضافة 9 دول اخرى..و فيما يلى هذا التصنيف:

أفريقيا :

- أنغولا - (1يناي ، 2007) .
- ليبيا (ديسمبر ، 1962) .
- نيجيريا (يوليو ، 1971) .
- الجزائر (1969) .

الشرق الأوسط :

- إيران (سبتمبر 1960) .
- العراق (سبتمبر 1960) (استثنيت من حصص إنتاج الأوبك منذ 1998) .
- الكويت (سبتمبر, 1960) .
- قطر (ديسمبر 1961) .
- السعودية (ديسمبر 1960) .
- الإمارات العربية المتحدة (نوفمبر 1967) .
-

أمريكا الجنوبية :

- إكوادور (1963– 1993, منذ 2007) .
- فنزويلا (سبتمبر 1960) .
-

الأعضاء السّابقون :

- الغابون (عضو كامل منذ 1975 إلى 1995) .
- اندونيسيا (عضو كامل منذ 1960 إلى 1995) .
-

الأعضاء المتوقعون :

- بوليفيا , المكسيك , سودان و سوريا تمّ استدعاءهم من طرف الأوبك للإنضمام إليه . سودان تريد العضوية حاليا

OPEC Basket Price

http://www.opec.org

Daily basket price	
22/8/2008	114.63
25/8/2008	110.61
26/8/2008	110.51
27/8/2008	111.79
28/8/2008	111.85
29/8/2008	111.23
01/9/2008	110.02
02/9/2008	103.4
03/9/2008	103.69
04/9/2008	103.64
05/9/2008	101.21
08/9/2008	101.08
09/9/2008	98.49
10/9/2008	96.8

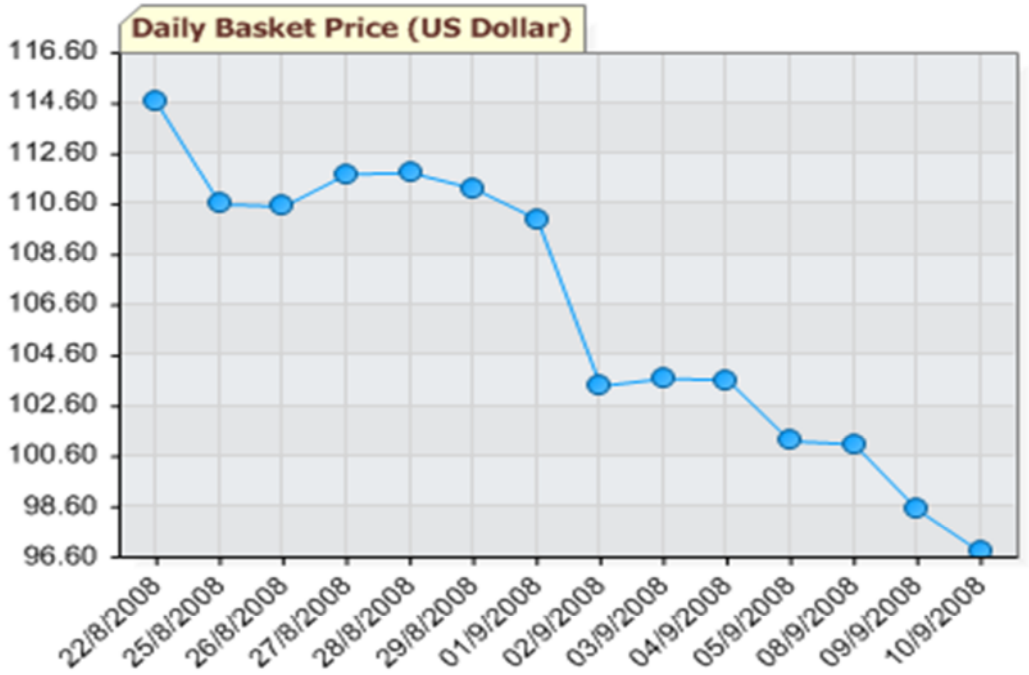

Weekly basket price	
13/06/2008	129.73
20/06/2008	129.04
27/06/2008	131.6
04/07/2008	138.31
11/07/2008	136.07
18/07/2008	133.97
25/07/2008	124.82
01/08/2008	121.87
08/08/2008	115.89
15/08/2008	109.73
22/08/2008	111.08
29/08/2008	111.2
05/09/2008	104.39
12/09/2008	98.79

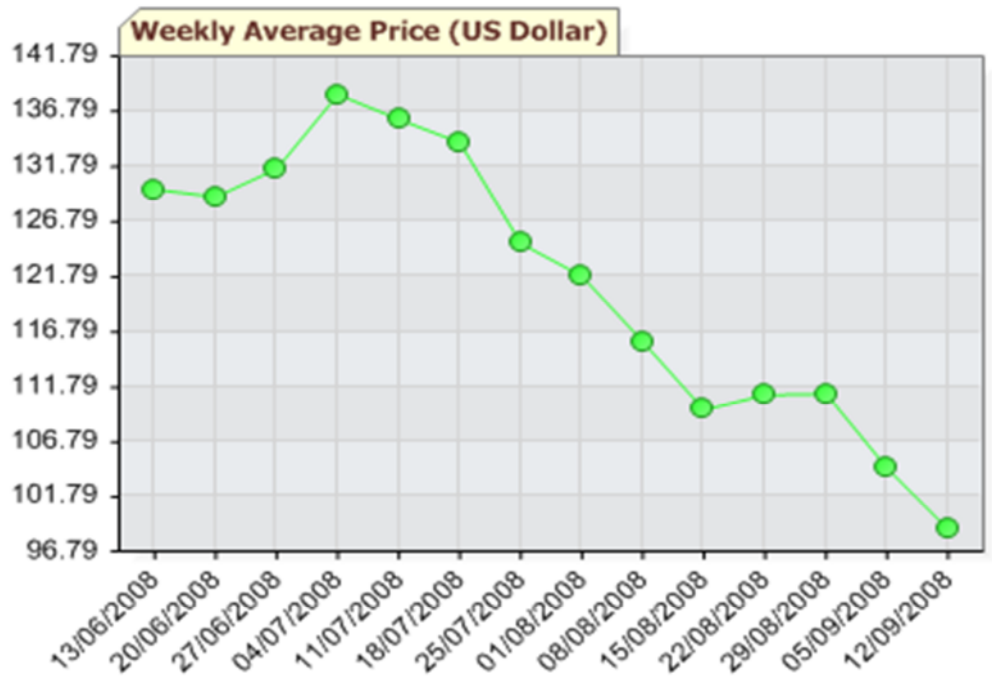

Monthly basket price	
Aug-07	68.71
Sep-07	74.18
Oct-07	79.32
Nov-07	88.84
Dec-07	87.05
Jan-08	88.35
Feb-08	90.64
Mar-08	99.03
Apr-08	105.16
May-08	119.39
Jun-08	128.33
Jul-08	131.22
Aug-08	112.41
Sep-08	102.29

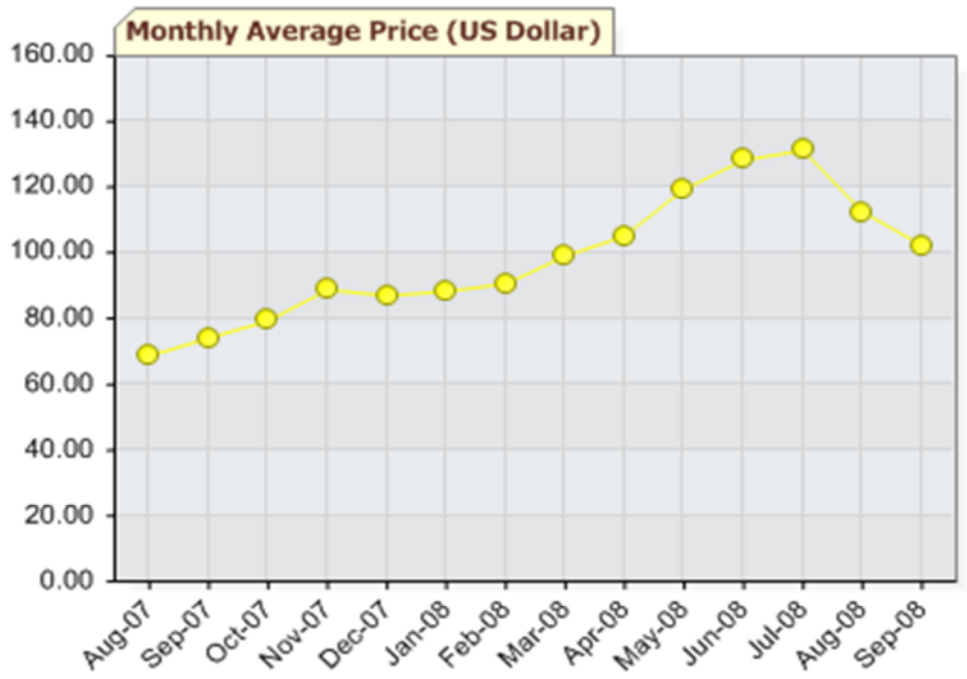

Yearly basket price	
1995	16.86
1996	20.29
1997	18.68
1998	12.28
1999	17.48
2000	27.6
2001	23.12
2002	24.36
2003	28.1
2004	36.05
2005	50.64
2006	61.08
2007	69.08
2008	109.22

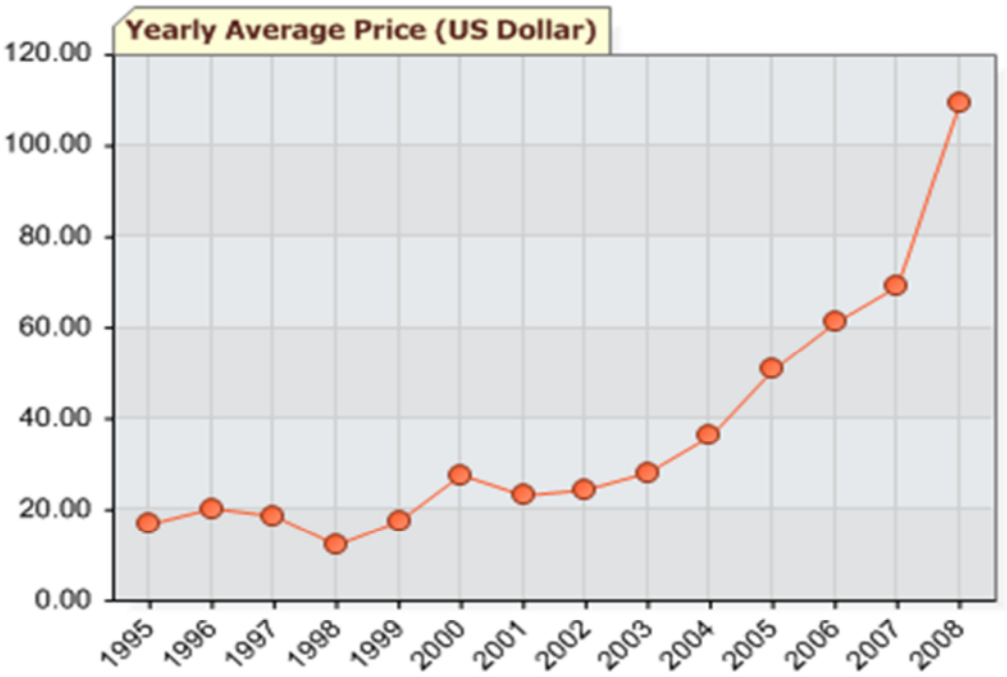

http://www.opec.org

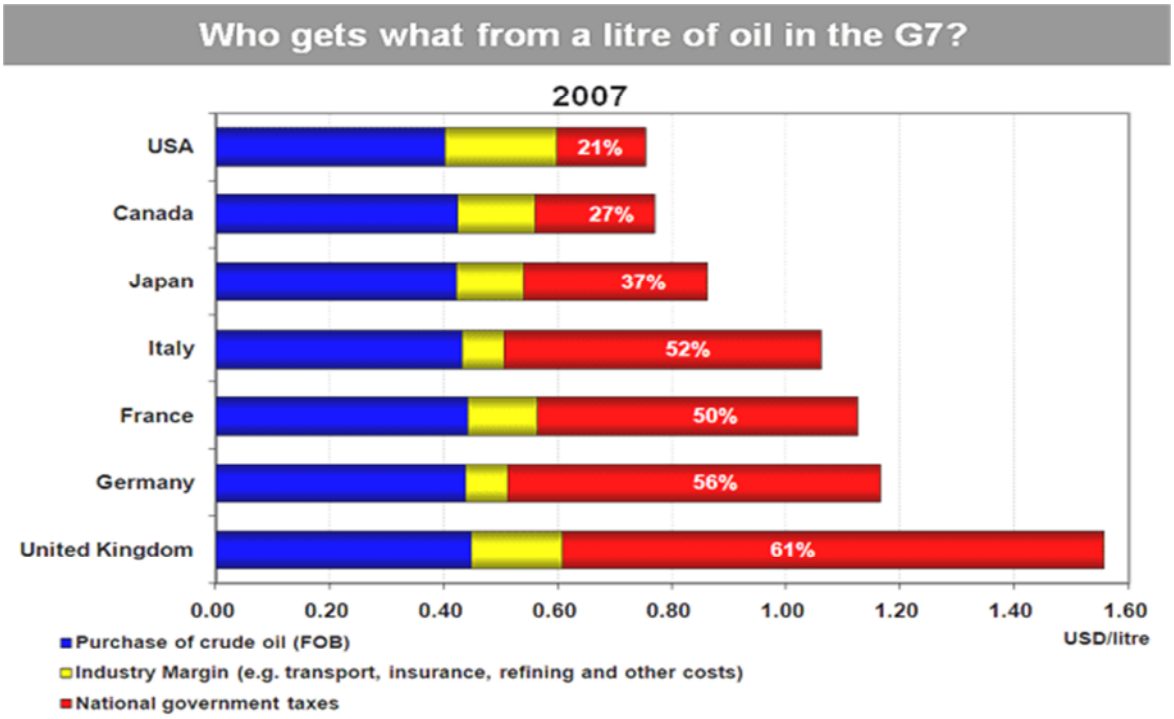

http://www.opec.org

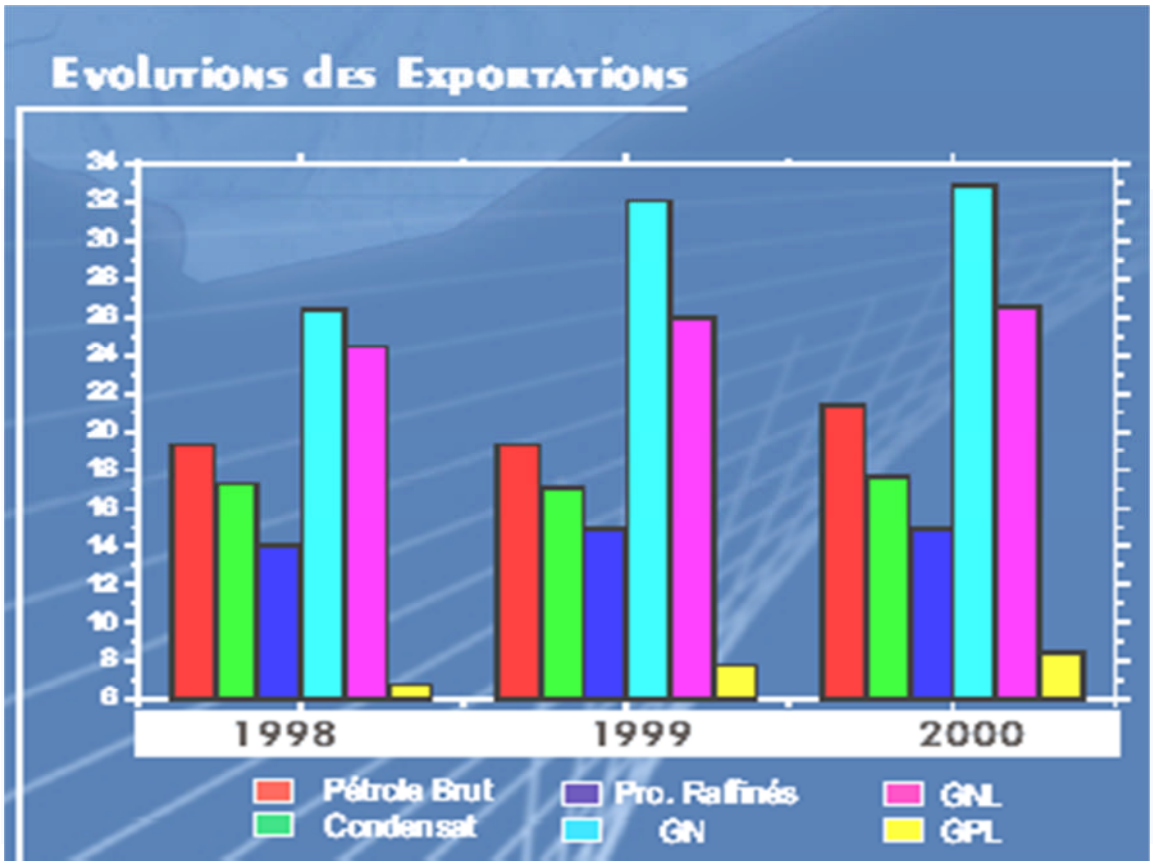

www.sonatrach-dz.com

منظمة الدول العربية المصدرة للنفط

Organization of Arab Petroleum Exporting countries

منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) (OAPEC) هي منظمة غير حكومية تهدف إلى تعمق التعاون الأقتصادي بين أعضائها في مجال النفط.

نشأتها :

في أعقاب مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في 29 أغسطس 1967 بالخرطوم ، أنشئت منظمة الدول العربية المصدرة للبترول " أوابك " ، باتفاقية أبرمت في 9 يناير 1968 ببيروت بين كل من: دولة الكويت ، و المملكة العربية السعودية ، و المملكة الليبية آنذاك . واتفق فيما بين هذه الدول على أن تكون دولة الكويت مقراً للمنظمة . ثم عُدلت الاتفاقية المنشئة للمنظمة؛ كي يُفسح المجال أمام دول عربية أخرى للانضمام إلى عضويتها، ليرتفع عدد الأعضاء من ثلاث دول ليصبحوا عشر دول .

الدول الأعضاء

- الكويت 1968
- السعودية 1968
- ليبيا 1968
- الجزائر 1970
- البحرين 1970
- قطر 1970
- الإمارات العربية المتحدة 1970
- العراق 1972
- سوريا 1972
- مصر 1973 .

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

الملتقى العشرون لأساسيات صناعة النفط والغاز
الكويت : 22- 26 مارس/آذار 2009

إعداد: عماد ناصيف مكي
خبير تكرير-إدارة الشؤون الفنية

التركيب الكيميائي للنفط الخام

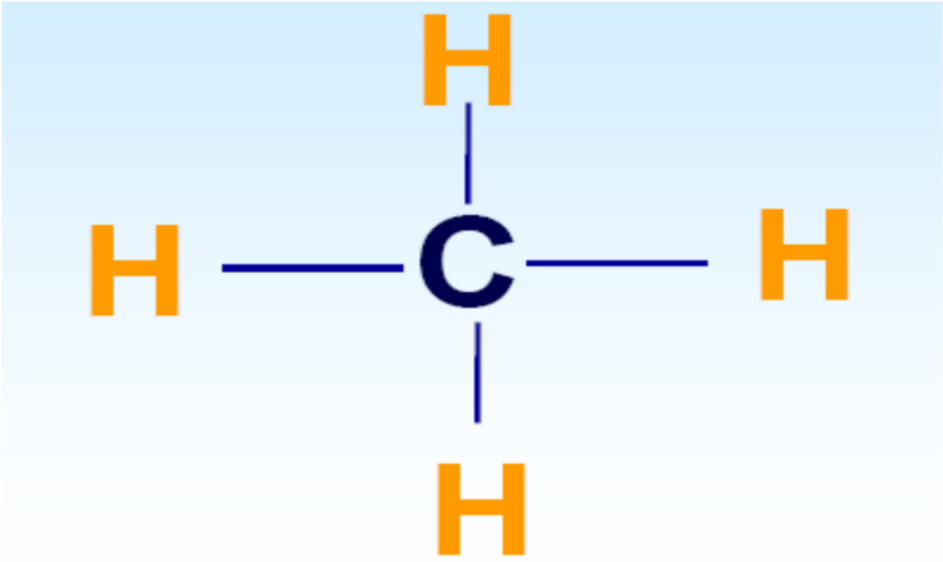

التركيب الكيميائي للنفط الخام

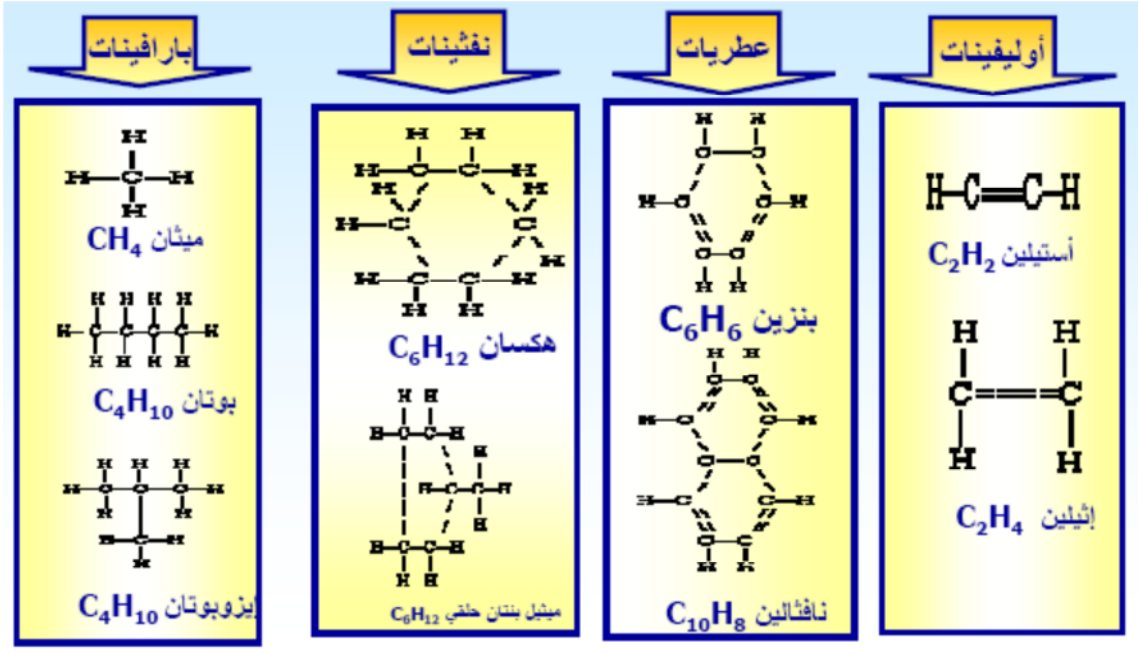

أنواع النفط الخام

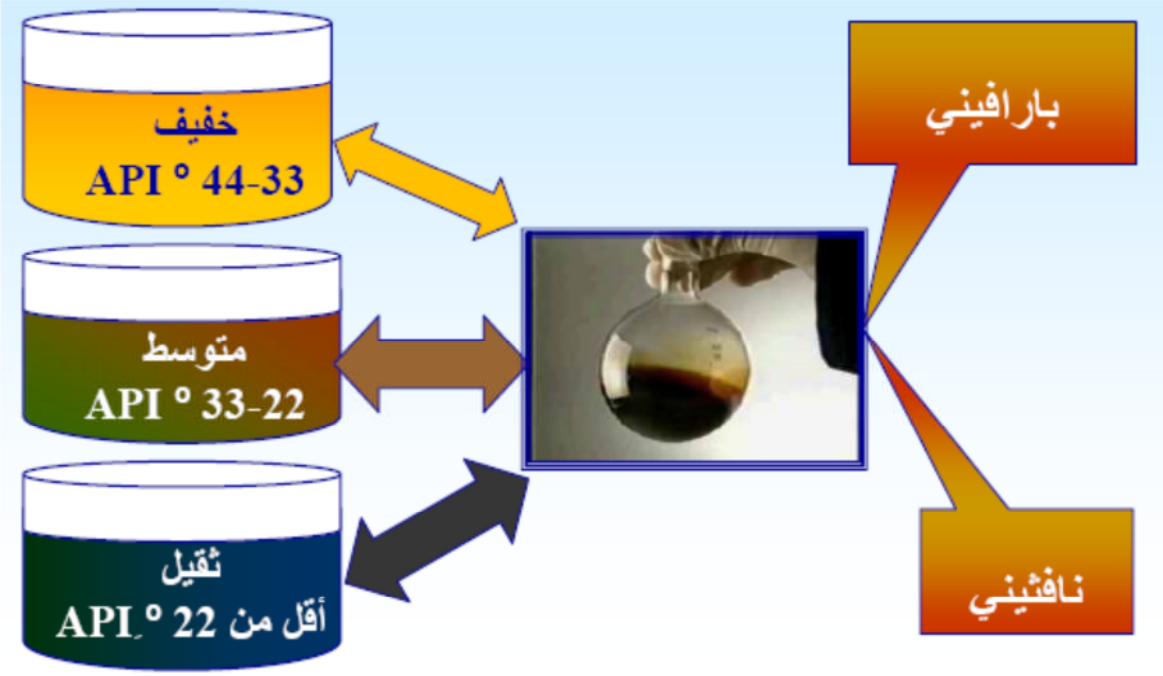

أنواع منتجات مصفاة النفط

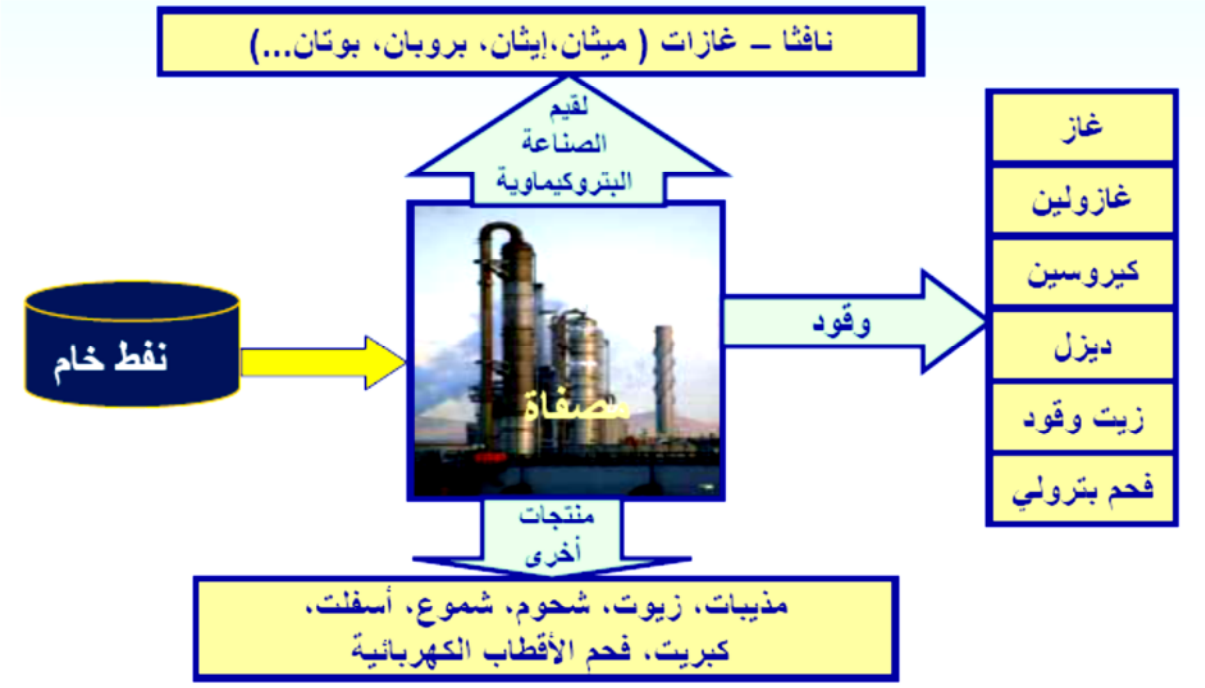

عمليات تكرير النفط

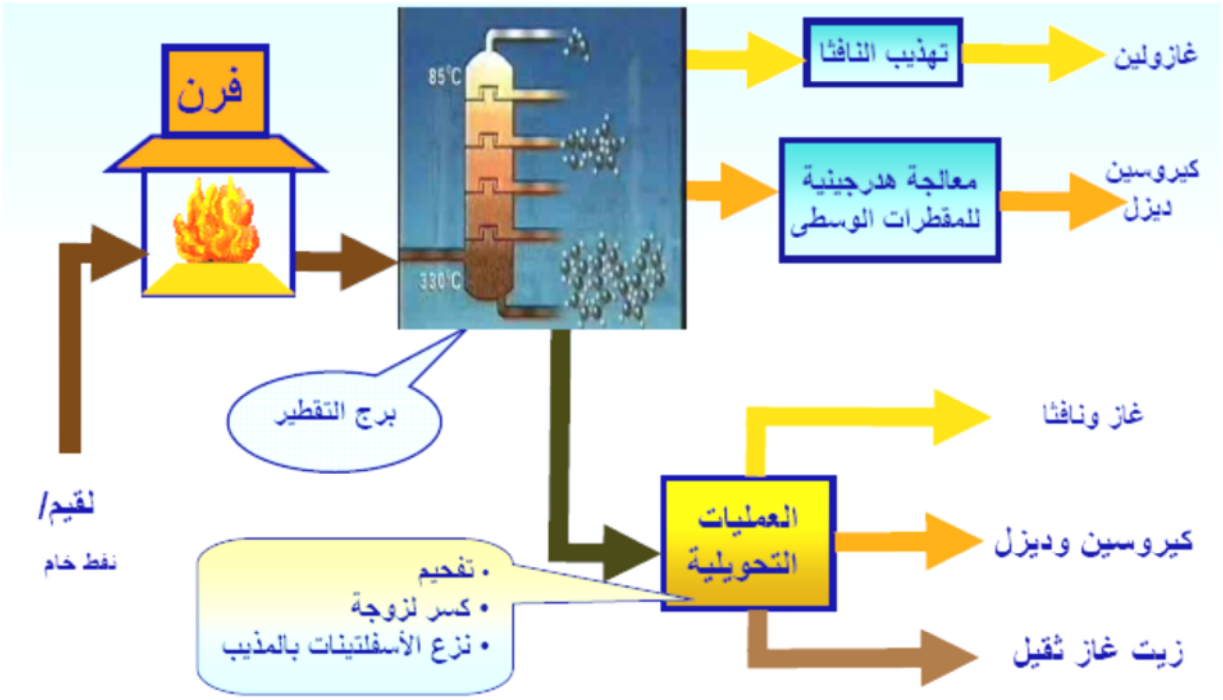

عملية نزع الأملاح من النفط الخام بالطريقة الكهربائية

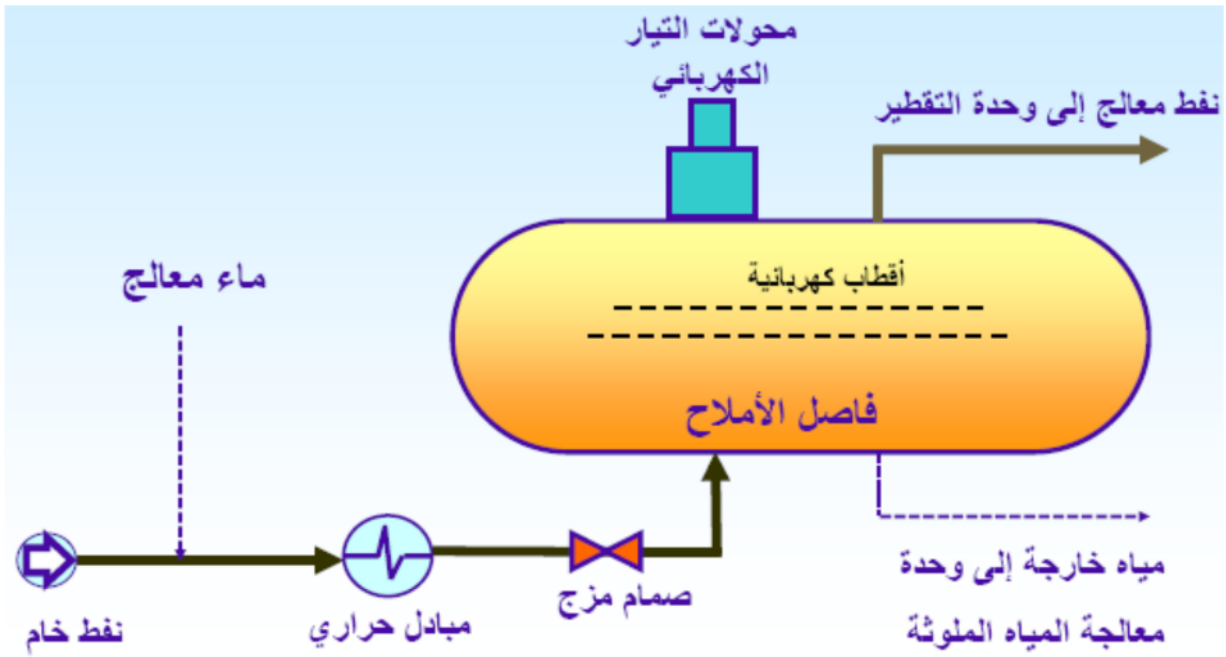

عملية التقطير الفراغي

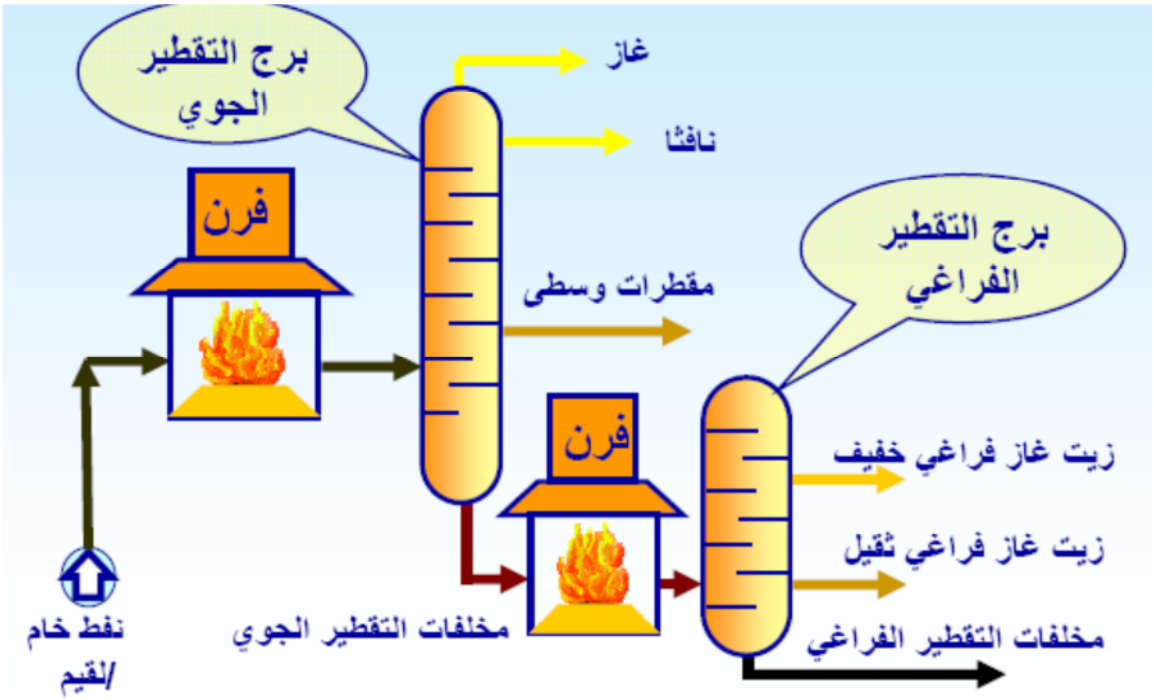

عملية التهذيب بالعامل الحفاز Catalytic Reforming

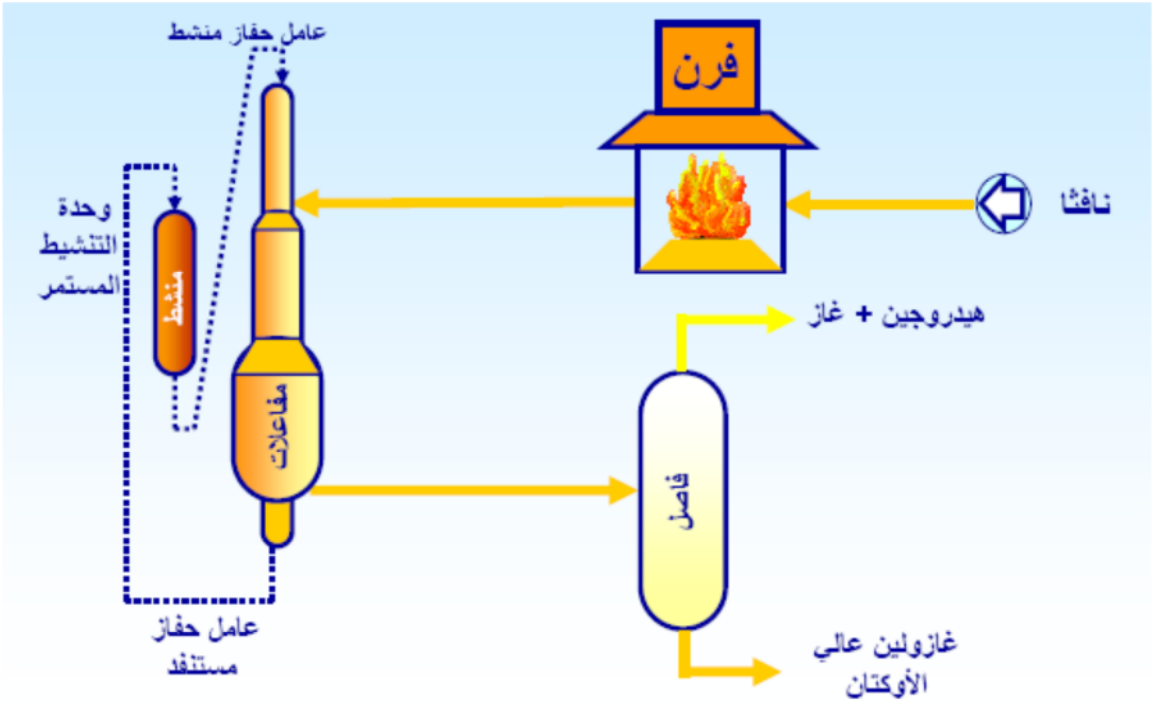

عملية المعالجة الهيدروجينية Hydrotreating

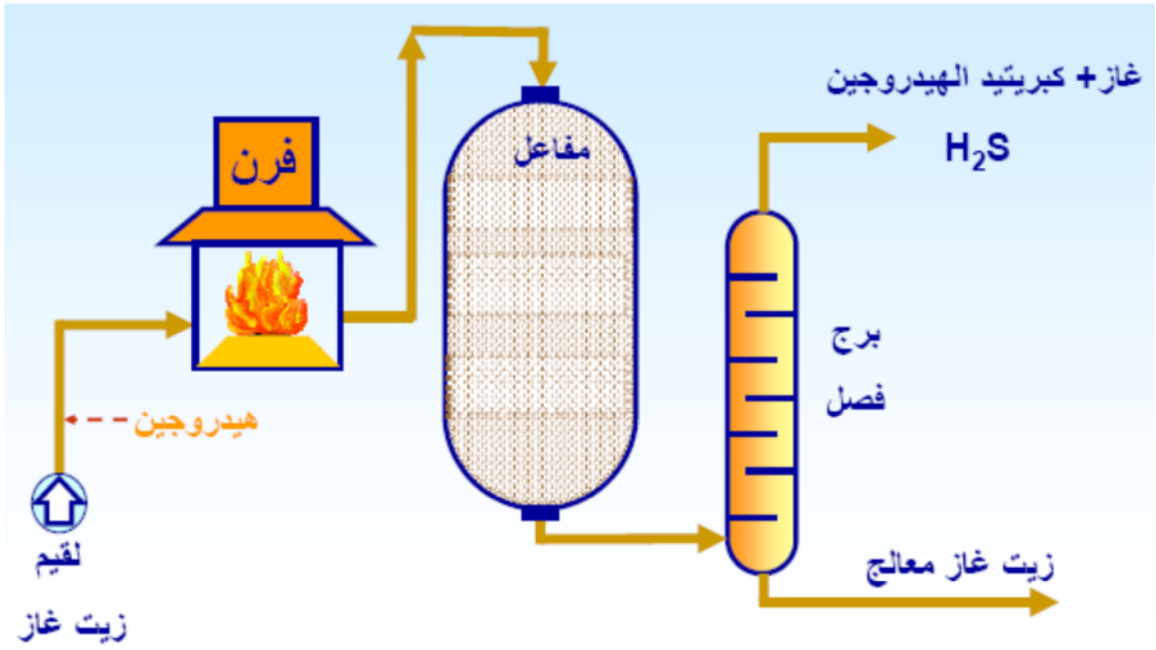

عملية التفحيم المؤجل Delayed Coking

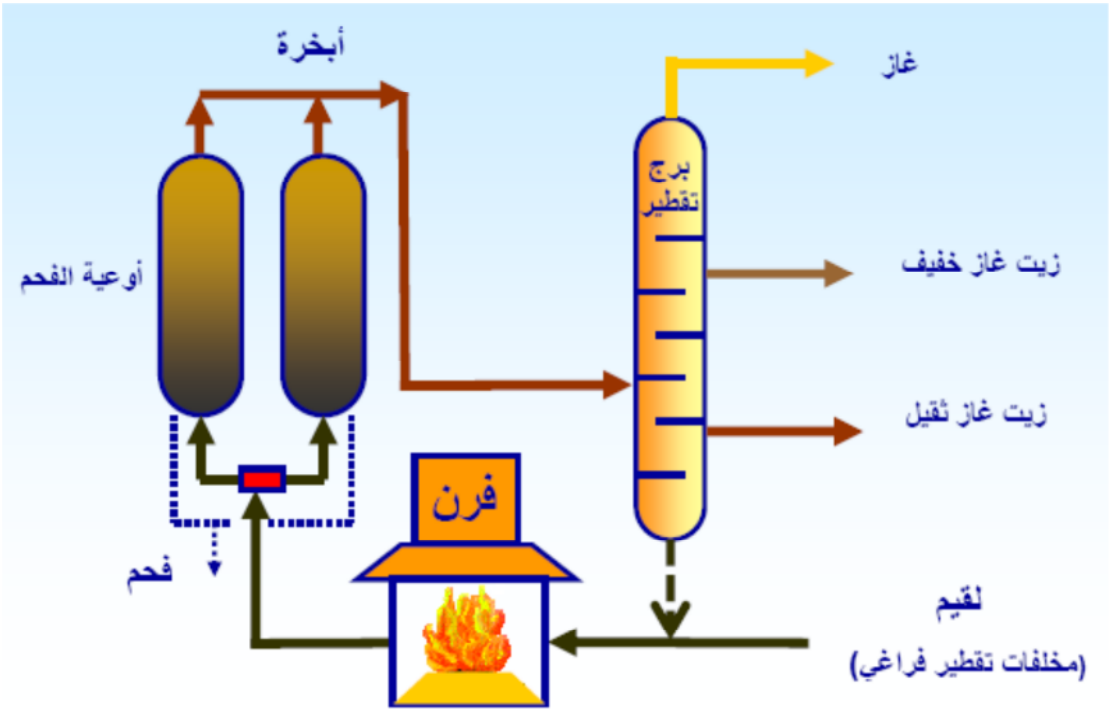

عملية التكسير بالعامل الحفاز المائع FCC

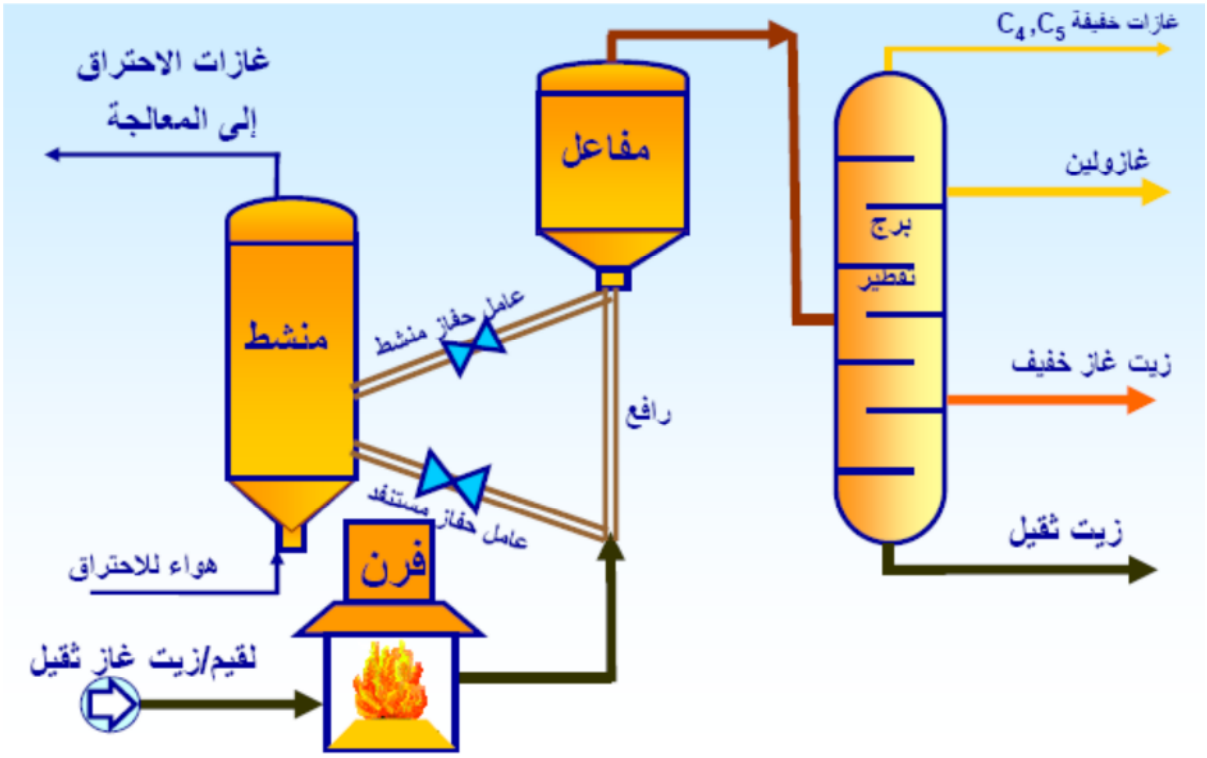

عملية التفحيم المؤجل Delayed Coking

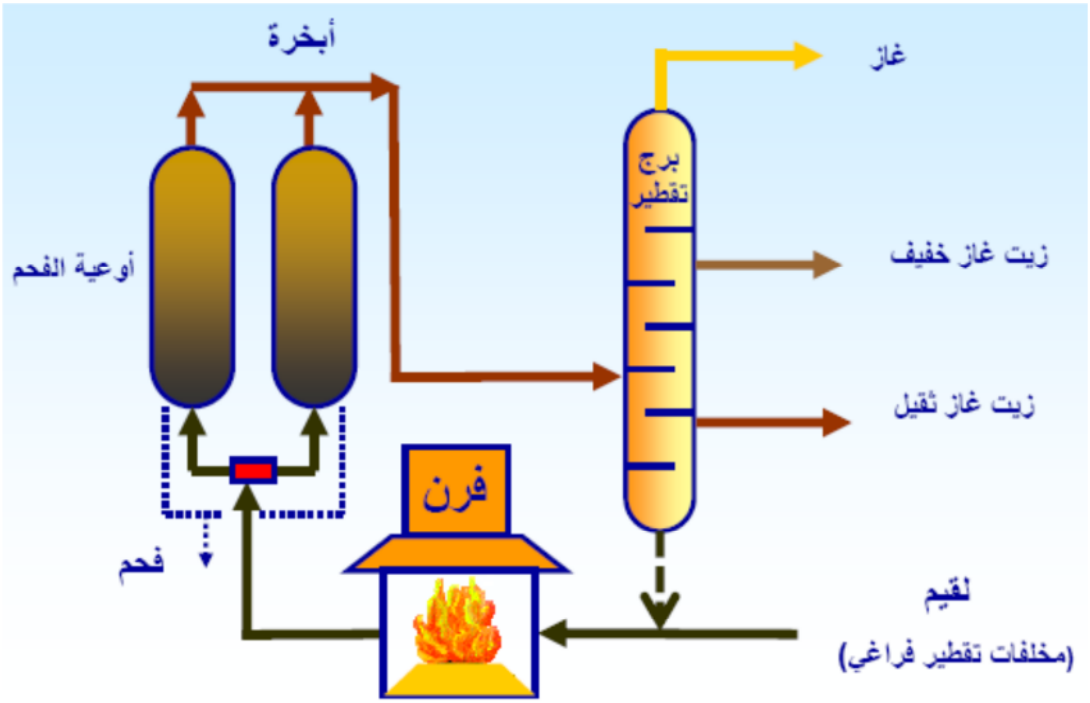

عملية التكسير بالعامل الحفاز المائع FCC

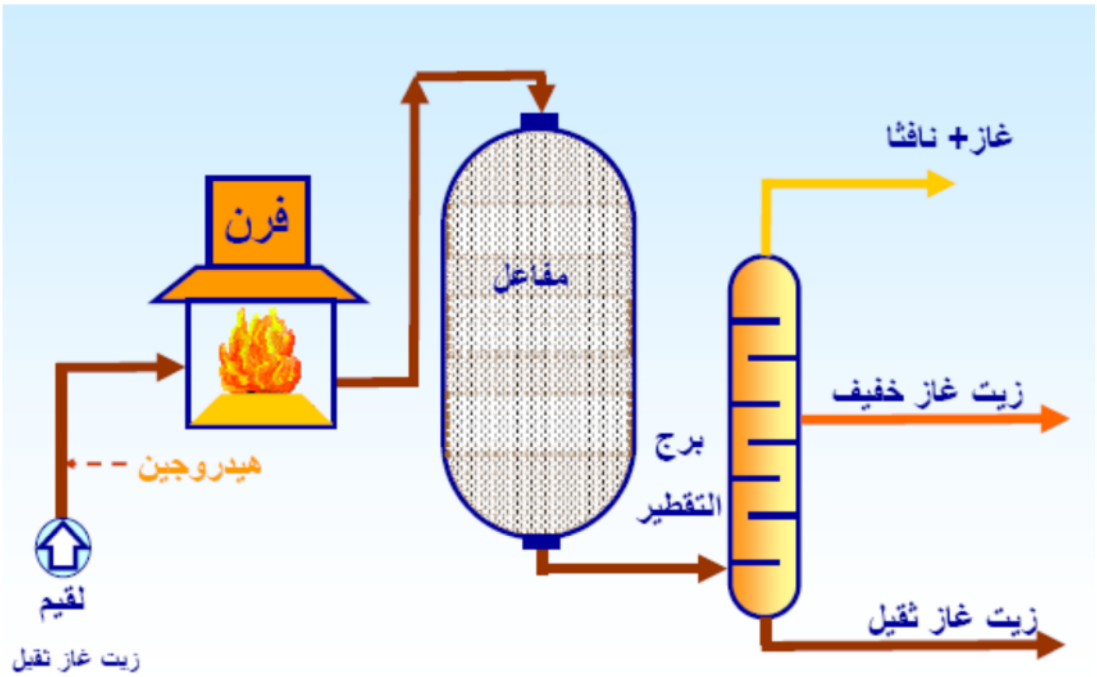

عملية التكسير الهيدروجيني Hydrocracking

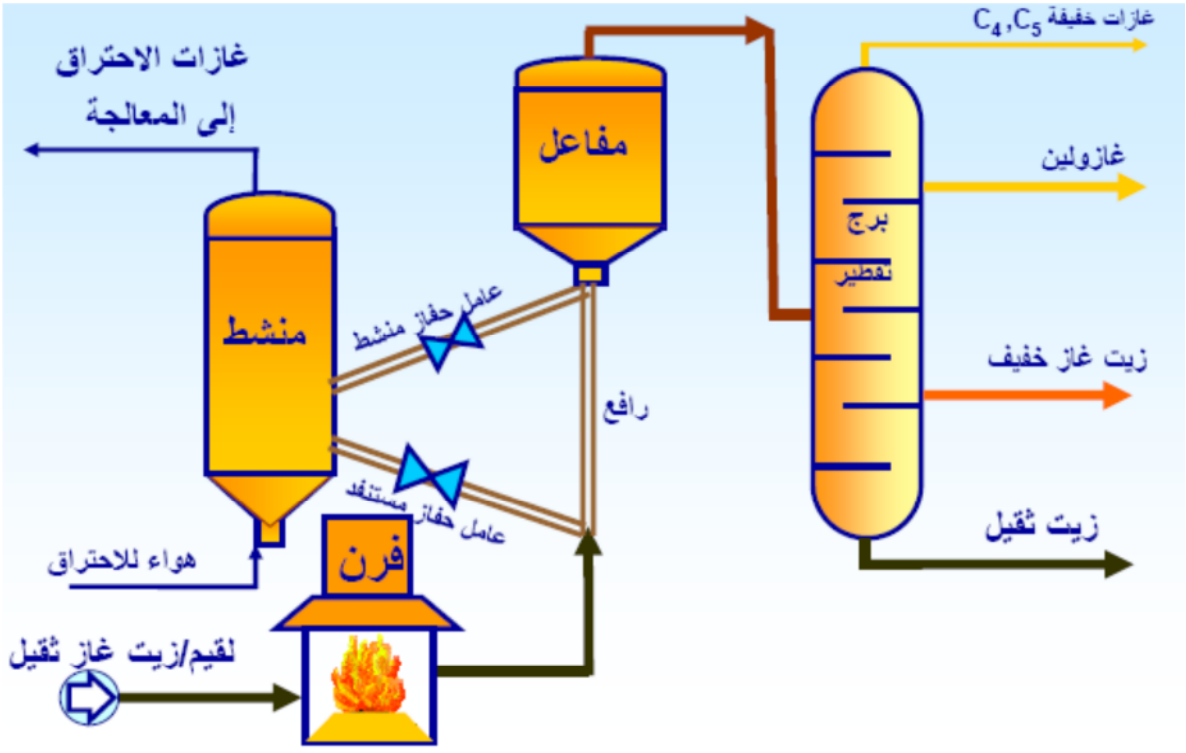

وحدة إنتاج الهيدروجين Hydrogen Production Plant

وحدة إسترجاع الكبريت Sulphur Recovery Unit

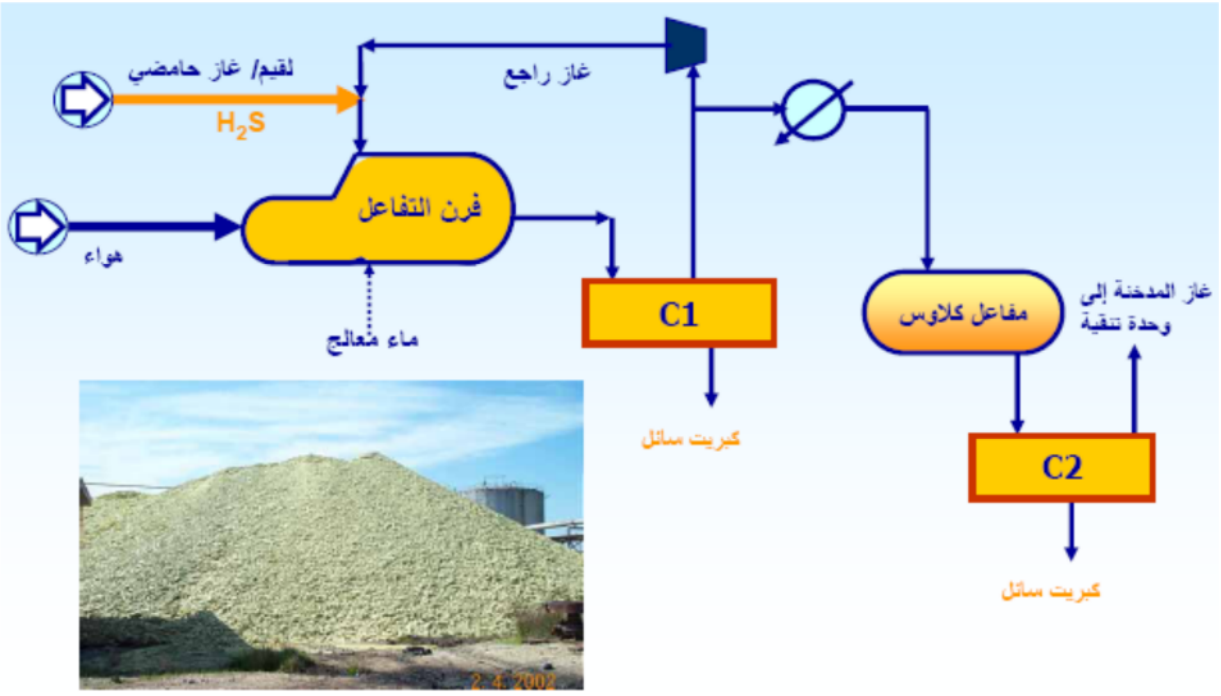

وحدة معالجة المياه الملوثة

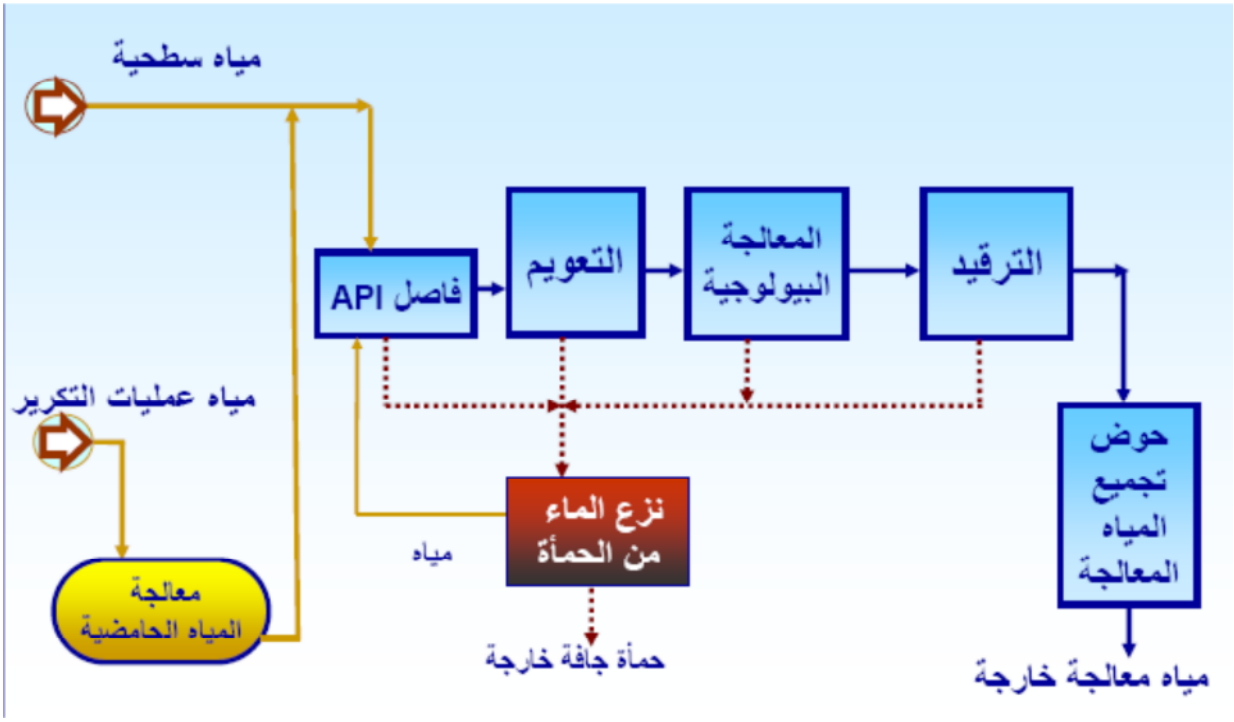

تطور المعايير الأوروبية لنسبة الكبريت في الغازولين والديزل (جزء بالمليون)

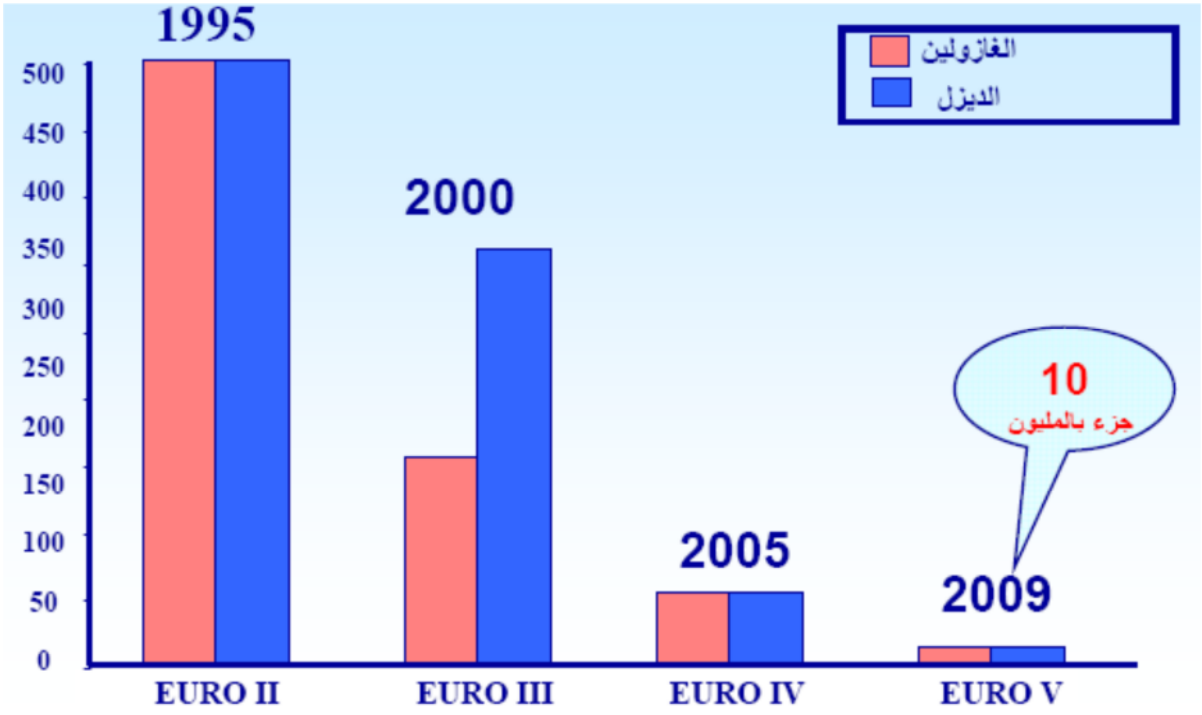

طاقة التكرير في الدول العربية، مليون ب/ي

- إجمالي عدد مصافي العالم 655
- إجمالي عدد مصافي الدول العربية 64

نسبة طاقة التكرير في أوابك إلى الدول العربية الأخرى، مليون ب/ي

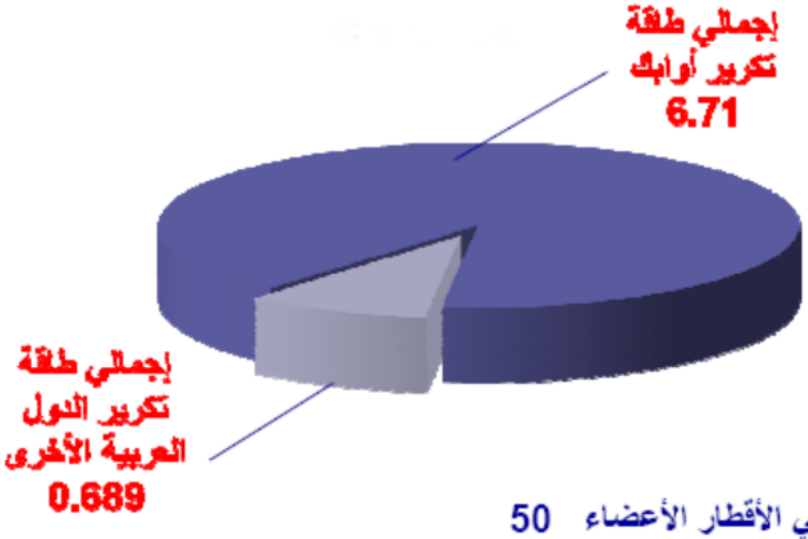

- إجمالي عدد مصافي الأقطار الأعضاء 50
- إجمالي عدد مصافي الدول العربية الأخرى 14

حجم إستثمارات مشاريع صناعة تكرير النفط في الدول العربية خلال 2006- 2015
(مليار دولار)

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
تقرير الأمين العام السنوي
الحادي والثلاثون 2005م

التغير السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي،
2005-2001
(مليون برميل/ يوم)

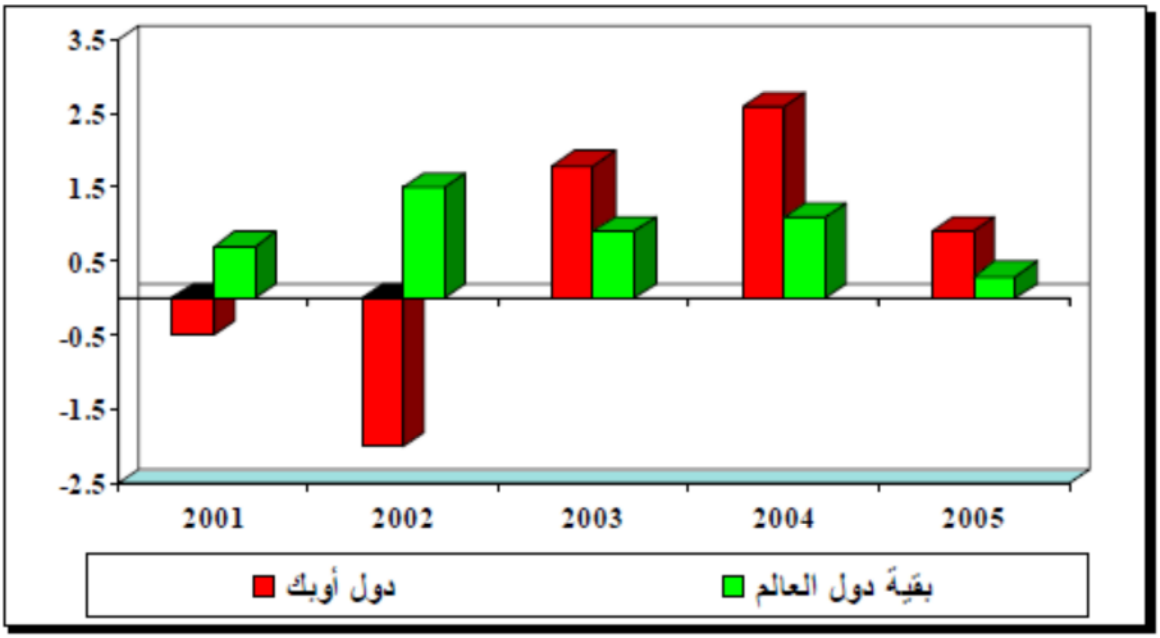

النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2004 و 2005
(%)

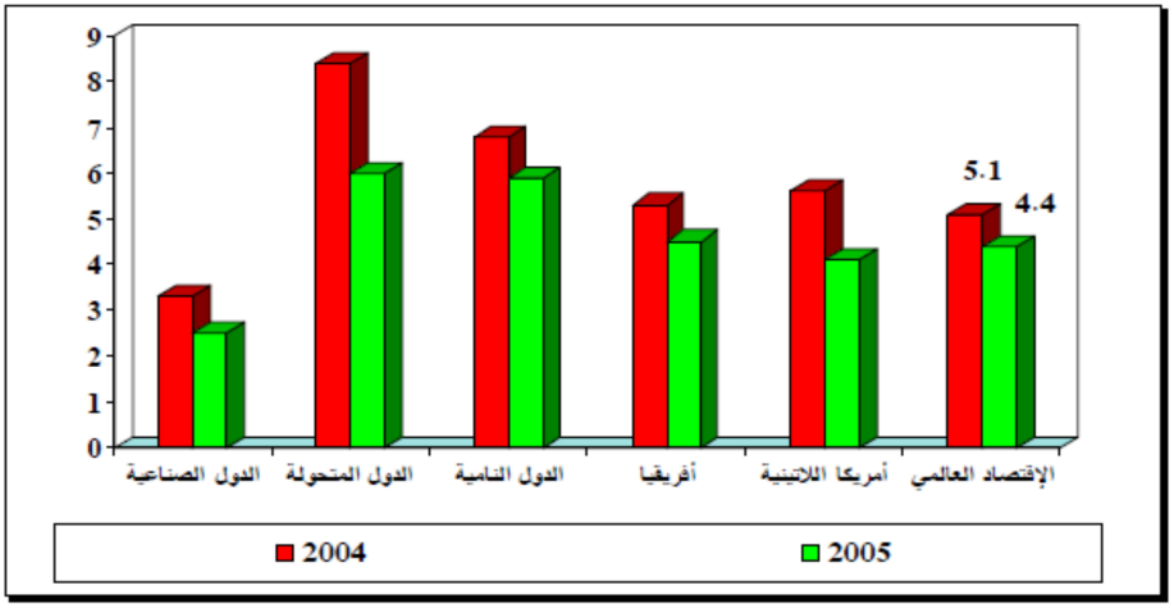

التغير في إجمالي الطلب العالمي على النفط، 2001-2005
(مليون برميل/ يوم)

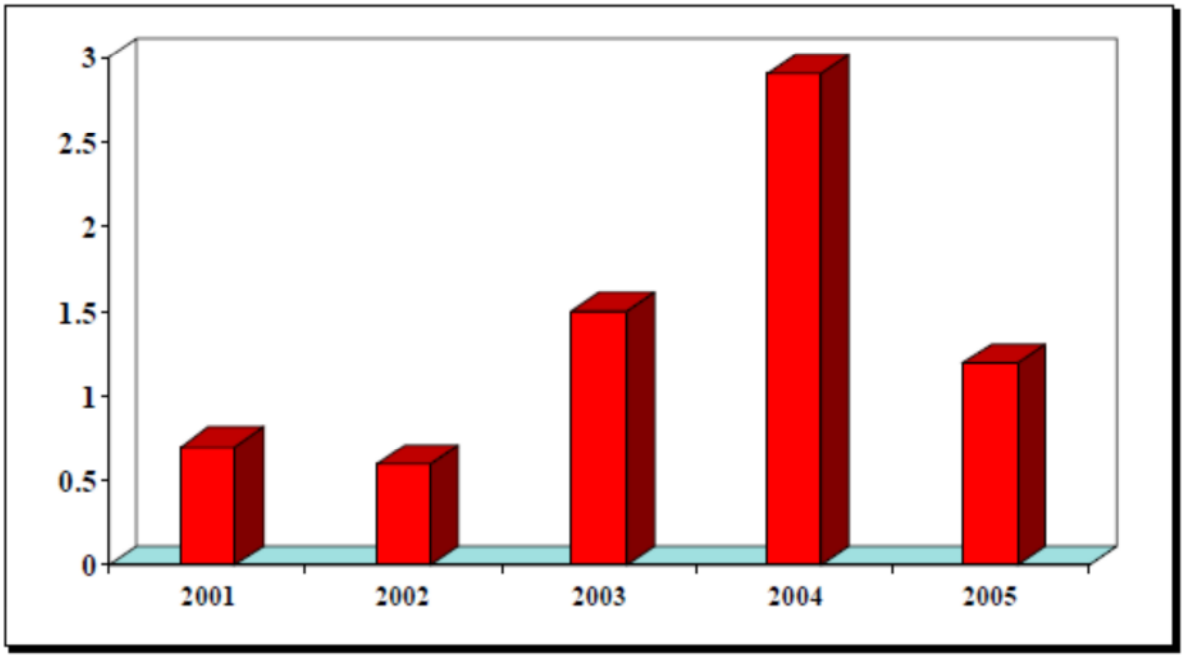

إجمالي الطلب العالمي على النفط، 2001-2005
(مليون برميل/ يوم)

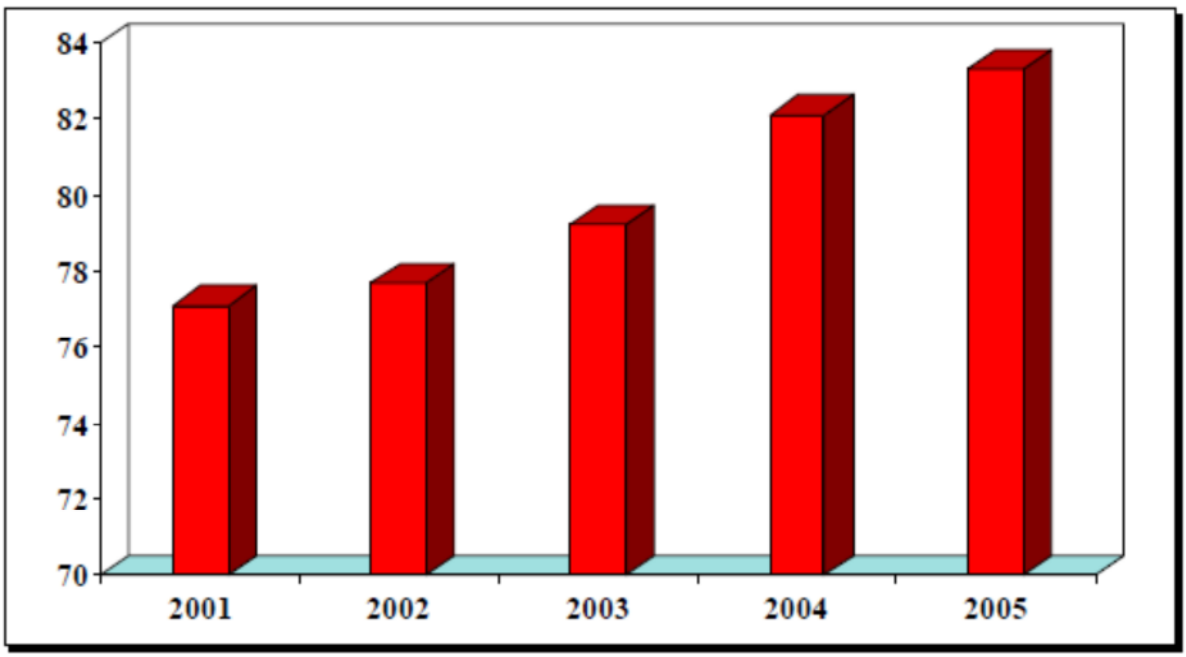

النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، 2001-2005
(%)

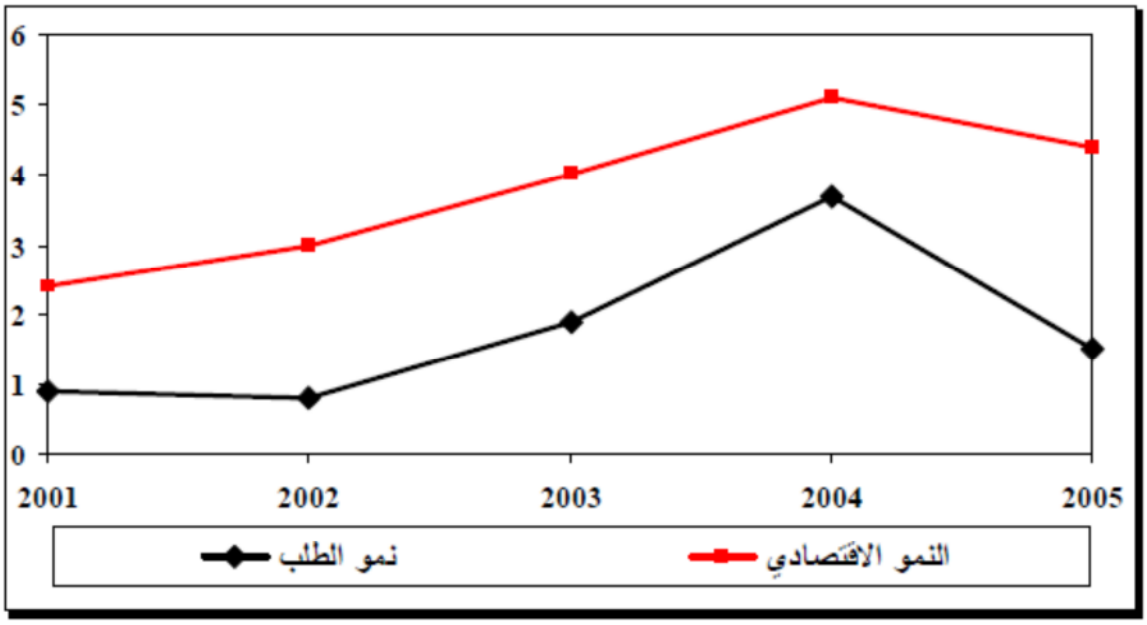

إجمالي الطلب على النفط في الدول الصناعية حسب المناطق، 2001-2005
(مليون برميل/ يوم)

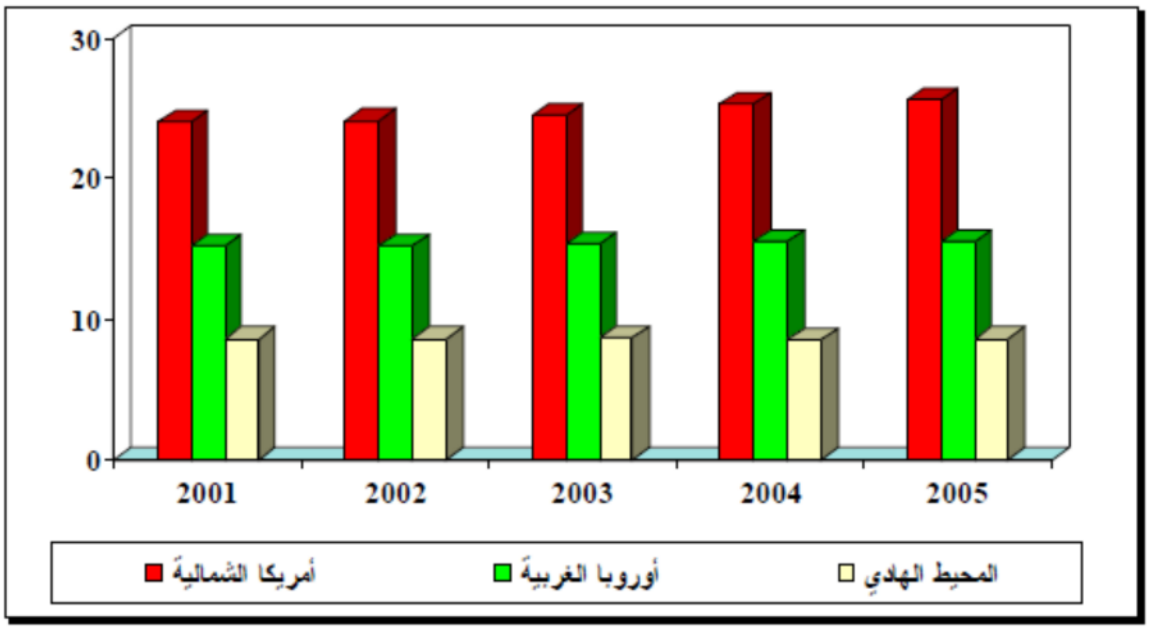

إجمالي الطلب على النفط في الدول النامية، 2001-2005

(مليون برميل/ يوم)

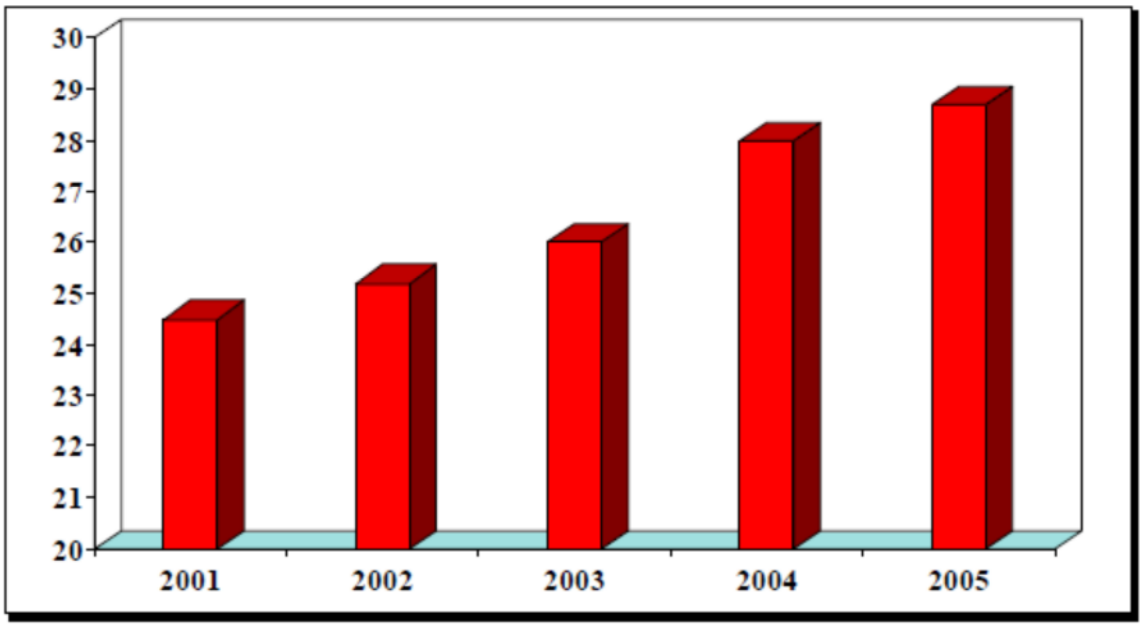

إجمالي الطلب على النفط في الدول المتحولة حسب المناطق، 2001-2005

(مليون برميل/ يوم)

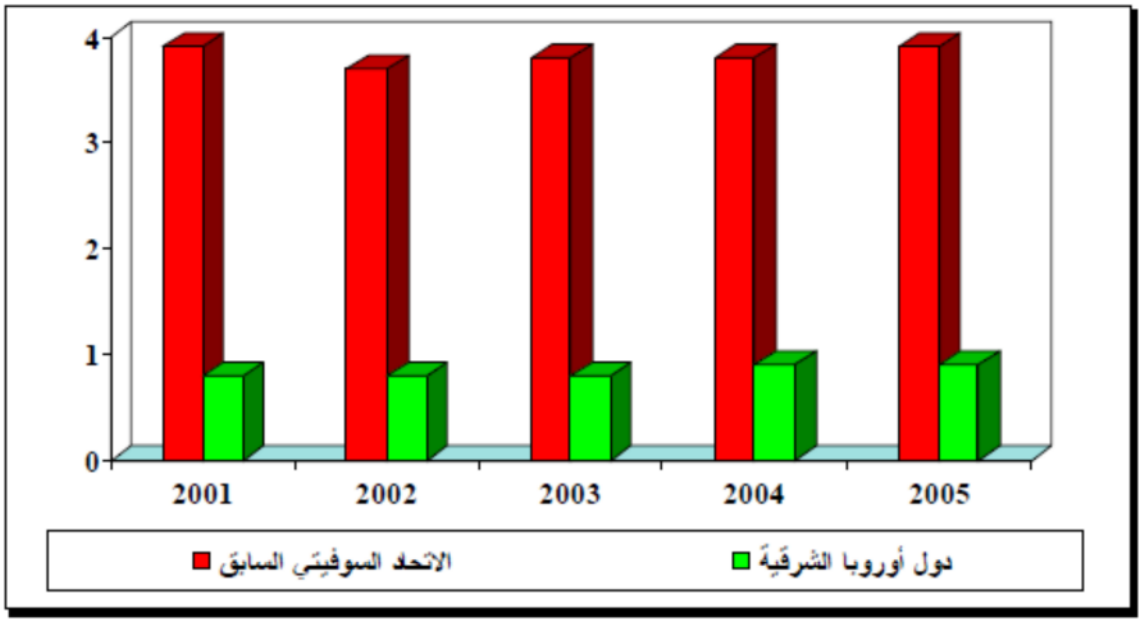

الأسعار الفورية لخامات دبي وبرنت و غرب تكساس،2005

(دولار/ برميل)

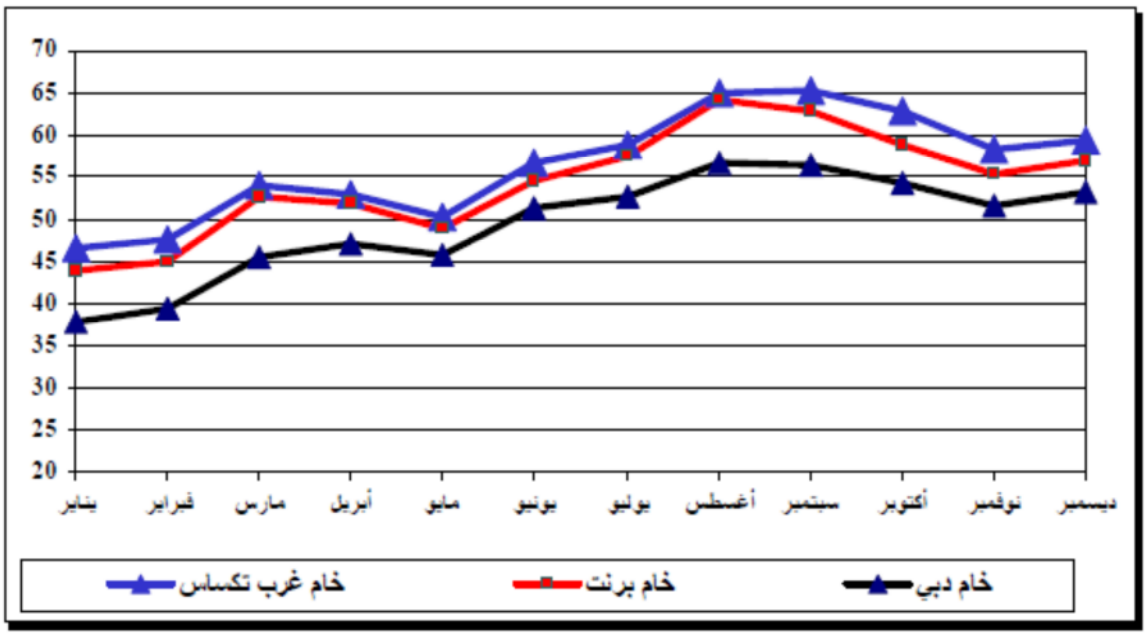

أسعار النفط الخام الحقيقية والاسمية، 1970-2005

(دولار/ برميل)